

مرشد المغترب

توجيهات وفتاوى

الطباطبائي الحكيم، محمد سعيد، ١٩٣٥م -

مرشد المغرب: توجيهات وفتاوى / للسيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم.

نشر: دار الهلال، ١٤٣٤هـ. = ٢٠١٣م.

٤٨٠ ص.

السعر: ٧٠,٠٠٠ ريال : ISBN: ٩٧٨-٩٦٤-٨٢٧٦-٨٦-٢

الفهرسة طبق نظام فيبا.

المصادر بالهامش.

١ - فتاوى شيعية - القرن ١٤ . ٢ - فقه جعفري - القرن ١٤ . ٣ - أسئلة وأجوبة.

٢٩٧/٣٤٢

٢م٤ ط / ١٨٣-٨ BP

مرشد المخترب

توجيهات وفتاوى

لسماحة المرجع الديني الكبير

السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم

دار الهلال

(مزيدة ومنقحة)

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الخامسة

١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

مكتب سماحة المرجع الديني الكبير
السيد الحكيم مد ظله

العراق - النجف الأشرف: هاتف: ٣٣٣١٨٠ - ٣٧٠٠٤٦ - ٣٧٠٠٤٦ (+٩٦٤٣٣).

إيران - قم: ص.ب (٤٨٦/٣٧١٨٥). هاتف: ٧٧٣٤٢٢١ - ٧٧٣٤٢٣٠ - ٧٧٤٠٢٣٠ (+٩٨٢٥١).

فاكس: ٧٧٤٢١٤٦ (+٩٨٢٥١).

سوريا - دمشق - السيدة زينب عليها السلام: هاتف: ٦٤٧٠٧٥٢. فاكس: ٦٤٧٢٠٥٨ (+٩٦٣١١).

لبنان - بيروت: هاتف: ٤٥١٦٣٤ (+٩٦١١). فاكس: ٤٥١٦٣٥ (+٩٦١١).

<http://www.alhakeem.org>

العنوان على الانترنت:

<http://www.alhikmeh.com>

الحكمة للثقافة الإسلامية:

info@alhakeem.com

البريد الإلكتروني:

اسم الكتاب: مرشد المغترب: توجيهات وفتاوى

المؤلف: السيد الحكيم (مد ظله)

المطبعة: ستارة

العدد: ٥,٠٠٠ نسخة

الناشر: دار الهلال

ISBN: ٩٧٨٩٦٤٨٢٧٦٨٦٢

مَهَيِّدٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
الطيبين الطاهرين.

أما بعد.. فقد كان من قضاء الله تعالى وقدره أن اضطر كثير من
المؤمنين من مختلف الشعوب والبلدان بصورة مفاجئة، وفي فترات
متلاحقة لمفارقة أهاليهم ومجتمعاتهم، وترك أوطانهم والنزوح عنها.
وقد حطَّ كثير منهم الرحال في بلاد ومجتمعات غريبة عليهم في دينهم
وعقيدتهم، ومثلهم وأخلاقهم، وفي سلوكهم وعشرتهم، ونمط
حياتهم، ومعاشهم.

ومن الطبيعي أن تتجدد لهم مشاكل ومصاعب لم يألّفوها من
قبل، ليعرفوا كيف يخرجون منها ويتغلبون عليها. غير أن الواقع
يفرض نفسه في كثير منها، فيلجئهم إلى معالجات وحلول أحبّوها
أو كرهوها، يرضون بها ويستسلمون لها من أجل أن يتأقلموا مع

المجتمعات التي يقيمون فيها، والظروف التي يعيشونها.

وإن من أعقد تلك المشاكل وأخطرها مشاكل العقيدة، والدين، والمثل، والأخلاق، والسلوك، والمعاشرة، التي هي أعظم ما يملكه المؤمن، وأعلى ما يكسبه الإنسان، لأن بها سعادته في الدنيا، ونجاته من الهلكة الدائمة في الآخرة. ثم هي بعد بها قوام إنسانيته وتكامل شخصيته، وإذا تجرد عنها كان في عداد البهائم السائمة التي همها علفها وشغلها تقمّمها. بل قد يزيد عليها انحطاطاً ووحشية.

وكل ما طالت المدة وكثر العدد زادت المشاكل وتعقدت في مضاعفات خطيرة لا يعلم مداها إلا الله تعالى، فإننا لله وإنا إليه راجعون، والحمد لله الذي لا يحمّد على مكروهه سواه، وهو أرحم الراحمين وولي المؤمنين.

وترك الأمر في ذلك للواقع القائم هناك ولطبيعة التفاعل بينه وبين الوجود الإيماني الوافد قد يؤدي بالآخرة إلى انصهار المؤمنين في تلك المجتمعات، وضياعهم فيها، واضمحلال وجودهم، وشخصيتهم، بتجردهم عن دينهم، ومثلهم، وأخلاقهم، وهي مصيبة كبرى لا تعدلها مصيبة، ينبغي تظافر الجهود من أجل دفعها والوقاية منها.

ومن ثم بدأت الشكاوى والاستغاثات والأسئلة والاستفتاءات ترد علينا في محاولة لعلاج - تلك المشاكل والخروج - منها بالحلول

المناسبة، للحفاظ على الموازين الشرعية، والتشبث بالمثل الشريفة، والأخلاق الفاضلة، التي كانت مهمة الإسلام وجميع الأديان السماوية رعايتها، والتأكيد عليها.

وقد سبق منا أن وجهنا إلى إخواننا المغتربين من المؤمنين رسالة، عاجلنا فيها بعض تلك المشاكل وقد طبعت في وقتها، وألحق بها عدد من الاستفتاءات التي تخص المغتربين والواقع الذي يعيشونه، كنا قد أجبنا عليها، وأوضحنا الحكم الشرعي في الوقائع التي تضمنتها.


غير أن الأمر في ما يبدو أشد وأعقد من أن يفني به ذلك، ولا بد من جهد أوسع، وعمل أشمل، لتشعب تلك المشاكل وتعقدتها على طول المدة، وتماذي الزمن، وحدوث المضاعفات الخطيرة، والإفرازات السلبية، نتيجة التناقض الحاد بين بعض المفاهيم والقيم، وما يهّم المؤمن من التعاليم الدينية، والأحكام الشرعية، المستوعبة لجميع مرافق الحياة، والمفاهيم السامية في المثل والأخلاق والسلوك.

ويتمثل العمل المذكور في جمع أكبر عدد من الاستفتاءات والأسئلة التي تخص المغتربين، أو يكثر ابتلاؤهم بها، والإجابة عليها بالاختصار على بيان الحكم الشرعي، أو مع الإرشاد والتوجيه، حسبما يقتضيه المقام، ثم تصنيفها على أبواب الفقه المختلفة وبعض العناوين العامة المناسبة للبيئة التي تحيط بالمغتربين. وتقديم ذلك بخطاب مع المغتربين يتضمن نصائح وإرشادات عامة بما يتناسب مع وضعهم، في

محاولة لدرء المخاطر عنهم، وحفظ شخصيتهم، وكيانهم في العقيدة والدين، والمثل السامية، والأخلاق والسلوك الأفضل. وقد جارينا في بعضه ما ذكرناه في رسالتنا للمغتربين التي أشرنا إليها.

ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يمدنا بالعون والتسديد في ذلك، عسى أن نؤدي به خدمة لإخواننا وأبنائنا المغتربين تعينهم في محتهم، وتضيء لهم الطريق في مسيرتهم، إنه أرحم الراحمين، وولي المؤمنين، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

نصائح
وتوجيهات للمغتربين



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إلى إخواننا المؤمنين المغتربين أينما كانوا من شرق الأرض وغربها:
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أما بعد.. فعزیز علينا أن نتحدث إليكم — على بعد الدار، وتعذر المزار — لنواسيكم في محنتكم، ونشاطركم الأسى في بليتكم، حيث فارقتم أهاليكم وأحببتكم، وتركتم المعشر الذين عشتم معهم، وأنستم بهم، وهجرتم دياركم وبلادكم التي أحببتموها وأحببتكم، وتركتم أجواءكم ومجتمعاتكم التي ألفتكموها وألفتكم، وعانيتم وحشة الاغتراب، ومشاكل التشتت والتشريد.

إلا أن لكم أسوة بنبيكم العظيم، وآله الطاهرين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وأوليائهم المخلصين، حيث استهدفتم الدنيا بمحنها وبلائها ومصائبها وأرزائها

مشردون نفوا عن عقر دارهم كأنهم قد جنوا ما ليس يغتفر

وتلك سنة الله تعالى في الدنيا، حيث اختص أولياءه فيها بالبلاء والعناء، كما ورد في أحاديث كثيرة. وقد قال عز من قائل: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهُ

أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴿١﴾ .

كما تظافرت الأحاديث الشريفة بمحنة المؤمنين، وتعرضهم للبلاء، خصوصاً في عصر غيبة قائم آل محمد عليه السلام الحجة المنتظر عليه السلام. ففي حديث الكتاب الذي أنزله الله تعالى على النبي عليه السلام بأسماء الأئمة عليهم السلام قال في آخره عند التعرض لحال المؤمنين في عصر الغيبة: «فيقتلون ويحرقون ويكونون خائفين مرعوبين وجلين، تصبغ الأرض بدمائهم، ويفشوا الويل والرنين^(٢) في نسائهم، أولئك أوليائي حقاً، بهم أَدْفَعُ كُلَّ فِتْنَةٍ عَمِيَاءِ حُنْدَسِ^(٣)، وبهم أَكْشِفُ الزَّلَازِلَ، وَأَدْفَعُ الْأَصَارَ وَالْأَغْلَالَ. وَأُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ»^(٤).

وليس ذلك من الله سبحانه وتعالى استهواناً بهم، وامتهاناً لهم، واستصغاراً لشأنهم، بل استهواناً بالدنيا واحتقاراً لها، حتى ورد عن المعصومين (صلوات الله عليهم): «لو عدلت الدنيا عند الله عز وجل جناح بعوضة ما سقى عدوه منها شربة ماء»^(٥). ولأن عباده المؤمنين أهل لتحمل المسؤولية، والثبات على المبدأ، والصبر على المكاره.

وقد ورد عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «إنا صبر وشيعتنا

(١) سورة البقرة الآية: ٢١٤.

(٢) الصوت الحزين.

(٣) شديد الظلمة.

(٤) بحار الأنوار ج: ٣٦ ص: ١٩٧.

(٥) الكافي ج: ٢ ص: ٢٤٦.

أصبر منا، قلت: جعلت فداك، كيف صار شيعتكم أصبر منكم؟ قال: لأننا نصبر على ما نعلم وشيعتنا يصبرون على ما لا يعلمون»^(١). وخصوصاً المؤمنين في عصر الغيبة، فقد تظافت الأحاديث في الثناء عليهم وفي بعضها أن الله لو لم يعلم أن في المؤمنين من أهل البصائر من يثبت على القول بإمامة الحجة (صلوات الله عليه) في غيبته لما غيبه عنهم.

وفي حديث أبي خالد الكابلي عن الإمام زين العابدين عليه السلام قال: «يا أبا خالد إن أهل زمان غيبته والقائلين بإمامته والمنتظرين لظهوره عليه السلام أفضل من أهل كل زمان، لأن الله تعالى ذكره أعطاهم من العقول والأفهام والمعرفة، ما صارت به الغيبة عنهم بمنزلة المشاهدة، وجعلهم في ذلك الزمان بمنزلة المجاهدين بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله بالسيف، أولئك المخلصون حقاً، وشيعتنا صدقاً، والدعاة إلى دين الله سرّاً وجهراً»^(٢)... إلى غير ذلك من الأحاديث في هذا المجال.

وقد ورد عنهم (صلوات الله عليهم) في أحاديث كثيرة أن أشد الناس بلاء الأنبياء، ثم الأوصياء الأئمة فالأئمة، وأن الله يتعاهد عبده المؤمن بالبلاء، وأنه إذا أحب عبداً غتته بالبلاء غتاً إلى غير ذلك من المضامين العالية.

كل ذلك من أجل أن يعظم أجور المؤمنين ويذخر لهم أفضل

(١) الكافي ج: ٢ ص: ٩٣. بحار الأنوار ج: ٦٨ ص: ٨٠.

(٢) بحار الأنوار ج: ٣٦ ص: ٣٨٧.

الجزاء، ويكفر سيئاتهم، ويرفع درجاتهم. ولئلا يتعودوا الدعة والراحة في الدنيا، فيركنوا إليها، وينخدعوا بزينتها، ويتمادوا في غيهم وغفلتهم، ويتناسوا ما وراءهم كالبهائم المهملة والأنعام السائمة، أو أضل سبيلاً.

على أن الله جل شأنه لا يعطي عباده في الآخرة جزافاً، بل جعل الدنيا لهم دار امتحان وفتنة، فمن ثبت على الحق وصبر في المحن، وأدى ما عليه، فاز بعظيم الأجر وجميل الذكر، وكان البلاء في حقه رحمة وبلاءً حسناً، ومن فشل في الامتحان ولم يثبت على الحق خسر وكان البلاء في حقه نقمة. ونعوذ بالله تعالى من ذلك.

فالحمد لله تعالى على حسن بلائه وجميل صنعه بعباده المؤمنين. ونسأله سبحانه بمنه ولطفه أن يوفقنا وإياكم للثبات على الحق، والخروج من هذه المحن مفلحين منجحين، غير خائبين ولا خاسرين. وأن لا يجعلنا من ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾^(١). كما نسأله جل شأنه بفضله ورحمته أن يعينكم في محنتكم، ويرعاكم في غربتكم، ويحوظكم برعايته وعنايته، ويعيدكم من مضلات الفتن، ويسدكم للتي هي أقوم، ويهديكم سواء السبيل. إنه الرؤوف بالمؤمنين الرحيم بهم.

أما من جانبكم فعليكم أن تتكلموا على الله تعالى وتلجؤوا إليه،

(١) سورة الحج - الآية: ١١.

ثم تنظروا لأمركم بوعي وروية، وتبصر وتدبر، وتقدرُوا حجم مشكلتكم ومحتكم، وتحيطوا بالمخاطر والمهالك التي في طريقكم، وتعرفوا عظم المسؤولية الملقاة على عواتقكم، إزاء أنفسكم وأهاليكم ودينكم ومثلكم، ثم تصمموا بعزم وحزم على العمل الجاد في سبيل ذلك كله، والله سبحانه وتعالى معكم وهو المعين لكم برحمته.

أما إذا لم ير الله تعالى منكم الاهتمام بذلك، إما لعدم المبالاة بالنتائج، وقصر اهتمامكم على الجوانب المادية العاجلة، وإما للاستهوان بالمشاكل وثقة بالتغلب عليها اعتداداً بالنفس وغروراً، فقد يكلكم سبحانه وتعالى لأنفسكم، وتكون هذه المحنة سبباً لإعراضه تعالى عنكم وخذلانه لكم، فإن المؤمنين في خطر من الفتنة والتمحيص، خصوصاً في عصورنا هذه عصور غيبة الإمام عليه السلام، كما تضمنت ذلك الأحاديث الكثيرة عن أئمة أهل البيت (صلوات الله عليهم).

ففي حديث المفضل بن عمر عن الإمام الصادق عليه السلام: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: أما والله ليغيبن إمامكم سنين من دهركم، ولتمحصن حتى يقال: مات؟ قتل؟ هلك؟ بأي واد سلك؟ ولتدمعن عليه عيون المؤمنين. ولتكفأن كما تكفأ السفن في أمواج البحر، فلا ينجو إلا من أخذ الله ميثاقه، وكتب في قلبه الإيمان، وأيده بروح منه... قال: فبكيث ثم قلت: فكيف نصنع؟ فنظر إلى شمس داخله في الصفة، فقال: يا أبا عبد الله ترى هذه الشمس؟ قلت: نعم. قال: والله إن أمرنا

أبين من هذه الشمس»^(١).

وفي حديث علي بن جعفر عن أخيه الإمام الكاظم عليه السلام أنه قال: «إذا فقد الخامس من ولد السابع فالله الله في أديانكم لا يزيلكم عنها أحد. يا بني إنه لا بد لصاحب هذا الأمر من غيبة حتى يرجع عن هذا الأمر من كان يقول به، إنما هي محنة من الله عز وجل امتحن بها خلقه...»^(٢).

وفي حديث الحسن بن محبوب عن الإمام الرضا عليه السلام أنه قال: «لا بد من فتنة صماء صيلم^(٣) يسقط فيها كل بطانة ووليعة وذلك عند فقدان الشيعة الثالث من ولدي...»^(٤) وغير ذلك من الأخبار المنذرة بخطورة الأمر وتعقد المشكلة فاستعيدوا بالله تعالى من مضلات الفتن، والجلأوا إليه في أن يعينكم في أمركم ويسددكم في محتكم ويخرجكم من هذا الامتحان العسير مفلحين منجحين، غير خائبين ولا خاسرين، واحسنوا الظن بالله تعالى والتوكل عليه، ووثقوا علاقتكم معه، فإنه لا يخذلكم بعد ذلك إن شاء الله تعالى، لأنه عند حسن ظن عبده المؤمن، وهو أرحم الراحمين وأكرم المسؤولين وولي المؤمنين.

وعلينا أن نلفت أنظاركم لأمر تخص دينكم ودنياكم، تعينكم في أمركم بإذن الله تعالى..

(١) الكافي ج: ١ ص: ٣٣٦، واللفظ له. بحار الأنوار ج: ٥١ ص: ١٤٧.

(٢) بحار الأنوار ج: ٥١ ص: ١٥٠.

(٣) الأمر الشديد.

(٤) بحار الأنوار ج: ٥١ ص: ١٥٢.

الأول:

إياكم والجزع والهلع، والشعور بالوهن والفشل والخيبة والإحباط، لكثرة المشاكل المحيطة بكم. فإن الله تعالى قد منّ عليكم بأعظم النعم وأجلّها، وهو دين الإسلام العظيم، وطريق أهل البيت عليهم السلام القويم، الذي ارتضاه لخلقهم، ولم يرض لهم غيره، فقال جلت آلاؤه وعظمت نعمائوه: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(١)، وقال عز من قائل: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾^(٢).

وقال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق»^(٣)، وفي الحديث: أن رجلاً شكى للإمام الصادق عليه السلام ما نزل به من صروف الدهر وتقلبات الليالي والأيام، فقال عليه السلام: بم تعدل ولايتنا أهل البيت؟ فقال: لا أعدّها بالدنيا وما فيها، فقال عليه السلام: إنك تخرج من هنا وبيدك درة لا تعدّها بالدنيا وما

(١) سورة المائدة الآية: ٣.

(٢) سورة آل عمران الآية: ٨٥.

(٣) المستدرک علی الصحیحین ج: ٢ ص: ٣٤٢، واللفظ له. مجمع الزوائد ج: ٩ ص: ١٦٨. المعجم الكبير ج: ٣ ص: ٤٥، ج: ١٢ ص: ٢٧. المعجم الأوسط ج: ٥ ص: ٣٥٥. المعجم الصغير ج: ٢ ص: ٢٢. مسند الشهاب ج: ٢ ص: ٢٧٣. الجامع الصغير ج: ١ ص: ٣٧٣. كنز العمال ج: ١٢ ص: ٩٤. فيض القدير ج: ٢ ص: ٦٥٨. بحار الأنوار ج: ٢٢ ص: ٤٠٨، ج: ٢٣ ص: ١٢٠. وسائل الشيعة ج: ١٨ ص: ١٩.

فيها ثم تشكو؟!.

بل حيث سبق أن المؤمنين معرضون للبلاء، فينبغي للمؤمن إذا حلَّ به البلاء أن يزداد بصيرة في دينه وثباتاً في يقينه، كما قال عز من قائل: ﴿وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَّقَ اللَّهُ رَسُولَهُ وَمَا زَاذَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا * مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَّن يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾ (١).

ومن ما يزيدكم قوة في أمركم، وسلوة في محتكم، ومعرفة بعظمة نعمة الله تعالى عليكم، حين عرفكم نفسه ودينه وأولياءه أن تمنعوا النظر في حال الأمم الأخرى، فتأملوا حالها في البعد عن الله تعالى، والذهول عن دعوته، والانغماس المزري في المادة، والاندفاع وراء الشهوات، ومجانبة الحياء، والتفكك العائلي، والضياع.

كما تتجلى عظمة هذا الدين وقوته بالمقارنة مع الأديان الأخرى، فهو منذ دخل البلاد في العصور السابقة انبهر به أهلها، فتركوا أديانهم زهداً فيها، واعتنقوه رغبة فيه، ودخلوا فيه أفواجا، وآمنوا به طائعين غير مكرهين. وقد استوعب بحقه وواقعته أخطاء كملته، وسليباتهم، وسوء تصرف الحكام الذين حكموا باسمه.

ولما تعرض لهجمات أعدائه لم يتضائل أمامها ولا تراجع، سواء

(١) سورة الأحزاب الآية: ٢٢ - ٢٣.

كانت هجمات فكرية تشكيكية أم مادية و عسكرية.

فقد تعرض منذ عصوره الأولى حتى العصور الأخيرة لموجات الزندقة والإلحاد والتحريف والتشويه. لكنه صمد أمامها حتى تراجعت خائبة خاسرة.

كما تعرض للهجمات العسكرية ولعل أعظم هجمة مرت عليه في العصور السابقة، هجمة المغول الشرسة، التي دمرت في طريقها كل شيء بوحشية متناهية. لكن لم يدم الأمر طويلاً حتى اعتنق المغول أنفسهم هذا الدين، وصاروا من حملته وأنصاره، وكان لهم بعد ذلك أعظم الأثر في خدمته ونشره في ربوع الأرض.

وأعظم منها وأقسى ما تعرض له في العصر الحديث — بعد أن أنهكته العلل والأسقام — من الهجوم بعد دراسة طويلة وتخطيط وتنسيق — بجيوش المعتدي الساحقة وسلاحه المتطور الفتاك، وهو يحمل بإحدى يديه ثقافته وتكنولوجياه الباهرة، وبالأخرى شعاراته البراقة في الحرية والعدالة وحقوق الإنسان، ليقضي على هذا الدين الحنيف في عقر داره، ويجرد أبنائه منه، ويبعدهم عنه. وتبعته من الشرق الشيوعية الملحدة التي تنكر بصراحة وإصرار الدين والقيم، ولا تعترف بغير المادة. وتحاول أن تجمل وجهها بالعدالة والمساواة والاشتراكية والسلام.

ومرت الفترة العصيبة التي شهدناها، وشهدها آباؤنا من قبل،

وعاشوها بآلامها ومآسيها، وارتفعت صيحات المشبوهين والسذج، وشعاراتهم، ترمي هذا الدين العظيم، والمبدأ الشريف، وحملته بالجهل والجمود، والرجعية والتخلف، في محاولة لإبعاده عن واقع الأمة وكيانها وتجريدها منه.

ثم لم يلبث الأمر طويلاً حتى خفتت تلك الدعوات، وذهب بريقها، وانحسرت تلك الهجمات، وارتدت خائبة خاسرة، واتضح زيف تلك الشعارات، وسقطت الأقنعة، وظهر المحتل والمعتدي على حقيقتها في الكذب والبهتان، والأنانية والعدوان، والوحشية وانتهاك حقوق الإنسان، وفي الخواء والميوعة، وفي المادية والتفكك العائلي والتحلل.

وتراجع لهذا الدين أبناؤه، معترزين به داعين إليه، مدافعين عنه، متحملين في سبيله المصاعب والمصائب، والمحن والرزايا، دون أن تشيهم عنه. وإذا بكم - أنتم المغتربين المؤمنين - تحملون دينكم، وتعلنون دعوتكم، وتقيمون شعائركم رغم ابتعادكم عن أوطانكم ومجتمعاتكم، فخورين بذلك، على نحو لم يكن يخطر على بال أحد قبل نصف قرن أو أكثر.

ونفس الحديث يجري عن التشيع لأهل البيت عليهم السلام، والولاء لهم، الذي به يكمل الإسلام وتتم نعمته، حيث تحزبت عليه فرق الضلال، وتحالفت على مقاومته، من يومه الأول حتى يومنا هذا،

و حاربوه بلا هوادة، وأنزلوا به النوازل، وقارعوه بالقوارع، وجدوا في إطفاء نوره، ونسف قواعده، واستئصال شجرته، وهو يزداد مع كل ذلك قوة وصلابة، وظهوراً وانتشاراً.

وقد صدق الله عز وجل حيث يقول: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُنِمْ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾^(١)، وحين يقول: ﴿فَأَمَّا الزُّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾^(٢)، وحين يقول: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ * تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ * وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ * يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ...﴾^(٣).

فاشكروا الله تعالى على عظيم نعمته عليكم، وجميل صنعه بكم، حيث عرفكم نفسه وأولياءه، وجعلكم أهل دعوته وحمله دينه، ووقفكم للتمسك بحبله، وموالاته أوليائه، ومعاداة أعدائه. وأدوا حق هذه النعمة، وتعاهدوها، وجدوا في الحفاظ عليها، وقووا معنوياتكم اعتزازاً بها.

(١) سورة الصف الآية: ٨.

(٢) سورة الرعد الآية: ١٧.

(٣) سورة إبراهيم الآية: ٢٤ - ٢٧.

الثاني:

إن من أعظم الواجبات وأكدها التفقه في الدين، وتعلم أحكامه في العقائد والعمل، فقد حثّ الشارع الأقدس على ذلك مؤكداً.

قال الله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(١)، وقال عز من قائل: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾^(٢).

وفي نصوص كثيرة أن طلب العلم فريضة على المسلمين. وفي صحيح مسعدة بن زياد: «سمعت جعفر بن محمد عليه السلام وقد سئل عن قوله تعالى: ﴿فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾ فقال: إن الله تعالى يقول للعبد يوم القيامة: أ كنت عالماً؟ فإن قال: نعم، قال له: أفلا عملت بما علمت؟ وإن قال: كنت جاهلاً، قال له: أفلا تعلمت حتى تعمل؟ فيخصمه. وذلك الحجة البالغة»^(٣).

وفي حديث المفضل: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: عليكم بالتفقه في دين الله، ولا تكونوا أعراباً. فإنه من لم يتفقه في دين الله لم

(١) سورة النحل الآية: ٤٣.

(٢) سورة التوبة الآية: ١٢٢.

(٣) بحار الأنوار ج: ١ ص: ١٧٧ - ١٧٨.

ينظر الله إليه يوم القيامة ولم يترك له عملاً»^(١).

وفي صحيح أبان بن تغلب عنه عليه السلام: «قال: لوددت أن أصحابي ضربت رؤوسهم بالسياط حتى يتفقهوا»^(٢)... إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة.

أما أنتم المغتربون فيؤكد ذلك عليكم لأمرين:

١- أن المجتمع الذي تعيشون فيه بعيد عن الدين، غريب عن مفاهيمه. فإذا أهملتم التعلم أو تهاونتم به، ضاع عليكم دينكم، وخفيت معالمه تدريجاً حتى تضحل بمرور الزمن.

٢- أنكم هاجرت من بلاد الإسلام وأنتم تملكون قدراً من المعلومات الدينية، فإذا تفلت منكم ونسيتموها كان سفركم لبلاد المهجر تعرباً بعد الهجرة، فإن التعرب بعد الهجرة هو انتقال المسلم للبلاد التي تنقص فيها معلوماته الدينية، ويزداد جهله بدينه. وهو من أكبر الكبائر حتى عدّ من الخمس، ومن السبع منها.

ففي حديث ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن الإمام الصادق عليه السلام: «وجدنا في كتاب علي عليه السلام الكبائر خمسة: الشرك، وعقوق الوالدين، وأكل الربا بعد البينة، والفرار من الزحف،

(١) الكافي ج: ١ ص: ٣١، واللفظ له. بحار الأنوار ج: ١ ص: ٢١٤.

(٢) الكافي ج: ١ ص: ٣١.

والتعرب بعد الهجرة»^(١). وفي صحيح عبيد بن زرارة: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكبائر، فقال: هن في كتاب علي عليه السلام سبع: الكفر بالله، وقتل النفس، وعقوق الوالدين، وأكل الربا بعد البيعة، وأكل مال اليتيم ظلماً، والفرار من الزحف، والتعرب بعد الهجرة، قال: فقلت: هذا أكبر المعاصي؟ فقال: نعم. قلت: فأكل الدرهم من مال اليتيم ظلماً أكبر أم ترك الصلاة؟ قال: ترك الصلاة. قلت: فما عدت ترك الصلاة في الكبائر. قال: أي شيء أول ما قلت لك؟ قلت: الكفر. قال: فإن تارك الصلاة كافر. يعني: من غير علة»^(٢).

وفي حديث أبي بصير عنه عليه السلام: «والتعرب والشرك واحد»^(٣) إلى غير ذلك من النصوص الكثيرة الدالة على حرمة ذلك بوجه مؤكد. ومن هنا فإن عليكم أن تجددوا في تعلم دينكم في العقائد والأحكام، وباقي تعاليمه، والحذر من إهمال ذلك أو التسامح فيه، مهما كلف الثمن، وضاق الوقت، وكثرت المشاغل، فإن خطر التسامح فيه عظيم، وخسائره لا تعوض، والله سبحانه وتعالى يعينكم، ويسر أمركم، لأنه في عون عبده إذا عرف منه الاهتمام بأمره والسير في طريق رضاه.

(١) وسائل الشيعة ج: ١١ ص: ٢٥٩.

(٢) وسائل الشيعة ج: ١١ ص: ٢٥٤.

(٣) وسائل الشيعة ج: ١١ ص: ٢٥٦.

وحبذا لو كان ذلك ضمن برنامج منظم، فإنه أحرى بأن تستمروا عليه، ولا تهملوه، بخلاف ما إذا ابتنى على ما يتيسر من دون تنظيم، فإنه يتعرض للإهمال، لكثرة المشاغل والملهيات.

والأولى اختيار يوم الجمعة، فعن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «أف للرجل المسلم لا يفرغ نفسه في الأسبوع يوم الجمعة لأمر دينه، فيسأل عنه»^(١). وإن لم يتيسر ذلك أمكن اختيار يوم آخر، أو مناسبات خاصة تستغل لهذا الأمر المهم.

كما أن الأولى محاولة ذلك بصورة جماعية، في مراكز تجمعكم — كالمساجد والحسينيات — أو في بيوت بعضكم. ولا أقل مع أفراد العائلة. فإن المعرفة الجماعية أعم فائدة، وأولى بتركيز المعلومات، وأحرى بالالتزام. وإذا تعذر ذلك فلا تتركوا الميسور منه، كل حسب طاقته، من دون تسامح أو تفريط أو تسويق. ويمكنكم استشارة طرق الاتصال الحديثة — كالإنترنت — فقد فتحت تلك الطرق أبواب التعلم والمعرفة ويسرتها. والحكمة ضالة المؤمن، أينما وجدها التقطها. وإن كان اللازم مع ذلك محاولة الحصول على رسالة مرجع التقليد العملية، والتعرف على ما فيها ومدارسها، لتكون المرجع الدائم لكم في غربتكم.

كما أن اللازم عليكم شدة الاهتمام بالاطلاع على أكبر عدد من

(١) وسائل الشيعة ج: ٨، ص: ٢٥٢، واللفظ له. بحار الأنوار ج: ٨٦، ص: ٣٤٧.

أحاديث أهل البيت (صلوات الله عليهم)، فإن فيها أصناف المعرفة في العقائد، والأحكام، والأخلاق، والعشرة، والسلوك. وذلك بمحاولة شراء الكتب المتضمنة لسيرتهم وأحاديثهم، وارتياح المكتبات التي تحويها، واستغلال أوقات الفراغ في ذلك، فإنه من أعظم المكاسب التي تعينكم في غربتكم، وتؤنسكم في وحشتكم، بدلاً من قتل الوقت في التوافه، أو الأمور الضارة.

الثالث:

يتعرض التشيع هذه الأيام - في سلسلة المؤامرات عليه ومحاولات قمعه - لحملات التحريف والتشكيك والتشويه والتشنيع. وهي حملات ظالمة، تبتني على تجاهل الحقائق وتحريف المعلومات بلا حدود ولا حياء. وربما تصدر من بعض السذج - الذين يأخذون الدين من أفواه الرجال، لحسن ظنهم بمعرفتهم، من دون رجوع للمصادر الأصيلة، والتفات للحقائق الثابتة -.

ومهما كان حال القائمين بها فأنتم أيها المغتربون أول المستهدفين بها، وخطرها عليكم أشد من خطرها على غيركم..

أولاً: لبعدكم عن المجتمعات الدينية، فربما تتفاعلون بالمفاهيم الأصيلة التي تجري عليها تلك المجتمعات، وتشيع فيها.

وثانياً: لغفلة كثير منكم عن حقائق الدين، أو جهله بأدلتها، وإن أقرّ بها بدواً، أو إجمالاً، أو لحسن ظنه بالعلماء الذين ذكروا له الأدلة والنصوص التي تضمنتها، من دون أن يحيط بها تفصيلاً بنفسه.

وثالثاً: لبعدكم عن مراكز الثقافة الدينية الأصيلة، لتعرفوا موقفها من تلك الأفكار المنحرفة والدعاوى التي تطلق هذه الأيام.

ورابعاً: لأن تلك الأفكار والدعاوى تطرح، ويروج لها، على أنها أفكار تصحيحية، تتناسب مع المرحلة الحاضرة - قد اكتشفت بعد

التمحيص والتنقيب خلفاً لأفكار وطروحات قديمة جامدة – صادرة من أناس يجعلون أنفسهم أو يجعلهم الإعلام المعادي في المستويات العالية أو المتقدمة في المعرفة.

وخامساً: لتعطشكم للمفاهيم الدينية وتشوقكم للثقافة الإسلامية، بسبب بعدكم عن بلادكم وغربتكم في تلك المجتمعات غير المسلمة، فتتلقفون كل ما يصل إليكم، وتتفاعلون معه لأول وهلة. فإن هذه الأمور بمجموعها تجعل منكم أرضية صالحة لتقبل تلك الأفكار أو التأثير بها أو الارتباك بسببها. ولا سيما وأنها تمتلك من القوة الإعلامية والدعاية، والدعم المادي والسياسي ما يجعلها تنتشر بسرعة نسبياً، بالقياس إلى الأفكار الأصيلة الفقيرة مادياً والمحاصرة المكبوتة.

فالحذر كل الحذر – أيها المغتربون المؤمنون – على دينكم لئلا يسرق منكم بهذه الطروحات والمحاولات المشبوهة، فإن دينكم وولاءكم لأهل البيت (عليهم أفضل الصلاة والسلام) هما الجوهرتان الثميتان، والنعمتان الكبريان اللتان أنعم الله عز وجل بهما عليكم وعلى جميع المؤمنين، لطفاً منه وفضلاً، فلا ينبغي التفريط بهما وكفر نعمة الله تعالى فيهما، فيكون عاقبة ذلك الوبال والنكال والخسران الدائم، كما قال عز وجل: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا

قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ * جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا وَيَبْسُ الْقَرَارُ ﴿١﴾.

ونحن وإن كنا على بصيرة تامة بصحة عقيدتنا ومسلماتنا، وقوة حجتنا، وتناسق أدلتنا، إلا أنا لا نريد منكم التشبث بها تقليداً لسلفنا الصالح وجموداً على الماضي الموروث، ورفض الأفكار والطروحات المضادة من دون فحص وثبت، فإننا — بحمد الله تعالى وفضله — في غنى عن ذلك.

وقد أكد أئمتنا (صلوات الله عليهم) — تبعاً للقرآن المجيد وحكم العقل السليم — على النظر والبحث، ونهوا عن أخذ الدين من أفواه الرجال من دون بصيرة ودليل.

بل كل ما نريده منكم هو الثبوت أمام تلك الأفكار والطروحات المنحرفة، والتروي في أمرها وعدم الاسترسال إليها، والاندفاع وراءها، والتفاعل معها، غفلة عن حقيقة الحال، أو بتخيل أنها قد صدرت من أناس باحثين يحترمون أنفسهم، لا يتعمدون مخالفة الحقيقة، أو تجاهلها، أو تحريفها.

وذلك أولاً: بملاحظة الظروف والمقارنات المثيرة للريب في دوافع طرح تلك الأفكار، وإطلاق تلك التصريحات، وفي إخلاص أصحابها وأمانتهم. حيث تزامن ذلك منهم مع ظهور الإسلام والتشيع الفاعل في الساحة العالمية، وتهديدهما لمصالح قوى الشر، وتكالب

(١) سورة إبراهيم الآية: ٢٨ — ٢٩.

تلك القوى ضدّهما، وتحالفها على محاربتها مادياً وإعلامياً، وبوجه مكشوف في بعض الحالات. ولا سيما مع ما يتمتع به أصحاب تلك الأفكار والتصريحات من حرية الحركة وما يملكونه من قوة إعلامية هائلة، بينما نرى الأفكار الأصيلة فقيرة مادياً وإعلامياً ومحاصرة نسبياً.

وثانياً: بالرجوع إلى مصادر المعرفة والنظر في أدلتنا بموضوعية وإنصاف، ولو بالاتصال بمراكز الثقافة الدينية والحوزات الشريفة، والاستعانة بأهل البحث والتحقيق، من أجل معرفة تلك الأدلة والوصول إليها، لتتضح الحقيقة بجلاء، ولتكون عاقبة ذلك ثبات العقيدة عن بصيرة تامة، وحجة كافية، فإن عقيدتنا — بحمد الله تعالى — غنية بذلك ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾^(١).

وإن من أعظم ما يعينكم على معرفة الحقيقة وجلاتها هو الاطلاع على أحاديث أهل البيت (عليهم أفضل الصلاة والسلام) وسيرتهم، فإنها تعكس صورة جليلة عن واقعهم الذي عاشوه، وخطهم المستقيم الذي ساروا عليه، ومفاهيمهم الحقّة التي تبناها، وتبعهم شيعتهم فيها، يصعب معها التحريف والتشويه. ومن ثم أكدنا على ذلك فيما سبق.

(١) سورة النساء الآية: ١٤١.

الرابع:

نرى كثيراً من ذوي الأديان لا يعرفون من دينهم إلا الانتساب للدين والانتفاء لجماعته، من دون أن ينعكس ذلك على عملهم وسلوكهم. ولا يظهر أثر الدين فيهم إلا بالإصرار عليه والتعصب الأعمى له. وقد رأينا بعض أهل الأديان الأخرى يأبى خروج أولاده عن دينه واعتناقه الإسلام، ويقف من ذلك بشدة وقسوة، بحيث قد يقتل ولده من أجله. لكنه لا يهتم بتدين ولده ولا يتعب نفسه من أجل ذلك، بل لا يبالي أن يتحلل ولده عملياً من دينه.

أما الإسلام — بل كل دين سماوي في الحقيقة — فقد قرن العقيدة بالعمل. وقد أكد القرآن الشريف على العمل الصالح وقرنه بالإيمان في آيات كثيرة جداً قال تعالى: ﴿وَالْعَصْرُ * إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ﴾^(١).

وعلى ذلك أكدت أحاديث النبي ﷺ وأهل بيته عليهم السلام في حديث محمد بن عبدالله بن طاهر قال: «كنت واقفاً على أبي وعنده أبو الصلت الهروي وإسحاق بن راهويه وأحمد بن محمد بن حنبل. فقال أبي: ليحدثني كل رجل منكم بحديث. فقال أبو الصلت الهروي: حدثني علي بن موسى الرضا عليه السلام وكان والله رضا كما سمي — عن أبيه موسى بن جعفر، عن أبيه جعفر بن محمد، عن أبيه محمد بن علي، عن أبيه علي

(١) سورة العصر الآية: ١ — ٣.

بن الحسين، عن أبيه الحسين، عن أبيه علي عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: الإيمان قول وعمل. فلما خرجنا. قال أحمد بن حنبل: ما هذا الإسناد؟ فقال له أبي: هذا سعوط المجانين إذا سعط به المجنون أفاق»^(١).
وفي حديث أبي الصلت الهروي الآخر: «سألت الرضا عليه السلام عن الإيمان، فقال: الإيمان عقد بالقلب، ولفظ باللسان، وعمل بالجوارح. لا يكون الإيمان إلا هكذا»^(٢).

وفي حديث المفضل: «قال أبو عبد الله عليه السلام: إياك والسفلة، فإنما شيعة علي عليه السلام من عَفَّ بطنه وفرجه، واشتد جهاده، وعمل لخالقه، ورجا ثوابه، وخاف عقابه. فإذا رأيت أولئك فأولئك شيعة جعفر»^(٣).
والنصوص في ذلك لا تحصى كثرة وشيوعاً، على اختلاف مضامينها وألستها. بل هو أمر بديهي لا يحتاج للنصوص.

ومن ثم فاللازم عليكم الاهتمام بهذا الجانب، وتأكيده في نفوسكم وعقولكم وشعوركم، تأكيداً يتجسد في عملكم، وسلوككم، ومعاشرتكم.

وهو وإن كان لا يناسب المجتمعات التي تقيمون فيها والظروف التي تعيشونها، إلا أن أهمية هذا الأمر تفرض عليكم التضحية في سبيله، وشد العزم عليه مهما كلف من ثمن، متكلين على الله تعالى،

(١) بحار الأنوار ج: ٦٦ ص: ٦٥.

(٢) بحار الأنوار ج: ٦٦ ص: ٦٥.

(٣) وسائل الشيعة ج: ١ ص: ٦٤.

مستمددين منه العون والتسديد. وإلا غلبتم على أمركم وذبتم في تلك المجمعات الفاسدة المتحللة، وانصهرتم بها، وضاعت شخصيتكم، وتحطم كيانكم إلى غير رجعة، وكان ذلك سبباً في خذلان الله تعالى لكم، فيعرض عنكم ويكلكم إلى أنفسكم ﴿وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ﴾^(١).

على أن الإصرار والاستمرار على الالتزام الديني وإن كان قد يكون سبباً للحرَج في أول الأمر، إلا أنه إذا كان مشفوعاً بحسن الخلق وجميل المعاشرة، يلجئ مجتمعكم إلى الاعتراف به على أنه الأمر الواقع الذي لا بد من التسليم به والتعايش معه، والتعامل معكم على أساسه، فتخف عليكم مؤنته. بل يرفع من مكانتكم في نفوسهم، ويفرض احترامكم عليهم. لأن النفوس مجبولة على احترام ذوي المبادئ الشريفة، والإرادة القوية، والشخصية المتكاملة.

وفوق كل ذلك رضا الله تعالى الذي بيده الأمور وإليه المصير، فإن البخوع لأمره ونهيه، وإحكام العلاقة به من أهم أسباب الفلاح والنجاح والتأييد والنصر، كما قال عز من قائل: ﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾^(٢) و﴿إِنْ يَنْصُرْكُمْ اللَّهُ فَلاَ غَالِبَ لَكُمْ﴾^(٣) وهو خير الناصرين وولي المؤمنين.

(١) سورة آل عمران الآية: ١٦٠.

(٢) سورة محمد الآية: ٧.

(٣) سورة آل عمران الآية: ١٦٠.

الخامس:

هناك بعض الأمور لها أهمية خاصة في علاقتكم بالله تعالى وفي تقويم شخصيتكم وتحديد هويتكم..

١ - إقامة الفرائض، فإن من تركها هلك، لأهميتها شرعاً. ولا سيما الصلاة التي هي عمود الدين وشعار الإسلام الأكبر، حتى قال الإمام الصادق عليه السلام في صحيح عبيد بن زرارة المتقدم: «إن تارك الصلاة كافر»^(١). وخصوصاً بعد أن كانت لا تفارق الإنسان في جميع الأوقات، حيث تكون سبباً لاستمرار اتصاله بالله تعالى وارتباطه به، وترويضه على الانضباط والالتزام، والبعد عن الغفلة والإهمال.

وحذا لو تقام في أماكن عامة، كالمساجد والحسينيات ونحوها، حيث يتم بها إقامة الشعار على الوجه الأكمل. كما تكون سبباً لتعارف المؤمنين فيما بينهم وتآلفهم، ثم تفقد بعضهم لبعض، وتعرفه على حاله، وتعاونهم فيما بينهم.

٢ - القرآن العظيم الذي هو عهد الله تعالى في خلقه، وكتابه المجيد الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾^(٢). وهو بعد معجزة الإسلام الخالدة وحجته الواضحة

(١) وسائل الشيعة ج: ١١ ص: ٢٥٤.

(٢) سورة فصلت الآية: ٤٢.

القاهرة التي يحق للمسلمين أن يرفعوا رؤوسهم فخراً بها. كما ينبغي للناس جميعاً أن يطأطؤوا برؤوسهم بخوعاً لها. ولا سيما بمقارنتها بكتب الأديان الأخرى. حيث يبدو الفرق ظاهراً للعيان، وقد قال الله عز وجل: ﴿قُلْ لِّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾^(١).

فعلى المسلم أن يلزم نفسه بقراءته بتدبر وتبصر، ويجاول العمل عليه، والاتعاظ به قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾^(٢) وقال عز من قائل: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾^(٣).

وقال أمير المؤمنين عليه السلام: «واعلموا أن هذا القرآن هو الناصح الذي لا يغش، والهادي الذي لا يضل، والمحدث الذي لا يكذب. وما جالس هذا القرآن أحد إلا قام عنه بزيادة أو نقصان، زيادة في هدى، أو نقصان في عمى... فاستشفوه من أدوائكم واستعينوا به على لاوائكم، فإن فيه شفاء من أكبر الداء، وهو الكفر والنفاق، والغبي والضلال... وإن الله سبحانه لم يعظ أحداً بمثل هذا القرآن، فإنه حبل الله المتين، وسببه الأمين، وفيه ربيع القلب، وينابيع العلم، وما للقلب

(١) سورة الإسراء الآية: ٨٨.

(٢) سورة الإسراء الآية: ٩.

(٣) سورة الإسراء الآية: ٨٢.

جلاء غيره...»^(١).

٣- ما ورد عن النبي ﷺ وأهل بيته الطاهرين عليهم السلام من المواعظ والإرشادات، التي تضمنتها أحاديثهم وخطبهم وسيرهم، كما أشرنا إليه آنفاً. ولعل لنهج البلاغة ميزته في ذلك، لجامعيته على اختصاره، وسهولة تناوله، ورفعة مضامينه وبلاغته، حتى عدّ أول كتاب إسلامي بعد القرآن المجيد. فينبغي لكم تعاهده ومدارسته، والتدبر في مضامينه، والتفاعل معها، فإنه خير معين لكم في غربتكم. بل هو فخر لكم أمام غيركم، وأقوى في تثبيت حججتكم.

٤- ذكر الله تعالى ودعاؤه والالتجاء إليه، والتضرع بين يديه في غفران ذنوبكم، وستر عيوبكم، وإصلاح نفوسكم، وجبران نقصكم، وإعانتكم في أمركم، وقضاء حوائجكم العامة والخاصة، ونصركم على أعدائكم، ودفع البلاء عنكم، إنه ولي المؤمنين، الرحيم بهم.

وقد تظافت الآيات والروايات في الحثّ على ذلك، قال عز من قائل: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾^(٢).

وقال سبحانه: ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ * فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّنْ

(١) نهج البلاغة ج: ٢ ص: ٩١ - ٩٥، واللفظ له. بحار الأنوار ج: ٨٩ ص: ٢٤.

(٢) سورة البقرة الآية ١٥٢ :

قُرَّةُ أَعْيُنٍ جَزَاءَ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١﴾ .

وقال عز وجل: ﴿قُلْ مَا يَعْجَبُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾ ﴿٢﴾ .

وقال تعالى: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ ﴿٣﴾ .

وفي رسالة الإمام الصادق عليه السلام للشيعة التي كانوا يضعونها في مساجدهم ويتدارسونها: «وعليكم بالدعاء فإن المسلمين لم يدركوا نجاح الحوائج - عند ربهم بأفضل من الدعاء، والرغبة إليه، والتضرع إلى الله والمسألة، فارغبوا في ما رغبكم الله فيه، وأجيبوا الله إلى ما دعاكم، لتفلحوا وتنجحوا [وتنجوا. ظ] من عذاب الله» ﴿٤﴾ .

وفي حديث الفضيل عنه عليه السلام: «قلت له أوصني. قال: أوصيك بتقوى الله وصدق الحديث، وأداء الأمانة، وحسن الصحابة لمن صحبتك، وإذا كان قبل طلوع الشمس وقبل الغروب فعليك بالدعاء، واجتهد، ولا يمنعك من شيء تطلبه من ربك، ولا تقول: هذا ما لا أعطاه، وادع فإن الله يفعل ما يشاء» ﴿٥﴾ ... إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة. وقد تظافت النصوص بأن الدعاء يرد القضاء والبلاء وقد

(١) سورة السجدة الآية ١٦ :... ١٧.

(٢) سورة الفرقان الآية: ٧٧.

(٣) سورة المؤمن الآية: ٦٠.

(٤) وسائل الشيعة ج: ٤: ص: ١٠٨٩.

(٥) وسائل الشيعة ج: ٤: ص: ١٠٩١.

أبرم إبراماً^(١).

فعلَيْكُمْ أَنْ لَا تَغْفَلُوا هَذَا الْجَانِبَ الْعَظِيمَ الَّذِي مَنَّ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ عَلَى عِبَادِهِ رَحْمَةً مِنْهُ بِهِمْ، وَهُوَ يَزِيدُ مِنْ ارْتِبَاطِكُمْ بِاللَّهِ تَعَالَى وَيُوثِقُ عِلَاقَتِكُمْ بِهِ، وَيَعْرِضُكُمْ لِرَحْمَتِهِ وَلَطْفِهِ. كَمَا أَنَّهُ يَرْفَعُ مِنْ مَعْنَوِيَاتِكُمْ، وَيَشْعُرُكُمْ بِالْقُوَّةِ وَالرَّفْعَةِ، وَيَزِيدُكُمْ طَمَآنِينَةً وَصَلَابَةً، وَعِزْماً وَتَصَمِيماً. وَقَدْ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ) فِي وَصِيَّتِهِ لَوْلَدِهِ الْإِمَامِ الْحَسَنِ (عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ): «وَأَيُّ سَبَبٍ أَوْثَقَ مِنْ سَبَبٍ بَيْنَكَ وَبَيْنَ اللَّهِ إِنْ أَنْتَ أَخَذْتَ بِهِ»^(٢).

وَلَا تَغْفَلُوا تَعَاهُدَ ذَلِكَ فِي مِمْسَاكِمُ وَمَصْبِحِكُمْ. وَلَا سِيَمَا فِي أَوْقَاتِهِ الْمَعْرُوفَةِ، وَمَوَاسِمِهِ الْمَعْهُودَةِ، كَأَدْبَارِ الصَّلَوَاتِ، وَأَيَّامِ الْجُمُعِ وَلِيَالِيهَا، وَشَهْرِ رَمَضَانَ الْمُبَارِكِ، وَالْأَعْيَادِ، وَلَيْلَةِ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

وَلِأَهْلِ الْبَيْتِ (صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ) مِنْ ذَلِكَ كُنُوزٌ ثَمِينَةٌ، وَآلِي مَكْنُونَةٌ، وَجَوَاهِرُ مَنْضُودَةٌ، حَمَلَهَا عَنْهُمْ شِيَعَتُهُمْ، وَحَافِظُوا عَلَيْهَا وَتَعَاهَدُواهَا، حَتَّى عَرَفُوا بِهَا، فَكَانَتْ عُنْوَانُ فَخْرٍ لَهُمْ، وَوَسَامُ عِزٍّ وَشَرَفٍ يَشْهَدُ بَانْتِمَائِهِمْ لِأَهْلِ الْبَيْتِ (صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ) حَقّاً وَرُكُوبِهِمْ لِسَفِينَتِهِمْ، وَبِتَمَسُّكِهِمْ بِهِمْ، وَبِخَوْعِهِمْ لَهُمْ، وَاخْتِصَاصِهِمْ

(١) راجع وسائل الشيعة ج: ٤ ص: ١٠٩٣.

(٢) نهج البلاغة ج: ٣ ص: ٣٨، واللفظ له. بحار الأنوار ج: ٧٤ ص: ١٩٩.

بهم، حتى خصهم أهل البيت (عليهم الصلاة والسلام) بالعلوم والمعارف الإلهية التي أودعها الله تعالى عندهم، وأعطاهم مفاتيحها. و﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾^(١).

ويؤكد ذلك عليكم أن أكثركم في بلاد لا يعرف فيها الله تعالى، ولا يذكر، فاجهدوا أن تكثروا من ذكره لتكونوا نوراً في ذلك الظلام، ومصاييح لله تعالى في تلك البلاد. وفي وصية النبي ﷺ لأبي ذر رضي الله عنه: «قال: يا أبا ذر الذاكر في الغافلين كالمقاتل في الفارين في سبيل الله»^(٢) ونحوه نصوص كثيرة.

وقد ورد في حديث غزوة مؤتة: «فلما ودّع عبد الله بن رواحة رسول الله ﷺ قال له: مرني بشيء أحفظه عنك. قال: إنك قادم غداً بلداً السجود به قليل، فأكثر السجود. فقال عبد الله: زدني يا رسول الله. قال: أذكر الله فإنه عون لك على ما تطلب...»^(٣).

(١) سورة الأعراف الآية: ٤٣.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٤ ص: ١١٩٠.

(٣) بحار الأنوار ج: ٢١ ص: ٦٠.

السادس:

عليكم بالتألف بينكم والتكاتف، والتناصح والتوادد، والتلاقي والتزاور، ودعم بعضكم بعضاً، ومواساة بعضكم لبعض، وأن يجب له ما يجب لنفسه، قياماً بحق أخوة الإيمان التي جعلها الله تعالى بينكم حينما قال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾^(١).

وقد أكدت النصوص على ذلك تأكيداً لا يبقي عذراً لمعتذر. ففي صحيح أبي المعز عن الإمام الصادق عليه السلام: «قال: المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يخونه. ويحق على المسلمين الاجتهاد في التواصل، والتعاقد على التعاطف، والمواساة لأهل الحاجة...»^(٢).

وفي موثق السكوني عنه عليه السلام: «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: الخلق عيال الله فأحب الخلق إلى الله من نفع عيال الله، وأدخل على أهل بيت سروراً»^(٣)، وفي حديث أبان بن تغلب عنه عليه السلام: «قال: من كان وصولاً لإخوانه بشفاعته في دفع مغرم، أو جرّ مغنم، ثبت الله عز وجل قدميه يوم تزل فيه الأقدام»^(٤).

وفي حديث أبي حمزة الثمالي عن الإمام زين العابدين عليه السلام: «قال:

(١) سورة الحجرات الآية: ١٠.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٨ ص: ٥٤٢.

(٣) وسائل الشيعة ج: ١١ ص: ٥٦٣.

(٤) وسائل الشيعة ج: ١١ ص: ٥٦٤.

من قضي لأخيه حاجة فبحاجة الله بدأ وقضى الله له [بها.خ] مائة حاجة في إحداهن الجنة»^(١). وفي صحيحه عن الإمام الباقر عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: من سر مؤمناً فقد سرني، ومن سرني فقد سر الله عز وجل»^(٢). وفي صحيح المفضل بن عمر عن الإمام الصادق عليه السلام: «قال: لا يرى أحدكم إذا أدخل على مؤمن سروراً أنه عليه أدخله فقط، بل والله علينا، بل والله على رسول الله ﷺ»^(٣).

وفي صحيح شعيب العرقوفني: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لأصحابه: اتقوا الله وكونوا إخوة بررة متحابين في الله متواصلين متراحمين، تزاوروا وتلاقوا وتذاكروا أمرنا وأحيوه»^(٤).

وفي حديث خيثة عنه عليه السلام: «قال: أبلغ موالينا السلام وأوصهم بتقوى الله والعمل الصالح، وأن يعود صحيحهم مريضهم، وليعد غنيهم على فقيرهم، وأن يشهد حيهم جنازة ميتهم، وأن يتلاقوا في بيوتهم، وأن يتفاوضوا علم الدين، فإن ذلك حياة لأمرنا رحم الله عبداً أحيأ أمرنا...»^(٥) إلى غير ذلك من النصوص الكثيرة بألستها المختلفة، ومضامينها العالية في الترغيب على ذلك، والحث عليه

(١) وسائل الشيعة ج: ١١ ص: ٥٦٤.

(٢) وسائل الشيعة ج: ١١ ص: ٥٦٩.

(٣) وسائل الشيعة ج: ١١ ص: ٥٧٠.

(٤) وسائل الشيعة ج: ٨ ص: ٤١١.

(٥) وسائل الشيعة ج: ٨ ص: ٤٠٠.

والنهي عن تركه والتحذير منه.

كل ذلك مع حسن الخلق والتروي والحلم وغير ذلك من شؤون المعاشرة الحميدة. فقد أكد الإسلام في كتابه العظيم وعلى لسان نبيه الكريم وآله الطاهرين (صلوات الله عليهم أجمعين) على حسن الخلق، ولين الجانب، وحسن المخالطة، وجميل المعاشرة مع غير المؤمنين - كما يأتي - فضلاً عن المؤمنين فيما بينهم.

فعلى المؤمنين عموماً الاهتمام بهذا الجانب، وإيقاظ داعي الأخوة في نفوسهم، وتحفيز روح المودة بينهم. ويتأكد ذلك عليكم - أنتم المغتربين - حيث تجمعكم وحدة المحنة والمصيبة. ثم أنتم - أينما حللتهم من تلك البلاد - أقلية لا يمكن أن تحافظ على كيانها إلا بذلك، وبه تتم ألفتها، وتجتمع فرقتها، وتتوحد كلمتها. والله في عونكم، وهو المسدد لكم.

السابع:

عليكم الحذر كل الحذر من الحسد الذي هو داء الأمم، حيث منعهم حسدهم لأهل الفضل من إذعانهم لهم، بل اعتدوا عليهم بدل ذلك، وعصوا الله فيهم، واعترضوا عليه، وانتهكوا حدوده، حتى قتل قابيل أخاه هابيل، وغيب أولاد يعقوب أخاهم يوسف، وردت الأمم على أنبيائها وأوصيائهم حسداً لهم وبغياً عليهم... إلى غير ذلك من مآسي البشرية الكثيرة. وهو نار يؤججها الشيطان في الفاشلين والمحرومين من ذوي النفوس الضعيفة والآفاق الضيقة، ولا سيما إذا جمعهم مع المحسود جهة جامعة، كوحدة العشيرة أو المدينة أو الدين أو الصنف أو العمل. ويزيد في تأجيجها الحاجة والتحير والفراغ، التي كثيراً ما يبتلى بها المغتربون.

وقد أنكر الله تعالى ذلك وشدد عليه في قوله: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا﴾^(١).

كما حذرت منه الأخبار الكثيرة عن المعصومين (صلوات الله عليهم). كصحيح محمد بن مسلم عن الإمام الباقر عليه السلام أنه قال: «إن الرجل ليأتي بأدنى بادرة فيكفر، وإن الحسد ليأكل الإيمان كما تأكل

(١) سورة النساء الآية: ٥٤ - ٥٥.

النار الحطب»^(١)، وغيره.

وإن الله سبحانه وتعالى قد قسم الأرزاق بين عباده وأنعم عليهم بنعمه كما شاء هو، لا كما يشاؤون. فالحسد ردّ عليه جل شأنه واعتراض على حكمه. وفي حديث داود الرقي عن الإمام الصادق عليه السلام: «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: قال الله عز وجل لموسى بن عمران: يا ابن عمران لا تحسد الناس على ما آتيتهم من فضلي، ولا تمدن عينيك إلى ذلك، ولا تتبعه نفسك، فإن الحاسد ساخط لنعمتي، صاّد لقسمي الذي قسمت بين عبادي، ومن يك كذلك فلست منه وليس مني»^(٢).

وفيه - مع ذلك - محذوران:

١ - أنه يضر بصاحبه، فيبقى معذباً نفسياً، متحرقاً لحاله، شاعراً بالخيبة والخسران. وعن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «ما رأيت ظالماً أشبه بمظلوم من الحاسد، نفس دائم، وقلب هائم، وحزن لازم»^(٣). وعنه عليه السلام أنه قال: «يكفيك من الحاسد أن يعتم في وقت سرورك»^(٤). بل قد يجره للمهالك في الدنيا والآخرة، إذ قد يعمي بصره وبصيرته، فينسى روابط الأخوة والإيمان، ويفقد اتزانه، فيجمع في

(١) وسائل الشيعة ج: ١١ ص: ٢٩٢.

(٢) وسائل الشيعة ج: ١١ ص: ٢٩٣.

(٣) بحار الأنوار ج: ٧٠ ص: ٢٥٦. مستدرك الوسائل ج: ١٢ ص: ١٧.

(٤) بحار الأنوار ج: ٧٠ ص: ٢٥٦. مستدرك الوسائل ج: ١٢ ص: ١٧.

الإضرار بالمحسود، ويجاول الاعتداء عليه، كما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «الحسود سريع الوثبة بطيء العطفة»^(١). ولا يبالي أن يتحمل جريمة ذلك مهما عظمت، كما صدر من قابيل حينما قتل هابيل، ومن إخوة يوسف حين ألقوه في الجب، ومن كثير من الناس. وربما يفشل في مسعاه وينقلب وباله عليه، ويخسر الدنيا والآخرة. وهناك حوادث كثيرة يضيق المقام عن استقصائها.

٢- أنه مدعاة للتنافر والفرقة والشحناء. وذلك يضر بالناس عموماً وبكم - أيها المغتربون - خصوصاً، لأنكم أحوج الناس للألفة والانسجام وجمع الكلمة والتعاقد.

فالأولى بالحاسد أن يكبح جماحه ويضبط أعصابه ويحاسب نفسه وينبهها:

أولاً: إلى أن وجود النعمة على أخيه في النسب أو الدين، أو المشارك له في البلد مثلاً، أولى من وجودها على الغريب عنه، فلماذا يحسده دون الغريب، وإذا أراد أن يحسد كل أحد فماذا يعمل، وإلى أين ينتهي وكيف يكون حاله، ويقر قراره؟!

وثانياً: إلى أن الله سبحانه وتعالى يخالف بين الناس في نعمه، فقد يكون عند الحاسد نعمة يفقدها المحسود، فبعض الناس قد يملك المال أو الجاه، ويفقد الولد أو الزوجة الملائمة، أو يبتلى بالأمراض أو

(١) بحار الأنوار ج ٧٠: ص ٢٥٦: مستدرك الوسائل ج ١٢: ص ١٧:

المحن الأخرى الظاهرة، أو الخفية، أو بالعكس. وقد يكون للحاسد نعمة لا يرضى بإبداها بنعمة المحسود التي حسده عليها. بل لو تأمل وتبصر فهو لا يرضى غالباً بأن يجعله الله تعالى كالمحسود في كل شيء من ما يعلمه ويجهله من نعمه ومحنه.

وثالثاً: إلى أن نعمة المحسود لما كانت من الله تعالى فبابه سبحانه مفتوح للراغبين وخيره مبذول للطالبيين، وهو أكرم المسؤولين وأرحم الراحمين، فليسأله من فضله، بدلاً من أن يضيق بنعمة صاحبه. وإلى هذا ترجع الغيبة التي وردت عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال فيها: «إن المؤمن يغبط ولا يحسد، والمنافق يحسد ولا يغبط»^(١).

وإذا لم يستجب الله تعالى له عاجلاً فليس ذلك لبخل منه عز وجل عليه، بل لأنه ليس صلاحاً له، كما ورد في دعاء الافتتاح: «ولعل الذي أبطأ عني هو خير لي لعلمك بعاقبة الأمور». وعلى ذلك أكدت نصوص أهل البيت عليهم السلام. كما أكدت على أن الله تعالى قد يذخر للداعي إذا لم يعجل إجابته ما هو الخير له.

وليتق الله سبحانه وتعالى ويرض بقضائه ويوكل أمره إليه ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ

(١) وسائل الشيعة ج ١١: ص ٢٩٣.

قَدْراً^(١).

ويجري ذلك في غير الحسد مما يؤدي للتباغض والنفرة، من الأخلاق والسلوكيات الذميمة، كاللجاجة، والإصرار على الرأي من دون فائدة، والتدخل في شؤون الآخرين من دون رضاهم، ودخول الإنسان في ما لا يعنيه، وغير ذلك مما يكثر الابتلاء به عند المعاشرة. فإنه ينبغي لكم تركه تجنباً عن المشاكل والمضاعفات الخطيرة وحذراً منها.

بل قد يحرم بعض تلك الأمور، كالنميمة، والغيبة، والغش، وإفشاء ما استأمنه عليه إخوانه من أسرارهم، والتجبر، والتكبر، والبغي. وغير ذلك من ما قد يأتي التعرض لبعضه، ويدركه العاقل اللبيب، ويعرفه أهل الدين والإيمان، ومن له إمام بطرق المعاشرة وله تجارب فيها. ونسأل الله سبحانه أن يوفقكم لما يحكم ألفتكم ويوثق علاقتكم فيما بينكم إنه أرحم الراحمين.

(١) سورة الطلاق الآية ٢: ٣.

الثامن:

لا شك أنكم تعانون في تلك البلاد من الشعور بالغربة والوحشة لفراق أوطانكم التي عشتم في ربوعها وترعرعتم في أكنافها، متنعمين بقرب أهاليكم وأحبابكم ومعارفكم وأترابكم، على ما ألفتموه من سلوكياتكم وعاداتكم وتجمعاتكم ومعاشراتكم. وامتزودين فيها من إقامة شعائركم وتعاهد مقدساتكم، وزيارة تلك المشاهد الشريفة والمقامات الرفيعة، التي تنشدها إليها نفوس المؤمنين، وتهفوا إليها قلوبهم، ويحن إليها غير أهلها منهم، فضلاً عن من شب فيها وقضى فيها زهرة حياته وأحلى أيامه.

ولا تلامون على ذلك، خصوصاً وأنكم الآن في محيط بعيد عن كل ذلك ومجتمع منافر له في عقيدته ومفاهيمه وسلوكياته ومعاشراته. غير أن الإنسان الرشيد ذا الشخصية القوية المتكاملة هو الذي يحسن التصرف ويسيطر على مشكلته، ويتعايش معها ويتكيف حسبما تمليه ظروفه المحيط به وواقعه الذي يعيشه بتسليم وصبر وحكمة وتبصر، ولا يتضاءل أمامها ولا ينهار. ولا يضيق صدره وتضيع عليه الحلول، فتزداد مشكلته محنة وتعقيداً. فعن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «المؤمن له قوة في دين، وحزم في لين... وفي الهزاهز وقور، وفي

المكاره صبور...»^(١).

ولا نريد منكم بذلك أن تناسوا بلادكم التي تركتموها وواقعكم الذي عشتموه وعاداتكم الحسنة التي كنتم عليها. بل عليكم أن تؤكدوا علاقتكم ببلادكم ومثلها وجميل عاداتها، وبمقدساتها ومشاعرها، فتتمثلوها بقلوبكم، وتحملوا ذكرياتها بجوانحكم، وتنشدوا إليها بأفكاركم، وتشبثوا بها حسب طاقتكم، فإن الميسور لا يسقط بالمعسور.

فحافظوا على عاداتكم الحسنة وسلوكياتكم الجيدة في محاولة لخلق مجتمع بينكم مناسب لمجتمعكم الذي ألفتموه، وجوّ مشابه للجو الذي عرفتموه، حتى لا تنفصلوا عن واقعكم الذي كنتم عليه وعشتموه.

ثم عليكم إزاء مقدساتكم أمران:

١ - أن تتعهدوا زيارة تلك المشاهد المقدسة والمواقع الشريفة وتتوجهوا إليها على بعد الدار باشتياق ولهفة، وحنين وحسرة، وتذكروا تجمع المؤمنين فيها، يوم كنتم معهم، وتسلموا على من حلّ فيها من المعصومين (صلوات الله عليهم) وسائر من يزار في بلاد الإسلام، وتخطبهم خطاب والده حزين منكسر محروم، وتزورهم بما تيسر لكم وجرى على ألسنتكم، وإن كان الأولى بكم أن تختاروا

(١) وسائل الشيعة ج ١١: ص ١٤٥.

الخطابات المعروفة والزيارات الماثورة عن أهل البيت عليهم السلام، حيث ينبغي لكم أن تجددوا في تحصيلها والتعرف عليها واستيعابها. فإن فيها من المضامين العالية والحقائق الصادقة ما يزيد من شدكم نحوهم عليهم السلام ويحكم علاقتكم بهم، وولاءكم وحبكم لهم، وبغضكم لأعدائهم وبراءتكم منهم. ولذلك أهميته الدينية العظيمة، كما يأتي إن شاء الله تعالى.

على أن في زيارتكم لنبيكم صلى الله عليه وآله لأئمتكم (صلوات الله عليهم) وفاء بالعهد الذي لهم في أعناقكم. ففي حديث الوشا: «سمعت الرضا عليه السلام يقول: إن لكل إمام عهداً في عنق أوليائه وشيعته، وإن من تمام الوفاء بالعهد زيارة قبورهم»^(١) وقريب منه غيره.

وقد ورد عن الأئمة من أهل البيت (صلوات الله عليهم) الحث الشديد على الزيارة من بعيد لمن لم يستطع الزيارة من قريب، والتأكيد على ذلك، تثبيتاً لعلاقة الولاء للمزور، وحفاظاً على الشعور بالانتماء له، وتقوية للارتباط به، وتجديداً لعهد إمامته.

وقد ورد عنهم (صلوات الله عليهم) في ذلك زيارات طويلة وقصيرة. فعن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «إذا بعدت عليك الشقة ونأت بك الدار فلتعل أعلام منزلك، فلتصل ركعتين، ولتؤم بالسلام

(١) وسائل الشيعة ج ١٠: ص ٣٤٦:

إلى قبورنا، فإن ذلك يصل إلينا»^(١).

وعن الإمام الكاظم عليه السلام عن آبائه (صلوات الله عليهم) عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «من زار قبري بعد موتي كان كمن هاجر إلي في حياتي، فإن لم تستطيعوا فابعثوا إلي السلام فإنه يبلغني»^(٢).

وعن سيدة النساء فاطمة الزهراء (صلوات الله عليها) أنها قالت: «أخبرني أبي وهو ذاهو أنه من سلم عليه وعليّ ثلاثة أيام أوجب الله له الجنة. قلت لها: في حياته وحياتك؟ قالت: نعم، وبعد موتنا»^(٣).

وفي حديث سدير عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «يا سدير تزور قبر الحسين عليه السلام في كل يوم؟ قلت: جعلت فداك لا، قال: فما أجفاكم. قال: فتزورونه في كل جمعة؟ قلت: لا، قال: فتزورونه في كل شهر؟ قلت: لا، قال: فتزورونه في كل سنة؟ قلت: قد يكون ذلك. قال: يا سدير ما أجفاكم للحسين عليه السلام. أما علمت أن الله عز وجل ألفي ألف ملك شعث غير يبكون، ويزورون، لا يفترون. وما عليك يا سدير أن تزور قبر الحسين عليه السلام في كل جمعة خمس مرات، وفي كل يوم مرة. قلت: جعلت فداك إن بيننا وبينه فراسخ كثيرة. فقال لي: اصعد فوق سطحك، ثم تلتفت يمنا ويسرة، ثم ترفع رأسك إلى السماء، ثم

(١) بحار الأنوار ج: ٩٨ ص: ٣٦٧.

(٢) وسائل الشيعة ج: ١٠ ص: ٢٦٣.

(٣) بحار الأنوار ج: ٩٧ ص: ١٩٤. وسائل الشيعة ج: ١٠ ص: ٢٨٧.

انح القبر ، وتقول: «السلام عليك يا أبا عبد الله، السلام عليك ورحمة الله وبركاته». تكتب لك زورة. والزورة حجة وعمرة. قال سدير: فربما فعلت في الشهر أكثر من عشرين مرة^(١)... إلى غير ذلك من النصوص المؤكدة على ذلك.

ثم هم مع كل ذلك وسائلكم إلى الله تعالى وشفعاؤكم عنده، فشفعوهم في حوائجكم الدنيوية والآخروية، وحلّ مشاكلكم، وكشف مهماتكم، وتفريج كرباتكم، وإعانتكم في جميع أموركم، والجاؤا إليهم (صلوات الله عليهم) في أن يسألوا الله تعالى في ذلك، ويستمطروا لكم رحمته، ويستفتحوا خزائن خيراته وبركاته وألطافه وفيوضاته، فإنهم أرأف بكم من أنفسكم وأحنى عليها منكم. ولا يمنعهم بعد الدار من ذلك إذا بلغتهم الدعوة ووصلتهم الصرخة. كما لا يضيقون من شيء مهما عظم، لأن مقامهم عند الله تعالى أعظم، وشأنهم أرفع، ودعوتهم مسموعة، وشفاعتهم مقبولة.

فاشكروا الله تعالى على أن هداكم لمعرفتهم وموالاتهم، ووقفكم للتمسك بهم، والالتجاء إليهم، وجعلكم من المعتصمين بهم، والمنسوبين إليهم.

وعليكم أن تؤكدوا علاقتكم بإمام العصر وصاحب الأمر الحجة المنتظر والقائم المؤمل الإمام المهدي (عجل الله تعالى فرجه وصلى عليه

(١) الكافي ج: ٤ ص: ٥٨٩، واللفظ له. وسائل الشيعة ج: ١٠ ص: ٣٨٥ - ٣٨٦.

وعلى آبائه الطاهرين). فإنه الولي المباشر الذي تجري الأمور على يديه، وتسير بأمره بإذن الله تعالى، فأكثرُوا من ذكره، وتمثلوه في قلوبكم وتحسسوه في وجدانكم وتعاهدوا السلام عليه وزيارته، واللجأ إليه في حوائجكم، والاستشفاع به في مهماتكم، واستدفاع البلاء ببركته ورأفته. ولا تغفلوا عنه، وعن رفيع مقامه وجليل كرامته على الله تعالى، وعظيم حقه عليكم.

٢- أن تجددوا في إحياء مناسباتكم الدينية وإقامتها، كموايد المعصومين (صلوات الله عليهم) ووفياتهم وإطعام الطعام في مناسباتهم، وغير ذلك على النحو الذي أفتموه في بلادكم، فإن لها أعظم الأثر في قيام كياناتكم الديني والحفاظ عليه وعلى شخصيتكم، وربطكم بماضيكم والانشداد به.

ولاسيما مجالس العزاء المذكورة بمصائب أهل البيت عليهم السلام وظلامتهم وما جرى عليهم وعلى أوليائهم من قبل الطغاة الذين بدلوا دين الله تعالى وحرّفوا كتابه، وأبطلوا أحكامه، ونقضوا شرائعه، وجَدَّوا في إطفاء نور أهل بيت الرحمة، والتضييق عليهم، وقتلهم وتشريدهم واجتياحهم واجتياح شيعتهم ومواليهم عن جديد الأرض... إلى غير ذلك من الفجائع والمآسي التي لا يحيط بها وصف ولا يستقصيها بيان. ونؤكد في ذلك على المناسبات المليئة بالحسرة والمرارة والتي منها تبدأ نقطة التحول في مسار دعوة الحق، كمصيبة الصديقة الزهراء

(صلوات الله عليها) بفجائعها ومقارناتها. وهي التي فتحت البلاء على أهل البيت عليهم السلام وأوليائهم وغيرت مسار الإسلام. ومصيبة أمير المؤمنين (عليه أفضل الصلاة والسلام) الذي هو أول مظلوم مع أنه أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وبسيفه قام عمدة الدين الحنيف. ومصيبة الإمام الكاظم (صلوات الله عليه) التي تمتاز بمزيد من الاستهتار والاستهوان من قبل الظالمين.

أما مصائب الحسين سيد الشهداء (صلوات الله عليه) فهي ملحمة الدين العظمى ومصيبته التي ملأت الدنيا أسى وحرقة وفجاعة ومرارة، واستقطبت بهولها المصائب والرزايا. وعليها تدور الرحي وتسير الأمور.

وإن لإحياء هذه المناسبات - بل المناسبات الدينية بأجمعها - ثمرات عظيمة وفوائد جليلة فهو..

أولاً: يكون عزاء لكم وسلوة عن مصائبكم ومخنكم، ويرفع معنوياتكم، ويشد من عزائمكم ويزيدكم صبراً وثباتاً، وصلابة وتصميماً، فإنهم (صلوات الله عليهم) خير قدوة لكم، وأسمى مثل وأفضل أسوة. وقد ورد في نصوص كثيرة أن من أصيب بمصيبة فليذكر مصابه برسول الله صلى الله عليه وآله فإنها أعظم المصائب^(١).

وفي حديث أبي بصير عن الإمام الصادق عليه السلام: «قال: إن

(١) راجع وسائل الشيعة ج: ٢ ص: ٩١١.

إسماعيل كان رسولاً نبياً سلط الله عليه قومه فقشروا جلده وجهه وفروة رأسه، فأتاه رسول من عند رب العالمين، فقال له: ربك يقرؤك السلام ويقول: قد رأيت ما صنع بك. وقد أمرني بطاعتك، فمرني بما شئت، فقال: يكون لي بالحسين عليه السلام أسوة^(١) وقد صدق من قال:

أنست رزيتكم رزاينا التي سلفت وهونت الرزايا الآتية

وخصوصاً إذا نظرتم إلى عاقبة تلك المصائب والمحن التي كتبها الله تعالى عليهم حين استسلموا لها وصبروا عليها، ورأيتم كيف صارت العاقبة لهم، فنصرهم الله تعالى على عدوهم، بأن أبقى ذكرهم، وأحى أمرهم، ورفع شأنهم، وأعلا نورهم، حتى طبق الأرض وملا الخافقين. وباء الظالمون بالفشل الذريع والعاقبة الوخيمة والخيبة والخسران واللعنة الدائمة في الأرض والسماء. وتذكرتم قول عقيلة بني هاشم زينب الكبرى (صلوات الله تعالى عليها) للإمام زين العابدين (عليه أفضل الصلاة والسلام) وهي في قمة المأساة - حين مروا بهم على شهداء كربلاء وهم موزعون على وجه الأرض - : «ولقد أخذ الله ميثاق أناس من هذه الأمة، لا تعرفهم فراعنة هذه الأرض، وهم معروفون في أهل السماوات، أنهم يجمعون هذه الأعضاء المتفرقة، فيوارونها، وهذه الجسوم المضرجة. وينصبون لهذا الطف علماً لقبر أبيك سيد الشهداء عليه السلام لا يدرس أثره ولا يعفو رسمه، على

(١) وسائل الشيعة ج: ٢ ص: ٩١٠.

كرور الليالي والأيام. وليجتهدن أئمة الكفر وأشياع الضلالة في محوه وتطميسه، فلا يزداد أثره إلا ظهوراً وأمره إلا علواً^(١).

وقولها ليزيد وهي أسيرة في مجلسه: «فكِدَ كَيْدِكَ وَاسِعَ سَعِيكَ وَنَاصِبَ جَهْدِكَ، فَوَاللَّهِ لَا تَمَحُو ذِكْرَنَا، وَلَا تَمِيتْ وَحِينَا، وَلَا تَدْرِكْ أَمَدَنَا، وَلَا تَرَحُضْ^(٢) عَنْكَ عَارَهَا. وَهَلْ رَأَيْكَ إِلَّا فَنَدًا، وَأَيَّامَكَ إِلَّا عَدَدًا، وَجَمْعَكَ إِلَّا بَدَدًا، يَوْمَ يَنَادُ الْمُنَادُ: أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ»^(٣). وقد صدق الله عز وجل حين يقول: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾^(٤)، وحين يقول: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ﴾^(٥).

ثانياً: أنه يزيد في ثقافتكم الدينية، وتمسككم بدينكم، حيث يتجلى لكم بها مقام أهل البيت (صلوات الله عليهم) وفضلهم وفضائلهم، وعظيم شأنهم، وكرامتهم على الله تعالى، وشدة علاقتهم به، وتضحيتهم في سبيله وسبيل دينه والنصيحة لعباده. كما يتجلى لكم شدة ظلامتهم والمحن التي قاسوها، والمصائب التي صبت عليهم وعلى أوليائهم في سبيل ذلك. وذلك كله يزيد في ولائكم لهم، وحبكم

(١) بحار الأنوار ج: ٢٨ ص: ٥٧.

(٢) يعني: لا تغسل عنك عارها.

(٣) بحار الأنوار ج: ٤٥ ص: ١٣٥.

(٤) سورة التوبة الآية: ٣٢.

(٥) سورة هود الآية: ٤٩.

إياهم، وتعلقكم بهم.

كما يتجلى بذلك خبث الظالمين وعداءهم لله تعالى، وبشاعتهم ووحشيتهم، وسقوطهم في حضيض الجريمة، وإمعانهم في الاستهتار، وضحالتهم نفسياً وسلوكياً. فيزيدكم ذلك نفرة منهم، وبعداً عنهم وعداءً لهم، وتشتد بصيرتكم في البراءة منهم ومن أوليائهم وأشياعهم. وبذلك يكمل دينكم ويتم إيمانكم، كما تظافرت النصوص عن المعصومين (صلوات الله عليهم). ففي صحيح أبي عبيدة الخذاء عن الإمام الصادق عليه السلام: «قال: من أحب لله وأبغض لله وأعطى الله فهو ممن كمل إيمانه»^(١). وفي صحيح سعيد الأعرج عنه عليه السلام: «قال: من أوثق عرى الإيمان أن تحب في الله، وتبغض في الله، وتعطي في الله، وتمنع في الله»^(٢).

وفي حديث عمرو بن مدرك الطائي عنه عليه السلام: «قال: قال رسول الله ﷺ لأصحابه: أي عرى الإيمان أوثق؟ فقالوا: الله ورسوله أعلم. وقال بعضهم: الصلاة. وقال بعضهم: الزكاة. وقال بعضهم: الصوم. وقال بعضهم: الحج والعمرة. وقال بعضهم: الجهاد. فقال رسول الله ﷺ: لكل ما قلتم فضل، وليس به. ولكن أوثق عرى الإيمان الحب

(١) وسائل الشيعة ج: ١١ ص: ٤٣١.

(٢) وسائل الشيعة ج: ١١ ص: ٤٣١.

في الله، والبغض في الله، وتوالي أولياء الله، والتبري من أعداء الله»^(١). وفي حديث إسحاق بن عمار عنه عليه السلام: «قال: كل من لم يحب على الدين ولم يبغض على الدين فلا دين له»^(٢). ... إلى غير ذلك من النصوص الكثيرة.

وعلى جميع المؤمنين أن يعرفوا أن هذا من أهم الركائز الدينية التي يلزمهم تعاهدها والمحافظة عليها، والحذر من إغفالها وإهمالها، أو التسامح فيها، حيث قد يجر ذلك للتهاون مع الظالمين، والتساهل معهم، بل الميل لهم، ومحاولة الاعتذار عنهم. فيخرج المؤمن بذلك - لاسمح الله تعالى - عن إيمانه من دون أن يريد، ويسرق منه دينه في غفلة. وقد قال الله سبحانه وتعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾^(٣)، ونعوذ بالله تعالى من الضلال بعد الهدى، والعمى بعد البينة.

أما أنتم - أيها المغتربون - فالأمر فيكم أشد، لأنكم في مجتمع تمارس فيه الحريات بلا قيود، وفيه من لا يعرف حقاً من باطل، ولا ضلالاً من رشاد، قد خذله الله تعالى وأعرض عنه، فهو لا يبالي أن يستهان بأنبياء الله تعالى وأوليائه، ويسخر منهم، وأن يمجد أعداء الله - من الجبابرة

(١) وسائل الشيعة ج: ١١ ص: ٤٣٩.

(٢) وسائل الشيعة ج: ١١ ص: ٤٤٠.

(٣) سورة المجادلة الآية ٢٢ :

والفجار والمتحللين - ويكرّموا، ويتشبه بهم إعجاباً واعتزازاً. فإذا لم تحصنوا أنفسهم وتتشبثوا بمثلكم وبمقدساتكم أعرض الله جل شأنه عنكم ووكلكم إلى أنفسكم. فاعرفوا الله تعالى حرمة، وأرعوا حقه، وضعوه أمام أعينكم، وتمسكوا بدينه، ووالوا أولياءه، وعادوا أعداءه، وجدوا في أمركم. وتوكلوا على ربكم واعتصموا به، والجأوا إليه جل شأنه في أن يرعاكم ويعينكم ويأخذ بناصركم، ويثبتكم بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، ويزيدكم إيماناً ويقيناً وإذعاناً وتسليماً. إنه أرحم الراحمين، وغوث اللاجئين، وعصمة المعتصمين.

ثالثاً: أنه من أعمدة الدين المتينة وقواعده الصلبة ودعائمه الرفيعة، فقد أثبت - عبر التاريخ الطويل المليء بالمآسي والمحن - جدارته وفاعليته في تشييد المذهب الحق، وتثبيته، والحفاظ عليه وترويجه، والدعوة له، ونشره، وبيان حقه وحقيقته.

ولذا وقف الطغاة والظالمون وأذناهم - منذ عصور الإسلام الأولى - من إحياء تلك المناسبات أشدّ المواقف وأقساها، حيث جدوا في عيبه والتشنيع عليه، بل تحريمه ومنعه، وتخويف من يقوم بذلك والتنكيل به، في محاولة منهم لإطفاء نور الله تعالى الذي أبى إلا أن يتمه وهم كارهون. فاتخذوا تلك المناسبات شعاراً يجمع كلمتكم، ويثبت وحدتكم، ويجيئك ويحكم ألفتكم، ومناراً يضيء طريق الناس إليكم في دعوتهم لدين الله تعالى الحق وتنبههم إليه وتوجيههم لوجهته.

وحاولوا بدعوة وترسل الاحتكاك مع الناس الذين تعيشون بين أظهرهم عند إقامة تلك الشعائر، وإلفات أنظارهم لها، بل إشراكهم فيها بما تيسر لكم من ذلك. فإن آثارها الشريفة وبركاتها المتوالية قد تصل لهم، ويتحسسونها تحسناً يحملهم على الاعتراف بها والإذعان بحقيقتها وبصدق منابعها وأصولها. وقد ينتهي الأمر بهم إلى الوصول من طريقها إلى الدين الحنيف والمذهب الشريف، كما انتهى الأمر لذلك في كثير من شعوب الأرض وأممها. ولا سيما مع الفراغ الروحي في تلك المجتمعات التي أنتم فيها، حيث قد يكون ذلك سبباً لتعطشهم للروحيات، وتلقفهم هذه الحقيقة الأصيلة الصافية المدعومة من قبل الله تعالى بالتسديدات والتأييدات، والآيات الظاهرة والكرامات الباهرة.

وتكونون بذلك من دعاة دين الله تعالى وأنصاره، وتفوزون بفخر ذلك وعظيم أجره: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(١). ولا تستبعدوا شيئاً، ولا تستقلوا عملاً، فإن الله تعالى يفعل ما يشاء، ويقضي ما يريد.

ومن أجل أهمية إحياء هذه المناسبات وتجديد ذكر أهل البيت (صلوات الله عليهم) وبيان فضلهم ومصائبهم، وعظيم آثاره وشرفها، ورد الحث على ذلك منهم (صلوات الله عليهم) قولاً وعملاً بصورة

(١) سورة العنكبوت الآية ٦٩ :

عجيبة ومضامين عالية مذهلة لا يستقصيها المقام، يحسن بنا أن نذكر نماذج منها تضيء لنا الطريق، وتهدينا السبيل.

ففي حديث الأربعمئة الشريف المشهور عن أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) قال: «إن الله تبارك وتعالى اطلع إلى الأرض، فاخترنا، واختار لنا شيعة ينصروننا، يفرحون لفرحنا، ويحزنون لحزننا، ويبدلون أمواهم وأنفسهم فينا، أولئك منا وإلينا»^(١).

وفي صحيح يزيد بن عبد الملك عن الإمام الصادق عليه السلام: «قال: تزاوروا فإن في زيارتكم إحياء لقلوبكم وذكر لأحاديثنا، وأحاديثنا تعطف بعضكم على بعض. فإن أخذتم بها رشدتم ونجوتهم، وإن تركتموها ضللتهم وهلكتم، فخذوا بها وأنا بنجاتكم زعيم»^(٢).

وفي صحيح ميسر عن الإمام الباقر عليه السلام: «قال لي: أتخلون وتحدثون وتقولون ما شئتم؟ فقلت: إي والله إنا لنخلو ونحدث ونقول ما شئنا. فقال: أما والله لو ددت أني معكم في بعض تلك المواطن. وأما والله أني لأحب ربحكم وأرواحكم. وإنكم على دين الله ودين ملائكته، فأعينوا بورع واجتهاد»^(٣).

وفي حديث معتب عن الإمام الصادق عليه السلام: «سمعتة يقول لداود

(١) بحار الأنوار ج: ١٠ ص: ١١٤.

(٢) وسائل الشيعة ج: ١١ ص: ٥٦٧.

(٣) وسائل الشيعة ج: ١١ ص: ٥٦٧.

ابن سرحان: يا داود أبلغ موالي عني السلام، وإني أقول: رحم الله عبداً اجتمع مع آخر فتذاكرا أمرنا، فإن ثالثهما ملك يستغفر لهما. وما اجتمعا اثنان على ذكرنا إلا باهى الله تعالى بهما الملائكة، فإذا اجتمعتم فاشتغلوا بالذكر، فإن في اجتماعكم ومذاكرتكم إحياءنا، وخير الناس بعدنا من ذاكراً بأمرونا، ودعاً إلى ذكرنا»^(١).

وفي حديث الحسن بن فضال: «قال الرضا عليه السلام: من تذكر مصابنا وبكى لما أرتكب منا كان معنا في درجتنا يوم القيامة، ومن ذكر بمصابنا فبكى وأبكى لم تبك عينه يوم تبكي العيون، ومن جلس مجلساً يحبي فيه أمرنا لم يمته قلبه يوم تموت القلوب»^(٢).

وفي صحيح محمد بن مسلم عن الإمام الباقر عليه السلام: «قال: كان علي بن الحسين عليهما السلام يقول: أيما مؤمن دمعت عيناه لقتل الحسين بن علي عليه السلام حتى تسيل على خده بواه الله بها غرفاً يسكنها أحقاباً. وأيما مؤمن دمعت عيناه حتى تسيل على خده فيما مسنا من الأذى من عدونا في الدنيا بواه الله بها مبواً صدق، وأيما مؤمن مسه أذى فينا فدمعت عيناه حتى تسيل على خده من مضاضة ما أؤذي فينا صرف الله عن وجهه الأذى، وآمنه يوم القيامة من سخطه والنار»^(٣).

(١) وسائل الشيعة ج: ١١ ص: ٥٦٨-٥٦٩.

(٢) بحار الأنوار ج: ٤٤ ص: ٢٧٨.

(٣) وسائل الشيعة ج: ١١ ص: ٣٩٢.

ومن انشد في الحسين شعراً فبكى وأبكى خمسة كتبت لهم الجنة. ومن أنشد في الحسين شعراً فبكى وأبكى واحداً كتبت لهما الجنة. ومن ذكر الحسين عنده فخرج من عينه من الدمع مقدار جناح ذباب كان ثوابه على الله عز وجل، ولم يرض له بدون الجنة^(١)... إلى غير ذلك من النصوص الكثيرة المشتملة على مضامين مرغوبة، عالية مذهلة، لا تبقي مقالاً لقائل ولا عذراً لمعتذر.

وبهذا التأكيد والترغيب استطاع الأئمة (صلوات الله عليهم) أن يوجهوا شيعتهم هذه الوجهة المباركة بجدّ وجهد عظيمين، غير مباينين بالمتاعب والمصائب والزلازل والنوازل، حتى دارت على ذلك رحاهم، واستمرت عليه سيرتهم. وفتحوا به الفتح العظيم في مجال العقيدة والتثقيف المذهبي. ونسأل الله جل شأنه أن يثبتنا وجميع شيعتهم على ذلك وغيره من توجيهات وتعاليم أئمتنا (صلوات الله وسلامه عليهم)، وجزاهم عنا خير جزاء الناصحين، وأحياناً محياهم، وأماتنا مماتهم، وحشرنا في زمرةهم. إنه أرحم الراحمين وولي المؤمنين. نعم ينبغي للمؤمنين جميعاً - ولكم أيها المغتربون خصوصاً - الاهتمام بأمرين:

أحدهما: المحافظة على قدسية هذه المناسبات، واحتشامها وهيبتها، وإبعادها عن مظاهر التحلل والميوعة والترف، والأشر

(١) بحار الأنوار ج ٤٤: ص ٢٨٨.

والبطر، حتى لو لم تبلغ مرتبة الحرمة، فضلاً عما إذا بلغها، كالموسيقى والتبرج. فإنها مناسبات دينية روحانية يفترض فيها أن تذكر بالله تعالى وبقدسية أوليائه وأصفيائه. فلا بد أن تكون بالصورة المناسبة لهم.

وهذا يجري حتى في مناسبات الأفراح، لأنها أفراح تتعلق بزمرة القدسين المقربين إلى الله تعالى، الذين هم سفراؤه، الناطقون عنه والمذكرون به. على أن أفراحنا تنتهي بالآخرة إلى الأحران والحسرات، وتذكر بها، لأنها تتعلق بسادة أصفياء مظلومين مضطهدين انتهى الأمر بهم للمآسي والرزايا. فنحن في الوقت الذي نفرح فيه لإنعام الله تعالى على البشرية بهم، وعلى توفيقنا لموالاتهم والانتساب لهم، نأسى على ما أصابهم وأصاب البشرية عامة، نتيجة حرمانها من خيراتهم. وإنا لله وإنا إليه راجعون.

ثانيهما: التركيز على جانب المأساة والحزن، خصوصاً في مجالس العزاء. فإن المقصود بهذه المجالس، وإن كان هو ذكر أهل البيت (صلوات الله عليهم)، وبيان رفيع مقامهم عند الله تعالى، وجهادهم في سبيله، والمصائب التي لاقوها هم وشيعتهم وأولياؤهم، وما جرى عليهم من الظالمين، وما عليه الظالمون من السقوط والجريمة بجميع وجوهها. مع بيان تعاليم أهل البيت (صلوات الله عليهم) وتوجيهاتهم القولية في أحاديثهم وخطبهم، والعملية في سيرتهم وسلوكهم، والثقیف الديني عموماً. فإن ذلك كله من إحياء أمرهم (عليهم أفضل

الصلاة والسلام) الذي أكدوا عليه في النصوص السابقة وغيرها. إلا أن إثارة الجو العاطفي ببيان المأساة واستدرار الدمعة أدعى في تركيز ذلك وتفاعل النفوس به، وفي انشادها لهم وتعلقها بهم (صلوات الله عليهم) ورفضها للظالمين وأهل اللعنة ومباينتها لهم وبراءتها منهم.

ومن ثم أكدت النصوص الواردة عنهم - السابقة وغيرها - على ذلك، بل من ينظر في سيرة أئمتنا (أرواحنا فداهم) وسلوكياتهم ويستوعبها يدرك منهم الاهتمام بهذا الجانب بوجه مذهل، ويرى منهم تحري مواقع الإثارة العاطفية واستدرار الدمعة بصورة عجيبة محيرة وملفتة للنظر، تشهد بسمو الغاية من ذلك وجليل فائدته وعظيم بركاته.

فلا ينبغي إهمال هذا الجانب في تلك المجالس والمناسبات أو المرور به مروراً عابراً من دون أن يأخذ حجماً معتداً به منها يناسب أهميته الكبرى. فإنها ماتم قبل أن تكون مجالس، ومجالس عزاء قبل أن تكون مجالس تثقيف وإرشاد. وإن كان التثقيف والإرشاد يترتبان عليها بوجهها الأكمل إذا أتى بها على وجهها الذي شرعت له وبنيت عليه. وقد أطلنا الكلام في هذا الموضوع لأهميته العظمى في كيان الطائفة الحققة وتشديد بنائها. ونسأل الله سبحانه وتعالى التوفيق والتسديد، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

التاسع:

أنتم تقيمون غالباً في بلاد يعاني بعض أبنائها التفكك العائلي، وطلب اللذة المباشرة بجميع وجوهها ومن أقصر طرقها، من دون حاجز من دين أو خلق أو عرف، حتى شاع ذلك فيها واستحكم، وفرض نفسه على أرض ذلك الواقع من دون إنكار أو تنبيه أو دعوة للإصلاح.

وأنتم حين حللتهم في تلك البلاد تحملون بقية من قيم دينية وأخلاقية واجتماعية يقوم عليها كيانكم وتتحدد فيها شخصيتكم. فإن لم تتحصنوا بتلك القيم وتشبثوا بها بحزم وإصرار تحللتهم منها تدريجياً، وفارقتكم إلى غير رجعة، وصهرتكم تلك المجتمعات وذبتهم فيها. وكانت عاقبة ذلك..

أولاً: غضب الله تعالى وخذلانه وعظيم عقابه، وشديد نكاله، فإن الله عز وجل غيور قد أدب عباده وحدّ حدوده لهم، فمن تجاوزها تعرض لنقمته التي لا يقوم لها شيء. وما ورد من الوعيد على آحاد تلك المحرمات لا يحصيه البيان. وقد منّ الله تعالى عليكم بمعرفته ووقفكم لحمل دعوته، فصارت الحجة عليكم أعظم، وتكون جريمتكم بسببها أكبر. وفي موثق عباد بن صهيب عن الإمام الصادق عليه السلام: «قال: يقول

الله عز وجل: إذا عصاني من يعرفني سلطت عليه من لا يعرفني»^(١).
ثانياً: التفاهة والضحالة والتردي في حضيض الحيوانية، بل
أسفل من ذلك وأتفه. ففي صحيح عبدالله بن سنان: «سألت أبا
عبدالله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام فقلت: الملائكة أفضل أم بنو
آدم؟ فقال: قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: إن الله ركب في
الملائكة عقلاً بلا شهوة، وركب في البهائم شهوة بلا عقل، وركب في
بني آدم كليهما، فمن غلب عقله شهوته فهو خير من الملائكة، ومن
غلب شهوته عقله فهو شر من البهائم»^(٢).

ثالثاً: المشاكل والمضاعفات الخطيرة التي تنجم عن ذلك، التي
أصبحت خطراً يهدد كيان تلك المجتمعات، ولا يتيسر لها التخلص
منه والانفلات عنه.

رابعاً: التبعية واضمحلال الشخصية، فإنكم إن انجرفتم بهذا
الاتجاه واندفعتم فيه صرتم مقلدين تابعين لأؤلئك التائهين تمشون
وراءهم ولا تدركونهم، لأنهم في حضيض الانحلال. وإن أدركتموهم
- لا سمح الله تعالى - وبلغتم إلى ما بلغوا، فيا لها من تبعية خاسرة.
وحبذا التبعية في مكارم الأخلاق وجميل الصفات وحسن السلوك،
فإن الحكمة ضالة المؤمن، أينما وجدها التقطها.

(١) وسائل الشيعة ج ١١: ص ٢٤٢.

(٢) وسائل الشيعة ج ١١: ص ١٦٤.

أما إذا تماسكتكم، وتشبثتم بعفتكم وحشمتكم، وتعاهدتم أخلاقياتكم ومثلكم، وانحزتم عنهم بذلك، تميزت شخصيتكم، بنحو يلفت أنظارهم، وفرضتم احترامكم عليهم، وهيتكم في نفوسهم. فإن النفوس مهما انحطت وكابرت مجبولة على احترام العفة والاحتشام والالتزام، واستهجان التحلل والتخلع والابتدال.

وإذا مرت أدوار حاولت فيها أصوات المادية المفرطة إضفاء صفة التقدم والرقي والتحرر على التحلل، فإنها أصوات جوفاء لا تقرها نوازع النفوس والوجدان، خصوصاً بعد أن ذهب بريق تلك الدعوة بطول المدة وظهور السلبيات والمضاعفات الخطيرة منها.

وفي ذلك يظهر فرض الحقيقة نفسها وإقرار الضمائر بها - رغم الدعوات القديمة للسفور باسم الترقى والتقدم والحضارة - حيث يشعر أصحاب تلك الدعوة بأن في تعريض المسلمين بالمجتمع الذي يتبنى تلك الدعوات، وتنبههم لسفورهم وتبذلهم، احتقاراً لهم وازدراءً بهم، وما ذلك إلا لأن السفور والتبذل وصمة عار يكون في التنبيه له والتعريض به توهين لصاحبه وخط من كرامته.

على أن التزامكم بالاحتشام والعفة وتميزكم بهما قد يجعلكم نوراً في ظلمات تلك المجتمعات يستضيء به التائهون، وعلماً للخير والإنسانية فيها يسترشد به الضالون، وسبب هداية من الله تعالى يهدي بها عباده، وباب رحمة يفتحها لهم. ولأن يهدي الله تعالى بكم رجلاً

واحداً خيراً لكم مما طلعت عليه الشمس، والتوفيق من الله تعالى.
والأمل بكم أن لا تقتصروا على اجتناب المحرمات - كالسفور
والاختلاط المحرم وممارسة الجنس الحرام - بل تبعدوا عن مواقع
التخلع والتبذل والتحلل على اختلاف وجوهها وصورها وترفعوا
أنفسكم عن القرب منها. ولا تحاولوا أن تتشبثوا بالرخص أو تسمعوا
بعض الأصوات الانحرافية أو الانهزامية الداعية للتساهل والتخفيف.
فإن في بعدكم عن المواقع المذكورة ومجانبتكم لها..

١ - تثبيت شخصيتكم وتأکید عفتكم واحتشامكم، كما سبق.

٢ - تحصينكم عن الحرام، فإن الإنسان مهما وثق من نفسه
قد يغلب على أمره فيقع في الحرام إذا قرب من مواقعه وسهل عليه
ارتكابه، ويكون بعده عن مواقعه حاجزاً طبيعياً يؤمنه منه.

٣ - تثبيت إنكار المنكر واستبشاع الحرام في نفوسكم، فإن المؤمن
كما يجب عليه إنكار المنكر على غيره مع قدرته يجب عليه أن ينكر المنكر
في نفسه ويحملها على استهجانها واستبشاعها، لما فيه من مضادة الله تعالى
وانتهاك حرمانه وتعدي حدوده. وكلما قرب الإنسان من مواقع الحرام
وخالط أهله وألف وجوده هان عليه وخف إنكاره له، وضعف داعي
الدين في نفسه، وخبا نور الإيمان في قلبه، حتى قد يبلغ الأمر أن يصير
المنكر معروفاً والباطل حقاً، فتموت القلوب ويطبع الله تعالى عليها،
ونعوذ بالله تعالى من خذلانه.

٤ - الردع العملي لبعض الأفراد منكم الذين قد تسول لهم أنفسهم التورط فيها والخوض في مستنقعاتها، فإنهم إذا رأوا إخوانهم يتعففون عنها، ويستنكرونها يكون ذلك أدعى لهم إلى مجانبتها، فتكونون بذلك قد أمرتم بالمعروف وأنكرتم المنكر، وهما من فرائض الإسلام الكبرى.

على أن مواضع معصية الله تعالى وانتهاك حرمانه، حرية بغضبه ولعنته، وقد تنزل اللعنة والنقمة عليها فتعم من فيها ولو من غير أهلها. قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾^(١).

وفي حديث عبدالله بن صالح عن الإمام الصادق عليه السلام: «قال: لا ينبغي للمؤمن أن يجلس مجلساً يعصى الله فيه ولا يقدر على تغييره»^(٢). وفي صحيح عبدالله بن ميمون القداح عنه عليه السلام: «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: من كان يؤمن بالله وباليوم الآخر فلا يقوم مكان ريبة»^(٣).

وفي صحيح الجعفري: «سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: مالي

(١) سورة الأنعام الآية: ٦٨.

(٢) وسائل الشيعة ج: ١١ ص: ٥٠٣.

(٣) وسائل الشيعة ج: ١١ ص: ٥٠٤.

رأيتك عند عبدالرحمن بن يعقوب؟ فقال: إنه خالي. فقال: إنه يقول في الله قولاً عظيماً، يصف الله، ولا يوصف. فإما جلست معه وتركتنا، وإما جلست معنا وتركته. فقلت: هو يقول ما شاء، أي شيء عليّ منه إذا لم أقل ما يقول؟ فقال أبو الحسن عليه السلام: أما تخاف أن تنزل به نقمة فتصيبيكم جميعاً؟ أما علمت بالذي كان من أصحاب موسى عليه السلام، وكان أبوه من أصحاب فرعون، فلما لحقت خيل فرعون بموسى تخلف عنه ليعظ أباه، فيلحقه بموسى عليه السلام، فمضى أبوه وهو يرغمه حتى بلغا طرفاً من البحر فغرقا جميعاً، فأتى موسى الخبر، فقال: هو في رحمة الله، ولكن النقمة إذا نزلت لم يكن لها عن من قارب المذنب دفاع»^(١).

وفي صحيح أبي حمزة عن الإمام الباقر عليه السلام: «سمعتة يقول: أما إنه ليس من سنة أقل مطراً من سنة، ولكن الله يضعه حيث يشاء. إن الله جل جلاله إذا عمل قوم بالمعاصي صرف عنهم ما كان قدر لهم من المطر في تلك السنة إلى غيرهم وإلى الفياقي والبحار والجبال، وإن الله ليعذب الجُعَل في جحرها بحبس المطر عن الأرض التي هي بمحلتها، لخطايا من بحضرتها، وقد جعل الله لها السبيل إلى مسلك سوى محلة أهل المعاصي. قال: ثم قال أبو جعفر عليه السلام: فاعتبروا يا أولي الأبصار...»^(٢).

(١) بحار الأنوار ج: ٧١ ص: ٢٠٠، واللفظ له. وسائل الشيعة ج: ١١ ص: ٥٠٣.

(٢) وسائل الشيعة ج: ١١ ص: ٥٠١.

ولا يخذلكنم الشيطان وأولياؤه بأن الله قد نعم أهل المجتمعات التي أنتم فيها بخيرات الدنيا وزينتها. وتيقنوا أنها نعم تحولت نقماً بسلبياتها ومضاعفاتها، حتى انتهى الأمر بهم إلى مشاكل حادة لدى بعضهم انعكست على المجتمع نتيجة الترف وإشباع الغرائز الحيوانية. على أنها قد أهتهم عن الله تعالى وأنستهم ذكره، فاستحوذ عليهم الشيطان، وغرقوا في معصية الله تعالى وتمادوا في سكرتهم، فأعرض سبحانه عنهم ووكلمهم إلى أنفسهم وأمهاتهم، وإن من أشد عقوبات الله تعالى لعباده إمهالهم والإملاء لهم.

قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُُمِّلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمِّلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾^(١). وقال سبحانه: ﴿فَذَرَهُمْ فِي غَمَرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ * أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَّالٍ وَبَيْنٍ * نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَلْ لَا يَشْعُرُونَ﴾^(٢). وقال عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ * وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ﴾^(٣).

وفي حديث سفيان بن السمط عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «إن الله إذا أراد بعبد خيراً فأذنب ذنباً أتبعه بنقمة ويذكره الاستغفار،

(١) سورة آل عمران الآية: ١٧٨.

(٢) سورة المؤمنون الآية: ٥٤ - ٥٦.

(٣) سورة الأعراف الآية: ١٨٢ - ١٨٣.

وإذا أراد بعبد شراً فأذنب ذنباً أتبعه بنعمة، لينسيه الاستغفار ويتمادي بها. وهو قول الله عز وجل: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(١) بالنعم عند المعاصي» إلى غير ذلك من النصوص.

وعلى ذلك يتأكد عليكم أن تبعدوا أنفسكم عن تلك المواضع ونحوها، وعن مخالطة روادها تخرجاً وترفعاً وتنزهاً وتعففاً. إلا أن تضطروا لذلك أو تبرره حاجة و مصلحة راجحة، فتقتصر وامنه على ما تؤدي به الضرورة، فإن الضرورات تقدر بقدرها. لكن مع كمال الإنكار والاستهجان لها ورفضها في نفوسكم، ليعلم الله منكم صدق النية في طاعته، والتورع عن محارمه، والغضب له، والإنكار لمعصيته.

واستبدلوا بها مواضع ذكر الله ومجامع الخير والهدى والصالح. وعلينكم أن تحاولوا إيجاد مجامع، ومواضع ترفيه وتجمع لكم، تناسب وضعكم الديني والأخلاقي والاجتماعي - ولو على نطاق ضيق - تزيدكم تعلقاً بواقعكم الذي ألفتموه في بلادكم، وتمسكاً بدينكم العظيم، ومثلكم الشريفة، وأخلاقكم الفاضلة. والله سبحانه وتعالى معكم إن لزمتموه وراقبتموه، وهو المعين لكم في محتكم والرحيم بكم في دنياكم وآخرتكم.

(١) بحار الأنوار ج ٥: ص ٢١٧.

العاشر:

لا ريب في أن العيش في أي مجتمع يفرض على الإنسان أن يتأقلم فيه، وينسجم معه ومع أفرادِهِ، ويجاريهم في كثير من آدابهم وتقاليدهم وعاداتهم. غير أن اللازم عليكم..

أولاً: الاهتمام بالحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه من عاداتكم الإيجابية وتقاليدهم، وخصوصاً فيما بينكم، فإن في ذلك تأكيداً على شخصيتكم وتشبيهاً لكيانكم وتذكيراً لكم بأنكم متميزون بدينكم ومثلكم، وأخلاقكم وسلوككم.

وثانياً: أن تقفوا عند حدود الله عز وجل وتعاليمه، فإن كثيراً من شؤون المعاشرة والمخالطة في تلك المجتمعات محرمة شرعاً، كمصافحة النساء الأجنبية، واستماع الغناء والموسيقى، وشرب الخمر، وغيرها. فعليكم الوقوف عندها بحزم وإصرار مهما كلف الثمن.

ولا يخذعنكم الشيطان وأولياؤه، والنفس الأمارة بالسوء، بأن ذلك من موارد الضرورة، حرجاً من مجابتهم بالرد، وما يترتب على ذلك من تشويه صورتكم أمامهم، ونظرتهم إليكم نظرة سلبية، لخروجكم - حسب نظرهم - عن أصول المعاشرة وآدابها، وللضرورات حكمها. فإن في الجري على ذلك والاستسلام له من شعورهم نحوكم بالخروج عن جميل المعاشرة وحسن المخالطة، انهيئاً

لشخصيتكم، ومخالفة لدينكم، وانتهاكاً لحرمة ربكم، وسبباً لخذلانه ونقمة، وضياعاً للحق والحقيقة في خضم الفساد والانحلال. وكلما طالت المدة كان التراجع أصعب.

نعم عليكم أن تحسنوا التصرف معهم، وتوضحوا بلطف وحكمة وجهة نظركم ومبررات امتناعكم، وتلفتوهم بالحسنى إلى أن امتناعكم من مجاراتهم في تلك العادات ليس استهواناً بهم، ولا سوء عشرة معهم، بل من أجل التزاماتكم الشريفة وتعاليمكم المقدسة، حتى إذا اتضح ذلك لهم ارتفعت في أعينهم، وفرضتم احترامكم وشخصيتكم عليهم، ونظروا إليكم نظرة الإجلال والإكبار، لأن النفوس مجبولة على احترام ذوي المبادئ والالتزام وأهل الشخصية القوية الثابتة. وبذلك تتضح الحقيقة على طول الزمن وتستحکم أعرافكم وتشيع بينهم، فلا يستنكرونها، ويسهل عليكم الجري عليها من دون حرج، بل مع كمال العزة والفخر.

الحادي عشر:

إن من أهم شؤونكم في غربتكم مخالطتكم لأهل تلك البلاد
ومعاشرتكم إياهم، لأن ذلك..

أولاً: مقتضى الحق الذي فرضه الله تعالى عليكم والآداب التي
أدبكم بها دينكم العظيم ونبىكم الكريم ﷺ وأئمتكم الهداة عليهم، فلا
يحسن بكم أن تهملوه أو تقصروا فيه.

ثانياً: ينعكس على دينكم ورموزه المقدسة، إن خيراً فخير، وإن
شراً فشر، لأن الناس بطبعها تحمّل المبادئ والأديان حسنات حملتها
والمنتسبين إليها وسيئاتهم، ولا تفرق بينهما في ذلك، مغفلة المميزات
الطبيعية لحملتها والمنتسبين إليها، وميولهم الشخصية، وظروفهم
العامة والخاصة. وأنتم رسل الإسلام في تلك البلاد وممثلوا الإيمان
والهدى في تلك المجتمعات، وهما الأمانة في أيديكم. فعليكم أن
تجهدوا في الدعوة إليهما بجميل سيرتكم وحسن سلوككم، ولا
تكونوا سبب عارٍ وبلاءٍ عليهما.

ثالثاً: له أعظم الأثر على نجاحكم في حياتكم، وتيسير الأمور
لكم، خصوصاً على الأمد البعيد، لأن حسن المعاشرة والمخالطة
من أهم الأسباب لتحبيكم للناس، وثقتهم بكم، وانفتاحهم لكم،
وتجاوبهم معكم.

ومن هنا نلفت نظركم لأمر مهممة تتعلق بذلك ..

١ - إن من أهم مكارم الأخلاق الواجبة بمقتضى الفطرة، والتي أكد عليها الإسلام العظيم في القرآن المجيد وأحاديث النبي الأمين ﷺ والأئمة من آلِهِ عَلَيْهِ السَّلَام، صدق الحديث وحفظ العهد وأداء الأمانة للبر والفاجر، واجتناب الغش والخديعة والمكر والخيانة.

قال الله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾^(١). وقال سبحانه: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾^(٢). وقال عز من قائل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾^(٣). وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٤).

وعن الإمام الباقر عليه السلام: «قال: كان علي بن الحسين عليهما يقول لولده: اتقوا الكذب الصغير منه والكبير في كل جد وهزل، فإن الرجل إذا كذب في الصغير اجترأ على الكبير. أما علمتم أن رسول الله ﷺ قال: ما يزال العبد يصدق حتى يكتبه الله صديقاً، وما يزال العبد يكذب حتى يكتبه الله كذاباً»^(٥).

(١) سورة البقرة الآية. ١٠ :

(٢) سورة الإسراء الآية. ٣٤ :

(٣) سورة النساء الآية. ٥٨ :

(٤) سورة الأنفال الآية. ٢٧ :

(٥) وسائل الشيعة ج ٨: ص ٥٧٧. بحار الأنوار ج ٦٩: ص ٢٣٥:

وفي موثق عنبسة بن مصعب عن الإمام الباقر عليه السلام قال: «ثلاث لم يجعل الله لأحد فيهن رخصة: أداء الأمانة إلى البرّ والفاجر، والوفاء بالعهد للبرّ والفاجر، وبر الوالدين برين كانا أو فاجرين»^(١).

وفي صحيح الحسين بن أبي العلاء عن الإمام الصادق عليه السلام: «قال: إن الله عز وجل لم يبعث نبياً إلا بصدق الحديث وأداء الأمانة إلى البرّ والفاجر»^(٢).

وفي صحيح أبي حمزة الثمالي: «سمعت سيد العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام يقول لشيعته: عليكم بأداء الأمانة. فوالذي بعث محمداً بالحق نبياً لو أن قاتل أبي الحسين بن علي عليهما السلام ائتمني على السيف الذي قتله به لأديته إليه»^(٣).

وفي حديث أبي كهمس: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: عبد الله بن أبي يعفور يقرؤك السلام. قال: وعليك وعليه السلام. إذا أتيت عبد الله فاقراه السلام، وقل له: إن جعفر بن محمد يقول لك: انظر ما بلغ به علي عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فالزمه، فإن علياً عليه السلام إنما بلغ ما بلغ به عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بصدق الحديث وأداء الأمانة»^(٤).

(١) وسائل الشيعة ج: ١٥ ص: ٢٠٦ - ٢٠٧.

(٢) وسائل الشيعة ج: ١٣ ص: ٢٢٣.

(٣) وسائل الشيعة ج: ١٣ ص: ٢٢٥.

(٤) وسائل الشيعة ج: ١٣ ص: ٢١٨.

وفي صحيح عبدالرحمن بن سيابة عن الإمام الصادق عليه السلام:
«قال: ألا أوصيك؟ قلت: بلى. قال: عليك بصدق الحديث وأداء
الأمانة، تشرك الناس في أموالهم...»^(١).

وفي حديث الأصبع بن نباتة: «قال أمير المؤمنين عليه السلام ذات يوم
وهو يخطب على المنبر بالكوفة: يا أيها الناس لولا كراهية الغدر كنت
من أدهى الناس، ألا إن لكل غدره فجرة، ولكل فجرة كفره. ألا وأن
الغدر والفجور والخيانة في النار»^(٢).

وعن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال لرجل يبيع الدقيق: «إياك
والغش، فإنه من غش غش في ماله، فإن لم يكن له مال غش في
أهله»^(٣)... إلى غير ذلك من النصوص الكثيرة.

٢ - أكد الإسلام على حسن الخلق مع الناس عموماً، وعلى
معاشرتهم بالمعروف، وأداء الحقوق، والطلاقة، وبشر الوجه. وقد
مدح الله تعالى نبيه العظيم صلى الله عليه وآله وسلم بذلك حيث قال: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ
عَظِيمٍ﴾^(٤). كما تميز بذلك أهل بيته الطيبون وعرفوا به، فضرّبوا بذلك
أروع الأمثلة وأعلاها. بل عرف بذلك شيعتهم وأولياؤهم.

(١) وسائل الشيعة ج: ١٣ ص: ٢١٩.

(٢) بحار الأنوار ج: ٤١ ص: ١٢٩. وسائل الشيعة ج: ١١ ص: ٥٢.

(٣) وسائل الشيعة ج: ١٢ ص: ٢٠٩.

(٤) سورة القلم الآية: ٤.

قال ابن الحديد في ترجمة أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) بعد أن ذكر جملة من فضائله المعروفة ومناقبه المشهورة: «وأما سجاجة الأخلاق، وبشر الوجه، وطلاقة المحيا، والتبسم، فهو المضروب به المثل فيه، حتى عابه بذلك أعداؤه. قال عمرو بن العاص لأهل الشام: إنه ذو دعابة شديدة... وعمرو بن العاص إنما أخذها عن عمر بن الخطاب، لقوله لما عزم على استخلافه: لله أبوك لو لا دعابة فيك. إلا أن عمر اقتصر عليها، وعمرو زاد فيها وسمّجها.

قال صعصعة بن صوحان وغيره من شيعته وأصحابه: كان فينا كأحدنا، لين جانب، وشدة تواضع، وسهولة قياد، وكنا نهابه مهابة الأسير المربوط للسياف الواقف على رأسه... وقد بقي هذا الخلق متوارثاً متناقلاً في محبيه وأوليائه إلى الآن، كما بقي الجفاء والخشونة والوعورة في الجانب الآخر. ومن له أدنى معرفة بأخلاق الناس وعوائدهم يعرف ذلك»^(١).

والنصوص عن النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام في الحث على ذلك كثيرة. ففي موثق الحسن بن راشد عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «قال رسول الله ﷺ: يا بني عبدالمطلب إنكم لن تسعوا الناس بأموالكم فالقوهم بطلاقة الوجه وحسن البشر»^(٢).

(١) شرح نهج البلاغة ج: ١ ص: ٢٥-٢٦. بحار الأنوار ج: ٤١ ص: ١٤٧.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٨ ص: ٥١٢.

وعن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «خالطوا الناس مخالطة، إن تمّم معها بكوا عليكم، وإن غبتم حنوا إليكم»^(١). وفي موثق سماعة عن الإمام الصادق عليه السلام: «ثلاث من أتى الله بواحدة منهن أوجب الله له الجنة: الإنفاق من الإقتار، والبشر بجميع العالم، والإنصاف من نفسه»^(٢)... إلى غير ذلك.

٣ - أنتم في بلاد تعود أهلها احترام القانون والتقيّد بالنظام وتقديسها، واستهجان الخروج عليها والاستهوان بهما. وهم ينظرون إليكم كضيوف عندهم ونزلاء في بلادهم، ويرون أنهم قد أحسنوا إليكم حين استقبلوكم وضيّفوكم، وواسوكم في محتكم. وكلما ظهر لهم منكم احترام القانون ومراعاة النظام، وعدم انتهاكها وإبء الخروج عنهما، ارتفعت في أعينهم، وفرضتم شخصيتكم واحترامكم عليهم، وسوف تفرضون عليهم تبعاً لذلك احترام دينكم العظيم ومبادئكم الشريفة ورموزكم المقدسة.

أما إذا عرفوا منكم انتهاك القانون والاستخفاف بالنظام واهتبال الفرصة للخروج عليهما من أجل بعض المكاسب المادية المعجلة، وتحين الفرص للكسب غير المشروع حسب مقاييسهم، فإن ذلك سيحطّ من قدركم في أعينهم، ويشوه صورتكم لديهم، ويسيء

(١) وسائل الشيعة ج: ٨: ص: ٤٠٤.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٨: ص: ٥١٢.

سمعتكم في أوساطهم.

ثم قد يستغل ذلك الإعلام المعادي ومن ورائه القوى الهائلة المتحزبة عليكم، فتضخم الأمور، وتبالغ فيها، وتزيد من بشاعتها. ويعكس ذلك صورة سيئة منفرة عنكم وعن دينكم ومبادئكم ورموزكم.

على أن ذلك قد يعقد الأمور ضدكم، ويكون سبباً لفرض قيود احترازية عليكم تزيد في متاعبكم ومشاكلكم، ويصعب التغلب عليها والخروج منها.

وبعد أن استعرضنا هذه الأمور الثلاثة فلنعرج على تعاليم أئمتنا (صلوات الله عليهم) للمؤمنين من شيعتهم وأوليائهم في معاشره الناس عموماً، لنستضيء بها في تأكيد ما سبق وجلاء الرؤية له.

ففي صحيح عبدالله بن سنان عن الإمام الصادق عليه السلام أنه سمعه يقول: «أوصيكم بتقوى الله، ولا تحملوا الناس على أكتافكم فتذلوا، إن الله عز وجل يقول في كتابه: ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾». ثم قال: عودوا مرضاهم، واحضروا جنازتهم، واشهدوا لهم وعليهم، وصلوا في مساجدهم...»^(١).

وفي حديث مرآزم أنه قال: «عليكم بالصلاة في المساجد، وحسن

(١) وسائل الشيعة ج: ٨ ص: ٣٩٩ - ٤٠٠.

الجوار للناس، وإقامة الشهادة، وحضور الجنائز. إنه لا بد لكم من الناس، إن أحداً لا يستغني عن الناس حياته، والناس لا بد لبعضهم من بعض»^(١).

وفي صحيح معاوية بن وهب: «قلت له: كيف ينبغي لنا أن نصنع فيما بيننا وبين قومنا، وبين خلطائنا من الناس من من ليسوا على أمرنا؟ فقال: تنظرون إلى أئمتكم الذين تقتدون بهم فتصنعون ما يصنعون. فوالله إنهم ليعودون مرضاهم، ويشهدون جنائزهم، ويقىمون الشهادة لهم وعليهم، ويؤدون الأمانة إليهم»^(٢).

وفي حديث كثير بن علقمة: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أوصني. فقال: أوصيك بتقوى الله، والورع، والعبادة، وطول السجود، وأداء الأمانة، وصدق الحديث، وحسن الجوار. فبهذا جاءنا محمد صلى الله عليه وآله. صلوا في عشائركم، وعودوا مرضاكم، واشهدوا جنائزكم، وكونوا لنا زيناً، ولا تكونوا علينا شيناً، حيوناً إلى الناس، ولا تبغضونا إليهم، فجروا إلينا كل مودة، وادفعوا عنا كل شر...»^(٣).

وفي صحيح زيد الشحام: «قال لي أبو عبد الله عليه السلام: اقرأ على من ترى أنه يطيعني منهم ويأخذ بقولي السلام. وأوصيكم بتقوى الله

(١) وسائل الشيعة ج ٨: ص ٣٩٩.

(٢) وسائل الشيعة ج ٨: ص ٣٩٩.

(٣) وسائل الشيعة ج ٨: ص ٤٠٠.

عز وجل، والورع في دينكم، والاجتهاد لله، وصدق الحديث، وأداء الأمانة، وطول السجود، وحسن الجوار، فهذا جاء محمد صلى الله عليه وآله وأدوا الأمانة إلى من ائتمنكم عليها براً أو فاجراً. فإن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يأمر بأداء الخيطة والمخيطة.

صَلُّوا عَشَائِرَكُمْ، واشهدوا جنائزهم، وعودوا مرضاهم، وأدوا حقوقهم. فإن الرجل منكم إذا ورع في دينه وصدق الحديث وأدى الأمانة وحسن خلقه مع الناس قيل: هذا جعفري، فيسرنى ذلك، ويدخل عليّ منه السرور، وقيل: هذا أدب جعفر. وإذا كان على غير ذلك دخل عليّ بلاؤه وعاره، وقيل: هذا أدب جعفر.

والله لحدثني أبي عليه السلام أن الرجل كان يكون في القبيلة من شيعة علي عليه السلام فيكون زينها أداهم للأمانة، وأقضاهم للحقوق، وأصدقهم للحديث، إليه وصاياهم وودائعهم، تسأل العشيرة عنه فتقول: من مثل فلان؟! إنه أدانا للأمانة وأصدقنا للحديث»^(١)... إلى غير ذلك من النصوص الكثيرة التي تقوم بها الحجة على المؤمنين، ولا تبقى عذراً لهم.

(١) وسائل الشيعة ج ٨: ص ٣٩٨-٣٩٩

الثاني عشر:

من المتوقع أن تكون الكثرة الكاثرة منكم محدودة الموارد بل تعاني من ضيق العيش والحاجة للمال، مما يجعلهم يحاولون الحصول على فرص العمل واستغلالها. وذلك قد يحمل كثيراً منهم على امتهان بعض الأعمال المزرية، بل حتى المحرمة، كتقديم الخمر في المحلات، وبيع لحم الخنزير، وإصلاح آلات اللهو، وغير ذلك. ونقول:

١ - أما المحرمات فلا بد من تجنبها مهما كلف الثمن فإن رضي الله تعالى فوق كل شيء. وغضبه لا يقوم له شيء ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾^(١). على أنه جل شأنه إذا أحس من عبده التوكل عليه والوقوف عند حدوده، والتورع عن محارمه، وتحري رضاه، والترفع عن المكاسب الخبيثة، واللجأ إليه وحسن الظن به، وطلب غوثه ورحمته، لا يخلف ظنه، ولا يبخل عليه، فإنه الرؤوف الرحيم العطوف الكريم. بل قد وعد المؤمنين ذلك، ووعدده حق لا خلف فيه قال عز من قائل: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾^(٢).

وفي صحيح أبي حمزة الثمالي عن الإمام الباقر عليه السلام: «قال: قال

(١) سورة القصص الآية: ٨٨.

(٢) سورة الطلاق الآية: ٢ - ٣.

رسول الله ﷺ في حجة الوداع: ألا إن الروح الأمين نفث في روعي أنه لا تموت نفس حتى تستكمل رزقها، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب. ولا يحملنكم استبطاء شيء من الرزق أن تطلبوه بمعصية الله، فإن الله تبارك وتعالى قسم الأرزاق بين خلقه حلالاً، ولم يقسمها حراماً، فمن أتقى الله وصبر أتاه الله برزقه من حله، ومن هتك حجاب الستر وعجل، فأخذه من غير حله قصّ به من رزقه الحلال، وحوسب عليه يوم القيامة»^(١). والنصوص في ذلك كثيرة لا تبقي عذراً لمعتذر.

٢ - وأما المكاسب الدنيئة والمبتذلة فعليكم أن ترفعوا عنها ما وجدتم لذلك سبيلاً، فإن الله جل وعلا قد أعزكم بدينه، ورفع شأنكم بحمل دعوته. قال عز من قائل ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢) فلا تذلوا أنفسكم وتضعوا من قدرها، فتظلموها وتمضموها حقها، فإن الكرامة فوق كل شيء بعد رضى الله تعالى. وفي موثق سماعة عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «إن الله عز وجل فوض إلى المؤمن أموره كلها، ولم يفوض إليه أن يذل نفسه. أما تسمع لقول الله عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾. فالؤمن ينبغي أن يكون عزيزاً، ولا يكون ذليلاً، يعزه الله بالإيمان والإسلام»^(٣).

وقد كان سيد الشهداء الإمام الحسين (صلوات الله عليه) ينشد

(١) وسائل الشيعة ج: ١٢ ص: ٢٧.

(٢) سورة المنافقون الآية: ٨.

(٣) وسائل الشيعة ج: ١١ ص: ٤٢٤.

عند مباشرة القتال قوله:

الموت أولى من ركوب العار والعار أولى من دخول النار

والله من هذا وهذا جار^(١)

ونحوه غيره من النصوص المؤكدة على ذلك.

ولاسيما وأنكم في بلاد الإغتراب، حيث ينعكس وهنكم فيها وذلكم في مجتمعاتها وبين شعوبها على دينكم القويم ونيبكم العظيم ﷺ وأئمتكم الأكرمين عليهم السلام ومقدساتكم الرفيعة. بل إذا كثرت ذلك منكم وتكرر بوجه معتد به فقد يلفت نظر بعض القوى الخفية المعادية لكم ولدينكم، فتركز على ذلك، وتسعى جاهدة وبطرق مختلفة للتضييق عليكم وسدّ فرص العمل المحترمة في وجوهكم، وتشجيعكم على تلك المكاسب الدنيئة، حتى تألفوها وتوطنوا أنفسكم عليها إلى أن تُعرفوا بذلك ويشيع عنكم، ويكون سمة عار عليكم وعلى دينكم ومقدساتكم. كما عرف في بلادنا اختصاص بعض الفئات ببعض الأعمال الدنيئة، فكان ذلك سبب وهن لهم. وذلك مما تأباه غيرة الإسلام وحمية الإيمان والخلق الرفيع. بل قد يصل الأمر فيه حدّ الحرمة والمعصية لله تعالى.

(١) بحار الأنوار ج: ٤٤ ص: ١٩٦.

قال سيد الشهداء الإمام الحسين (صلوات الله عليه): «وهيئات منا الذلة يأبى الله ذلك لنا ورسوله والمؤمنون وحجور طابت وحجز^(١) طهرت وأنوف حمية ونفوس أبيّة»^(٢).

فالحذر الحذر، من ذلك كله وترفعوا عنه، وتدبروا أمركم، واكبحوا جماع الجزع والهلع، وتدرّعوا بالقناعة والصبر، والجاؤا إلى الله سبحانه الذي أعز المؤمنين وكرّمهم في أن يفتح لكم أبواب الرزق الهنيء، والعيش الكريم، وتضرعوا إليه في ذلك، وتوكلوا عليه، وأحسنوا الظن به. ولن يخذلكم إذا عرف ذلك منكم إن شاء الله تعالى.

(١) جمع حجة، حيث يثنى طرف الأزرار، كناية عن العفة.

(٢) شرح نهج البلاغة ج: ٣ ص: ٢٥٠، واللفظ له. بحار الأنوار ج: ٤٥ ص: ٨٣.

الثالث عشر:

إن من أشد ما يقلقنا ويقضّ مضاجعنا من شؤونكم أمر الجيل الجديد الذي ولد أو ترعرع ونشأ في بلاد الغربية. هذا الجيل الذي لم يعرف الجوّ الذي عشته، ولا ألف المفاهيم التي ألفتموها، ولم يتحصن بشيء من ذلك، بل هو غريب عنه في نفسه ومجتمعه، بعيد عنه جملة وتفصيلاً. ومن ثم يتعرض في تلك البلاد والمجتمعات لأعظم خطر ثقافي وسلوكي، خصوصاً بعد صرامة قوانينهم في إلزامية التعليم وابتناؤه على التحرر بنحو يبلغ حدّ التحلل والتبذل والتفسخ، وإضعاف سيطرة الأبوين والأسرة على الطفل وعدم مراقبتهم له. كل ذلك يجعله مهياً للانصهار بذلك المجتمع في ثقافته وسلوكه، وذوبانه فيه والتأثر بسلبياته. وقد بلغنا أن بعض الصحف قد توقعت ذلك متبجحة شامته.

وهو أمر يحزّ في نفوسنا ونفس كل مسلم ومؤمن غيور، لأن هذا الجيل الناشئ هو جيل الإسلام والإيمان الثاني في تلك البلاد، بل هو جيل الإسلام والإيمان المقبل فيها إن بقيت الأوضاع على هذا الحال، فيا لها من خسارة وفجيعة إن تمّ ذلك.

ومن هنا فالأمل بالمسلمين والمؤمنين عامة - في تلك البلاد وفي بلاد الإسلام - دراسة المشكلة والإحاطة بحجمها وأهميتها، واستشارة

الحمية الدينية والعاطفية، وتحمل المسؤولية، ثم التعاون والتعاقد لمكافحة هذا الخطر الفادح والتحصن منه. وذلك بالسعي لإنشاء مدارس لهذا الجيل في تلك البلاد، تتكفل مناهجها بتدريس أصول الدين وفروعه - في أحكامه وأخلاقه وسلوكياته - مع تحبيب ذلك إليه، وبيان فوائده وثمراته، ومخاطر التحلل منه وسلبياته.

كل ذلك من أجل أن تثقف هذا الجيل بثقافته الأصيلة الدينية والأخلاقية، وتوجهه نحو السلوك الأمثل، وتحصنه من الانحراف - الثقافي والسلوكي - المتوقع، وتحفظ له إنسانيته ودينه ومثله وأخلاقه، وتقوي روابطه بأصوله، وتشده إليها، وتستثير مشاعره وعواطفه نحوها، وتنفره من ما يحيط به من دواعي التحلل والتفسخ والانحراف.

وذلك وإن احتاج في أول أمره إلى توضيحات مادية لا يستهان بها، إلا أن المشكلة بأهميتها وحجمها تستدعي مثل هذه التوضيحات. على أنها قد تحفّ بالتعاون والتعاقد، ثم قد تدر من المال ما يعين على استمرارها، أو يكفي فيه، بل ما قد يتدارك خسائرها ويزيد عليها، على الأمد القريب أو البعيد. ولا سيما مع الاستجابة لداعي الله تعالى والاستعانة به، والتوكل عليه وحسن الظن، فإنه في عون عبده ما كان عبده معه ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(١).

هذا كله بالإضافة إلى المسلمين والمؤمنين عامة. أما بالإضافة

(١) سورة العنكبوت الآية: ٦٩.

إليكم - أيها المغتربون - بأشخاصكم فهذا الجيل الناشئ هو أفلاذ أكبادهم، وثمرات أفئدتكم، وامتداد وجودكم، وآمالكم المشرقة، وأمانة الله تعالى في أيديكم، ووديعته عندكم، التي عنها تسألون، وعليها تحاسبون. قال عز من قائل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾^(١). وبعد ذلك ألا ترون أن أحدكم يشفق على ولده من البرد يمسه، والمرض يعتريه، والعثرة تصيبه، والشوكة تؤذيه، ثم يتركه حطباً لنار جهنم، متردياً في حضيض التحلل والانهيار الخلقى، عاراً عليه وعلى دينه وكرامته.

فاتقوا الله تعالى وتوكلوا عليه، واستعينوا به والجأوا إليه، ثم اجهدوا جهدكم، وأعدو عدتكم، وشمروا عن ساعد الجد والإصرار، وتشبثوا بأولادكم وراقبوهم، وأحسنوا تربيتهم وتعاهدوهم، وغذوهم بأصول الإسلام والإيمان، وتعاليم الدين الحنيف، والخلق الإسلامي الرفيع، وهدى أهل البيت (صلوات الله عليهم)، ونبهوهم إلى محاسن ذلك كله وفوائده وثمراته، وسلبيات ما يحيط بهم من أفكار وسلوك ومخاطره ومضاعفاته، وأشعروهم تفاهته وسقوطه.

وهيئوا لهم الجو المناسب لذلك في البيت وفي مجالسكم ومجامعكم ومعاهدكم، ولا تهملوا ذلك في أحاديثكم الخاصة

(١) سورة التحريم الآية: ٦.

والعامّة، ومناسباتكم الطارئة والثابتة، حتى ينشدوا لتلك الجذور الطيبة والأصول المثمرة، ويتعلقوا بها بعواطفهم وقلوبهم، ويعيشوها ويتفاعلوا معها في وجدانهم وسلوكهم. ولا يخدعوا بما يحيط بهم - من أفكار ومفاهيم وسلوك - ولا تستهويهم لذته المباشرة، بل يتنكروا له ويشمئزوا منه ويبيأينوه.

ومهما جهدتم في ذلك وتحملتكم في سبيله من متاعب ومصاعب وتضحيات وخسائر فهو دون حقه، وأنتم رابحون فائزون. فإنكم كالغريق عليه أن يتشبث بما يستطيع من أسباب الحياة والسلامة ﴿وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتْرُكُمْ أَهْمًا لَكُمْ﴾^(١) ونسأل الله تعالى بمنه وكرمه وبحق صفوته من خلقه محمد وآله الطاهرين (صلوات الله عليهم أجمعين) أن يعينكم على ذلك بأفضل العون، ويسدّدكم، ويقرن جهودكم بالنجاح والفلاح. إنه أرحم الراحمين، وولي المؤمنين، وخير الناصرين.

واعلموا أن من أقوى الروابط التي تربطهم بأصولهم وتشدهم إليها، وتحفظ لهم شخصيتهم وكيانهم، لغتهم وخاصة اللغة العربية، لغة القرآن المجيد، والأحاديث الكريمة، والدين الحنيف، والتعاليم الصادقة، والآداب الرفيعة - في المواعظ والأدعية والخطب والزيارات - والتاريخ المشرق، والأعجاز العريقة، وجميع التراث الإسلامي الأصيل. فإنهم إذا عرفوها سهل عليهم استيعاب ذلك كله والتفاعل معه.

فالخذر الخذر من أن ينفلتوا منها ويجهلواها أو يهملوها، فينقطعوا عن ذلك كله انقطاعاً يصعب معه الرجوع إليه والانتفاع به. فلتكن لغتكم فيما بينكم، وفي مجتمعاتكم ونواديكُم ومناسباتكم، حتى يعيشونها معكم ويتلقونها منكم. وهيئوا لهم ما تقدرُون عليه من كتب ونشرات وتسجيلات وغيرها من ما يغذيهم بها، ويشدهم إليها. ولا تغفلوا ذلك أو تفرطوا فيه، لأهميته العظمى في حياة هذا الجيل الناشئ ومصيره. وحقيق بالمسلمين - على اختلاف شعوبهم وقومياتهم - أن يهتموا بهذه اللغة، ويتعلموها بأنفسهم ويعلموها أطفالهم، فهي لغة دينهم العظيم التي تحمل تراثه من علم وتعاليم وثقافة وآداب. وهي اللغة التي جمعت المسلمين في أوج - مجدهم - على اختلاف شعوبهم وقومياتهم وبلادهم - فملاؤها الدنيا علماً وثقافة في كتاباتهم وتآليفهم وخطبهم وأشعارهم.

ونحن نرى كثيراً من المسلمين اليوم يتعلمون اللغات الأجنبية من أجل أن يستعينوا بها على اكتساب مال أو علم، ولا يفكرون - مع كل الأسف - في تعلم هذه اللغة التي هي لغة دينهم من أجل الوصول لثقافتهم الأصيلة واستيعاب تراثهم العظيم، الذي به نجاتهم وسعادتهم وتكامل شخصيتهم وكيانهم، ولتكون لهم اللغة الواحدة التي تجمعهم من أجل مدّ الجسور بينهم، وتيسير سبل التواصل والتعارف بين بعضهم والبعض الآخر، على اختلاف شعوبهم وقومياتهم وبلدانهم.

الرابع عشر:

يعيش المغتربون وسط مجتمعات قد غلب فيها الازدهار الاقتصادي وكثرة المال. وهي نعمة من الله تعالى إلا أنها - ككثير من نعمه سبحانه - قد تحولت بالنسبة إلى البعض نقماً نتيجة سوء التصرف وفقدان التوجيه، وعليكم بتجنب إنفاق المال والتفنن في صرفه حداً يبلغ الإسراف والتبذير وتبديد الطاقات وهدرها. وكفر نعمة الله بها، فإن شكر النعمة إنما يكون بالانتفاع بها لا بتضييعها وتبديدها.

وقد وجد المنتفعون من أهل رؤوس الأموال في تلك المجتمعات الأرضية الصالحة لامتناع أموال الناس واستنزافها، فجدوا في إنتاج آلات الترف، والتفنن في تنويعها، بوجه ملفت للنظر. وأقبل الناس عليها ينفقون فيها الأموال الطائلة حياً لكل جديد، وطلباً للراحة التي لم يجدوها ولن يجدوها. بل صارت الأموال المذكورة سبباً للمتاعب الاقتصادية والنفسية والجسدية بسبب الخمول والراحة وقلة الجهد البدني المبذول.

ومن أظهر أسباب الترف والبطر التي تمتص بها الأموال ما شاع هذه الأيام من تجديد موديل البضاعة الذي يكون بأسعار عالية، ثم لا تمض فترة زمنية طويلة حتى يحل محلها غيرها وقد لا يتميز عن الأول إلا بمميزات بسيطة. يدفع الناس إلى ذلك الإعلام المكثف وأساليب الدعاية المختلفة التي يقف وراءها المنتفعون لامتناع الأموال

واستحصاها من الناس من حيث لا يشعرون. والناس في غفلة عن ذلك قد خدعوا وفقدوا رشدهم وغلبوا على أمرهم.

فعلى المؤمنين وفقهم الله تعالى - خصوصاً المغتربين الذين يعيشون وسط تلك المجتمعات المنغمسة في الترف والمولعة بهذه الأمور- أن يتبهاوا حقيقة الحال، ولا يندفعوا في نفقاتهم من دون تعقل وتبصر، فتذهب أموالهم التي رزقها الله تعالى إياها بجدهم وبجهدهم وتعبهم من دون فائدة معتد بها، بل لأوهام وتوافه فرضها وضع تلك المجتمعات الفاسدة المغلوبة على أمرها.

وليتأدبوا بأدب دينهم، ويسترشدوا به في أمرهم، فإن ذلك كله لا يتناسب مع تعاليم الإسلام العظيم ونظرته الاقتصادية في مجالات الحياة المختلفة، لوضوح أن التمتع بالطيبات والانتفاع بالمتاع النافع وإن كان أمراً حسناً غير ممقوت شرعاً إلا أن الإنفاق بهذا النحو من أظهر أنحاء التبذير والسرف المنهي عنه شرعاً في الكتاب المجيد وعلى لسان النبي الكريم ﷺ وأهل بيته الطاهرين عليهم السلام.

ويحسن بنا أن نثبت بعض الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة التي توضح الخطوط العامة لنظرة الإسلام الاقتصادية. قال الله تعالى:

﴿وَأْتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تَبْذُرْ تَبْذِيرًا * إِنَّ الْمُبْذِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا * وَإِنَّمَا تُعْرَضُونَ عَنْهُمْ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ تَرْجُوهَا فَقُلْ لَهُمْ قَوْلًا مِّسُورًا * وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ

مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسِطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴿١﴾ .
 وقال سبحانه: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ
 وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ (٢)، وقل عز من قائل: ﴿يَا بَنِي
 آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا
 يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ * قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ
 مِنَ الرِّزْقِ...﴾ (٣)، وقال عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ
 يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ (٤)، وقال تعالى شأنه: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا
 يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ (٥).

وفي حديث أبي حمزة عن الإمام زين العابدين عليه السلام: «قال رسول
 الله ﷺ: ثلاث منجيات. فذكر الثالث: القصد في الغنى والفقير» (٦).
 وعن الإمام الصادق عليه السلام: «قال رسول الله ﷺ: من اقتصد في معيشته
 رزقه الله، ومن بذر حرمه الله» (٧).

وفي حديث داود الرقي عنه عليه السلام: «قال: إن القصد أمر يجهه الله
 عز وجل، وإن السرف أمر يبغضه الله عز وجل، حتى طرحك النواة،

(١) سورة الإسراء الآية: ٢٦ - ٢٩.

(٢) سورة الأنعام الآية: ١٤١.

(٣) سورة الأعراف الآية: ٣١ - ٣٢.

(٤) سورة الفرقان الآية: ٦٧.

(٥) سورة البقرة الآية: ٢١٩.

(٦) وسائل الشيعة ج: ١٥ ص: ٢٥٨.

(٧) وسائل الشيعة ج: ١٥ ص: ٢٥٩.

فإنها تصلح لشيء، وحتى صبك فضل شرابك»^(١). وقد قال ذلك عليه السلام في وقت يمكن فيه الانتفاع بالنوى للوقود، أو لعلف الأنعام الداجنة في البيوت.

وفي حديث إسحاق بن عمار: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: يكون للمؤمن عشرة أقمصه؟ قال: نعم. قلت: عشرون؟ قال: نعم. قلت: ثلاثون؟ قال: نعم. ليس هذا من السرف، إنما السرف أن تجعل ثوب صونك ثوب بذلك»^(٢). ومراده عليه السلام بذلك أن السرف هو لبس الثياب الفاخرة التي يتجمل بها الناس ويصون بها نفسه أمامهم في داخل داره عند التبذل وعدم الحاجة للتجمل.

وفي حديثه الآخر: «قال: أدنى الاسراف هراقة فضل الإناء وابتدال ثوب الصون وإلقاء النوى»^(٣)، وعنه عليه السلام: «دخل عليه بعض أصحابه فرأى عليه قميصاً فيه قب قد رقعته، فجعل ينظر إليه، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: مالك تنظر؟ فقال: قب يلقي في قميصك؟! قال: فقال لي: اضرب يديك إلى هذا الكتاب، فأقرأ ما فيه، وكان بين يديه كتاب أو قريب منه، فنظر الرجل فيه فإذا فيه: لا إيمان لمن لا حياء له، ولا مال لمن لا تقدير له، ولا جديد لمن لا خلق له»^(٤).

(١) وسائل الشيعة ج: ١٥ ص: ٢٥٧.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٣ ص: ٣٥٢.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٣ ص: ٣٧٦.

(٤) وسائل الشيعة ج: ٣ ص: ٣٧٦.

وفي حديث عمار: «قال أبو عبد الله عليه السلام: أربعة لا يستجاب لهم أحدهم كان له مال فأفسده فيقول: يا رب ارزقني فيقول الله عز وجل: ألم أمرك بالاعتصام؟!»^(١).

بل حتى الإنفاق في سبيل الخير والمعروف قد جعل الله تعالى له حدوداً، من تجاوزها فقد أسرف وبذر وخرج عن تعاليم الإسلام فإن العقل فوق كل شيء، والحكمة وحسن التصرف من أهم الأمور التي حث عليها الإسلام الذي هو دين الكمال في جميع مجالات الحياة. ففي حديث ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن الإمام الصادق عليه السلام: «في قول الله عز وجل: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ قال العفو الوسط»^(٢).

وفي حديث هشام بن المثنى: «سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل: ﴿وَأْتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ فقال: كان فلان بن فلان الأنصاري - سباه - وكان له حرث. وكان إذا أخذ (يعني: ثمر حرثه) يتصدق به ويبقى هو وعياله بغير شيء فجعل الله تعالى ذلك سرفاً»^(٣).

وفي حديث عجلان قال: «كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فجاء سائل، فقام إلى مكتل فيه تمر فملاً يده فناوله، ثم جاء آخر فسأله، فقام فأخذ بيده فناوله، ثم جاء آخر فسأله، فقام فأخذ بيده فناوله،

(١) الكافي ج: ٤ ص: ٥٦، واللفظ له. وسائل الشيعة ج: ١٥ ص: ٢٦١.

(٢) وسائل الشيعة ج: ١٥ ص: ٢٥٨.

(٣) وسائل الشيعة ج: ١٥ ص: ٢٦٣.

ثم جاء آخر فقال: الله رزقنا وإياك. ثم قال: إن رسول الله ﷺ كان لا يسأله أحد من الدنيا شيئاً إلا أعطاه فأرسلت إليه امرأة ابناً لها. فقالت: انطلق إليه فاسأله، فإن قال: ليس عندنا شيء فقل: اعطني قميصك. قال: فأخذ قميصه فرمى به إليه [وفي نسخة أخرى: فاعطاه] فأدبه الله تعالى على القصد، فقال: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾^(١).

وفي حديث مسعدة بن زياد عن الإمام الصادق عليه السلام: «قال: قال رسول الله ﷺ: أصناف لا يستجاب لهم. منهم من أدان رجلاً ديناً إلى أجل، فلم يكتب عليه كتاباً، ولم يشهد عليه شهوداً. ورجل يدعو على ذي رحم... ورجل رزقه الله تبارك وتعالى مالاً، ثم أنفقه في البر والتقوى، فلم يبق له منه شيء، وهو في ذلك يدعو الله أن يرزقه. فهذا يقول له الرب تبارك وتعالى: ألم أرزقك وأغنيتك، أفلا اقتصدت ولم تسرف؟! إني لا أحب المسرفين.

ورجل قاعد في بيته، وهو يدعو الله أن يرزقه لا يخرج ولا يطلب من فضل الله كما أمره الله. هذا يقول الله له: عبدي إني لم أحضر عليك الدنيا ولم أرمك في جوارحك وأرضي واسعة، فلا تخرج وتطلب الرزق؟ فإن حرمتك عذرتك، وإن رزقتك فهو الذي تريد»^(٢)، والأحاديث في ذلك كثيرة لا مجال لاستقصائها.

(١) وسائل الشيعة ج: ١٥ ص: ٢٦٤.

(٢) بحار الأنوار ج: ٩٠ ص: ٣٥٥، واللفظ له. وسائل الشيعة ج: ٤ ص: ١١٦١.

كما ينبغي للعاقل الرشيد الموازنة بين الدخل والمصروف، فمن وسع الله تعالى عليه وسع - من غير سرف ولا ترف - ومن قتر عليه قتر مع تجمل بالمقدار الممكن، ولا يحسن بالفقير أن ينفق فوق طاقته من أجل المباهاة أو مجارة الغني فيجهد نفسه، حتى قد ينتهي الأمر به إلى ما لا تحمد عقباه قال الله تعالى:

﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾^(١).

وفي حديث عمر بن يزيد عن الإمام الصادق عليه السلام «قال: قال رسول الله ﷺ: إن المؤمن يأخذ بآداب الله، إذا وسع عليه اتسع، وإذا أمسك عنه أمسك»^(٢)، وفي حديث رفاعة عنه عليه السلام: «قال: إذا جاد الله تبارك وتعالى عليكم فجدوا، إذا أمسك عنكم فامسكوا، ولا تجاودوا الله فهو أجود»^(٣).

وفي حديث أبي بصير عنه عليه السلام: «قال: رب فقير هو أسرف من الغني، إن الغني ينفق من ما أوتي، والفقير ينفق من غير ما أوتي»^(٤)، إلى غير ذلك من الإرشادات والآداب التي تضمنتها أحاديث النبي ﷺ وأهل بيته عليهم السلام في الجانب الاقتصادي ولا يسعنا فعلاً استقصاؤها.

(١) سورة الطلاق الآية: ٧.

(٢) وسائل الشريعة ج: ١٥ ص: ٢٤٩.

(٣) وسائل الشريعة ج: ١٥ ص: ٢٥٩.

(٤) وسائل الشريعة ج: ١٥ ص: ٢٦٣.

الخامس عشر:

المتوقع عندكم اختلاف وجهات النظر بين المؤمنين وتعدد اتجاهاتهم. وهو أمر يحصل في كل مكان، إلا أن مشكلته عندكم أعقد، لبعدهم عن مراكز الثقافة الأصيلة، ولعدم وجود سيرة ثابتة تفرض نفسها بقوتها. وعلى كل حال فنؤكد..

١ - على أن يكون اتخاذ القرار من كل أحد وتبنيه لوجهة نظره الخاصة مبنياً - بعد اللجأ إلى الله تعالى وطلب التسديد والتوفيق منه - على الثبت والتروي، وملاحظة رضى الله تعالى وصلاح الدين والمؤمنين، وأداء الواجب في ذلك، بعيداً عن الدوافع الخارجية والمصالح الفردية، والمنافع المادية والوهمية، كحب الظهور والرئاسة، أو المشاققة لبقية الأطراف، أو غير ذلك من دواعي الهوى، فإن الله تعالى فوق كل شيء، وإليه يرجع الأمر كله، وهو العالم بالضمائر، والمطلع على السرائر. وقد حذر أئمتنا (صلوات الله عليهم) من ذلك أشد التحذير.

ففي صحيح معمر بن خلاد عن أبي الحسن عليه السلام: «أنه ذكر رجلاً فقال: إنه يحب الرئاسة. فقال: ما ذئبان ضاريان في غنم قد تفرق رعاؤها بأضر في دين المسلم من الرئاسة»^(١). وفي حديث أبي مياح عن

(١) وسائل الشيعة ج: ١١ ص: ٢٧٩.

أبيه عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «من أراد الرئاسة هلك»^(١).
وفي حديث أبي الربيع الشامي عن الإمام الباقر عليه السلام أنه قال:
«ويحك يا أبا الربيع لا تطلبن الرئاسة، ولا تكن ذنباً [ذنباً]، ولا تأكل
بنا الناس فيفقرك الله...»^(٢). وفي حديث القاسم بن عون عن الإمام
السجاد زين العابدين عليه السلام أنه قال في جملة كلام له: «إياك أن تتأس
فيضعك الله، وإياك أن تستأكل فيزيدك الله فقراً، وأعلم أنك إن تكن
ذنباً في الخير خير لك من أن تكون رأساً في الشر...»^(٣)... إلى غير
ذلك.

٢ - على استبعاد العنف في فرض وجهة النظر على بقية
الأطراف، وعلى احترام وجهة نظر الآخرين وشعورهم، والتعامل
معها برفق وتعقل وسعة صدر. وفي صحيح زرارة عن الإمام الباقر
عليه السلام أنه قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إن الرفق لم يوضع على شيء إلا
زانه، ولا نزع من شيء إلا شانه»^(٤).

وفي صحيح معاذ بن مسلم عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال:
«قال رسول الله صلى الله عليه وآله: الرفق يمن والخرق شؤم»^(٥). وفي موثق السكوني

(١) وسائل الشيعة ج: ١١ ص: ٢٨٠.

(٢) الكافي ج: ٢ ص: ٢٩٨، واللفظ له. وسائل الشيعة ج: ١١ ص: ٢٨٠.

(٣) وسائل الشيعة ج: ١١ ص: ٢٨١.

(٤) وسائل الشيعة ج: ١١ ص: ٢١٤.

(٥) وسائل الشيعة ج: ١١ ص: ٢١٣.

عنه عليه السلام أنه قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: سيد الأعمال إنصاف الناس من نفسك، ومواساة الأخ في الله، وذكر الله على كل حال»^(١). فكما لا يرضى الإنسان أن تفرض عليه وجهة نظر غيره بإصرار وعنف، كذلك ينبغي له أن لا يفرض وجهة نظره على غيره بإصرار وعنف.

٣- أن لا يؤدي اختلاف وجهات النظر إلى التقاطع والتدابير، بل تبقى للجميع أخوتهم الإيمانية، ووحدهم تحت ظل أهل البيت (صلوات الله عليهم)، مع محاولة تخفيف حدّة الخلاف، وتقريب وجهات النظر، والاهتمام بالجهات المشتركة التي يتفق الكل عليها، وخدمتها، واحتفاظ كل طرف بوجهة نظره لنفسه، أو دعوته لها والتي هي أحسن. ففي ذلك جمع شملكم، وصلاح شأنكم، ورضى ربكم جلّ شأنه، وسرور نبيكم صلى الله عليه وآله وأهل بيته الطاهرين عليهم السلام.

﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾^(٢).

(١) وسائل الشيعة ج: ١١ ص: ٢٢٥.

(٢) سورة آل عمران الآية: ١٠٣.

السادس عشر:

عليكم بالاهتمام بخدمة الإسلام، بالتعاون مع بقية طوائف المسلمين من أهل الرشد والتعقل والحرص على مصلحة الإسلام العليا، البعيدين عن الدسّ والتعصب المقيت. فإن اتفاقنا معهم في أصول الإسلام يقضي بالاهتمام من الكل بخدمتها وتركيزها، وبخدمة الإسلام كدين جامع، وترويجه ورفع أعلامه، والدعوة له، ونشره في بقاع الأرض، والتعاون على ذلك بأنتم وجهه وأكمّله.

ومجرد اختلافنا معهم في أصول المذهب لا يمنع من التعاون معهم ودعمهم لخدمة الإسلام ككل بعد اتفاقنا جميعاً فيه. ولنا بذلك أسوة بأئمتنا الطاهرين (صلوات الله عليهم)، فقد ضربوا بذلك أروع الأمثلة وأعلاها في نكران الذات والقيام بالواجب، ثم جرى على ذلك علماءنا الأعلام وأتباعهم المؤمنين، أداءً للواجب الشرعي. وبالأمس القريب قاد علماء الدين في العراق جماهير المؤمنين، وحملوا معهم السلاح حينما تعرض العراق للغزو البريطاني، دفاعاً عن الإسلام، وحفظاً لبيضته.

وليس معنى ذلك التنازل منا أو منهم عن ما هو المعتقد في نقاط الخلاف، بل احتفاظ كل طرف بما يعتقد لنفسه، وعمله عليه على أكمل وجوه العمل، من دون أن يؤثر ذلك على خدمة الإسلام

كواجب مشترك يتفق عليه الكل .

وما أكثر ما اتفقت الفئات المتباينة من أجل خدمة مصالحها المادية المشتركة، فكيف بالإسلام الذي هو دين العقيدة والمبدأ. خصوصاً والإسلام اليوم يمر بظروف عصيبة ومحن قاسية، أمام تجمع قوى الشر، حيث تحاول تمزيقه من الداخل بإثارة الخلافات والتناحر والعصبيات، ومحاصرته من الخارج، وصب النقمة عليه وعلى المسلمين عموماً، وتجاهل حقوقهم، وملاحقتهم وانتهاك حرمتهم.

إذ ينبغي أن يكون ذلك محفزاً للمسلمين عموماً - على اختلاف مذاهبهم وطوائفهم - على التكاتف والتآزر لخدمة دينهم القويم ومثلهم الرفيعة، والدعوة إليها بالحكمة والموعظة الحسنة، والوقوف بوجه الحملات الظالمة التي يراد منها إضعافهم وتمزيقهم.

وعليكم مع ذلك أن تحسنوا معايشة بقية الفئات من المسلمين وتحفظوا لهم حق الإسلام وحرمته. وإذا كنا قد أكدنا فيما سبق على حسن المعايشة وواجباتها في المجتمعات المحيطة بكم وهي غير مسلمة، فكيف بالمسلمين الذين يتحرمون بحرمة الإسلام العظيم ويشتركون معكم فيه. وأنتم معهم هناك أقلية ضعيفة، كلما زادت ألفة وتلاحماً زادت قوة وثباتاً.

السابع عشر:

الإنسان عموماً والمؤمن خصوصاً معرض للمشاكل التي قد تبلغ حدّ الضيق والحيرة، بل اليأس، بحيث يشعر بسدّ السبل في وجهه وعدم المخرج له من مشكلته. وقد يزيد الأمر تعقيداً على المغتربين، لأنهم في جَوِّ مادي بعيد عن ما يذكر بالله تعالى وبقدرته على التغيير والتبديل.

فعلَيْكُمْ أَنْ لَا تَغْفَلُوا ذَلِكَ، لِيَنْفَعَكُمْ عِنْدَ تَأْزِمِ الْأُمُورِ وَفَقْدِ الْمَخْرَجِ، فَإِنَّهُ لَا يَأْسَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَوْحِهِ، وَهُوَ الْقَائِلُ: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾^(١)، والقائل: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾^(٢).

وعن النبي ﷺ أنه كان يقول عند تضائق الأمور: «ضيقني تتسعي»^(٣). وقال الإمام الحسين (صلوات الله عليه): «إلهي إن اختلاف تدبيرك وسرعة طواء مقاديرك منعا عبادك العارفين بك عن السكون إلى عطاء واليأس منك في بلاء»^(٤).

(١) سورة الطلاق الآية: ٢ - ٣.

(٢) سورة الحجر الآية: ٥٦.

(٣) بحار الأنوار ج: ٩١ ص: ٢٨٧.

(٤) بحار الأنوار ج: ٩٥ ص: ٢٢٥.

وعن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «أوحى الله عز وجل إلى داود عليه السلام: ما اعتصم بي عبد من عبادي دون أحد من خلقي عرفت ذلك من نيته، ثم تكيده السماوات والأرض ومن فيهن إلا جعلت له المخرج من بينهن...»^(١).

وفي صحيح محمد بن إسماعيل بن بزيع عن الإمام الرضا عليه السلام: «قال: أحسن الظن بالله، فإن الله عز وجل يقول: أنا عند ظن عبدي المؤمن بي إن خيراً فخير، وإن شراً فشر»^(٢)... إلى غير ذلك، وإن التجارب والعبر في ذلك لا تعد ولا تحصى.

فأكدوا هذا الأمر في نفوسكم وقووه بالتذكر والاعتبار. ولا تغفلوا عنه، فتضعف نفوسكم إزاء المشاكل والأزمات، بل قد تنهار باليأس والقنوط. عصمكم الله تعالى برحمته من ذلك وأعانكم في أمركم إنه أرحم الراحمين وغوث اللاجئيين.

(١) بحار الأنوار ج: ١٤ ص: ٤١.

(٢) وسائل الشيعة ج: ١١ ص: ١٨٠.

الثامن عشر:

إن الأجراء الفاسدة التي تحيط بكم والمغريات المختلفة التي تواجهكم قد تتغلب على بعضكم فيشد وينزلق في مهاوي العصيان لله تعالى، والتحلل الخلقي والسلوكي. بل قد يندفع في ذلك اندفاع من قد قطع علاقته بماضيه المجيد وأصوله الأصيلة.

لكن ذلك كله لا يعني سد باب الرحمة في وجهه وقطع طريق الرجوع عليه. فإن الله سبحانه وتعالى بمنه وفضله وحكمته قد فتح باب التوبة والاستغفار لعباده، ولم يغلقتها في وجوههم مهما بلغت حالهم، وساءت أعمالهم، واسودت صحائفهم. فمن تاب منهم وأتاب إليه واستغفره قبل توبته، وغفر له ما سلف من ذنوبه، من دون أن يحد ذلك بحد، أو يوقته بوقت، أو يشرطه بشرط.

قال عز من قائل: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ * وَأَنِيبُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلُمُوا لَهُ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصِرُونَ﴾^(١). وقال جل شأنه: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَن عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾^(٢). وقال تعالى: ﴿فَمَن تَابَ

(١) سورة الزمر الآية: ٥٣ - ٥٤.

(٢) سورة الشورى الآية: ٢٥.

مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١﴾
وقال سبحانه: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾ (٢).

وفي حديث جابر عن الإمام الباقر عليه السلام: «سمعتَه يقول: التائب من الذنب كمن لا ذنب له...» (٣). وفي موثق السكوني عن الإمام الصادق عليه السلام عن آبائه عليهم السلام: «قال: قال رسول الله ﷺ: لكل داء دواء، ودواء الذنوب الاستغفار» (٤)... إلى غير ذلك من الأحاديث الشريفة. فاستغلوا هذه الفرصة وارجعوا إلى ربكم، وتوبوا إليه، وادخلوا باب رحمته ولا تيأسوا من روجه.

وإذا حصلت التوبة من العبد، ثم غلبته نفسه وسول له الشيطان، فعاد للذنب. لم ينسد باب التوبة في وجهه بعد أن فتحه الله تعالى له. بل لا يزال الباب مفتوحاً أمامه مهما تكرر ذلك منه. فإن الله تعالى غفور رحيم يحب من عباده من إذا فتنه الشيطان وخدعه فأذنب وعصى بقيت علاقته بربه وعاد إليه، فصلح وتاب من ذنبه، ولم ييأس من رحمته.

وفي صحيح أبي بصير: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾ قال: هو الذنب الذي لا يعود فيه أبداً. قلت: وأينا لم يعد؟ فقال: يا أبا محمد إن الله يحب من عباده المفتن

(١) سورة المائدة الآية: ٣٩.

(٢) سورة نوح الآية: ١٠.

(٣) وسائل الشيعة ج ١١: ص ٣٥٨-٣٥٩.

(٤) وسائل الشيعة ج ١١: ص ٣٥٤.

التواب»^(١). وفي حديث أبي جميلة عنه عليه السلام قال: «إن الله يحب العبد المفتن التواب. ومن لا يكون ذلك منه كان أفضل»^(٢).

وفي صحيح محمد بن مسلم عن الإمام الباقر عليه السلام: «قال: يا محمد بن مسلم ذنوب المؤمن إذا تاب منها مغفورة له. فليعمل المؤمن لما يستأنف بعد التوبة والمغفرة. أما والله إنها ليست إلا لأهل الإيمان. قلت: فإن عاد بعد التوبة والاستغفار من الذنوب وعاد في التوبة؟ فقال: يا محمد بن مسلم أترى العبد المؤمن يندم على ذنبه ويستغفر منه ويتوب، ثم لا يقبل الله توبته؟! قلت: فإنه فعل ذلك مراراً، يذنب ثم يتوب ويستغفر. فقال: كلما عاد المؤمن بالاستغفار والتوبة عاد الله عليه بالمغفرة. وإن الله غفور رحيم، يقبل التوبة ويعفو عن السيئات. فإياك أن تقنط المؤمنين من رحمة الله»^(٣).

فعلى المؤمنين عموماً أن يعرفوا نعمة الله تعالى عليهم ورحمته لهم حين فتح لهم باب التوبة ودعاهم إليها، فليستجيبوا الربهم، وينيبوا إليه ولا يستحوذ عليهم الشيطان فينسيهم ذكر الله تعالى، أو يقنطهم من رحمته، ليقضي منهم وطره ويتم كيده، فيوغلوا في الفساد والعصيان إلى غير رجعة. ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يعيدنا منه ومن كيده وأن ينبهنا من غفلتنا، ويوفقنا لتلافي ما فرط منا، إنه هو الغفور الرحيم.

(١) وسائل الشيعة ج ١١: ص ٣٥٧.

(٢) وسائل الشيعة ج ١١: ص ٣٦٤.

(٣) وسائل الشيعة ج ١١: ص ٣٦٣.

التاسع عشر:

عليكم أن لا تقطعوا علاقتكم ببلاد الإسلام ومقدساتها، بل حاولوا الارتباط بها وبأفكارها ومفاهيمها الشريفة بمختلف وجوه الارتباط الممكنة، والتطلع إلى أحداثها وأخبارها والانشداد إليها.

وحبذا لو تيسر لكم زيارتها في فترات منظمة، أو عند سنوح الفرصة. على أن تستغل تلك الزيارات من أجل تجديد العهد بالماضي وتذكره، وتركيز الجانب الثقافي والتربوي وتأكيد. فعلى من يقدر على ذلك أن يغتنم الفرصة، ويتشبه بها، لأهمية هذه الزيارات في ارتباطكم بأصولكم، وتأكيد علاقتكم بها. بل لو كانت كلفة تلك الزيارات مجهددة للأفراد أو متعذرة عليهم، فحبذا لو تخصص تبرعات من أفراد المجموعة الواحدة من أجل زيارات متبادلة لأفرادها في فترات متعاقبة. مع اهتمام الزائر بتحمل المفاهيم والأفكار النافعة من بلاد الإسلام ونشرها بعد رجوعه بين المؤمنين في بلاد الاغتراب. كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (١).

كل ذلك من أجل أهمية ذلك الارتباط وتلك الزيارات وشدة حاجتكم لها في غربتكم، وحفظاً لكم عن الضياع في تلك المجتمعات لا سمح الله تعالى.

(١) سورة التوبة الآية. ١٢٢ :

العشرين:

نأمل بكم أن تكونوا أصحاب رسالة تتحملون مسؤوليتها ويتعرّف عليها الآخرون. ولا تستصغروا شأنكم، وتضعف نفوسكم عن ذلك. فإن دين الإسلام العظيم قد انتشر في كثير من بقاع الأرض من طريق التجار الواردين عليها من بلاد الإسلام أو المهاجرين اللاجئين إليها من تلك البلاد من دون أن تتعرض لفتح عسكري أو إسلامي.

وكذلك مذهب أهل البيت (عليهم أفضل الصلاة والسلام) - ضمن البنية الإسلامية - قد انتشر في أكثر بقاع الأرض التي يتواجد فيها الآن من هذا الطريق، حيث لا قوة عسكرية تدعمه. وإنما نقله إليها الوافدون، وتقبله منهم أهلها، لقوة حجته ووضوح أدلته. ولأنه يجمع بين المنطق والعاطفة. فأعدوا العدة لذلك واجهدوا جهدكم.

ولتكن دعوتكم قبل كل شيء بأخلاقكم ووداعتكم، وبسيرتكم وجميل معاشرتكم، لمن حللتم بين أظهرهم. ثم حاولوا أن تعكسوا لهم تعاليم دينكم برفق ولين ونبهوهم من غفلتهم بالحكمة والموعظة الحسنة. لعل الله تعالى ينفع بكم.

وفي موثق السكوني عن الإمام الصادق عليه السلام: «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن، فقال: يا علي لا تقاتلن

أحداً حتى تدعوه إلى الإسلام. وأيم الله لئن يهدي الله عز وجل على يديك رجلاً خيراً لك من ما طلعت عليه الشمس وغربت»^(١).

وفي حديث حماد: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام إني أدخل إلى بلاد الشرك، وإن من عندنا يقولون: إن متّ ثمّ حشرت معهم. قال: فقال لي: يا حماد إذا كنت ثمّ تذكر أمرنا وتدعو إليه؟ قلت: نعم. قال: فإذا كنت في هذه المدن مدن الإسلام تذكر أمرنا وتدعو إليه؟ قال: قلت: لا. فقال لي: إنك إن متّ ثمّ حشرت أمة وحدك، يسعى نورك بين يديك»^(٢).

وإن لكم في مناسباتكم الدينية وشعائركم المذهبية خير معين على ذلك، كما أشرنا إليه عند التعرض لها في الأمر الثامن: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٣).

(١) وسائل الشيعة ج ١١: ص ٣٠:

(٢) وسائل الشيعة ج ١١: ص ٤٤٨:

(٣) سورة العنكبوت الآية ٦٩:

الحادي والعشرين:

في الوقت الذي نؤكد فيه على أهمية العمل الجماعي، وعظيم فائدته في جميع ما تقدم، إلا أن ذلك لا يعني انحصار الأمر به، واليأس والتقاعد عن العمل عند تعذره، لقلة المؤمنين في بعض البلاد، أو صعوبة الاتصال بينهم، أو لعدم اهتمامهم بالعمل، وعدم شعورهم بالمسؤولية إزاء أنفسهم، أو إزاء أهاليهم، أو إزاء جماعتهم الذين معهم، أو إزاء دينهم ومبادئهم ومثلهم.

فإن الأمر الأساسي هو عمل الفرد وتحمله المسؤولية، لأن الله سبحانه وتعالى يسأل كل إنسان عن ما كلفه به وحمله إياه وأقدره عليه، ويذخر عمله له ويؤجره عليه. قال تعالى: ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْرَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا﴾ * اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيباً * من اهتدى فإنما يهتدي لنفسه ومن ضل فإنما يضل عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى وما كنا معذبين حتى ننبعث رسولاً^(١). وقال عز من قائل: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِّنْ عَمَلِهِمْ مِّنْ شَيْءٍ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾^(٢). وقال سبحانه: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾^(٣). وقال عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مِّنْ

(١) سورة الإسراء الآية ١٣: -١٥.

(٢) سورة الطور الآية: ٢١.

(٣) سورة المدثر الآية: ٣٨.

ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١﴾ .
 فعلى كل فرد أن يؤدي وظيفته بقدر طاقته ويخرج عن مسؤوليته، ولا
 يمنعه من ذلك عدم تعاون الغير معه، وإن كان التعاون بين المؤمنين
 والتنسيق بينهم أفضل وأعظم فائدة.

وإن هذا الشعور بالمسؤولية على الانفراد أحرى بالبقاء
 والاستمرار، لأنه يدعو للعمل والتحرك دائماً، وفي جميع الأحوال،
 ولا يبقى معه عذر لترك العمل وانقطاعه. وإذا بقي العمل في اتجاه
 الخير ومن أجل الحق - ولو من القليل - ولم ينقطع كان سبباً لتنبه
 الآخرين وقيام الحجّة عليهم باستمرار. ومن الطبيعي أن يؤثر ذلك
 ولو في القليل، فيندفعوا نحو العمل... وهكذا يستمر العمل، وتستمر
 الدعوة له، فإذا تهيأت الظروف المناسبة لنموه وسعته نمت واتسع.

ومن ثم اهتم أئمتنا (صلوات الله عليهم) بالعمل الفردي
 مهما قل، وخاطبوا كل فرد لوحده، من دون أن يشترطوا في تحميله
 المسؤولية، وفي قبول عمله، وترتب الأجر عليه، اشترك غيره معه في
 العمل، وتنسيقه مع الآخرين.

وقد تغلغت تعاليمهم الحققة في نفوس القلة القليلة من المؤمنين
 واستمكنت منها، من دون أن تكون هناك جماعة تنصرها، ولا قوة
 تدعمها، بل تعرضت لأقسى وجوه المقاومة والمحاربة. لكنها
 لم تنقطع بل تناقلتها الأجيال جيلاً بعد جيل، وتحملها القلة عن
 القلة، ثم زكت ونمت وشاعت عندما تهيأت لها الظروف المناسبة.

هذا ما تيسر لنا تنبيهكم إليه في المقام. ولا زلنا معكم نتطلع إلى أخباركم، ونتعرف على مشاكلكم ومتاعبكم ونتحسسها. ونعلم مع ذلك أن وضعكم حرج، ومشاكلكم معقدة، والطريق طويل، والشوط بعيد. غير أن الله تعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(١).

ونسأل الله سبحانه وتعالى بمنه ولطفه أن يثبتكم بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، وأن يزيدكم إيماناً وتسليماً، ويعيذك من الشيطان الرجيم ومن مضلات الفتن. كما نسأله أن يكلائكم بكلاءته ويرعاكم بعين رعايته ويعضدكم في جميع أموركم، ويحسن لكم التيسير، ولا يخذلكم في العسير، ويدفع عنكم السوء والبلاء، ويكفيكم شر الأعداء. ويفيض عليكم من فضله ورحمته ما يصلح به أمركم، ويشعب به صدعكم، ويلمّ به شعثكم، ويسعدكم في دنياكم وآخرتكم. إنه أرحم الراحمين وولي المؤمنين وهو حسبنا ونعم الوكيل، نعم المولى ونعم النصير. وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. والسلام عليكم جميعاً - أينما كنتم من فجاج الأرض - ورحمة الله وبركاته.

(١) سورة آل عمران الآية: ٢٠٠.

الاستفتاءات



التقليد



التقليد

قد تميزت الطائفة الإمامية الاثنا عشرية - أعز الله شأنها وأعلى كلمتها - بفتح باب الاجتهاد على مر العصور وتعاقب الدهور، وعلى ذلك جرى علماءؤها الأبرار عليهم السلام، وهم لا يريدون بالاجتهاد التوسع على حساب الحكم الشرعي وتغييره بما يلائم مستجدات العصر وتطور الزمن، أو إرضاء لعامة الناس، أو للحكام والمتسلطين وغيرهم من أهل النفوذ، أو لغير ذلك.

بل الاجتهاد عندهم هو بذل الجهد لمعرفة الحكم الشرعي من منابعه الأصيلة، والحفاظ عليه كأمانة يسأل الله تعالى المجتهد عنها عندما يقف بين يديه، يوم العرض الأكبر يوم ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْئًا﴾^(١) ﴿وَالظَّالِمُونَ مَا لَهُمْ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾^(٢).

كما تميزت هذه الطائفة بالتقليد، الذي هو عبارة عن رجوع عامة الناس الذين لا معرفة لهم بالأحكام الشرعية في أعمالهم - من عبادات ومعاملات وغيرها - للمجتهد المأمون على الحكم الشرعي الذي لا يفرط فيه تسامحاً في البحث والفحص، أو تبعاً لسلطان، أو إرضاءً لعامة الناس، أو حباً للظهور في ابتداع الجديد أو في التخفيف

(١) سورة الدخان الآية: ٤١.

(٢) سورة الشورى الآية: ٨.

والتسهيل، أو لغير ذلك من المكاسب والأغراض المادية والمعنوية.
كل ذلك خوفاً من الله تعالى وفرقاً من عظيم عقابه وشديد
نكاله.

ولذا تراهم يكتفون لعلمائهم عامة ولمن يقلدونه خاصة من
الاحترام والتقديس والتعظيم والتبجيل الشيء الكثير.
وحق لهذه الطائفة أن ترفع رأسها فخراً واعتزازاً بمحافظتها
على أحكام الله تعالى، واهتمامها بأخذها من منابع التشريع الأصيلة،
وصمودها في ذلك متحدية أعاصير الزمن وظلمات الفتن على طول
المدة وشدة المحنة.

كل ذلك بفضل علمائها المخلصين الذين لا تأخذهم في الله
تعالى لومة لائم، واتباعهم المؤمنين الذين لا يأخذون دينهم إلا من
من هو أهل للأمانة في دينه وورعه وقدسيته، رافضين غيرهم من
من لا يتحلى بالأمانة والورع، ولا يبالي في أي وادٍ سلك، قد تورط في
الشبهة ووضع نفسه في مواضع التهمة.

وأمام أعينهم في ذلك تعاليم أئمة الهدى من أهل البيت
(صلوات الله عليهم) المطابقة لحكم العقل السليم والكتاب
المجيد ولسنة النبي ﷺ.

فقد ورد عنهم ﷺ في ذلك الشيء الكثير، وفي الحديث

الشريف عن الإمام الصادق عليه السلام انه - بعد أن ذم اليهود بتقليدهم لعلمائهم وشدد عليهم - قال:

«وكذلك عوامنا إذا عرفوا من علمائهم الفسق الظاهر والعصبية الشديدة والتكالب على الدنيا وحرامها، فمن قلّد مثل هؤلاء فهو مثل اليهود الذين ذمّهم الله تعالى بالتقليد لفسقة علمائهم.

فأما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً على هواه، مطيعاً لأمر مولاه، فللعوام أن يقلدوه، وذلك لا يكون إلا بعض فقهاء الشيعة لا كلهم، فإن من ركب من القبائح والفواحش مراكب علماء العامة فلا تقبلوا منهم عنا شيئاً ولا كرامة...»^(١).

فعلى المؤمنين سددهم الله تعالى - العلماء منهم والأتباع - أن يعرفوا عظيم المسؤولية الملقاة على عواتقهم، وثقل الأمانة التي حملها الله تعالى إياهم، وليكن الهم الأول والأخير للعالم هو معرفة الحقيقة والحفاظ عليها والوصول للحكم الشرعي من منابعه الأصيلة، وبيانه، أداءً للوظيفة الشرعية، من دون اهتمام بكثرة الأتباع والأنصار، ولا بالبهرجة وحب الظهور، ولا بغير ذلك من مغريات الدنيا الزائلة، ودواعي الشيطان المهلكة.

وأمام عينيه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ * فَمَا مِنْكُمْ مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ

(١) وسائل الشيعة ج: ١٨ ص: ٩٤.

حَاجِزِينَ ﴿١﴾.

كما ليكن همُّ الأتباع الخروج عن تبعة الأحكام الشرعية بأخذها من العلماء العاملين، من أهل الورع والتقوى والنزاهة والإخلاص والاستقامة، ومن من لا تناولهم الطعون، ولا تلوّكهم الألسن لبعدهم عن الشبهات وعن مواقع التهم، مع كمال الثبوت والتروي، ليكونوا بذلك على بصيرة من الخروج عن المسؤولية وقيام العذر لهم بين يدي الله تعالى، يوم يعرضون عليه لا يخفى عليه منهم خافية.

ولا يكون أتباعهم للشخص مبنياً على التسرع والانخداع ببهرجة الأقوال، أو لموافقته لأهوائهم ورغباتهم، فإن الرقيب في جميع ذلك هو الله تعالى المطلع على السرائر والعالم بالخفايا والضمائر، ولا يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء.

وقد يقف الناس حيارى - لملاسات خاصة وظروف طارئة - أمام كثرة الدعاوى وتعدد الاتجاهات، إلا أن ذلك لا ينبغي أن يجرّ للتفريط في الوظيفة والتقصير في أداء الواجب.

إذ مهما التبست الأمور وشبهت الفتن فإن الله جلت آلاؤه لا يضيع حجته ولا يخفي معالم دينه - بفضله ورحمته إن شاء الله - على من حاول البحث عنها وجهد في الوصول إليها ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا

لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ ﴿١﴾، ﴿فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ
شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (٢).

ونرجو بذلك أن نكون قد قمنا ببعض الواجب في النصح
لإخواننا المؤمنين وتذكيرهم بواجبهم ﴿فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٣)
وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب، وهو حسبنا ونعم الوكيل،
والحمد لله كما هو أهله، والصلاة على خير خلقه محمد وآله الطاهرين.

(١) سورة العنكبوت الآية: ٦٩

(٢) سورة الأنعام الآية: ١٤٩.

(٣) سورة الذاريات الآية: ٥٥.

س ١ - متى بدأ التقليد؟ وبعصر من؟ ومن

هو أول مرجع للشيعة في الغيبة الكبرى؟

ج - التقليد هو رجوع الجاهل للعالم في مجال علمه وهي مسألة فطرية غير محدودة بزمن. وربما كانت موجودة حتى في عصر الأئمة عليهم السلام في رجوع عامة الشيعة إلى خيار الرواة وثقاتهم في أخذ الأحكام وفهمها منهم.

س ٢ - من هم أهل الخبرة؟

ج - أهل الخبرة هم طلبة العلوم الدينية من ذوي المستويات العالية الذين لهم إمام بمستوى الفقهاء العلمي نتيجة الاطلاع على إفاداتهم وآرائهم العلمية، من طريق التلمذة عليهم أو تداول المعلومات معهم أو الاطلاع على كتاباتهم أو نحو ذلك، مع قدرتهم على المقارنة بين الفقهاء وتمييز درجاتهم في العلم وتفضيل بعضهم على بعض.

٣ - قد يختلف أهل الخبرة في تعيين المجتهد

الأعلم، فيرشد بعضهم لتقليد مجتهد ويرشد

آخرون لتقليد مجتهد آخر، فما هو موقف

الناس إزاء ذلك؟

ج - إذا كان المراد السؤال عن الموقف الشخصي لكل إنسان -

من أجل خروجه عن عهدة التكليف الشرعي وبراءة ذمته منه - فقد استوفت ذلك الرسائل العلمية.

والذي نذهب إليه أنه مع اجتماع شرائط الحجية في كلا الطرفين المختلفين من أهل الخبرة يتعين سقوط كلتا الشهادتين عن الحجية، ورجوع الأمر إلى اشتباه الأعلام بين الأطراف الصالحة للتقليد. وحينئذٍ مع تمامية بقية شروط التقليد في الكل - وعمدتها قوة العدالة وشدة الورع - إن تيسر للمكلف الاحتياط بالعمل بأحوط القولين فاللازم عليه ذلك تحفظاً على الحكم الشرعي.

ومع صعوبته عليه ولزوم الحرج منه فرحمة الله تعالى بالمؤمنين وسهولة الشريعة الحقة تقضيان بتنازل الشارع الأقدس عن الإلزام بالاحتياط - الذي هو مقتضى الأصل الأولي عند اشتباه الحجج - واكتفائه بتقليد أحد الأطراف، مع تحري الأقرب فالأقرب مهما أمكن.

وذلك يقتضي ترجيح مظنون الأعلمية. ومع تساوي الاحتمال في الأطراف يترجح الأورع، لأنه الأوثق في التحفظ على الحكم الشرعي بعد عدم ثبوت أعلمية غيره منه. ومع عدم المرجح المذكور فالمكلف يخير بين الأطراف المحتملة، فله تقليد أي طرف شاء.

واللازم على المكلف الثبوت في جميع ذلك والتأكد منه، ولو بالاستعانة بأهل التقوى والمعرفة من أجل استيضاح الرؤية بالمقدار المستطاع. والإنسان على نفسه بصيرة، ولا يكلف الله تعالى نفساً إلا

وسعها. وهو أرحم الراحمين.

وإذا كان المراد السؤال عن الموقف من هذا الاختلاف - في النظرة إليه، والتعامل معه - فالموقف طبيعي جداً بعد كون الألفية من الأمور الاجتهادية الحدسية، التي من شأنها أن تختلف فيها الأنظار، وتتباين فيها وجهات النظر. ويتعين التعامل معه بموضوعية وانفتاح، مع الاحترام المتبادل، بعد كون الأطراف المعنية بالحقيقة، وهي في مقام أداء الأمانة والخروج عن العهدة. ولا يفترض في الإنسان أن يلزم الآخرين بقناعاته.

وقد يحسن أن نذكر مثلاً عشناه، فقد كان المرحوم آية الله الشيخ محمد طاهر الشيخ راضي قده مقتنعاً بالتخير بين المرجعين الكبيرين السيد الحكيم والشيخ محمد رضا آل ياسين (قدس سرهما). وكان له جماعة يسترشدونه في خوزستان. فأخبرهم بقناعته فاختروا السيد الحكيم قده وقلدوه، بينما اختار أهل بيته الشيخ آل ياسين قده فقلدوه، وبقيت علاقته بجماعته وبالمرجعين المعظمين وبجماعتهما على أحسنها مع اطلاعهم على موقفه.

ومن قبل كان السيد الحكيم قده يرشد للمرحوم الميرزا النائيني قده، وأخوه الأكبر منه آية الله السيد محمود الحكيم قده يرشد للمرحوم المرجع المعظم الشيخ علي نجل الشيخ باقر الجواهري قده كل منهما حسب قناعته من دون أن يؤثر ذلك على علاقتهما الحميمة. ونظائر

ذلك كثيرة في سلوك أهل الرشد والتقوى.

س ٤ - ما هي طرق تشخيص الأعلام. علماً
أن أهل الخبرة هم أدنى مستوى منه فهل أن
اسلوب التدريس، وطريقة التفهيم، والإجابة
السريعة كافية للتشخيص أم أن هناك أسباب
أخرى تقع في طريق التشخيص؟

ج - هذه الأمور ليست منطناً للأعلمية، بل المناط لها كون
الشخص أجود فهماً للنصوص، وأقدر وأكفاً على الجمع بينها بالنحو
العرفي، وأمتن في قواعده الأصولية. وذلك أمر يدركه أهل الخبرة عند
احتكاكهم بأطراف التفاضل ونظرهم في مطالبهم العلمية.

س ٥ - هل يكفي في تحقيق التقليد أخذ الرسالة
من المجتهد والالتزام بالعمل بمسائلها دون
التطبيق في مجال السلوك والعمل؟

ج - التقليد هو الرجوع للمجتهد والعمل على طبق فتاواه ولو
في مسألة واحدة. ولا يكفي مجرد اقتناء الرسالة العملية.

س ٦ - هل معرفة أحوال المسلمين ومشاكلهم
في البلدان المختلفة بما في ذلك ما يجب عليهم أن
يسلكوه إزاء واقعهم والمستجدات دخیل في

تشخيص أعلمية الشخص بحيث تدخل في الموازنة بين المجتهدين أم لا علاقة لها بذلك؟

ج - لا أثر لذلك في الأعلمية المطلوبة في مرجع التقليد، لأن المراد بالأعلمية فيه الأعلمية في استنباط الحكم الشرعي الكلي. وأما استنباط أحكام الوقائع الشخصية المختلفة باختلاف الزمان والبلدان، المتغيرة تبعاً للمستجدات، فيمكن للمقلد القيام به بعد ضبط الموضوعات الكلية للأحكام الكلية التي يأخذها من مرجعه، أو الرجوع فيها لمرجعه بعد شرح الحالة الخاصة وتحديدها له.

س ٧ - هل أن الشيعاء في إثبات الأعلمية حجة في نفسه وإن لم يوجب العلم والاطمئنان، أم أنه يكون حجة إذا أوجب العلم أو الاطمئنان؟

ج - المراد بالشيعاء هو الشيعاء بين أهل الخبرة مع استناد أخبارهم للاطلاع على حال المرجع وغيره من الأطراف من طريق الاطلاع على مطالبهم العلمية وطريقتهم في الاستدلال، من دون معارض معتد به، ولو لكون كثرتهم موجبة للاطمئنان بخطأ المعارض لندرته. ومثل هذا الشيعاء يوجب الاطمئنان أو العلم بالأعلمية. وإنما يحتاج الشيعاء حينئذٍ عند عدم عدالة الشهود أو عند وجود المعارض أما مع عدالتهم وعدم المعارض فتكفي البينة.

وأما الشيعاء الذي لا يبتني على ما ذكرنا فلا عبرة به، كالشيعاء بين العامة المستند لقول أشخاص قليلين، وكالشيعاء بين أهل الخبرة المبتني على غير ما سبق، ولو لعدم اهتمامهم بالفحص عن حال الآخرين، أو لاعتمادهم على قول غيرهم من دون فحص عن حال الأطراف بأنفسهم وغير ذلك.

س ٨ - إذا اقتضت المصلحة الإسلامية تقليد غير الأعم، فهل يجوز تقليده؟ وتقدير المصلحة السالفة هل هي حكمية يرجع فيها إلى الفقيه أو موضوعية ترجع إلى المكلف؟

ج - المصلحة الإسلامية هي هم كل مؤمن مخلص، وعليه أن يسعى لها بجده وجهده، فإن من لم يهتم بأمور المسلمين فليس بمسلم. ولا ريب في أن المصلحة الإسلامية إنما تكون باختيار الأصلح والأعرف والأعلم، لأنه الأقدر عليها، والأولى بتحقيقها.

وعلى ذلك فطر الله عز وجل الإنسان في جميع أموره، فهو لا يخرج عنها إلا لدوافع غير عقلانية، من شهوة أو غضب، أو عُقد أو رواسب، أو نحوها من الدوافع العاطفية التي لا يقرها العقل السليم، وتأبأها الفطرة المستقيمة. وبذلك أقام الله تعالى الحجة على عباده، كما أقامها في سائر الأمور الفطرية.

غير أن الجهات التي يحتاج فيها للأصلح إذا تعددت فإن كان

هناك مرجع لها بأجمعها، وكان هو الأصلح فيها كلها، تعين الرجوع في جميعها إليه، كما تعتقده الشيعة الإمامية في النبي الأعظم ﷺ والأئمة الهادين من آلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فإنهم الأعراف والأصلح في كل شيء، من أمور الدنيا والدين، فهم الأعلام بالأحكام الشرعية عند الحاجة لمعرفة الحكم والعمل عليه، والأعراف بإدارة أمور المسلمين في شؤون دنياهم، والأقدر على ذلك كله.

أما إذا لم يوجد الأعراف بالكل فلا بد من الرجوع في كل جهة للأصلح الأعلام والأعراف في تلك الجهة، ولا معنى للرجوع في بعض الجهات للأصلح الأعلام والأعراف في غيرها، وترك الأصلح الأعلام فيها، فلا يرجع في الطب للأعلام بالهندسة أو بالإدارة، ويترك الأعلام بالطب إذا خالفه، وكذلك الحال في بقية الجهات.

وعلى ذلك ففي مورد السؤال لا مجال في التقليد في الأحكام الشرعية والتعرف عليها - من أجل العمل عليها والخروج عن عهدتها - لترك الأعلام فيها والرجوع لغيره لمجرد كونه الأصلح لإدارة أمور المسلمين والأقدر عليها.

ولاسيما وأن إدارة أمور المسلمين إنما تسوغ إذا كانت على الوجه الشرعي، فهي متفرعة على معرفة الأحكام الشرعية، لتكون هي القاعدة التي ينطلق منها العمل، وتسير على ضوئها المسيرة الإسلامية الموفقة، فلا معنى للتفريط في الأحكام الشرعية التي هي القاعدة

وأخذها من غير الأعلم بها مراعاة للأصلح في الإدارة أو في غيرها والأعرف بذلك. خصوصاً مع أهمية الأحكام الشرعية، وعظيم حرمتها، وشدة المسؤولية عنها.

على أن وجوب تقليد الأعلم دون غيره راجع إلى حجية رأي الأعلم وعدم حجية رأي غيره، نظير حجية شهادة الرجال في الهلال والطلاق وعدم حجية شهادة النساء فيهما. ولا معنى للتنازل عن ذلك والتسامح فيه مراعاة لمصلحة المسلمين.

بل من أعظم وظائف المسلمين وأشرفها وأوجبها الحفاظ على أحكام الإسلام وتعاليمه الرفيعة، وأداء الأمانة فيها، والرعاية لحرمتها، وحرمة الله تعالى الذي شرعها. ونسأله سبحانه لنا وللمسلمين جميعاً التوفيق والتسديد في ذلك. إنه أرحم الراحمين وولي المؤمنين، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

س ٩ - ترد في مسائل التقليد العبارة (مع اختلاف أهل الخبرة تسقط شهادتهم) فما هو العمل بالنسبة للمكلف مع تعذر العمل بالاحتياط وعدم تيسر الوصول إلى تحديد الأعلم بحجة شرعية؟

ج - يجب اختيار من يكون احتمال الأعلمية فيه أكثر ومع تساوي الاحتمال يختار الأورع ومع عدمه يتخير إن تعذر العمل بالاحتياط أو

تعسر كما هو الغالب، وقد سبق في جواب السؤال الثالث توضيح ذلك.

س ١٠ - عند الاحتياط، هل يجب الاقتصار على فتاوى المجتهدين الأحياء لمعرفة الحكم الشرعي أم يجوز لمن يريد أن يحتاط أن يعتمد على فتاوى المجتهدين المتوفين أيضاً؟

ج - له أن يقتصر على الأحياء في غالب الموارد الابتلائية. نعم إذا سبق من المكلف تقليد شخص حي بميزان شرعي، ثم مات ذلك الشخص الذي قلده، فإنه لا بد له من مراعاة فتواه عند الاحتياط. إلا أن يعلم بأن بعض الأحياء أعلم منه، فلا يجب مراعاة فتوى الميت حينئذٍ، بل يقتصر على الأحياء.

س ١١ - ما هي الأسس التي ينبغي على المكلف العمل بها عند الاحتياط؟ وهل هناك مواضع يجب فيها التقليد أو الاجتهاد دون الاحتياط؟ وهل يجوز في المسألة الواحدة الاحتياط تارة والتقليد تارة أخرى؟

ج - الاحتياط في المقام عبارة عن العمل باحتمال التكليف الناشئ من فتوى بعض المجتهدين الذين هم أطراف التردد في العلمية. ويتخير العامي بينه وبين التقليد دائماً، فله العمل في المسألة الواحدة

تارة على الاحتياط، وأخرى على التقليد.

س ١٢ - عند عدم تيسر معرفة الأعلم فهل
يمكن للمكلف العمل بالاحتياط أو الاحتمال
أو الظن أو يتخير وهو بعد لم يقلد المجتهد
الذي يفتي بذلك، أي أنه ما زال في مرحلة
البحث عن المرجع الذي يجب عليه أن يقلده؟

ج - يجب عليه الرجوع إلى كافة المجتهدين في هذه المسألة،
والعمل بأحوط الأقوال فيها. ومع تعسر الاحتياط أو تعذره يختار
أحدهم على النهج السابق في جواب السؤال الثالث والتاسع.

س ١٣ - لو استجدت مسألة ما للمكلف
لم يعرف فيها رأي مقلده. فهل يجب عليه
التقصي والبحث عن رأي مقلده وسؤال
الوكلاء عنه بما في ذلك الاتصال التليفوني
الغالي؟ أو يكفيه العمل على طبق فتوى من
يمكنه معرفة رأيه بسهولة؟

ج - يجوز له الرجوع لمن يتيسر له معرفة رأيه من المجتهدين، ولا
يجب عليه التقصي والبحث عن رأي مجتهده. إلا أن يعلم بمخالفة رأي
مجتهده الذي يقلده لفتوى من يتيسر له معرفة رأيه.

وكذا إذا صادف ابتلاءه بأكثر من مسألة واحدة وعلم بمخالفة رأي مجتهده الذي يقلده لفتوى من يتيسر له معرفة رأيه في بعض تلك المسائل التي قد ابتلي بها. فإنه لا يجوز الرجوع حينئذ لمن يتيسر له معرفة فتواه.

س ١٤ - هل يجوز التقليد في أصول الدين أو المذهب، كالعدل والإمامة - وكونها بالنص أو الشورى أو غير ذلك - وغيرها من الأصول؟ ولو أشرت إلى الوجه في ذلك كان تفضلاً مشكوراً؟

ج - الثابت بأدلة جواز التقليد هو جوازه في الأحكام العملية الفرعية. أما غيرها من الأمور الاعتقادية فهي على نحوين:

الأول: ما يجب الاعتقاد به - كالإمامة - واللازم تحقق الاعتقاد المذكور، فإن كان الرجوع للغير موجباً لحصول الاعتقاد أجزأ. غاية الأمر أن المكلف غير معذور لو تحقق الخطأ، لتقصيره في سبب الاعتقاد. وإن لم يوجب الاعتقاد - لاحتمال خطأ من رجع إليه - لم يجزى، لعدم تحقق الواجب.

الثاني: ما لا يجب الاعتقاد به، لكن لا بد من عدم القول به إلا بعلم من باب أن الإنسان مسؤول عما يقول ولا يجوز القول بغير علم - كحساب القبر ومنكر ونكير وتطابير الكتب - فإن تحقق العلم من قول الغير جاز القول به، وإن لم يتحقق لم يحل القول بثبوتة ولا بنفيه - بعد ما ذكرنا من

اختصاص جواز التقليد بالأحكام العملية - بل يوكل علمه إلى الله تعالى.

س ١٥ - ما المراد بالعدالة في نظر سماحتكم،

وهل تختلف العدالة المأخوذة في مرجع

التقليد عنها في إمام الجماعة؟

ج - نعم تختلف العدالة المعتبرة في مرجع التقليد عن العدالة

المعتبرة في إمام الجماعة، حيث يشترط في المرجع أن يكون على درجة

عالية من التقوى تمنعه من الوقوع في الحرام عادة، وإذا وقع في المعصية

ولو نادراً أسرع إلى التوبة. أما في إمام الجماعة فيكفي أن يتجنب الكبائر

ولا تصدر منه الصغائر باصرار واستخفاف.

الطهارة والنجاسة



الطهارة والنجاسة

س ١٦ - ما حكم غير المسلم من حيث الطهارة؟

ج - أما اليهودي والنصراني والمجوسي فهو طاهر بنفسه إذا لم يتنجس بنجاسة خارجية كالخمر والميتة والبول وغيرها. وأما غيرهم من غير المسلمين فالأحوط وجوباً نجاستهم على كل حال من دون فرق بين الملحد الذي لا دين له والمتدين بدين لا يعترف بالله تعالى، والمتدين بدين يعترف بالله تعالى غير الأديان الثلاثة المذكورة.

س ١٧ - يستأجر المسلم في الغرب بيتاً مؤثثاً مفروشاً، فهل يستطيع اعتبار كل شيء فيه طاهراً إذا لم يجد أثراً للنجاسة عليه، ولو كان الذي يسكن البيت مسيحياً أو يهودياً، وماذا لو كان بوذياً أو منكرًا لوجود الله تعالى ورسله وأنبياؤه؟

ج - كل شيء في البيت يعلم بحصول النجاسة له سابقاً ويشك في تطهيره فهو محكوم بالنجاسة. وما عدا ذلك يحكم بطهارته، سواء علم بطهارته سابقاً وشك في تنجسه أم علم بحصول النجاسة له والطهارة له ولو من دون قصد ولا يعلم المتأخر منهما، ففي الحالين

يحكم بطهارته.

س ١٨ - أكثر البيوت التي تؤجر في الغرب
يغطي أرضيتها فراش سميك يسمى
(الكاربت) أو (الموكيت) يلتصق بالأرض
بحيث يصعب رفعه ووضع إناء تحته، فكيف
يتم تطهير (الكاربت) إذا تنجس بالبول أو
الدم مثلاً، وكان الماء المستعمل في التطهير
قليلاً أو كثيراً^(١) على كلا الاحتمالين؟

ج - إذا كان التطهير بالماء الكثير فلا يجب إلا غسل الكاربت
ونحوه بشكل يزيل النجاسة مرة واحدة في البول وغيره، ولا يجب
إخراج الماء المترسب فيه بعد التطهير، وهو طاهر غير نجس. أما إذا
كان التطهير بالماء القليل فلا بد من إخراج الماء المستعمل في التطهير.
وحيث يكون الماء الخارج نجساً. كما أنه لا بد حينئذ في التطهير من
البول من الغسل مرتين، ويكفي في التطهير من غيره الغسل مرة إذا
زالت عين النجاسة.

(١) الماء القليل هو ما لم يبلغ مقدار الكر والكر بالوزن هو ما كان وزن الماء
١٠٠, ٤٦٤ غراماً ويستحسن الاحتياط باحتساب ٤٧٠ كيلو غراماً في مقدار الكر.
وأما الماء الكثير فهو ما بلغ الكر أو أكثر.

س ١٩ - إذا رأى المكلف موضعاً نجساً
من بيته يصيب ثياب الواردين وأجسامهم
برطوبة مسرية فهل يجب عليه إخبارهم
بذلك؟ وهل يختلف الحكم فيما إذا كان هو
السبب في ذلك أو غيره؟

ج - لا يجب عليه إخبارهم، إلا إذا اعتمدوا على ظهور حاله
معهم في البناء على الطهارة، كما لو أعدّ منديلاً لمسح اليدين، ثم علم
بتنجس المنديل، فإنه يجب عليه إخبارهم حينئذٍ.

س ٢٠ - إذا تنجس شيء استعاره الإنسان
فهل يجب إخبار المعير بذلك؟ وهل يختلف
الحكم فيما إذا كان من ما يستعمله فيما يشترط
فيه الطهارة وفيما لا يشترط فيه الطهارة وفيما
يؤكل فيه أو يشرب؟

ج - إذا كان من ما يؤكل أو يشرب وجب إخباره، وإذا كان من ما
لا يؤكل ولا يشرب، كالثياب فإن كان ظاهر إرجاعه لها من دون إخبار
طهارتها بحيث يكون بسكوته عن الإخبار بالنجاسة غاشاً لصاحب
الأمر المستعار من ثوب أو متاع أو غيرهما وجب عليه الإخبار. وإلا لم
يجب، كما لو كان من شأن الأمر الذي استعاره أن يتنجس.

س ٢١ - هل يجب الإعلام بنجاسة شيء لشخص أثناء الصلاة أو الأكل؟

ج - لا يجب الإعلام بالنجاسة إلا من قبل الشخص الذي يؤتمن من قبل المكلف على أمره، فإن الأحوط وجوباً له البيان. كما أنه لا يجوز تقديم الطعام النجس للغير إذا كان من شأنه أن يؤكل.

س ٢٢ - إذا نجس الضيف إحدى أدوات بيت مضيفه من الأواني وغيرها. فهل يلزمه إعلام المضيف بذلك؟

ج - إذا كان طبيعة استعمالها يقتضي بقاءها على الطهارة فالأحوط وجوباً إخبار المضيف بنجاستها إذا تنجست.

س ٢٣ - توجد بعض الغسالات الكهربائية الاوتوماتيكية والتي يوصل بها أنبوب الماء الرئيسي ويجري الماء على الثياب ثم ينقطع الماء وتبدأ الغسالة بتفريغ الماء وتدار الثياب داخلها ثم يرجع الماء وهكذا عدة مرات فهل تطهر الثياب إذا كانت نجسة؟

ج - نعم تطهر الملابس المغسولة بالغسالات الكهربائية المذكورة.

س ٢٤ - في الغرب تنتشر الغسالات العامة

التي يغسل فيها المسلم وغير المسلم ثيابهم
النجسة والطاهرة على السواء، فهل يحق
لنا الصلاة بالملابس المغسولة بها ونحن لا
ندري هل أن الغسالة المتصلة بالكر في بعض
مراحل الغسل، تطهر الملابس أو لا؟

ج- إذا كان الثوب المغسول نجساً فهو محكوم بالنجاسة بعد
الغسل، وإذا كان الثوب طاهراً فيحكم بطهارته إلا أن يعلم بملاقاته
للنجاسة أثناء الغسل. نعم الشك في مطهريّة الغسالة مع كونها تتصل
بالكر في أثناء الغسل إنما يتجه إذا احتتمل عدم الاتصال إلا في حالة
كون الماء الذي في الغسالة مضافاً، لا اختلاطه بالصابون أو نحوه من
المنظفات، أما مع العلم باتصال الكر بها وماؤها مطلق مع استيلاء
الماء على الثياب بالوجه الكافي في التطهير فيحكم بطهارة الثوب، ولا
يعتنى بالشك لو حصل.

س ٢٥- هل تعتبر طهارة تلك الملابس
المغسولة بالمواد المنظفة السائلة في محلات
صاحبها غير مسلم، يغسل فيها المسلمون
وغيرهم ملابسهم؟

ج- إذا كانت طاهرة قبل دفعها لصاحب المحل المذكور فيحكم
بطهارتها ما لم يعلم بتنجسها بملاقاة النجس برطوبة.

س ٢٦ - إذا شك في طهارة الثوب، هل تجوز الصلاة فيه؟

ج - نعم تجوز الصلاة فيه لأنه محكوم بالطهارة، إلا أن يعلم بنجاسته سابقاً ويشك في تطهيره بعد ذلك، فإنه يحكم بنجاسته حينئذٍ ولا تصح الصلاة فيه.

س ٢٧ - إذا انحصر الساتر بالثوب المحكوم بالنجاسة واقعاً أو ظاهراً، فهل تجوز الصلاة فيه؟

ج - إذا اضطر للبسه لبرد أو نحوه جازت الصلاة فيه، أما إذا أمكنه نزعها فالأحوط وجوباً الصلاة فيه ثم إعادة الصلاة عارياً على تفصيل يطلب في محله.

هذا كله إذا تعذر تحصيل الساتر الطاهر في تمام الوقت، أما إذا أمكن الانتظار بالصلاة إلى أواخر الوقت من أجل تحصيل الساتر الطاهر فاللازم الانتظار.

س ٢٨ - في أوروبا تختلط الديانات، فلو اشترينا من صاحب محل يبيع الطعام المبلول ويمسّه بيده، ونحن لا نعرف دينه، فهل نعتبر هذا الطعام طاهراً؟

ج - ما دام لا يعلم بديانته فالطعام الذي يمسه طاهر. وإن كان الأفضل والأحوط استحباباً التنزه عنه وتركه، أو تطهيره إن أمكن.

س ٢٩ - جلد طبيعي مصنوع بإحدى الدول الأوربية لا نعرف مصدره، ويقال هنا: إن بعض الدول الأوربية تستورد الجلود الرخيصة من بلدان إسلامية وتصنعها، فهل يعنى باحتمال ضعيف كهذا ونعتبرها طاهرة؟

ج - لا يعنى بهذا الاحتمال. والجلد المذكور يحكم بنجاسته وبعدم جواز لبسه في الصلاة وإن لم يكن ساتراً، بل الأحوط وجوباً عدم حمله في الصلاة وإن لم يلبس.

س ٣٠ - ما حكم الجلود المشكوكة التذكية الطهارة أو النجاسة؟ وهل يصح الصلاة بها تبعاً لذلك؟

ج - الجلود المشكوكة التذكية يحكم بأنها ميتة نجسة، ولا تصح الصلاة بها إذا لم تؤخذ من يد المسلم ولم تصنع في أرض المسلمين وبلادهم. وكذا إذا أخذت من يد المسلم وكان المسلم قد أخذها من غير المسلم وعلم أنه لم يهتم بإحراز تذكيتها. ويحكم بتذكيتها وطهارتها

وجواز الصلاة فيها في حالات ثلاث:

الأولى: ما إذا صنعت في أرض الإسلام.

الثانية: ما إذا أخذت من مسلم ولم يعلم بسبق يد غير المسلم عليها.

الثالثة: ما إذا أخذت من مسلم وكان ذلك المسلم قد أخذها من غير مسلم لكن احتمال أن المسلم المذكور قد أحرز تذكيتها.

س ٣١- عند مسح الرأس في الوضوء هل يكفي المسح على ظاهر الشعر أم يجب إدخال الأصابع بين خصلات الشعر ثم المسح من الأعلى إلى الأسفل؟

ج- يكفي المسح على الشعر في مقدم الرأس إذا لم يكن موضع المسح طويلاً بحيث لو مده لخرج إلى موضع آخر من الرأس. كما لا يجب المسح من الأعلى للأسفل، بل يكفي المسح كيف اتفق.

س ٣٢- ما حكم الأسماء المشابهة لأسماء الأنبياء والأئمة عليهم السلام من حيث جواز المس بدون طهارة؟

ج- مس أسماء الأنبياء والأئمة عليهم السلام جائز للمحدث بحسب فتوانا، فضلاً عما يشابهها.

س ٣٣- هل يجوز مس لفظ الجلالة بدون
وضوء إذا كان مكتوباً بغير العربية؟

ج- الأحوط وجوباً عدم مسه.

س ٣٤- شخص مجنب أو امرأة مجنبة أو
حائض هل يجوز لهما قراءة القرآن شفهاً أي
دون مس المصحف؟

ج- يجوز للحائض والمجنب قراءة القرآن. لكنها مكروهة،
خصوصاً ما زاد على سبع آيات. نعم يحرم عليهما قراءة آية السجدة من
سور العزائم الأربع. وهي سورة ألم السجدة، وحم السجدة، والنجم،
والعلق.

س ٣٥- هل يجب على من يريد أن يكتب آية
قرآنية أن يكون على وضوء؟

ج- لا يجب ذلك إلا أن تتوقف الكتابة على المس فالأحوط
وجوباً حينئذٍ الوضوء.

س ٣٦- هل أن المرأة يخرج منها مني سواء
عند الجامعة أو غير الجامعة؟

ج- نعم قد يخرج منها المنى عند الجامعة وبدونها. والأحوط

وجوباً ترتيب آثار الجنابة عليه، ولا يحصل الاحتياط إلا بالجمع بين الوضوء والغسل. نعم منيها ليس من سنخ مني الرجل، بل هو سائل ينزل منها عند بلوغ الشهوة الذروة مصاحباً لتقلصات تشبه حالة الدفق عند الرجل.

س ٣٧- ما حكم الدم الذي تراه المرأة في بداية دورتها والذي يكون بلون دم الاستحاضة؟ وما حكم الصلاة به؟ وصيام ذلك اليوم إذا سقط الدم قبل الإفطار بدقائق؟

ج- يعتبر الدم المذكور من دم الحيض، ويبطل صوم اليوم المذكور إذا نزل الدم قبل مغيب الشمس لا قبل الإفطار.

س ٣٨- المرأة التي تضع مانع الحمل الذي يسبب النزف في غير عاداتها ما حكمه من حيث الصلاة والغسل كذلك؟

ج- إذا كان نزول الدم المذكور بعد نهاية حيضها بعشرة أيام فأكثر فاللازم عليها البناء على كونه دم حيض مع اجتماع بقية شروطه، وإن كان نزول الدم المذكور قبل مضي عشرة أيام من نهاية حيضها فتبني على أنه استحاضة، وتجري عليه أحكامها.

س ٣٩- المرأة التي تتناول الدواء المانع من

نزول دم الحيض قد ينزل منها دم متقطع في
موعد دورتها من دون أن يكون بصفات
الحيض علماً أنها لو تركت الدواء المذكور
نزل دم الحيض بعد ثلاثة أيام من تركه، فما
حكم الدم المتقطع المذكور؟

ج- إذا تيقنت أنه حيض بنت عليه وإن لم تعلم فإنّ الدم المتقطع
المذكور إن تم به مع غيره ثلاثة أيام في ضمن عشرة فهو حيض وإلا
فهو استحاضة.

وتوضيح ذلك: أن فترات نزول الدم المتفرقة في ضمن عشرة
أيام إن كانت بحيث لو جمعت واتصل بعضها ببعض تبلغ ثلاثة أيام
فأكثر فالدم في ضمن العشرة أيام حيض، وإن لم تبلغ ثلاثة أيام فهو
استحاضة.

س ٤٠- المستحاضة إذا لم تجد القطن فكيف
تفحص نوع استحاضتها (قليلة أم متوسطة)
وهل يمكنها أن تستعمل خرقة نظيفة أو
قطعة من النسيج المسمى (كلينكس) لغرض
معرفة نوع استحاضتها؟

ج- يجزيها كل ما يكون كالقطن في نفوذ الدم فيه، كالشاش
المستعمل لربط الجروح في المستشفيات. ولعل مثله المناديل الورقية

المعروفة بالكليينكس إذا كانت من النوع الجيد غير السميك.

س ٤١ - ماء الحنفية (ماء الأنايب المتعارفة اليوم) هل تجري عليها أحكام الماء الجاري أو هي كالكر في التطهير؟

ج - لا فرق عندنا بين أحكام الماء الجاري والكر وماء الحنفية، ويسقط التعدد والعصر في الجميع. نعم لا بد من كون ماء الحنفية متصلاً بماء الأنايب أو الكر.

س ٤٢ - هل يحتاج التطهير بالكر إلى العصر أو التعدد إذا كان المتنجس ثوباً أو فراشاً؟

ج - لا يحتاج إلى شيء من ذلك. نعم يجب زوال عين النجاسة، ففي مثل البول يجب خروجه من الثوب والفراش ولو بتوالي الماء عليها.

س ٤٣ - هل الصبة الواحدة المستمرة بقدر زمان (الغسلتين أو الصبتين والفصل بينهما) كافية عن الصبتين أو الغسلتين المأمور بهما في تطهير الثوب والبدن أو غيرهما أو يعتبر في تحققها الانفصال؟

ج - يعتبر الانفصال وتعدد الغسل، ولا تكفي الصبة الواحدة

مهما استمرت.

س ٤٤ - ما حكم الماء المترشح من الأغسال

الواجبة على إناء ماء أو غيره؟

ج - الماء المذكور طاهر لا ينجس ما وقع عليه، وإذا سقطت منه قطرات على ماء آخر أمكن الاغتسال والوضوء بذلك الماء. نعم إذا وقع كثير منه على قليل، بحيث لا يستهلك فيه لم يصح الوضوء والغسل به.

س ٤٥ - إذا حل الإنسان ضيفاً عند الآخرين

وأجنب، وحياءً لم يطلب الماء عمداً هل

تيممه صحيح باعتبار أنه في حرج اجتماعي؟

ج - لا يصح تيممه، والحياء المذكور ليس عذراً.

س ٤٦ - لو فقد الماء فكيف يتم الاستنجاء؟

ج - يستنجى من الغائط بالتمسح بالأحجار أو الخرق أو نحوها ويطهر الموضع بذلك. أما البول فلا يطهر إلا بالماء، ومع عدمه وضيق الوقت فإنه يتنشف بأي شيء كان لثلاً تسري النجاسة بالملاقاة، ويبقى الموضع نجساً، لكن يصلي حينئذٍ للاضطرار.

س ٤٧ - إذا كان جزء من جسمي متنجساً

بالبول مثلاً فهل يجوز لي أن أطهره بالطرق
التالية:

أولاً: أن أزيل النجاسة بخرقة أو نحوها إذا
كانت العين موجودة ثم أغسل الخرقه وأبلها
بقليل من الماء وأمسح بها المنطقة المتنجسة
ومن ثم أغسلها وأكرر العملية ثانياً؟

ج- لا يكفي المسح بالخرقة مهما تكرر، بل لابد من وصول الماء
للموضع النجس بالصب أو الغمس أو نحوهما.

ثانياً: الطريقة الأولى نفسها مع إبدال المسح
بعصر الماء من الخرقه على المنطقة المتنجسة؟

ج- إذا تحقق الصب بذلك وانفصل ماء الغسالة وتكرر ذلك
مرتين كفى في التطهير. لكن لابد قبل ذلك من كون الخرقه طاهرة.

ثالثاً: أبل يدي وأزيل عين النجاسة إن
وجدت ومن ثم أغسل يدي وأبلها ثم أمسح
المكان ثم أغسل يدي وأبلها ثانياً ثم أمسح
المكان؟

ج- ذكرنا أنه لا يكفي المسح في التطهير. نعم يمكن التطهير بدل
ذلك بتطهير الكف أولاً، ثم أخذ الماء به وصبه على الموضع النجس

حتى يستولي عليه مرتين.

س ٤٨ - ما المقصود بعرق الجنب؟

ج - هو العرق الذي يحصل للشخص بعد جنابته إلى أن يغتسل منها.

س ٤٩ - إذا كان المؤمن مجنباً وكان جسمه مبتلاً بالماء فهل أن ملامسته للأشياء تنجس هذه الأشياء أو لا؟ وهل هناك فرق في الحكم فيما إذا كانت الجنابة نتيجة عمل محرم، كالأستمناء مثلاً؟

ج - لا تنجس الأمور الملاقية لبدن الجنب وإن كانت برطوبة مسرية من غير فرق بين تعرق البدن وعدمه، ولا بين الجنابة بوجه محرم وغيره. نعم إذا كان تعرق بدن الجنب وكانت الجنابة من الحرام فلا تصح الصلاة فيما يصيبه العرق من الثياب وغيرها على الأحوط وجوباً.

س ٥٠ - ما حكم المسجد الذي بني من قبل عمال غير مسلمين من الذين يحكمون بنجاستهم الظاهرية، علماً بأن هؤلاء العمال يباشرون عملية بالأسمت وطلائه بالأصباغ

أي مع وجود الرطوبة المسرية للنجاسة خلال
عملهم؟

ج- إذا كانوا من اليهود والنصارى والمجوس فالظاهر طهارتهم
وعدم نجاسة ما يلاقونه برطوبة. وأما إذا كانوا من غيرهم فالأحوط
وجوباً عدم تمكينهم من بناء المسجد إلا مع الضرورة. كما أن الأحوط
وجوباً تطهير ظاهر ما يلاقونه من المسجد.

س ٥١- الأجهزة الإلكترونية أجهزة حساسة
فإذا سقط عليها نجس وتخلل إلى داخلها
وأصبحت تنجس من لمسها ولم يؤد إلى
الإضرار بها فكيف تكون عملية طهارتها؟

ج- إذا تعذر تطهيرها بالماء تبقى نجسة ويجب على من لمس
موضع النجاسة برطوبة مسرية إعتبار ما لمسها نجساً.

س ٥٢ - من المعروف أن من مكونات
الصابون الشحم ومواد أخرى، وبعد
تفاعلات كيميائية ينتج الصابون، فإذا كان
الشحم نجساً أو متنجساً فهل يحكم بطهارة
الصابون باعتبار الاستحالة بهذه التفاعلات
الكيميائية أو لا؟

ج- لا يكفي مثل هذا التبديل في الاستحالة المطهرة، بل هي تختص بما إذا كان المستحال إليه ناشئاً من المستحال منه ولكنه عرفاً مختلف عنه في حقيقته — كالفرخ من البيضة، والرماد من الجسم المحروق، والبخار من الماء.

س ٥٣ - من مكونات بعض أنواع الصابون والشامبو هو الكحول فهل يحكم بطهارته باعتبار الاستحالة، وكذا بالنسبة للأدوية والعطور؟

ج- لا يطهر لعدم تحقق الاستحالة بذلك. كما ذكرنا في جواب السؤال السابق. نعم إذا تحقق الانقلاب طهر، وذلك إذا خرج عن كونه مسكراً قبل ملاقة بقية الأمور التي يتكون منها الصابون والشامبو.

س ٤٥ - المصادر الأولية للكحول متنوعة فمنها الخشب ومنها قشر البرتقال ومنها المصادر الأخرى السائلة فهل يمكن البناء على الطهارة بالنسبة للأدوية أو العطور المضاف إليها الكحول إذا لم نعرف مصدره؟

ج- لا أثر لتنوع المصدر، والمهم إنما هو كون العنصر مسكراً مائعاً بالأصل. نعم إذا كان نوع من الكحول جامداً حين إسكاره لم

يكن نجساً، ولا ينجسه ميعانه بمزج شيء به وإن بقي له الإسكار بعد
صيورته مائعاً.

س ٥٥- هناك بعض العطور مكتوب عليها
عبارة (تحتوي على نسبة من الكحول) هل
يجوز استخدامها والتطيب بها؟ وإذا لم يجوز
استخدامها هل يجوز بيعها؟

ج- يجوز التطيب بها واستعمالها. لكنه نجس إذا كان الكحول
مسكراً وسائلاً بطبيعته. أما بيعها فحائز مع بيان الحال. وكذا مع عدم
بيانه إذا لم يلزم الغش.

س ٥٦- هل (الاسبيرتو) من الكحول،
وهل هو طاهر أو نجس؟

ج- الذي نعرفه أن الاسبيرتو من الكحول. وهو نجس بناء على
أنه مسكر مائع بطبيعته، كما شهد به كثير من أهل الخبرة والمعرفة.

س ٥٧- فرشاة أسنان خيوطها من شعر
الخنزير، فهل يجوز بيعها وشراؤها؟ وهل
تنجس الفم عند استعمالها؟

ج- لا يجوز بيعها، ولا شراؤها إلا أن يقصد شراء مقبضها
وتكون الخيوط تابعة له. نعم هي لا تنجس داخل الفم والأسنان،

ولكنها تنجس ظاهر الفم إن لاقته برطوبة.

س ٥٨ - توجد أشياء في الدانمارك تصنع من شحم أو لحم أو شعر الخنزير أو يدخل في مركباتها كالصابون ومعجون الأسنان وفرشاة الأسنان، ولا نعلم هل حصلت الاستحالة لشحم أو لحم أو دهن الخنزير ضمن هذه الأشياء المذكورة أم لا؟ فما هو الحكم؟ وما من هذه الأشياء تحصل فيه الاستحالة ليجوز استعماله؟

ج - لا تتحقق الاستحالة المطهرة في مثل ذلك وعليه فاللازم البناء على النجاسة. كما تقدم في جواب السؤال (٥٢).

س ٥٩ - الكحول المضاف لبعض مواد الأدوية هل يعتبر مستحيلاً، باعتبار التفاعلات الكيميائية؟ وعليه فيكون الدواء طاهر أو لا؟

ج - إذا انقلب الكحول بنفسه وخرج عن كونه مسكراً بسبب التفاعلات صار طاهراً. لكن ذلك لا ينفع في طهارة الدواء إلا إذا كانت المواد المضافة إليه قليلة، بحيث تكون تابعة له عرفاً، أما إذا

كانت كثيرة فإنها تنجس بمجرد ملاقاته قبل أن يتفاعل ولا تطهر تبعاً له. هذا وأما إذا كان عدم إسكار الكحول لتخفيفه بامتزاجه مع بقية عناصر الدواء من دون أن ينقلب عن حاله بنفسه فإنه يبقى نجساً منجساً لغيره سواء كان الخليط به قليلاً أم كثيراً.

س ٦٠ - هناك نوع من السماد المستخدم في الزراعة أصله من عذرة الإنسان ثم دخل في التصنيع حتى صار حبيبات صغيرة تشبه مسحوق الغسيل المتعارف (التايد) وحيث كان يأتي من الخارج بأكياس كبيرة فهناك من يعمل في تقسيم هذا السماد إلى أكياس أصغر ويؤدي هذا إلى انتشار المسحوق المذكور على جسده كوجهه ويده وباقي أجزاء جسمه فهل يكتفي بغسل اليدين والوجه أو يجب غسل كل ما يصيب الجسد إذا كان ذلك مع رطوبة العرق؟

ج - إذا كان السماد المذكور قد تحول من العذرة إلى مادة كيميائية مغايرة له عرفاً فهو طاهر، وإذا كان قد بقي بنفسه عرفاً - نظير نسكافة البن والحليب المجفف - فهو نجس، وينجس جميع ما يلاقيه برطوبة من دون فرق بين الوجه واليدين وغيرها.

الموت

A decorative flourish consisting of stylized, symmetrical leaf-like shapes and scrolls, positioned to the left of the title.

الموت

وهو هادم اللذات، ومفرق الجماعات، وقد قهر الله سبحانه وتعالى عباده به وأذلهم، وبه ينتهي جمع الجامعين، وأمل الآملين، وطمع الطامعين، وطغيان الطاغين، وجبروت المتجبرين، وكبرياء المتكبرين. وكفى به عبرة لأولي الألباب وموعظة لذوي النهى والرشاد، وهو خاتمة الدنيا التي من نظر بها بصرتة ومن نظر إليها أعمته، والتي جعلها الله تعالى مزرعة للأخرة ومضماراً لها. وقد ورد عن بعض أئمتنا (صلوات الله عليهم) أنه وقف على قبر يحفر، فقال: «إن شيئاً هذا آخره لحقيق أن يزهد في أوله، وإن شيئاً هذا أوله لحقيق أن يخاف من آخره»^(١).

فبالموت يخرج الإنسان من هذه الدنيا ويتركها بما فيها، وليس معه إلا عمله وما اجترح، في كتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، وبعد ذلك العرض على الله تعالى وحسابه، ثم الحكم الحق والقضاء العدل ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾^(٢).

(١) وسائل الشيعة ج: ١١ ص: ٣١٥.

(٢) سورة الزلزلة الآية: ٧ - ٨.

قال عز من قائل: ﴿... وَحَشَرْنَا لَهُمْ فَلَمَّ نَغَادِرُ مِنْهُمْ أَحَدًا * وَعُرْضُوا عَلَى رَبِّكَ صَفًّا لَقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا * وَوَضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَا لِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ (١).

فعلى المؤمن أن يكون على حذر من ذلك بحسن عمله، وطيب مكسبه، وتورعه في أمره، وتحري رضى الله تعالى، ومجانبة سخطه. وأن لا يسلس قياده في هذه الدنيا الفانية لشهواته ورغباته وعواطفه واندفاعاته، ويستجيب لنزعات الشيطان الرجيم ودواعي النفس الأمارة بالسوء غفلة عن ما يراد به وذهولاً عن المصير المحتوم، فإن صرعة الاسترسال لا تستقال. قال عز من قائل: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ (٢).

ونسأل الله سبحانه وتعالى بمنه وكرمه أن يعصمنا في مهاوي الهلكات ويجعلنا من أهل التذكر والاعتبار، ولا يجعلنا من الغافلين إنه أرحم الراحمين وولي المؤمنين.

(١) سورة الكهف الآية: ٤٧ - ٤٩.

(٢) سورة الأعراف الآية: ١٧٩.

س ٦١ - يوضع الميت في بعض الدول غير الإسلامية داخل صندوق خشبي ثم يوارى الصندوق داخل القبر، فما الذي يجب علينا فعله في حال كهذه؟

ج - لا مانع من ذلك إذا تمت الواجبات الأخرى من تغسيله وتحنيطه وتكفينه والصلاة عليه وهو مستلق على قفاه، وتمت واجبات الدفن من كونه مضطجعا على جانبه الأيمن مستقبلاً معترضاً، بأن يكون رأسه إلى يمين المصلي ورجلاه إلى يساره. بل يمكن معه بعض المستحبات كوضع التراب تحت خده الأيمن.

س ٦٢ - لو توفي مسلم في بلد غير إسلامي لا توجد فيه مقبرة خاصة بالمسلمين، وأمكن نقله لبلد إسلامي ليدفن فيه، غير أن تكاليف النقل باهضة، فهل يكفي ذلك لجواز دفنه في مقبرة غير المسلمين؟

ج - إنما يحرم دفن المسلم في مقبرة غير المسلمين إذا لزم هتكه أو هتك الدين، وحينئذٍ يلزم تجنب دفنه فيها مهما أمكن وإن كانت تكاليف النقل باهضة. أما مع عدم لزوم الهتك فلا يحرم الدفن في مقبرتهم حتى لو لم تكن تكاليف الدفن باهضة. خصوصاً إذا لم تكن المقبرة مختصة بهم بما هم أصحاب دين أو أديان معيّنة، بل ابتنت المقبرة

على دفن كل أحد فيها من دون نظر لدينه.

س ٦٣ - إذا لم يوجد للميت المسلم في بلد

الغربة ولي، فمن يتولى شؤونه كلها؟

ج - يجب على المسلمين القيام بتجهيزه وأي شخص قام بذلك أجزأ. ولا يجب مراجعة أحد. نعم إذا تيسر مراجعة وليه في بلده ولو بالاتصال به تليفونياً أو نحو ذلك فالأحوط وجوباً مراجعته.

س ٦٤ - نُخرج من المستشفيات جثث مجهولة

الهوية ولا يعرف أهلها، فهل يجوز دفع أجرة

دفنهم من الخمس؟

ج - إذا أحرز إيمان الميت جاز دفع ذلك من سهم الإمام عليه السلام بعد مراجعة الحاكم الشرعي. وإذا تعذرت مراجعته لضيق الوقت أو نحوه فيجوز الدفع من سهم الإمام عليه السلام مع انحصار الأمر به، لعدم وجود متبرع وعدم تيسر الإنفاق من غير السهم الشريف. نعم يجب الاقتصار على مقدار الضرورة من النفقة وعدم التوسع في ذلك من دون ضرورة.

س ٦٥ - يوصي البعض بنقل جثمانه إلى

المشاهد المشرفة عند موته، وعندما يعرفون

ذلك في المستشفى يقطعون بعض أحشائه

الداخلية بعد موته ليتمكن المحافظة على الجسد فترة أطول، فهل يجوز للولي السماح لهم بذلك؟ وما الحكم فيما لو يمتنع المسؤولون في بلد من نقل الجثمان إذا لم تقطع أحشائه، فيلزم من عدم السماح بذلك مخالفة الوصية؟

ج- لا يجوز قطع الأحشاء ويجب على الوصي منعهم من ذلك حتى لو استلزم عدم تنفيذ الوصية، لعدم نفوذ الوصية إذا توقف تنفيذها على الحرام.

س ٦٦ - هناك بعض المؤمنين من من يموتون في بلاد الغرب يرغب أهلهم وذووهم بنقل أجسادهم إلى بعض البلاد الإسلامية كالعراق أو غيره للدفن فيها. وحيث كان النقل إليها لا يتيسر إلا بعد مضي فترة طويلة نتيجة للإجراءات الرسمية من هنا كان ذلك يتطلب سحب الدم من أجسادهم تخلصاً من سرعة عفونة الجسد. فهل يجوز سحب الدم من أجل ذلك؟

ج- نقل الميت في نفسه حلال وإلى العتبات المقدسة راجح. لكن سحب الدم بهذا النحو من الميت والتصرف بهذا الشكل ببدنه حرام. ولذا

يتعين تجنب النقل إذا توقف على ذلك، وحينئذٍ يدفن هناك. وسيجزيه الله تعالى على دينه ونيته ونية أهله برحمته إن شاء الله إنه أرحم الراحمين.

س ٦٧ - هل يجوز السير في موكب جنازة غير مسلم لتشيعه، إذا كان جاراً مثلاً؟

ج - نعم يجوز، بل هو أمر حسن، لأنه مقتضى المعاشرة بالمعروف التي أكد عليها الإسلام في كتابه الكريم وعلى لسان نبيه العظيم محمد ﷺ والأئمة من آل (صلوات الله عليهم). وقد سبق منا في الأمر الحادي عشر من المقدمة وغيره ما ينفع في المقام فاللزام ملاحظته والتدبر فيه.

س ٦٨ - ماذا ينبغي للمؤمنين إذا مات شخص بانتحار أو بسبب استعمال مواد مخدرة وغيرها مما أدى به إلى الموت، أو كان معروفاً بالفسق والفجور، سواء كان متجاهراً بالمعصية أو غير متجاهر. هل يحضرون جنازته وتشيعه؟ وماذا بالنسبة إلى أهله خاصة؟

ج - يجوز حضور جنازته وتشيعه ونحو ذلك ما لم يكن في ذلك تشجيعاً على الحرام أو في تركه نهياً عن المنكر، فيجب الاقتصار على أدنى الواجب، وهو لوازم التجهيز الشرعية من التغسيل والتكفين

والصلاة والدفن.

س ٦٩ - الميت الذي ينزف منه الدم بكثرة ولم يتوقف نزفه، هل يجوز لف الموضع بكيس أو وضع الجص والنورة على الموضع ويغسل مع الجبيرة؟ فإذا كان لا يصح الغسل بالجبيرة فما هو التكليف مع عدم توقف الدم؟

ج - إذا أمكن الانتظار حتى ينقطع النزيف تعين، وإلا فإن أمكن تغسيله مع النزف ولو بتغسيله في الكر، أو غسل موضع النزف مع إزالة الدم عنه، ثم تركه ينزف حتى يتم غسل باقي البدن، وجب. وإلا وجب الجمع بين الغسل الجبيري والتميم احتياطاً.

س ٧٠ - إذا نزف الدم من الميت عند الغسل الثالث، هل تعاد جميع الأغسال أم الغسل الثالث بالماء القراح فقط؟

ج - إذا كان النزف بعد إكمال التغسيل في أي من الأغسال الثلاثة لم يبطل الغسل، بل يجب إزالة النجاسة لا غير.

الصلاة

A decorative flourish consisting of stylized, symmetrical leaf-like shapes and scrolls, positioned to the left of the word 'الصلاة'.

الصلاة

وهي إحدى الدعائم التي بني عليها الإسلام. بل هي أولها وأفضلها بعد الإيمان، وهي أصل الإسلام وعمود الدين ووجهه، وقد ذكرها الله تعالى وحث عليها في مواضع كثيرة جداً من كتابه المجيد يضيّق المقام عن استقصائها. قال عز من قائل: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِشَيْءٍ مِّنْ عِندِ اللَّهِ ذَٰلِكَ هُوَ السَّبِيلُ الَّذِي هُوَ أَمْرٌ مُّبِينٌ﴾ (١)، وقال عز وجل: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ (٢).

وهي آخر وصية النبي ﷺ ووصايا الأنبياء عليهم السلام، وأول ما يسأل عنه العبد يوم القيامة، كما تضمنت ذلك الأخبار عن النبي العظيم ﷺ والأئمة الأطهار عليهم السلام. وفي بعضها: أن من ترك صلاته متعمداً فقد برئت منه ملة الإسلام، وهي الصلة بين العبد وربّه والمذكّرة له به. فينبغي الاهتمام بها، والتعاهد لها، والتوجه والخشوع فيها، والتأني في أدائها، وإتمام ركوعها وسجودها وسائر أجزائها وشرائطها، فإنها إن قبلت قبل ما سواها، وإن ردت ردّ ما سواها. وعن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «إن شفاعتنا لا تنال مستخفاً بالصلاة» (٣).

ولا يسعنا استقصاء ما ورد في فضلها. ويكفيها ما تضمن أنها

(١) سورة النساء الآية: ١٠٣.

(٢) سورة البقرة الآية: ٢٣٨.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٣ ص: ١٦.

المكفرة للذنوب، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ * وَاصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(١).

وعن الإمام الباقر عليه السلام أنه قال: «قال رسول الله ﷺ: لو كان على باب دار أحدكم نهر واغتسل في كل يوم منه خمس مرات أكان يبقى في جسده من الدرن شيء؟ قلت: لا، قال: فإن الصلاة كمثل النهر الجاري كلما صلى صلاة كفرت ما بينها من الذنوب». وما عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «صلاة فريضة خير من عشرين حجة، وحجة خير من بيت مملوء ذهباً يتصدق منه حتى يفنى»^(٢).

ويجزّ في النفس ما نراه اليوم من التسامح والتهاون من كثير من أفراد هذه الأمة في هذه الفريضة العظيمة والاستخفاف بها ف﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾^(٣).

ونرجو أن يكون ما ورد من الحث الكثير عليها - في الكتاب المجيد والأحاديث الشريفة من ما تقدم وغيره - رادعاً لهم عن ذلك، ومحفزاً للاهتمام بهذه الفريضة العظيمة ﴿فَإِنَّ الذُّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾. ويتأكد ذلك في حق المغتربين من المؤمنين في البلاد غير المسلمة،

(١) سورة هود الآية: ١١٤ - ١١٥.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٣ ص: ٢٦.

(٣) سورة البقرة الآية: ١٥٦.

فإن هذه الفريضة العظيمة هي شعارهم الذي يثبت شخصيتهم ويؤكد هويتهم ويشدهم بأصولهم الأصيلة ودينهم القويم، ويجعلهم أعلاماً للحق والهدى في تلك المجتمعات. وقد ورد عن النبي ﷺ أن: «الذاكر في الغافلين كالمقاتل في الفارين»^(١).

وهي مع ذلك تحفظ لهم صلتهم بربهم، وتنبههم من غفلتهم، وتعصمهم من الانزلاق في مهاوي الرذيلة والجريمة في ذلك المجتمع. قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾^(٢). وقد تقدم في الأمر الخامس من المقدمة ما ينفع في المقام، فعليكم بالرجوع له والتدبر فيه. ومن الله سبحانه وتعالى نستمدّ العون والتوفيق، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

(١) وسائل الشيعة ج: ٤ ص: ١١٩٠.

(٢) سورة العنكبوت الآية: ٤٥

س ٧١- يحين وقت الصلاة، والعامل المسلم في وقت العمل، والعمل هنا عزيز مطلوب. فيجد العامل صعوبة في ترك العمل للصلاة، وربما يتسبب موقف كهذا منه إلى طرده من العمل، فهل يستطيع أداء صلاته قضاء؟ أو عليه أن يأتي بها وإن أدى إلى تركه للعمل المحتاج إليه؟

ج- اللازم المحافظة على الصلاة في وقتها ولو في آخره. ولا يجوز تأخيرها عن وقتها والإتيان بها قضاء مهما كلف الأمر فإن الصلاة عمود الدين ورمز الإسلام، وبها يفرض المسلم وجوده وشخصيته واحترامه على الآخرين، وبها يستجلب رضا الله تعالى وتوفيقه وخيراته. ولا سيما وأنكم في بلاد لا يذكر فيها الله تعالى وقد تقدم أن الذاكر في الغافلين كالمقاتل في الفارين في سبيل الله تعالى.

وعلى المؤمن أن يتوكل على الله تعالى ويحسن ظنه به، ويثق بوعدده حين تكفل برزقه في قوله عز من قائل: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بِالْعُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ (١).

وقد سبق منا في الأمر الخامس والعاشر والثاني عشر من المقدمة

(١) سورة الطلاق الآية: ٢ - ٣.

ما ينفع في المقام فعليكم بالرجوع إليه والتفكر فيه. والله معكم.

س ٧٢- نحن في بعض الدول الغربية وقد
يجل وقت الصلاة ونحن في العمل، فهل يجوز
أن نأخذ من وقت العمل لتأدية الصلاة؟ علماً
أنه لا يؤثر على سير العمل، وإذا كان مؤثراً
فهل يجوز؟ وهل تصح الصلاة؟ وهل يجب
الاستئذان من المسؤول؟

ج- إذا لم يكن الانشغال بالصلاة مؤثراً على سير العمل فلا
إشكال أما إذا كان مؤثراً عليه فالصلاة صحيحة إلا إذا كان صاحب
العمل مسلماً. نعم لا ينبغي للمؤمنين أن يعرف عنهم عدم الانضباط
والخروج عن القوانين المرعية، وقد تقدم في الأمر الحادي عشر من
المقدمة ما ينفع في المقام.

س ٧٣- كيف نصلي صلاتنا الواجبة في
الطائفة والقبلة مجهولة والطمأنينة المطلوبة في
الصلاة مفقودة؟

ج- يجب على المكلف التحري وبذل الوسع في معرفة القبلة
ولو بسؤال من يتيسر سؤاله، ويعمل على ما تحصل له وإن كان ظناً،
وإذا لم يمكن معرفة القبلة ولا الظن بها ووسع الوقت الانتظار لحين

حصول العلم أو الظن بالقبلة وجب الانتظار. وإلا صلى إلى أي جهة الأقرب لاحتمال القبلة فالأقرب.

أما الطمأنينة فالظاهر حصولها في الطائفة بالنحو الكافي شرعاً. ولو فرض عدم حصولها في بعض الأوقات وجب الانتظار مع سعة الوقت، ومع ضيق الوقت يكتفي بما يتيسر.

س ٧٤- ما حكم الصلاة إلى غير القبلة جهلاً
بالحكم؟

ج- باطلة يجب إعادتها.

س ٧٥- هل البوصلة المستعملة لتحديد
القبلة مما يعتمد عليها؟

ج- إذا كانت الجهة التي نظمتها موثوقة في خبرتها جاز الاعتماد
عليها.

س ٧٦- إذا دخل وقت الصلاة ونحن خارج
البيت، ولا نستطيع التأكد من القبلة، ولا
توجد مساجد أو مراكز إسلامية قريبة، فهل
يجوز أن نصلي ونعتمد على الظن بالقبلة؟

ج- إذا كان الفرق المتوقع قليلاً لا يخل بالجهة العرفية كخمسة

عشر سنتميراً - مثلاً - جازت الصلاة خارج البيت، وإلا وجب الانتظار من أجل معرفة القبلة.

س ٧٧ - هل يجوز الاعتماد على جهاز التلفزيون في معرفة شروق الشمس وغروبها؟

ج - لا بد من العلم بدخول الوقت. إما بمتابعة التلفزيون إن علم بدقة بيانه، أو بالاستضاءة به ومعرفة الوقت التقريبي ثم الاحتياط بالتأخر عنه بالمقدار الموجب لحصول العلم بدخول الوقت. ولا سيما وأن التلفزيون إذا صدق فهو إنما يخبر عن منطقة خاصة كبغداد ولا يخبر عن جميع المناطق، بل إنما يكون توقيته بالإضافة إليها تقريباً.

س ٧٨ - إذا اعتقد المكلف بأنه إذا نام فإنه لا يستيقظ لصلاة الصبح، فهل يجب عليه أن يبقى مستيقظاً حين أداء الصلاة؟ وهل يأثم إذا نام فلم يستيقظ لصلاته بعد ذلك؟

ج - لا يجوز له النوم إلا مع احتمال الاستيقاظ ولو بأن يضع ساعة توقظه في وقت الصلاة، أو يطلب من أحد أن يوقظه في الوقت المذكور.

س ٧٩ - كيف نعرف منتصف الليل؟ وهل الساعة الثانية عشرة مساءً علامة عليه، كما هو شائع الآن عند بعض الناس؟

ج- ليس ذلك علامة على نصف الليل، بل نصف الليل هو منتصف الفترة ما بين غروب الشمس وطلوع الفجر.

س ٨٠- في بعض بلاد النرويج يتلاشى الليل تماماً من شهر تموز إلى منتصف شهر آب فيكون الوقت كله نهاراً خلال (٤٥) يوماً فما هو حكم الصيام- إذا صادف شهر رمضان- وما هو حكم مواعيد الصلاة؟

ج- أما مواعيد الصلاة فالظاهر تحقق وقت صلاة الظهرين بانحراف الشمس عن دائرة نصف النهار في منتهى ارتفاعها ضمن دائرة شروقها المحيطة بالأفق، فيجب الإتيان بهما. كما أن الأحوط وجوباً الإتيان ببقية الصلوات برجاء المطلوبة.

وحيث إنَّ إذا كان المراد بتلاشي الليل عدم غيوبة قرص الشمس فالأحوط وجوباً الإتيان بصلاتي العشاءين بعد دخول الشمس في نصف الدائرة الأسفل والإتيان بصلاة الصبح قبل خروجها عن النصف المذكور.

وأما الصوم فلا يشرع أداءه، بل يجب قضاؤه بعد ذلك في الأوقات التي يتميز فيها الليل من النهار من فصول السنة. وذلك باضمحلال النور بعد غياب الشمس وعموم الظلام ثم ظهور النور قبل طلوع الشمس.

وإن كان المراد بتلاشي الليل عدم غيوبة البياض الذي يكفي في تحقق الفجر مع غيوبة الشمس في الأفق، فالأحوط وجوباً الإتيان بصلاة العشاءين بعد غيوبة الشمس في الأفق قبل وصولها إلى دائرة نصف الليل في منتهى نزولها في الأفق، والإتيان بصلاة الصبح قبل ظهورها في الأفق بعد قوة نور الفجر في جانب المشرق.

وأما الصوم فالأحوط وجوباً فيه البدء بالإمساك من حين قوة النور في جانب المشرق إلى مغيب الشمس بعد طلوعها، ثم قضاؤه بعد ذلك في الأوقات التي يتميز فيها الليل من النهار من فصول السنة.

هذا وفي مثل هذه البلاد كما تمر فترة يتلاشى فيها الليل كذلك تمر فترة فيما يقابلها من السنة يتلاشى فيها النهار بغيوبة الشمس في تمام دورة الأرض. وفي مثل هذه الفترة لا يتحقق وقت شيء من الصلوات حتى صلاتي الظهرين، فاللازم حينئذ الإتيان بالصلوات الخمس بالنية التي تقدمت سابقاً موزعة على ما يناسبها من موقع الشمس من دائرة الأفق. ويظهر ذلك بالتأمل. أما الصوم فلا يشرع أداءه، بل يتعين قضاؤه بعد ذلك في الوقت الذي يتميز فيه الليل عن النهار من فصول السنة.

س ٨١- إذا كنت في بلد وكانت الشمس تطلع فيه باليوم الواحد نصف ساعة فكيف يكون ترتيب أوقات الصلاة؟ وكيف يكون الصوم؟

ج- أما صلواتا الظهرين فتجبان بمرور الشمس على دائرة نصف النهار الذي هو الزوال وهو الربع الساعة الأخيرة من طلوع الشمس. وأما صلاة المغرب والعشاء فتجبان بغيوبة الشمس وإذا كان البياض في جانب المشرق يغيب بعد مغيب الشمس فيمتد وقتها إلى نصف الليل وإن طال. وتجب صلاة الصبح بظهوره بعد غيوبته ويمتد وقتها إلى طلوع الشمس. وإذا كان البياض المذكور لا يغيب فيمتد وقت العشاءين إلى نصف الليل أيضاً والأحوط وجوباً عدم الإتيان بصلاة الصبح إلا بعد قوة النور في جانب المشرق بعد ضعفه والأحوط وجوباً في هذه الصورة الإتيان بصلوات العشاءين والصبح برجاء المطلوبة.

وأما الصوم فمع غيوبة البياض بعد غياب الشمس يبدأ بظهور البياض وينتهي بغياب الشمس. والأحوط استحباباً الاستمرار به إلى غياب الحمرة المشرقية. وأما مع عدم غيوبة البياض فيشكل مشروعية الصوم. والأحوط وجوباً الابتداء بالإمساك عند اشتداد البياض بعد ضعفه- لو حصل ذلك- والانتهاه به عند غياب الشمس. لكن لا بد مع ذلك من القضاء أيضاً بعد ذلك في الأوقات التي يتميز فيها الليل عن النهار من فصول السنة. وهي التي ينعدم فيها النور بعد غياب الشمس.

س ٨٢- شخص أجنب قبل صلاة الصبح وأفاق من نومه قبل شروق الشمس بوقت لا يسعه فيه أن يغتسل ويصلي. فما هو الحكم؟

ج- الأحوط استحباباً له المبادرة بالتميم والصلاة ولكن يجب عليه قضاؤها بعد الغسل.

س ٨٣ - كيف نصلي في القطار والسيارات، وهل يجب أن نسجد على شيء، أو لا يجب ذلك ويكفي الانحناء حينئذٍ؟

ج- لا بأس بالصلاة فيها مع المحافظة على شروط الصلاة من الطهارة المائية والقبلة والطمأنينة والركوع التام والسجود التام على ما يصح السجود عليه، وغير ذلك. ومع الإخلال بشيء منها لا بد من الانتظار إلى حين تهيؤ ذلك حين وقوفها في المحطات. ومع ضيق الوقت يتعين الاقتصار على الميسور من ذلك، عدا الطهارة فلا بد من تحققها إما المائية منها، أو الترايبية بمراتبها المذكورة في الرسائل العملية. ومع تعذرهما بجميع مراتبها لا مجال للاجتزاء بالصلاة من دونها، بل لا بد من قضاء الصلاة بعد الوقت. نعم الأحوط استحباباً مع ذلك الإتيان بالصلاة بالمقدار الميسور من دون طهارة برجاء المطلوبية من دون أن يجتزئ بها عن القضاء.

س ٨٤ - هل يصح السجود على البلوك الكونكريتي، وعلى الموزائيك؟

ج - نعم يصح.

س ٨٥ - هل يجوز السجود على أوراق الكتابة وعلى المحارم الورقية (الكليينكس أو التشو) ونحن لا ندري من أي مادة صنعت؟ وهل مادتها الأولى من ما يصح السجود عليه، أو لا؟

ج- لا يصح السجود عليها إلا إذا علم أنها مصنوعة من مادة يصح السجود عليها.

س ٨٦ - تشغل الشركات والمؤسسات الكبيرة في الدول الأوربية وغيرها مجاميع من الموظفين يداومون في مكاتبها وهم لا يعلمون شيئاً عن ملكية المكان، فما هو الحكم بالنسبة للوضوء من مياهها والصلاة فيها؟

ج- يجوز الوضوء والصلاة فيها ما لم يعلم بغصبيتها من مسلم.

س ٨٧ - ما حكم الجرم الذي يرى بعد انتهاء الصلاة على أعضاء الوضوء ودون علم مسبق بوجوده؟

ج- إذا احتمل أنه لم يكن موجوداً أثناء الوضوء أو احتمل وصول الماء من خلاله إلى البشرة لكثرة صب الماء مثلاً صح الوضوء،

وإن علم بوجوده أثناء الوضوء ومنعه من وصول الماء للبشرة وجب إعادة الوضوء والصلاة.

س ٨٨- هل يجوز لبس الحزام أو سير الساعة أو حمل المحفظة في الجيب أو لبس ملابس قد ألصقت عليها علامة - كما في بنطلونات (الجينز) حيث توضع عليها قطعة من جلد مكتوب عليها اسم الشركة - إذا كان الكل قد صنع من الجلد الطبيعي، سواء كان الحيوان مذكى أم لم يكن؟

ج- الأحوط وجوباً اجتناب حمل الميتة وأجزائها في الصلاة ولو من دون لبس وعليه، فإذا كان الجلد المذكور من بلاد غير المسلمين فهو بحكم الميتة. وإذا كان من جلد الحيوان المذبوح في أرض الإسلام يعامل معاملة المذكى كما أنه إذا اشتراه المكلف من بلد المسلمين مع الشك في أصله فإنه يعامل معاملة المذكى.

س ٨٩- هل يجوز حمل المحفظة (محفظة النقود) أثناء الصلاة إذا كانت مصنوعة من الجلود الواردة من البلاد غير الإسلامية؟

ج- الأحوط وجوباً عدم حملها.

س ٩٠ - مؤمن يظن أن الحزام الذي يرتديه
مصنوع من جلد صناعي فهل يجب عليه
خلعه عند الصلاة؟ وكذلك الحال بالنسبة
لحزام الساعة اليدوية؟

ج - لا يجب خلعه. إلا أن يعلم أنه من جلد طبيعي لا يجرز
تذكيته. ولا يجب عليه الفحص عن حاله، بل له الاكتفاء بالشك.

س ٩١ - ربطة العنق الحريرية أو ما يسمى
بالرباط أو ما شابهه المصنوعة من الحرير هل
يعتبر ارتداؤها لبساً أم تعليقاً أم ماذا؟ وما أثر
ذلك على الحرمة أو الحلية وكذلك الحكم
أثناء الصلاة؟ وماذا لو طرأ الشك في كونها
مصنوعة من الحرير الخالص أو المخلوط وإن
كان مكتوباً عليها بأنها من الحرير الخالص؟

ج - يصدق على ارتدائها اللبس، ويحل لبسها في الصلاة
وغيرها. إلا أن تكون حريراً محضاً فالأحوط وجوباً عدم لبسها، لا في
الصلاة، ولا في غيرها. ومع الشك في كونها حريراً محضاً يجوز الصلاة
فيها. لكن إذا كتب عليها أنها حرير محض فالكتابة من قبل صانعها
حجة إذا لم يكن هنالك ما يوجب اتهامه عرفاً فيصح البناء على كونه
حريراً محضاً، كما إذا احتمل بوجه معتد به أنه يكتب ذلك كذباً لترويج

بضاعته والتشجيع على شرائها.

س ٩٢ - ما حكم بطانة السترة أو المعطف أو أي لباس رجالي إن كانت منسوجة من الحرير الخالص أو مما يشك بكونه حريراً خالصاً وإن كان مكتوباً عليه ذلك؟

ج - الأحوط وجوباً تجنبه إذا كان معدوداً جزءاً من الملابس عرفاً في كلا الصورتين.

ج - يظهر الجواب عنه مما تقدم من جواب السؤال السابق.

س ٩٣ - ما حكم المنديل الموضوع في جيب السترة أو المعطف الرجالي العلوي وذلك لغرض الزينة إن كان مصنوعاً من الحرير الخالص أو مما يشك بكونه حريراً خالصاً رغم الكتابة عليه بأنه من الحرير الخالص؟

ج - لا بأس به في الحالتين ما دام لا يصدق عليه أنه جزء من الملابس.

س ٩٤ - رغم أن بعض الشركات تكتب على متوجاتها أنها مصنوعة من الحرير الطبيعي، غير أنا نشك في ذلك، لرخص أثمانها، فهل

يحق لنا لبسها والصلاة بها؟

ج - إذا كان منشأ ذلك اتهام الشركات المذكورة بأنها تريد من ذلك جذب المشتري للبضاعة فيجوز لبسها. أما إذا لم تكن الشركة متهمه بذلك، فالظاهر البناء على صدقها، ولا يجوز لبس المتوجات المذكورة حينئذٍ.

س ٩٥ - إذا وصلت مجموعة من المخالفين معنا جماعة، وكانوا بحيث يكون اتصال المأمومين بالإمام بواسطتهم، فهل يشكلون فاصلاً بين المأموم والإمام؟ ولو كان محل الاتصال بين المأموم والإمام بشخص نعلم ببطان صلاته واقعاً فهل ينقطع الاتصال به؟

ج - بما أن الملاحظ في مفروض السؤال تأليف القلوب وحسن المعاشرة الذي أمرنا به معهم. فلا يشكلون فاصلاً. كما أنه لا يؤثر الشخص الواحد الذي تبطل صلته في بطلان صلاة الآخرين إذا لم تكن المسافة بين المصلي ومن تصح صلته أكثر من متر وربع.

س ٩٦ - بعض أوساط المسلمين الجدد في بعض الدول يعانون من مشكلة أن ولادتهم كانت نتيجة صداقات بين آبائهم

وأمهاتهم غير المسلمين، وهذه حالة عامة في أوساطهم، بحيث تندر أو تنعدم حالات الزواج ضمن أية شريعة. وبما أنهم يهتمون كثيراً بصلاة الجماعة، ويعتبرونها شعاراً ضرورياً يصعب جداً تجاوزه، فماذا يصنعون هل يجوز أن يقدموا أحدهم ويصلوا خلفه متجاوزين شرط طهارة المولد ما داموا كلهم أو جلهم كذلك؟ وما هو الحل الممكن شرعاً في نظركم؟

ج- لا حل للمشكلة بعد كون أدلة شرعية طهارة المولد مطلقة. إلا أن يكون ذلك زواجاً عندهم بحسب أعرافهم بحيث يقره دين الأبوين، ولو لم يكن معترفاً به من قبل الدولة، أو تتحقق الشبهة من الأبوين، بحيث يتخيلان ذلك زواجاً مشروعاً وليس بزنى. أما إذا كان زنى من دون شبهة فلا يجوز إتهام أحدهم بالآخر.

س ٩٧ - أ- يوضع اللاجئ في بداية أمره في أمكنة متعددة، وكل مكان يبقى فيه فترة تتراوح تقريباً من شهر إلى ثلاثة أشهر، إلى حين قبوله. وفي هذه الفترات أحياناً يسافر لزيارة أصدقائه الذين يبعدون مسافة عن

مكانه، ويبقى أياماً قليلة ثلاثة أو سبعة
ويرجع لمكانه. والسؤال هو هل يحتاج لنية
إقامة جديدة بعد رجوعه أم يبقى على التمام؟

ج- تنقطع الإقامة بالسفر المذكور إذا بلغ المسافة الشرعية، فلا بد
إما من التقصير، أو نية إقامة جديدة.

ب- وإذا بقي في مكانه أول عشرة أيام ولم يسافر، ثم بعد
العشرة أخذ يذهب لأصدقائه أو أقاربه كل أسبوع، فما حكم صلاته
بعد رجوعه لمكانه من كل أسبوع؟

ج- تنقطع الإقامة بالسفر المذكور. هذا إذا كان قد نوى الإقامة
في الأيام العشرة الأولى، أما إذا بقي عشرة أيام من دون نية فلا إقامة له
من أول الأمر حتى تنقطع بالسفر المذكور.

س ٩٨- إذا وضع اللاجئ في مكان ثابت
لشهور (شهر أو شهرين أو ثلاثة) وفي هذه
الأثناء يجبر أن يذهب لمدرسة دمج (مدرسة
معلومات عن الدولة) لمدة أسبوعين أو
أربعة، وهذه المدرسة تبعد أكثر من (٢٣ كم)،
فما هو حكم صلاته في المدرسة أو مكانه؟

ج- يصلي قصرًا في المدرسة، وكذا في مكانه إذا لم ينو فيه بعد

رجوعه إليه إقامة عشرة أيام.

س ٩٩ - المسافر الذي في الغربية (خارج
وطنه) وهو الآن في بلد ما، و ينتظر الرجوع
أو الفرصة أو الظرف المناسب للرجوع
للوطن، ما حكم صلاته إذا كان في كل لحظة
يريد الرجوع؟

ج - يكفي في لزوم الصلاة تماماً الاستقرار المؤقت في البلد الذي
هو فيه، بحيث يصدق أن البلد المذكور مقر له فعلاً.

س ١٠٠ - من خرج من وطنه معرضاً عنه،
وبعد سنة أو سنتين فكر وقرر الرجوع
للوطن، فهل يعد حكم الوطن باقٍ بالنسبة
له؟ وهل بمجرد وصوله لمسقط رأسه أو
مسقط رأس والديه يتم في صلاته؟

ج - إذا قرر حين دخوله له التوطن فيه صلى فيه تماماً، وإن لم
يقرر ذلك، بل كان دخوله له مؤقتاً صلى فيه قصراً، ولا أثر لعزمه على
التوطن فيه بعد ذلك.

س ١٠١ - أرجو توضيح ضابطة مبدأ المسافة
في المدن الكبيرة، وأنه متى يكون مبدأ حسابها

طرف المحلة؟ كيف نفترض انفصال محلات المدينة الواحدة في الوضع المعاشي؟ هل بلحاظ التسوق اليومي، أو بلحاظ مجموع الروابط بين المحلات، خاصة أن احتياجات أهل المدن الكبيرة لبعضهم معقدة. مثلاً قد لا يوجد أطباء أخصائيون في محلة، أو تنعدم بعض الأدوات الاحتياطية للمكائن والسيارات في المحلة، أو تضعف الروابط الاجتماعية بين أهل المدينة الكبيرة الواحدة، فهل يكفي هذا أو نحوه في جعل مبدأ حساب المسافة لتقصير الصلاة هو طرف المحلة؟ الرجاء توضيح الضابطة بتفصيل؟

ج- يقصد من ذلك اكتفاء الشخص بما في محلته في وضعه المعاشي العام بحيث يكون خروجه عنها حالة استثنائية نظير السفر ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص فمن يكثر من القيام بالواجبات الاجتماعية في كل أنحاء مدينته الكبيرة تكون المدينة كلها وطناً له، ومن يقتصر في واجباته على محلته ولا يحتاج إلى أطراف المدينة في سائر شؤونه تكون محلته وطناً له دون أطرافها، ومن يكثر منه مراجعة الأطباء الاختصاصيين أو مواضع بيع الأدوات الاحتياطية، بحيث تكون حالة له يومية أو شبه يومية يكون وطنه متسعاً، ومن لا يكثر

منه ذلك، بل يكون مراجعته لها حالة استثنائية يختص وطنه بمنطقته. والمرجع في تشخيص ذلك هو العرف. وفي حالات الالتباس يتعين الجمع بين القصر والتمام في المواضع البعيدة عن محلته.

س ١٠٢ - وإذا كانت الأحياء والمناطق متصلة فكيف أحسب النقطة التي عندها يبدأ المسافر بالتقصير والمعروفة بحد الترخيص عند سفري؟ هل أحسبها من بيتي؟ أم أحسبها من نهاية منطقتي أو حيي؟ أم كيف؟

ج - الحساب من نهاية المنطقة التي تسكنها أنت وترتبط في معاشك بها هي وتوابعها الملحقة، بحيث تعد بمجموعها وطناً أو مقرأً لك عرفاً. وأما امتداد حد الترخيص فهو بالمقدار الذي لا يسمع فيه الأذان لو حصل في مكانك.

س ١٠٣ - شخص نوى الإقامة في بيروت فصلى تماماً وبعد انتهاء مدة إقامته عزم على السفر إلى بلده وخرج من محل إقامته إلى المطار. لكنه لم يغادر بسبب تأخر حضوره في المطار، ورجع إلى محل إقامته، فما حكمه إلى أن يسافر؟

ج- إذا كان المطار يبعد عن محل إقامته (٢٣ كم) فما زاد لزم عليه الإفطار والتقشير عند الرجوع لبيروت، وإلا بقي على التمام والصيام.

س ١٠٤ - من كان عمله السفر - كسائق السيارة مثلاً - إذا أراد الصلاة في الطريق أو دخل عليه الزوال وهو في الطريق أيام الصيام فهل يقصر ويفطر أو لا؟ وهل يفرق فيه بين أن يكون رجوعه إلى وطنه كل يوم أو كل أسبوع أو أكثر؟

ج- من كان السفر مقتضى وضعه الطبيعي المتعارف في حياته ولا يكون حالة خاصة استثنائية - وذلك بأن يكون سفره مقارباً لحضره، أو أكثر منه، كسائق السيارة ونحوه - يتم في الطريق ويصوم من دون فرق بين أن يكون رجوعه إلى وطنه كل يوم، أو كل أسبوع، أو أكثر.

س ١٠٥ - إذا خرج سائق السيارة على طريق غير طريقه المعتاد أو إلى جهة غير جهته المعتادة فما حكمه؟

ج- إذا كان خروجه من ضمن عمله ووضع الذي تعودته أتم وصام، كما إذا كان سفره لنقل الركاب على خط خاص، فخرج عن ذلك الخط إلى خط آخر. وإذا كان خروجه لحاجة لا علاقة لها بعمله

ووضعه الذي تعوده قصر، كما لو ذهب السائق المذكور لزيارة مرقد، أو عيادة مريض، أو مراجعة طبيب، أو لتصليح سيارته، أو شراء أدوات احتياطية لها، أو غير ذلك.

س ١٠٦ - شخص يعمل باستمرار في بلد غير البلد الذي فيه سكنه، كأن يدير محلاً تجارياً أو يحاسب فيه أو غير ذلك، وهو يذهب للبلد الذي يعمل فيه باستمرار، فإذا كلف بالسفر لموضع آخر بمهمة تتعلق بعمله، كتعقيب معاملة استيراد البضائع أو نحو ذلك، فهل يتم في السفر المذكور أو يقصر؟

ج - يقصر في السفر المذكور إذا بلغ المسافة الشرعية.

س ١٠٧ - من ذهب أيام عطلته لمنطقة عمله فما هي وظيفته بالنسبة لصلاته وصيامه؟ وهل يفرق في ذلك بين أن يكون مقر يسكن فيه أو محل للعمل فقط؟

ج - إذا كان محل عمله مقراً له يسكن فيه أتم وصام فيه إذا ذهب في أيام عطلته إذا كانت عطلته قصيرة. وأما إذا كانت طويلة فالأحوط

وجوباً الجمع بين القصر والتمام والصوم بالصوم والقضاء. أما إذا لم يكن محل عمله مقرّاً له يسكن فيه، بل يرجع لأهله بعد إكمال عمله فيه يوماً أو في أكثر الأيام فعليه الإفطار والتقشير إذا ذهب إليه أيام عطلته.

س ١٠٨ - من يمارس عملاً مؤقتاً في السفر لمدة شهر أو شهرين أو ثلاثة كالطلاب خلال إجازة الصيف هل يجري عليهم أحكام من عمله الدائم في السفر أم أحكام المسافر في الصلاة والصيام؟

ج - إذا كان المراد بذلك أنه يقيم في موضع عمله ويتخذ مقرّاً له في المدة المذكورة فلا يجري على موضع عمله حكم الوطن إذا كانت المدة شهراً، بل يعامل معاملة المسافر فيجب عليه فيه القصر إلا أن ينوي الإقامة عشرة أيام، بل حتى الشهرين والثلاثة أشهر على الأحوط وجوباً فاللازم حينئذٍ إمانة الإقامة أو الجمع بين القصر والتمام. وإن كان المراد أنه يكثر السفر لموضع العمل فهو يذهب إليه ويرجع كل يوم أو في أكثر الأيام، فهناك حالات:


الأولى: أن يسافر لمدة شهر واحد: فلا يكفي ذلك في كثرة السفر - التي عليها المعيار في الإتمام والصيام في السفر - وعليه فحكمه عدم الصوم وتقشير الصلاة.

الثانية: أن يسافر لمدة ثلاثة أشهر: وهذه المدة تكفي لصدق عنوان كثرة السفر، خصوصاً إذا تعود ذلك في كل سنة.

الثالثة: أن يسافر لمدة شهرين: في كفاية هذه المدة لصدق عنوان كثرة السفر إشكال، خصوصاً إذا كان ذلك في سنة واحدة من دون أن يتخذ عادة له في بقية السنين. وفي هذه الحالة الأحوط وجوباً له الجمع بين القصر والتمام.

نعم إذا صادف أن أقام في مكان عشرة أيام ولو من دون نية فلا بد له من التقصير في السفر الأول حتى لو كانت مدة تكرار السفر ثلاثة أشهر وكان قد تعود ذلك في كل سنة.

الصوم

A decorative flourish consisting of stylized, symmetrical leaf-like shapes and scrolls, positioned to the left of the title.

الصوم

فريضة الصوم إحدى الدعائم التي بني عليها الإسلام، وإحدى الفرائض العظام التي فرضها الله سبحانه على عباده، والعبادات التي تعبّد بها تعالى خلقه لتهذيب نفوسهم وتطهير قلوبهم وزكاة أبدانهم، وإبعادهم عن حيوانيتهم، وتثبيت الانضباط والصبر فيهم.

وهو بعد جنة من النار، وبه يدخل العبد الجنة، وفي الحديث: «قال الله عز وجل: كل أعمال ابن آدم يضاعف الحسنة بعشرة أضعافها إلى سبعمائة ضعف إلا الصبر فإنه لي وأنا أجزي به، فتواب الصبر مخزون في علم الله، والصبر الصوم»^(١).

وقد ورد في الأخبار عن النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام أن نوم الصائم عبادة، ونفسه وصمته تسبيح، وعمله متقبل، ودعائه مستجاب، ورائحة فمه عند الله أطيب من رائحة المسك، وأن الصائم يرتع في رياض الجنة، وتدعو له الملائكة حتى يفطر، وله فرحتان: فرحة عند الإفطار، وفرحة حين يلقي الله تعالى. كما ورد أن الصوم يباعد الشيطان ويسود وجهه.

وقد اختار الله سبحانه وتعالى لهذه الفريضة الشريفة شهره المبارك شهر رمضان، أفضل الشهور وأكرمها عليه، الذي اختصه

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ ص: ٢٩٥.

لنفسه، ونسبه إليه، فكرّمه وعظّمه، وشرفه بإنزال كتابه فيه، واختصه بليلة القدر التي هي خير من ألف شهر. وفيه تغل الشياطين، وتغفر السيئات، وتضاعف الحسنات، وتغلق أبواب النيران، وتفتح أبواب الجنان، ودعي فيه المؤمنون إلى ضيافة الله تعالى، وجعلوا من أهل كرامته.

وللصوم آداب كثيرة. وفي حديث محمد بن عجلان: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ليس الصيام من الطعام والشراب أن لا يأكل الإنسان ولا يشرب فقط. ولكن إذا صمت فليصم سمعك وبصرك ولسانك وبطنك وفرجك واحفظ يدك وفرجك، وأكثر السكوت إلا من خير وارفق بخادمك»^(١).

وفي خبر جراح المدائني عنه عليه السلام: «إذا صمتم فاحفظوا ألسنتكم عن الكذب، وغضوا أبصاركم، ولا تنازعوا، ولا تحاسدوا، ولا تغتابوا، ولا تماروا، ولا تكذبوا، ولا تباشروا (يعني: تباشروا النساء) ولا تحالفوا، ولا تباغضوا، ولا تسابوا، ولا تشاتموا، ولا تنابزوا، ولا تجادلوا، ولا تبادوا، ولا تظلموا، ولا تسافهوا، ولا تزاوجوا، ولا تغفلوا عن ذكر الله وعن الصلاة. وألزموا الصمت والسكوت والحلم والصبر والصدق ومجانبة أهل الشر... وكونوا مشرفين على الآخرة منتظرين لأيامكم منتظرين لما وعدكم الله، متزودين للقاء الله.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ ص: ١١٨.

وعليكم السكينة والوقار والخشوع والخضوع وذل العبد الخائف من مولاه راجين خائفين راغبين راهبين... وكلما نقصت منها شيئاً من ما بنيت [بينت.ظ] لك فقد نقص من صومك بمقدار ذلك...»^(١).

ونسأل الله سبحانه وتعالى بمنه وكرمه أن يوفقنا وجميع المؤمنين لأداء هذه الفريضة العظيمة على أكمل وجوهها وأتمها، مع حسن النية ومقبول السعي ومستجاب الدعوة. إنه أرحم الراحمين، وولي المؤمنين.

(١) وسائل الشيعة ج: ٧ ص: ١١٩.

س ١٠٩- هل يمكننا الاعتماد على المراسد
الفلكية الأوربية في تحديد أوقات الفجر
وشروق الشمس والظهر طيلة أيام السنة
بما فيها أيام شهر رمضان المبارك. علماً بأنها
علمية ودقيقة جداً، حدّ أجزاء الثانية؟

ج- يجوز الاعتماد على المراسد المذكورة إذا أوجبت العلم
بدخول الوقت، وإلا وجب الانتظار حتى يحصل العلم بذلك. نعم
إنما تنفع في الفجر إذا علم أنهم يريدون منه المعنى الشرعي، وهو
البياض المعترض في الأفق الشرقي. أما إذا لم يعلم بإرادتهم ذلك فلا بد
من العلم بحصوله.

س ١١٠ - إذا ثبت الهلال عند الحاكم
الشرعي فهل يجوز للمكلف الإفطار إذا
اقتنع بثبوته عند الحاكم الشرعي أو يجب
عليه الفحص بنفسه؟

ج- إذا علم بتثبت الحاكم الشرعي، بحيث لا يثبت عنده الهلال
إلا إذا كان موجوداً واقعاً أو قامت البينة الشرعية عليه جاز الاعتماد
على الثبوت عنده.

س ١١١ - صائم في شهر رمضان المبارك في بلد غير إسلامي، هل يحق له إطعام الطعام في النهار لغير المسلمين؟

ج - نعم يجوز له ذلك إلا أن يكون فيه توهين لدينه ولدعوته، بأن يعلم بأنه مسلم، ويكون الامتناع منه عن إطعام الطعام شعاراً مظهراً لالتزامه بدينه واعتزازه به، والإقدام منه على الإطعام هتكاً للشعار المذكور، ومظهراً لاستهوانه بدينه واستخفافه به.

س ١١٢ - إذا ثبت الهلال في الشرق، فهل يثبت عندنا في الغرب؟ وإذا ثبت في أمريكا فهل يثبت في أوروبا؟

ج - إذا ثبت الهلال في بعض البلاد الآسيوية أو الأوربية أو الأفريقية كفى في الحكم بوجوده بالإضافة إلى باقي تلك البلاد في نفس اليوم شرقية كانت أو غربية. إلا في نيوزلندا فإن الهلال لا يثبت فيها حينئذٍ إلا أن يعلم بوجوده فيها في نفس اليوم بنحو يصلح للرؤية البصرية، أما إذا لم يعلم بذلك فيبني على ثبوت الهلال فيها في اليوم الثاني. كما أنه إذا ثبت الهلال في آسيا أو أوروبا أو أفريقيا فإن الهلال يثبت في أمريكا في نفس اليوم.

نعم إذا ثبت الهلال في أمريكا وحدها فإنه لا يثبت في آسيا وأوروبا وأفريقيا في نفس اليوم، بل في اليوم الثاني.

س ١١٣ - المعروف بين الفقهاء أنه إذا ثبت الهلال في البلدان الشرقية يحكم بثبوته في البلدان الغربية، لكن في بعض الفصول يرى الهلال في البلدان الشرقية، ولا يمكن رؤية الهلال في بعض البلدان الغربية بسبب انعدام الظلام في الليل هناك، فهل يثبت الهلال في هذه البلدان على أساس رؤيته في البلدان الشرقية؟

ج - بناء على ما ذكرنا من وحدة الآفاق في بلاد آسيا وأوروبا يتعين ثبوت الهلال في تلك البلاد تبعاً للبلاد السابقة عليها التي يتيسر فيها الرؤية بسبب حصول الظلام فيها.

س ١١٤ - وردتنا عدة استفتاءات يظهر منها ان ساكني استراليا ونيوزلندا لا يجوز لهم الاعتماد في ثبوت الهلال على البلاد الغربية بالنسبة لهم كمنطقة الشرق الأوسط كما لا يجوز لهذه المنطقة مثلاً الاعتماد عليهم، فيما الجواب الوارد أعلاه يظهر خلاف ذلك فهل حصل عدول في الفتوى لكي نغير الفتاوى السابقة أم ماذا؟

ج- الموجود في مرشد المغترب - الطبعة السابقة - استثناء نيوزلندا فقط ونؤكد أن حكم استراليا نفس حكم بلدان الشرق الأوسط.

س ١١٥ - انا شخص مقيم في استراليا. اذا ثبت الهلال في بلد من البلدان العربية اي منطقة الشرق الأوسط هل يمكنني الأخذ به في حال لم تثبت عندنا الرؤية؟

ج - نعم يثبت عندكم إذا ثبت بحجة شرعية في بلدان منطقة الشرق الأوسط.

س ١١٦ - إذا فات المكلف صوم شهر رمضان ولعدة سنوات فهل يجب عليه القضاء مع كفارة الإفطار العمدي علماً بأنه يجهل أحكام القضاء والكفارة؟

ج - إذا كان يعلم بوجوب الصوم عليه، ويفطر تساهلاً، يجب عليه القضاء، والكفارة. وكذا الفدية لو أحرر القضاء عن السنة الأولى.

س ١١٧ - هل يجب دفع الفدية عن من مرضت في شهر رمضان ولم تصم، ثم استمر المرض إلى أن ماتت قبل رمضان الثاني؟ علماً بأن لها تركة، وقد أوصت باستخراج الثلث

ودفع كل ما وجب عليها.

ج- لا يجب دفع الفدية عنها.

س ١١٨ - هناك بعض النساء لا يلتزمين بالواجبات الشرعية كالحجاب والصلاة خلال أيام السنة، فإذا حضر شهر رمضان المبارك صمن وصلين، فهل تصح صلاتهن وصيامهن وإن كن غير ملتزمات بالحجاب؟

ج- نعم تصح صلاتهن وصيامهن. ويرجى أن تشملهن بركة الشهر المبارك فيوفقهن الله تعالى للتوبة والعودة إلى طريق الإيمان والعمل الصالح.

س ١١٩ - شخص في ذمته قضاء صوم، إلا أنه تسامح في القضاء وتهاون حتى عجز عن القيام به لمرض، بسبب علة مستمرة. في هذه الحالة هل يسقط عنه الصوم، أم يجب عليه أن يوصي به؟

ج- يجب عليه الوصية به والسعي لحصوله بعد وفاته، لتبرأ ذمته منه.

س ١٢٠ - إذا لم يتمكن الزوجان من الغسل في ليلة من ليالي شهر رمضان فهل يجوز

للزوجة تمكين زوجها منها؟. وما الحكم إذا افترضنا إمكانية السفر في تلك الليلة، فهل يجوز التمكين مع علم الزوجة عدم إذن الزوج لها بذلك أو كونه حرجياً عليها؟ وما الحكم في المسألة إذا كان الغسل يضر الزوجة فقط، فهل يجوز لها التمكين؟

ج- إذا كان عدم التمكين لضيق الوقت لم يجز لها تمكين الزوج، وإن كان لعذر آخر- كعدم الماء أو المرض - فيجوز لها التمكين، والأحوط وجوباً لهما التيمم بدل الغسل قبل الفجر حينئذٍ.

س ١٢١ - إذا أفطر الصائم اعتماداً على أمر - كالساعة أو المؤذن أو مواقيت الإفطار والإمساك - واكتشف بعد ذلك أن هناك خطأ - كعطل الساعة أو اشتباه المؤذن أو خطأ دفتر مواقيت الإفطار والإمساك - فما حكم صومه؟

ج- يصح صومه إذا اعتقد حين الإفطار دخول الليل، كما هو الغالب. نعم إذا لم يعتقد دخول الليل، وإنما تسرع للإفطار من أجل الظن بدخول الليل مع احتمال خطأ الطريق وعدم دخول الليل ولو احتمالاً بعيداً فصومه باطل إذا صادف إفطاره في النهار، وعليه القضاء والكفارة.

س ١٢٢ - وما الحكم إذا كان الخطأ المذكور
في وقت الإمساك؟

ج - إذا تيسر للشخص معرفة الفجر ولكنه لم يفحص ليعرفه
وإستخدم المفطر فعليه القضاء.

س ١٢٣ - شخص صائم صوماً مستحجاً
فإذا دعاه أبوه أو أخوه أو أي شخص من
البيت إلى الأكل أو الشرب وهم يعرفون بأنه
صائم، فهل يجوز للصائم تلبية دعواهم؟
علماً أن القصد من الدعوة من قبل الأهل
هو ليفطروا الصائم لكي يحصلوا على الأجر
والثواب؟

ج - يستحب له الإفطار معهم إذا كانوا قد طلبوا منه أن يفطر
معهم حباً منهم في أن يأكل أو يشرب معهم ويحصل بذلك على أجر
الصيام وأجر تلبية دعوة المؤمن. أما إذا كان ذلك منهم تهاوناً بالصوم
فيشكل استحباب إجابتهم. كما أن ذلك منهم ليس من تفتير الصائم
المستحب، وإنما تفتير الصائم المستحب هو تقديم الطعام أو الشراب
له عند وقت الإفطار بعد الغروب وإكمال الصيام.

س ١٢٤ - الغاز المضغوط الذي يستعمله
المريض المصاب بـ(الربو) وعن طريق الفم
إذا كان تصل منه نسبة إلى المعدة، فهل يضر
بالصوم؟

ج - لا يضر بالصوم إلا إذا كان مشتملاً على دواء سائل يعلم
بوصول ذرات منه إلى المعدة.

س ١٢٥ - هل يضر بالصوم تنظيف الأسنان
بالفرشاة والمعجون؟

ج - كلا، لا يضر بالصوم بل يجوز ذلك إذا لم يؤدي إلى ابتلاع
شيء من المعجون أو الماء.

الخمس



الخمسة

وهو حق فرضه الله تعالى له ولرسوله الأمين عليه السلام ولآله الطاهرين عليهم السلام، ولبنى هاشم، عشيرته الأقربين، عوضاً عما نزههم عنه من صدقات الناس، كرامة لهم، ورفعاً لشأنهم، وتشريفاً لمقامهم، وحفظاً لحق رسول الله عليه السلام فيهم. فعلى المؤمنين أعزهم الله تعالى الاهتمام بأداء هذا الحق، كي لا يعدّوا في عداد الظالمين لأهله المعتدين عليهم، فعن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «إن أشد ما فيه الناس يوم القيامة إذا قام صاحب الخمس فقال: يا رب خمسي»^(١).

وبذلك طهارة المؤمنين، وحلّ أموالهم، ونهاء أرزاقهم، فعن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «إني لأخذ من أحدكم الدرهم وإني لمن أكثر أهل المدينة مالاً، ما أريد بذلك إلا أن تطهروا»^(٢)، وعن الإمام الكاظم عليه السلام أنه قال: «والله لقد يسر الله على المؤمنين أرزاقهم بخمسة دراهم جعلوا الربهم واحداً وأكلوا أربعة أحلاء، ثم قال: هذا من حديثنا صعب مستصعب لا يعمل به ولا يصبر عليه إلا ممتحن قلبه للإيمان»^(٣).

وعن الإمام الرضا عليه السلام في كتاب كتبه في أمر الخمس: «... فلا

(١) وسائل الشيعة ج: ٦ ص: ٣٨٦.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٦ ص: ٣٣٧.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٦ ص: ٣٣٨.

تزووه عنا، ولا تحرموا أنفسكم دعاءنا ما قدرتم عليه، فإن إخراجهم مفتاح رزقكم وتمحيص ذنوبكم وماتمهدون لأنفسكم ليوم فاقتكم، والمسلم من يفى الله بما عهد إليه، وليس المسلم من أجاب باللسان وخالف بالقلب»^(١)... إلى غير ذلك من الروايات الكثيرة.

س ١٢٦ - بعض الناس يتصرف بنفسه في الحقوق الشرعية من دون مراجعة الحاكم الشرعي أو وكيله محتجاً بأنه غير مقتنع بمصارف بعض الوكلاء فما هو رأيكم في ذلك؟

ج - ينبغي أن يعلم:

أولاً: أنه يحرم على صاحب الحق أن يدفعه لمن لا يقتنع بحسن تصرفه فيه، لأن الحق أمانة بيده لا يسوغ له التفريط فيه.

وثانياً: أن عدم الاقتناع بمصارف بعض الوكلاء لا يبرر الخروج عن الميزان الشرعي، والاستقلال في التصرف بالحق من دون مراجعة الحاكم الشرعي المأمون عليه، فقد دلت الأدلة على وجوب الرجوع له، وعدم براءة الذمة من الحق بالاستقلال فيه. فلا بد من مراجعته أو مراجعة وكيله المأمون عليه الذي يوصله له أو يتصرف به بتوجيهه،

(١) وسائل الشيعة ج: ٦ ص: ٣٧٥.

والأمر لا ينحصر بالوكلاء الذين لا يقتنع الشخص المذكور بحسن تصرفهم.

وثالثاً: يجب الحذر ممن يحاولون إصاق التهم بالعلماء وممثلهم والمبالغة فيها من دون تثبت، أو مع تعمد التهريج بلا حق، فإننا لا ننكر أن هناك بعض المفارقات والسلبيات نتيجة الخطأ غير المتعمد، بل وحتى التسامح بوجه لا يعذر فيه الشخص، إلا أن ذلك لا يعني سلب الثقة من الكل والإعراض عنهم، فإن ذلك ظلم صارخ للحقيقة من جانب، وضياع الدين من جانب آخر، حيث لا بديل عقلاً ولا شرعاً عن العلماء. وأي بديل فرض أو يفرض في مجتمعاتنا وجميع مجتمعات الأرض فهو دونهم في الأمانة والإخلاص، وما ينتظر منه من المفارقات والسلبيات أكثر بكثير مما حصل الآن على الساحة، كما يشهد به النظر للمجتمعات الدينية الأخرى، فإنها خرجت بالدين إلى شعارات جامدة وتقاليد ميتة لا فاعلية لها ولا أثر، وإلى لعبة بيد السياسة والقوى الفاعلة في العالم تدفعها حيث شاءت. وهل حفظ مبدأ التشيع على طول المدة وشدة المحنة بروحه المتوثبة ودعوته الحية غير العلماء الصحيحين الذين جاهدوا في سبيل الله تعالى ونصحوا لعباده وتحملوا الأذى في جنبه، ولم يستجيبوا للظالمين ولا نسقوا معهم ولا اعترفوا بحكمهم، حتى فرضوا دينهم وأنفسهم على أرض الواقع. والحذر ثم الحذر من هذه الحملة الظالمة المشبوهة على العلماء

المتورعين التي هي فرع عن الحملة الشرسة على التشيع عموماً، التي تشهدا بقاع الأرض، فاللازم على المؤمنين سددهم الله تعالى تأكيد العلاقة بالعلماء العاملين المخلصين، وبممثلهم الصالحين المستقيمين، والالتحام معهم لتيسير أداء وظيفتهم على أكمل وجوهها وأفضلها. وليشعر المهرجون المدفوعون بخيبة سعيهم، ويشعر الدافعون لهم بفشل خططهم ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكْفَّ بِأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا﴾^(١).

س ١٢٧ - هل يجوز الصلاة في مسكن أو في ثوب أو على فراش تعلق بها الخمس؟ وهل يعتبر شراء المواد الغذائية من أموال غير خمسة أكلاً من الحرام؟ وهل تعم الحرمة في الجميع إلى غير صاحب هذه المواد المذكورة المتعلق فيها الخمس؟

ج - يحرم على صاحب المال الذي تعلق به الخمس التصرف بالمال قبل إخراج خمسه، وإن تصرف فيه بمثل الصلاة بطلت صلاته مع التفاته لذلك، كما لو صلى في ثوب أو دار تعلق بهما الخمس. وأما التعامل بالمال الذي تعلق به الخمس فإنه صحيح بمعنى أنه لا يمنع من التصرف في البديل من الثمن أو المثل. إلا أن صاحب المال الذي تعلق

(١) سورة النساء الآية: ٨٤.

به الخمس يبقى مشغول الذمة بالخمس ويطالب به يوم القيامة. وكذا الحال فيما إذا أذن لغيره بالتصرف بذلك المال، فإنه يحل لذلك الغير أن يتصرف، ويتحمل صاحب المال إثم التفريط بالخمس، فيكون الوزر عليه والمهناً لغيره. وقد سبق عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «أن أشد ما فيه الناس يوم القيامة إذا قام صاحب الخمس فقال: يارب خمسي»^(١).

س ١٢٨ - هل يجوز استثمار الحقوق الشرعية
- سهم الإمام وسهم السادة - في استثمارات
مضمونة لتنمية المال - بإذن الوكيل - إذا لم
تكن في البلد حاجة ملحة وعاجلة لصرفه؟
وفي فرض الجواز فهل أن مصارف النماء
هي نفس مصارف السهم المذكور أو يمكن
صرفها فيما هو أوسع من ذلك، مثل مصارف
الخير العامة؟

ج - لا مجال لإستثمار سهم السادة. وأما سهم الإمام فلا يجوز
استثماره إلا مع إحراز رضاه عليه السلام، ولا يحرز رضاه بمجرد استغناء
البلد عن الصرف، بعد أن كان عليه السلام مسؤولاً ومهموماً بسد حاجة
الدين والمؤمنين في جميع البلاد، ومن الظاهر شدة الحاجة في بعض
البلاد لصرف السهم المذكور في ترويج الدين، وسد ضروريات

(١) وسائل الشيعة ج: ٦ ص: ٣٨٦.

المؤمنين، بنحو تبلغ مرتبة الضرورة الملحة التي تصل حد المأساة. هذا وعلى تقدير جواز الاستثناء، فلا بد من استئذان الحاكم الشرعي في ذلك. كما أن مصارف النماء هي مصارف السهم المبارك، لتبعية النماء للأصل.

س ١٢٩ - هل يجوز أن يتصرف الشخص بنفسه في الخمس؟ وفي المقابل هل تبرأ ذمته بمجرد دفعه للحاكم الشرعي؟

ج - الولاية على الخمس في نظرنا مشتركة بين المكلف والحاكم الشرعي، فلا يجوز للمكلف التصرف فيه من دون مراجعة الحاكم الشرعي، كما أن اللازم التنبه إلى أمر مهم، وهو أن الرجوع للحاكم الشرعي إنما يقتضي براءة الذمة إذا أحرز المكلف فيه التحري لصرف الحق في ما يرضي الإمام عليه السلام، والقدرة على ذلك والقيام به، فإن الحق ملك الإمام عليه السلام، والمالك أمين عليه والولاية على الحق مشتركة بين المالك والحاكم الشرعي على أساس رعاية المصلحة العامة وصرف الحق في ما يرضيه عليه السلام، فليس للمالك أن يدفع الحق للحاكم الشرعي ويوكل صرفه إليه إلا مع وثوقه بحسن تصرفه، بحيث لا يصرفه إلا بما يرضيه عليه السلام.

س ١٣٠ - أحد المؤمنين بعد الفحص والسؤال عن أعلم المجتهدين حصل له يقين

بأحد المجتهدين فدفع له الحقوق الشرعية،
ثم بعد ذلك حصل له يقين آخر غير ذلك
فهل عمله الأول مجزئ ومبرأ للذمة؟

ج- إذا كان قد بذل جهده في الفحص ولم يقصر ولا تسرع تسامحاً
أجزأه ما وقع منه إن شاء الله تعالى. وإن كان قد تسرع ولم يستكمل
جهده في الفحص لزمه الرجوع لمن تتم الموازين عنده وفي حقه من
المجتهدين، وشرح الحال له، فإن أحرز صرف ذلك المجتهد المال في
محله فقد يمضيه المجتهد المذكور ويجتزئ به حينئذٍ، وإن لم يحرز صرف
المال في محله لزمه التدارك، ولم يجتزئ بما دفع.

س ١٣١- هناك حالات خاصة في الغرب
تدفع فيها الدولة إيجار المؤجر فهي ضامنة
لإسكانه..

أ- فلو أشتري داراً للسكن وهو على تلك
الحالة، فهل تعد داره هذه زائدة فيجب فيها
الخمس؟

ب- وإذا كانت زائدة فهل يمكنه إنهاء إيجار
الدولة لداره المستأجرة والسكن مؤقتاً في داره
التي اشتراها ليسقط خمس العين، ثم يخرج

منها ثانية لبيت تدفع الدولة إيجاره، ويؤجر هو بيته الذي اشتراه؟

ج- ثم لو سجلها باسم غيره وسكنها فهل يمكنه أخذ مال الدولة التي تدفع لمن سجلت الدار باسمه؟

د- ثم هل يمكنه أن يبقى على إيجاره لغيرها ويسكنها مؤقتاً عدة أيام ليسقط عنه خمس العين، ثم يخرج منها ويؤجرها فيدفع خمس الربح؟

ج- إعداد الدار للسكن لا يجعلها من المؤنة ولا يسقط الخمس عنها، بل يتوقف ذلك على أن تكون دار سكن له فعلاً. ولا يكفي في ذلك سكنها لمدة من أجل إسقاط الخمس، بل لابد من اتخاذها سكناً بحيث يصدق عليها أنها دار سكنها. أما إذا اتخذها سكناً وسقط عنها الخمس فلا مانع من أن يأخذ أجر السكن من الدولة إذا كانت مسجلة باسم غيره.

س ١٣٢ - يقوم بعض الأشخاص بعمل جمعية يدفع كل شخص بمقتضاها مبلغاً معيناً من المال شهرياً، وتسلم هذه المبالغ

لرئيس الجمعية على أن يدفعها كل شهر لأحد المشاركين في الجمعية. ولكن لا يعلم هل يتم تسليم هذه الأموال للرئيس بعنوان الوديعة أو الوكالة أو الهبة أو القرض أو أي عنوان آخر، فهم لا يفرقون بين هذه العناوين، أو لا يقصدون أحدها.

والسؤال هو: هل يتعلق الخمس حينئذٍ بهذه الأموال فيجب على كل فرد أن يحسب نصيبه من أرباح سنته ويخرج -خمسه؟

ج- إذا كان دفع المال للرئيس ليقوم بعملية دفعه للمشاركين - كما هو المفروض في السؤال - كان الرئيس وكيلًا، ولا يكون مقترضاً إلا أن تصل النوبة له ويأخذها أو يأذنوا له باقتراضها قبل وصول النوبة له. وكل مشترك يحسب ما دفعه من جملة أرباحه، فيجب خمسه بعد استثناء ديونه، وبالشروط المقررة.

س ١٣٣- رواتب الموظف الحكومي أو في الشركات الأهلية إذا لم يستلمه بيده بل حولته الشركة إلى رصيده في البنك الحكومي أو الأهلي فهل يجب عليه الخمس إذا حال الحول؟

ج- إذا كانت الأوراق النقدية المستلمة من البنوك الحكومية كراتب من الحكومة مملوكة قبل ذلك لمسلم فتسمى «مجهول المالك». الوظيفة الشرعية فيها أنها تستلم بالنيابة عنا وتقبض بعد ذلك من قبل المستلم بنية تملكه لها. إنه بعد إجراء العملية المذكورة تعتبر الأموال المذكورة من الأرباح التي يعتبر فيها الخمس مع توفر سائر شروطه الأخرى.

إذا لم يستلم الراتب الحكومي من البنك، فلا يجب فيه الخمس. أما رواتب الشركات الأهلية فهو ربح بمجرد استحقاقه، فيجب فيه الخمس بشروطه. ولا يضر بذلك تحويله إلى رصيد في البنك الحكومي.

س ١٣٤- ربما تحول الدولة وبعض الشركات في الدول غير الإسلامية وفي بعض الدول الإسلامية رواتب موظفيها بحسابهم في البنك مباشرة، فلا يقبض الموظف المال بيده نقداً، ولكنه يستطيع سحبه متى شاء. فلو ارتفع رصيد الموظف بحيث زاد عن مؤنة سنته، فهل يجب فيه الخمس؟

ج- يجب فيه الخمس إذا كان الراتب من شركة أهلية ونحوها. أما إذا كان من الدولة فلا يجب فيه الخمس فيه إلا بقبضه إذا زاد منه

شيء عند حلول رأس سنته.

س ١٣٥ - كل مواطن يعمل في دائرة حكومية أو شركة يستقطع من راتبه الشهري مبلغ بسيط يدخل صندوق التقاعد، فعندما يصل العامل أو الموظف إلى سن التقاعد يعطى له كل شهر من هذا الصندوق ما يقارب ربع راتبه الذي كان يتقاضاه. وإذا استقال الموظف أو العامل من عمله يطلب من صندوق التقاعد أن يعطوه كل المبالغ المستحقة له في الصندوق خلال السنوات التي عمل في الدائرة أو الشركة. هل يتعلق الخمس بهذا المبلغ بعد قبضه أو ينظر إذا كان زائداً على مؤنة سنته فيجب فيه أو لا؟

ج - إذا قبض هذا المبلغ تدريجياً في كل شهر عند تقاعده، أو دفعة عند استقالته، وأجرى عليه وظيفة مجهول المالك كما ذكرنا سابقاً فله أن ينفق منه حتى يحضر رأس سنته، فإذا زاد منه شيء دفع خمسه، وإلا فلا شيء عليه. هذا إذا كان الراتب حكومياً. أما إذا كان من شركة أهلية فيجب الخمس فيه بمجرد قبضه، لأنه من الديون التي هي أرباح سنين سابقة والتي يجب الخمس فيها عند استحصالها.

س ١٣٦- إذا أودع شخص مبلغاً من المال في البنك الحكومي. فهل عليه تخميسه؟

ج- الأحوط وجوباً تخميس المال المذكور.

س ١٣٧- هل يجوز المصالحة على الخمس والإسقاط والإبراء؟

ج- إنما تكون المصالحة على الخمس عند الشك في كمية الواجب منه في كثرته وقلته. وهو لا يسقط بالإبراء والإسقاط. وينبغي الحذر من مراجعة من يفعل ذلك، لما فيه من تضييع للحق، وتحريف في الحكم الشرعي. ونسأله سبحانه العصمة والسداد.

س ١٣٨- هل الأجهزة الإلكترونية كالتلفزيون وغيره تعتبر من المؤنة؟ فإذا لم تعتبر منها، فهل يتعلق الخمس بمجرد الشراء؟

ج- إذا استعملت بالاستعمال المطلوب منها بمقدار معتد به صارت من المؤنة وسقط الخمس عنها.


س ١٣٩- يوجد طقم من الأواني المنزلية، فإذا استعمل من الطقم بعض أشياءه هل هذا يكفي في عدم وجوب الخمس؟

ج - إذا كان ما يحتاجه الإنسان منه لا يستطيع الحصول عليه إلا بشراء الطقم كله فلا يجب فيه الخمس كله باستعمال بعضه، وإذا كان يمكن تحصيل ما يحتاج إليه بدون شراء الكل وجب الخمس في ما لم يستعمله.

س ١٤٠ - هل الهدية تخمس؟ وإذا فرضنا أنها تخمس، هل الدفع يكون بعد مرور سنة أم في حينها؟ وما حكم الأموال المأخوذة من الرجل الذي لا يخمس أمواله؟

ج - الهدية تخمس عند حلول رأس السنة الخمسية، وليس من حينها، ولا بعد مرور سنة عليها. والأموال المأخوذة من الرجل الذي لا يخمس حلال. ووزر تضييع الخمس يقع على دافع المال ويبقى هو مطالباً به.

الحج

A decorative flourish consisting of stylized, symmetrical leaf-like shapes and scrolls, positioned to the left of the word 'الحج'.

الحج

الحج من أعظم الواجبات الدينية وإحدى الدعائم الخمس التي بني عليها الإسلام. وقد فرضه الله تعالى تشييداً للدين وتثبيتاً لقواعده وتعظيماً لشعائره، وأمر خليله إبراهيم عليه السلام أن يؤذن في الناس في غابر الزمان، ليفدوا على ربهم، مستجيبين لدعوته، متعرضين لرحمته، متذللين له، خاضعين، خاشعين، باذلين أموالهم، متخلين عن زهرة دنياهم، متحملين في سبيله النصب والتعب، ليؤدوا حقه، وليشهدوا منافع لهم، قد خلفوا دنياهم وراءهم وتجردوا عنها من أجله. وموسم الحج الشريف يتميز بروحانيته العالية..

أولاً: لابتناء محرمات الإحرام على تخفيف الجانب المادي والحيواني في الإنسان، لتجنب كثير من الملذات، والعدوانيات فيه.
وثانياً: لأن أكثر أعمال الحج تعبديات غير معلومة الفائدة لولا الإيثار بالغيب، والإذعان لله تعالى.

وهذان الأمران يحفزان الجانب الروحي والارتباط المطلق بالله تعالى، وأي سبب أوثق من سبب بين العبد وربّه؟

ويظهر من النصوص الكثيرة الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة من آلِهِ عليهم السلام أن الحجاج حيث كانوا ضيوف الله سبحانه وتعالى ووافدون إليه. فلا بد أن يفوزوا بحسن ضيافته، وعظيم جوائزها، وجزيل عطاياها،

وأن ذلك مضمون لهم.

ففي حديث معاوية بن عمار عن الإمام أبي عبد الله الصادق عليه السلام: «قال: إذا أخذ الناس منازلهم بمنى نادى مناد: لو تعلمون بفناء من حللتم لأيقنتم بالخلف بعد المغفرة»^(١).

وفي حديث آخر عنه عليه السلام: «سأله رجل في المسجد الحرام من أعظم الناس وزراً؟ فقال عليه السلام: من يقف بهذين الموقفين عرفة والمزدلفة، وسعى بين هذين الجبلين، ثم طاف بهذا البيت، وصلى خلف مقام إبراهيم عليه السلام، ثم قال في نفسه وظن أن الله لم يغفر له، فهو من أعظم الناس وزراً»^(٢).

وفي حديث آخر عنه عليه السلام: «الحاج والمعتمر وفد الله، إن سألوه أعطاهم، وإن دعوه أجابهم، وإن شفّعوا شفّعهم، وإن سكتوا ابتدأهم. ويعوّضون بالدرهم ألف درهم»^(٣).

وفي حديث الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام: «قال: قال رسول الله ﷺ: الحاج ثلاثة، فأفضلهم نصيباً رجل غفر له ذنبه ما تقدم منه وما تأخر، ووقاه الله عذاب القبر. وأما الذي يليه فرجل غفر له ذنبه ما تقدم منه، ويستأنف العمل فيما بقي من عمره. وأما الذي يليه فرجل

(١) وسائل الشيعة ج: ٨ ص: ٦٥.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٨ ص: ٦٦.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٨ ص: ٦٨.

حفظ في أهله وماله»^(١)... إلى غير ذلك من النصوص الكثيرة.

وقد ورد في بعض أحاديث أهل البيت (صلوات الله عليهم) أن من المقاصد الشريفة للحج وفوائده المطلوبة التعرف على آثار رسول الله ﷺ وأخباره، ليُذكر ولا ينسى. كما أن في جملة من أحاديثهم عليه السلام التأكيد على التأسي بالنبى ﷺ في بعض منازله وأفعاله. فعلى الحجاج أن يتعمدوا ذلك ما وجدوا له سبيلاً، فيزوروا المواقع التي حلَّ ﷺ فيها، أو مرَّ بها، ويتذكروا مقاماته ومواقفه فيها، ويتمثلوها في نفوسهم، وينشدوا لها وله ﷺ بقلوبهم، تأكيداً لحبهم له، وتشبيهاً لعلاقتهم معه، وتقويةً لروابطهم به، فهو الرؤوف بالمؤمنين، الرحيم بهم، الشافع لهم المشفع فيهم. وجزاه الله تعالى خير ما جرى نبياً عن أمته، وبلغه منا تحية وسلاماً.

كما أن من تمام الحج وكماله زيارته ﷺ والفوز بالنزول في فنائه والسلام عليه، رعاية لعظيم حقه، وتجديداً لما في أعناق أمته من عهده. وفي حديث الأسمي عن الإمام الصادق عليه السلام: «قال: قال رسول الله ﷺ: من أتى مكة حاجاً ولم يزرني إلى المدينة جفاني، ومن جفاني جفوته يوم القيامة. ومن جاعني زائراً وجبت له شفاعتي، ومن وجبت له شفاعتي وجبت له الجنة»^(٢).

(١) وسائل الشيعة ج: ٨ ص: ٧٠.

(٢) علل الشرائع ج: ٢ ص: ٤٦٠، واللفظ له. وسائل الشيعة ج: ١٠ ص: ٢٦١.

ويجري أهل بيته (صلوات الله عليهم) مجراه في جميع ذلك لأنهم منه، وهو منهم، خلقوا من نوره، ونطقوا عنه. فمن أحبهم فقد أحبه، ومن أكرمهم فقد أكرمه. فلا ينبغي للحاج أن يفوته التعرف على آثارهم، وزيارة مشاهدهم، وتذكر مواقفهم، وحفظ حق رسول الله ﷺ فيهم. ففي حديث إسماعيل بن مهران عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «إذا حج أحدكم فليختم بزيارتنا، لأن ذلك من تمام الحج»^(١).

وورد في بعض الأحاديث الشريفة أن من جملة فوائد الحج -التفقه في الدين ونشر المعارف الدينية في أنحاء المعمورة. وهو أمر حقيق بالاهتمام في هذه الأيام، ولا سيما في حقكم -أيها المغتربون- بعد أن تفرقتم في فجاج الأرض وأطرافها، في مجاميع قليلة، بعيدة عن مراكز الثقافة الدينية، محاطة بأفكار بعضها لا يؤمن بالله.

ولذا تتأكد في حقكم الحاجة للتحصن من آثار ذلك ومخاطره بالتحقيق بالأفكار الأصيلة المستمدة من تعاليم أهل البيت (صلوات الله عليهم)، والتي دافع عنها وحافظ عليها طول هذه المدة علماؤنا الأعلام، الذين جعلهم أئمتنا عليهم السلام المرجع للمؤمنين في محتهم الطويلة، حيث تستطيعون في هذا الموسم الشريف اللقاء مع رجال الحوزة المخلصين ونحوهم ممن يحمل الثقافة الدينية الأصيلة ويفد إلى الديار المقدسة ثم التزود منهم بالمعلومات الصحيحة والثقافة الدينية

التي يحملونها، ومدارستها معهم.

وبذلك تستطيعون حمل الثقافة الدينية الأصيلة، والرجوع بها إلى مواقعكم من المعمورة، ثم نشرها بين القاطنين هناك، وتحسينهم بها. وهكذا يكون هذا التجمع المبارك موسماً لتداول الأفكار الحقة ونشرها. وسبب خير ورحمة للمؤمنين.

وإياكم وترك الحج تسامحاً بعد اجتماع شرائط وجوبه، لأن ذلك من الكبائر العظام والمعاصي الموبقة، فقد قرنه الله تعالى بالكفر إذ يقول: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾^(١).

وفي الحديث الشريف: «إذا قدر الرجل على الحج فلم يحج فقد ترك شريعة من شرائع الإسلام»^(٢).

وفي وصية أمير المؤمنين عليه السلام: «لا تتركوا حج بيت ربكم فتهلكوا»^(٣)، وقال الإمام الصادق عليه السلام: «أما إن الناس لو تركوا حج هذا البيت لنزل بهم العذاب وما نوظروا»^(٤). وقد تقدم منا في الأمر التاسع عشر من المقدمة ما ينفع في المقام.

(١) سورة آل عمران الآية ٩٧:

(٢) وسائل الشيعة ج ٨: ص ١٨.

(٣) وسائل الشيعة ج ٨: ص ١٥.

(٤) وسائل الشيعة ج ٨: ص ١٤.

وهنا أمر ينبغي لمن يريد الحج رعايته باهتمام وتركيز، وهو تعلم أحكام الحج والتفقه فيها

أولاً: لأن ذلك لازم في جميع الفرائض من أجل إحراز الخروج عن عهدها، وبراءة الذمة منها.

وثانياً: لأن الخطأ فيه قد يوجب مشاكل معقدة لا يسهل حلها والخروج منها.

والتثقيف المذكور يتم بأمرين:

الأول: الرجوع لكتب المناسك في الحج والعمرة، كل حسب تقليده، ودراسة أحكام الحج فيها قبل الذهاب له، ليكون المكلف على معرفة بها وبصيرة منها مسبقاً، لأن متاعب الحج ومشاغله وضيق وقت الحاج تمنعه غالباً من التعرف على أحكام الحج في أثناء السفر له واستيعابها.

الثاني: الارتباط عند الذهاب للحج بالمرشدين، الذين لهم خبرة تامة بالحج، ولهم ورع وتقوى تمنعهم من التساهل والتسرع في تعليمه، ممن يرتبطون بقوافل الحجاج أو يذهبون بانفرادهم. فإن الإنسان مهما كان عارفاً بأحكام الحج لا يستغني عن المرشد عند العمل بها وتطبيقها. ومع ذلك قد لا يستغني عن الرجوع للبعثات الدينية التي تأخذ على عاتقها إرشاد الحجاج وحل مشاكلهم.

وحيث كان الحاج لا يستغني عن كتب المناسك، كما ذكرنا، وهي متكلفة بالمهم من أحكام الحج فنحن هنا في غنى عن ذكر أحكامه إلا بعض المسائل القليلة التي يشيع ابتلاء المغتربين بها، ولا تطرق غالباً في الكتب المذكورة ونحوها. والله سبحانه هو المسدد.

ونسأله بفضله وكرمه أن يوفقنا وإياكم لطاعته، ويرزقنا جميعاً حج بيته الحرام، مع قبول الأعمال واستجابة الدعاء، وصلاح الأحوال. إنه أرحم الراحمين وولي المؤمنين، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

س ١٤١ - ما هو حد الاستطاعة التي يجب

فيها الحج؟

ج - لابد في الاستطاعة من أمور..

١ - القدرة المالية على أداء الحج، إما لتملك المكلف النفقة التي يحتاجها للحج، أو لوجود من يبذل له النفقة المذكورة.

٢ - القدرة البدنية على أداء الحج.

٣ - فتح الطريق أمام المكلف وتيسر السفر له. فمن وجد هذه الأمور وجب عليه الحج في السنة الأولى لوجدانها، وإذا فرط فيه ولم يبادر له ثبت في ذمته حتى لو فقد بعض هذه الأمور في السنين اللاحقة. ولزيد من التفصيل يجب الرجوع لكتب المناسك.

س ١٤٢ - لو حصلت لي الاستطاعة على

أداء موسم الحج، ولكن الوقت لا يسعني

لأدائها، لارتبائي بموعد الامتحانات، فهل

يحق لي تأخير الحج لأداء الامتحانات؟

ج - لا يجوز تأخير الحج من أجل ذلك. إلا أن يكون في ضرورة ملحة إلى أداء الامتحان، بحيث يكون تخلفك عنه سبباً في حدوث مشكلة لك لا تطيق تحملها، كما لو كان سبباً في طردك من البلد إلى بلد يصعب العيش فيه، أو نحو ذلك من المشاكل المهمة.

ونظير الامتحانات في ذلك بقية الارتباطات، كالارتباط المعيشي بعمل معين يكون الذهاب للحج سبباً في التفريط به.

س ١٤٣ - شاب أعزب استطاع مؤخراً، وهو يفكر بالزواج، فلو سافر لأداء مناسك الحج، لتأخر مشروع زواجه فترة من الزمن، فأيهما يقدم؟

ج - الحج هو المقدم. إلا إذا كان في ضرورة للزواج، بحيث يكون تأخيره سبباً في حدوث مشكلة يصعب تحملها.

س ١٤٤ - موظف في الغرب عند الدولة يحول راتبه للبنك، ثم يسحب منه قدر حاجته في معاشه، ويستبقي الزائد في رصيده، وبمرور الزمن ارتفع رصيده إلى مبلغ يكفيه للحج، فهل يكون مستطيعاً بذلك ويجب عليه الحج؟

ج - لا يكون مستطيعاً، ولا يجب عليه الحج بذلك ما لم يقبض ما يكفي للحج، لأنه لا يملكه قبل قبضه. نعم الأولى له أن يبادر لقبض مقدار الاستطاعة ليجب عليه الحج، ويأتي به.

س ١٤٥ - في الفرض السابق إذا كان يقبض راتبه ثم يودع ما زاد عن حاجته منه في البنك

حتى تجمع في رصيده ما يكفيه للحج؟

ج- الأحوط وجوباً له الحج حينئذٍ، وذلك بأن يقبض منه ما يكفيه للحج، ليقطع بتحقيق الاستطاعة ووجوب الحج، ثم يأتي بالحج. أما لو تجمع عنده ما يكفيه للحج ثم أودعه في البنك فلا إشكال في وجوب الحج حينئذٍ.

س ١٤٦- وفي الفرض السابق أيضاً، إذا كان موظفاً في شركة أهلية وكانت تحول راتبه للبنك ولا تدفعه له، فهل يجب عليه الحج لو بلغ رصيده بمقدار ما يكفيه له؟

ج- الأحوط وجوباً له الحج حينئذٍ فيقبض ما يكفيه له على النحو الذي سبق في جواب السؤال السابق.

أما لو كان يستطيع قبض الراتب منهم رأساً وكان الراتب الشهري يكفي للحج ومع ذلك رضي بتحويله للبنك فلا إشكال في وجوب الحج حينئذٍ.

س ١٤٧- في صلاة الجماعة في المسجدين الشريفين يصعد بعض الناس إلى الطابق الأعلى ويأتمون بالإمام من هناك مع أنهم لا يرون شيئاً من صفوف الجماعة، ولا الإمام

فهل يجوز الائتسام من هناك؟

ج- في صحة الائتسام من العلو المذكور إشكال، والمتيقن من ذلك العلو غير المفرط الذي لا يخل بوحدة المكان عرفاً.

س ١٤٨- هل يجوز الإحرام للحج من مدينة جدة؟ وإذا كان لا يجوز فكيف العمل والطائرات تحط هناك؟

ج- لا يجوز، وعليه أن يحرم من أحد المواقيت كالجحفة مثلاً. نعم يمكن أن ينذر الإحرام من بلده أو غيره مما يمر عليه قبل الركوب بالطائرة، فينقذ إحرامه ثم يركب الطائرة محرماً. لكن يلزمه حينئذ أن يكفر بشاة للتظليل الحاصل بالركوب في الطائرة.

س ١٤٩- إذا ثبت الهلال لدى المخالفين من دون ثبوته عندنا شرعاً- سواء علم بخطئهم أم لا- في هذه العصور التي يفرض السلطان متابعتها في ذلك، فهل يجب الوقوف وفق الهلال الثابت عندنا إذا تمكن الشخص من ذلك؟

ج- لا يجب ذلك لإجزاء الوقوف معهم.

هذا، ويمكن لمن وفقه الله تعالى للحج أو العمرة مراجعة مناسك الحج والعمرة حيث تشتمل على أحكامها وآدابها.

أحكام
الطعام والشراب



أحكام الطعام والشراب

خلق الله الإنسان بحاجة للأكل والشرب، لأن بهما قوام بدنه، واستمرار وجوده، وبقاء حياته، والحفاظ على قوته ونشاطه، ليؤدي دوره في هذه الدنيا، ويبذل جهده ويقضي ما عليه. غير أن الإنسان السوي هو الذي يأكل ويشرب من أجل أن يعيش وبمقدار حاجته لذلك، وليس هو الذي همه الأكل ويعيش ليأكل ويشرب رغبة منه في الأكل والشرب واستكثاراً منه لهما كالبهيمة المربوطة همها علفها، والسائمة شغلها تقمّمها. فإن في ذلك هبوطاً إلى حضيض الحيوانية ومضرة البدن وقسوة القلب والبعد عن الله عز وجل، قال الله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾^(١).

وفي حديث عمرو بن إبراهيم: «سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: لو أن الناس قصدوا في الطعم لاعتدلت أبدانهم»^(٢)، وفي حديث صالح النيلي عن الإمام أبي عبدالله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام: «قال: إن الله يبغض كثرة الأكل. وقال أبو عبدالله عليه السلام: ليس بدّ لابن آدم من أكلة يقيم بها صلبه، فإذا أكل أحدكم طعاماً فليجعل ثلث بطنه للطعام وثلث بطنه للشراب وثلث بطنه للنفس، ولا تسمنوا تسمن

(١) سورة الأعراف الآية ٣١:

(٢) وسائل الشيعة ج ١٦: ص ٤٠٦:

الخنازير للذبح»^(١).

وفي حديث أبي بصير عنه عليه السلام: «قال لي: يا أبا محمد إن البطن ليطغى من أكله. وأقرب ما يكون العبد من الله إذا خف بطنه، وأبغض ما يكون العبد من الله إذا امتلأ بطنه»^(٢).

ولا نريد بذلك أن يمتنع الإنسان عن الطيبات وعن التنوق في الطعام وتجويده، فإن الله تعالى خلق الطيبات في المطعم والمشرب وغيرهما من أجل أن ينعم بها الإنسان وينتفع بها. بل كل ما نريده أن لا يكثر من الطعام والشراب ويمتلىء منها، لأن له مضاره السابقة، وأن لا يشتد اهتمامه بهما، فإن ذلك من الصفات الحيوانية الذميمة، حتى قيل: من كان همه بطنه فقيمته ما يخرج منها.

كما أن الله جلت آلاؤه قد حرم على الإنسان الطعام والشراب ببعض أنواعه أو في بعض حالاته، ولم يحرم ما حرم عبثاً ولا رغبة منه فيما حرم، ولا من أجل أن يؤذي الإنسان بحرمانه من ما يجب، بل من أجل خير الإنسان وصلاحه ففي حديث المفضل بن عمر عن الإمام الصادق عليه السلام حين سأله عن علة تحريم بعض المحرمات: «قال: إن الله تبارك وتعالى لم يحرم ذلك على عباده وأحل لهم ما سواه من رغبة منه في ما حرم عليهم، ولا زهد في ما أحل لهم، ولكنه خلق الخلق فعلم ما

(١) وسائل الشيعة ج ١٦: ص ٤٠٦.

(٢) وسائل الشيعة ج ١٦: ص ٤٠٥.

تقوم به أبدانهم وما يصلحهم فأحله لهم، وأباحه تفضلاً منه عليهم به لمصلحتهم، وعلم ما يضرهم فنهاهم عنه وحرم عليهم...»^(١).

فعلى المؤمن - وخصوصاً المغترب الذي يتعرض في محيطه لكثير من المحرمات - أن يتحرج من الحرام بجميع أنواعه وفي جميع حالاته ويتحفظ من الوقوع فيه، وقوفاً عند نهي الله تعالى، والتزاماً بحدوده. ولما في ذلك من المضار الدينية والبدنية والنفسية. وله في الحلال سعة ومتعة وكفاية. وقد ورد أن من أدخله بطنه النار فأبعده الله^(٢). وأن من صفات المؤمن أن يعف بطنه وفرجه. والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق والتسديد وهو أرحم الراحمين.

(١) وسائل الشيعة ج ١٦: ص ٣١٠:

(٢) بحار الأنوار ج ٤٠: ص ٣٤٠:

س ١٥٠ - هل يحق للمسلم الأكل من طعام
معدّ من غير المسلمين سواء كانوا مسيحيين
أم يهود أم غيرهم؟

ج- نفس الإعداد من غير المسلم لا يحرّم الطعام. وإنما يحرم
الطعام حينئذٍ في حالات ثلاث:

الأولى: أن يكون بنفسه محكوماً بالحرمة كلحم الخنزير، واللحم
المشكوك التذكية من دون أمانة شرعية تحرز تذكيته.

الثانية: أن يعلم بتنجسه إما للعلم بمسه له برطوبة - بناء على
نجاسة الشخص المذكور - وإما للعلم بتنجسه بمهاسة بعض الآلات
النجسة.

الثالثة: أن يعلم بنجاسة الطعام سابقاً - كلحم الحيوان المذكى
المتنجس بدم الذبح - ولا يعلم بأن غير المسلم طهره أو لا، فإنه يحكم
بنجاسته حينئذٍ ويحرم أكله.

س ١٥١ - هل يلزم على المسلم إذا أراد الأكل
من مائدة فحص محتوياتها ليتأكد من خلوها
من ما لا يجوز أكله؟

ج- يجوز الأكل منها من دون فحص إلا أن يعلم باشتغال المائدة
على ما لا يجوز أكله، فإنه يجب الفحص حينئذٍ لتمييز الحلال من الحرام.

س ١٥٢ - تشيع في بعض البلدان موائد الخمر، فما المقصود من حرمة الجلوس على المائدة التي فيها خمر، هل هي الجلسة الواحدة ذات الموائد المتعددة؟

ج- المحرم من ذلك الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر، فلو كان هناك منضدتان متقاربتان يشرب على إحدهما الخمر جاز الجلوس على الأخرى.

س ١٥٣ - لو دخل مسلم المقهى، وجلس يشرب الشاي، وجاء غريب عنه ليشرب الخمر على نفس المائدة، فهل يجب عليه قطع شرب الشاي والخروج؟

ج- في مفروض السؤال لا يجب قطع شرب الشاي ولا الخروج. نعم إذا شرع الداخلة في شرب الخمر على المائدة وجب القيام عنها، وجاز الرجوع للجلوس عليها بعد فراغه من شرب الخمر.

س ١٥٤ - هل يحق للمسلم أن يحضر في المجالس التي تقدم فيها الخمر؟

ج- لا يجوز الحضور في حالتين:

الأولى: أن يكون فيه تشجيع على الحرام أو توهين المسلم نفسه.

الثانية: أن يكون عدم الحضور مظهراً من مظاهر النهي عن المنكر، مع تحقق شروط وجوب النهي عن المنكر بما في ذلك احتمال التأثير، ولو في حق غير العاصي، بأن يكون سبباً في ارتداع بعض الناس عن المنكر وتقليل المعصية.

س ١٥٥ - شخص مسلم يشتغل هنا في الغرب بعمل محرم كبيع لحم الخنزير أو الخمر، وليس له مورد آخر غير هذا العمل، فهل يجوز أن آكل في بيته إذا دعاني للطعام؟ وما الحكم إذا كان عمله توزيع هذه المحرمات، أي كانت وظيفته عامل توزيع؟

ج - نعم يجوز الأكل عنده.

س ١٥٦ - هل يجوز شرب البيرة المكتوب عليها عبارة (خالية من الكحول)؟

ج - إذا كان انعدام الكحول بسبب تحويلها إلى مادة غير مسكرة بطريق التفاعلات الكيماوية فهي طاهرة يجوز شربها، وإذا كان بطريق سحب الكحول بعد وجوده فيها بنحو من التصفية فهي نجسة لا يجوز شربها. وإذا كان المقصود ماء الشعير الخالي بنفسه من الكحول فهو ليس بيرة ويجوز شربه.

س ١٥٧ - في البلاد الإسلامية يوجد سائل -
يسمى ماء الشعير - خال من الكحول، فهل
هو طاهر ويجوز شربه، أو لا؟

ج - نعم هو طاهر حلال الشرب إذا كان خالياً من الكحول
ابتداءً أو كان فيه كحول ثم انعدم منه الكحول بطريق التفاعلات
الكيميائية. أما إذا كان فيه الكحول ثم سحب منه بنحو من التصفية
فهو حرام، نظير ما تقدم في جواب السؤال السابق. كما أن الفقاع
نجس محرم الشرب، وهو من ماء الشعير. لكن قيل إنه البيرة، وإنه
مشمتمل على الكحول بنسبة قليلة يحدث مرتبة من الإسكار ضعيفة.

س ١٥٨ - هل يكفي في حلية اللحم المجلوب
من بلاد غير المسلمين المكتوب عليه (ذبح
على الطريقة الإسلامية) وهل يجوز أكله؟

ج - اللحم المجلوب من بلاد غير المسلمين إذا أخذ من المسلم
فإن احتمال أن المسلم قد أحرز تذكته بوجه شرعي كان محكوماً
بالتذكية، وإن علم بعدم إحراز المسلم لذلك غفلة أو تسامحاً فهو
محكوم بالنجاسة وعدم التذكية.

س ١٥٩ - تطبع بعض الشركات المنتجة
للحوم في بعض الدول غير الإسلامية

معلبات مكتوب عليها إنها مذبوحة على
الطريقة الإسلامية، فهل نصدق قولها؟
ثم هل نصدقها إذا كان مكتوباً على العلبة
أنها ذبحت بإشراف لجنة مرسله من دولة
إسلامية؟

ج- مع عدم اليقين لا يصدق قولها، كما لا تصدق الكتابة
المذكورة إلا إذا كانت تلك الشركات إسلامية، أو كانت مسبوقه بيد
مسلم يحتمل اهتمامه بإحراز التذكية.

س ١٦٠- تكتب عبارة (مذبوح على الطريقة
الإسلامية) على لحوم منتجة في دول إسلامية
من قبل شركات غير إسلامية، فهل يجوز لنا
تناولها؟

ج- يحرم الأكل ولا أثر للعبارة المذكورة في حلية الأكل. نعم إذا
كان منشأ هذه اللحوم شركة إسلامية يحكم بجواز الأكل.

س ١٦١- وهل يجوز تناولها إذا كان منشأ
هذه اللحوم شركة إسلامية في دول غير
إسلامية؟

ج- نعم يجوز إذا احتمل تذكية الشركة لها بالوجه الشرعي

أو اهتمامها بتذكيته، بحيث يحتمل أنها لا تصنعها إلا بعد أن تحرز
تذكيته بالوجه الشرعي. أما إذا لم يحتمل ذلك فلا يجوز تناولها.

س ١٦٢ - لحم وجلد الحيوان المشكوك
التذكية المحكوم بعدم التذكية هل يعتبر
طاهراً أو نجساً؟

ج - يعتبر ميتة نجسة.

س ١٦٣ - في بعض الدول غير الإسلامية
محلات تبيع اللحم الحلال للمسلمين، فلو
شككنا مثلاً في تذكية اللحم الذي تبيعه فهل
نعامله معاملة أسواق المسلمين فنبنى على
حلية أكل اللحم وتذكيته؟

ج - لا يبنى على حليته ولا على تذكيته ما لم يكن المحل تابعاً
لمسلم، ويحتمل تذكية اللحم بوجه شرعي.

س ١٦٤ - هل يجوز شراء اللحم على أنه
مذكى من (سوبر ماركت) صاحبه مسلم،
لكنه يبيع الخمر؟

ج - إذا احتمل المشتري تذكية اللحم بالوجه الشرعي جاز
شراؤه منه.

س ١٦٥ - لو أخبر الكتابي المسلم بأن هذا اللحم حلال، وتحرى المسلم بنفسه فوجده مذبوحاً على الطريقة الإسلامية، فهل يجوز له مرة أخرى أن يعتمد على قوله باعتباره لا يكذب من دون أن يتحرى عن حال اللحم؟

ج - لا يجوز الاعتماد عليه في كل مرة، إلا أن يتيقن بصدقه فيها، لأن اللازم هو علم المسلم بالتذكية في ما يؤخذ من غير المسلم.

س ١٦٦ - قد تعارف في بعض المجازر الكبيرة - لأجل تسهيل عملية ذبح المواشي - صعق الغنم كهربائياً كما يتم ضرب البقر بطلقة نارية في رأسها أيضاً علماً أن ذلك لا يؤدي إلى الموت ثم تذبح بعد ذلك وتتحرك بعد الذبح فهل تحل - والحال هذه - أم لا؟

ج - إذا خرج الدم معتدلاً بالنحو المتعارف عند ذبح الحيوان تمت تذكيته، وحل أكله، ولا يمنع منها الصعقة ولا الطلقة المذكورتان.

س ١٦٧ - توجد في السويد بعض المحلات العربية الإسلامية تبيع الدجاج الدنماركي مكتوب عليه بالعربية (ذبح على الطريقة

الإسلامية) والشائع بين اللاجئين والمقيمين المسلمين أنه حلال، وحينما نسأل هل شاهدتم طريقة ذبحه؟ نجاب بـ (لا لم نر، بل سمعنا من ثقات) وهكذا الثقات من ثقات، فهل يجوز لنا والحال هذه أكل الدجاج المذكور؟

ج- يجوز أكل الدجاج المذكور إذا احتمل ذبحه على الوجه الشرعي.

س ١٦٨ - تذبح الشركات كميات كبيرة من الدجاج مرة واحدة، فإذا كان مشغل الجهاز مسلماً يكبر ويذكر الله عند الذبح مرة واحدة للجميع فهل يحل أكلها؟

ج- تكفي التسمية حين التشغيل إذا كان ذبح الكمية مقارناً للتشغيل عرفاً. نعم لا بد من تحقق بقية الشرائط، كاستقبال الحيوان القبلة، وكون الذبح تحت الجوزة من أجل قطع الأوداج الأربعة، وكون الذبح من جانب الوجه لا من القفا، وغير ذلك. أما الذبح الحاصل بعد ذلك باستمرار التشغيل فلا تكفي فيه التسمية المقارنة للتشغيل ولا تكرار التسمية حين حصول الذبح.

س ١٦٩ - الدجاجة معلقة من رجليها

ورأسها للأسفل ومقاديم بدنها عكس القبلة
والذابح مسلم مستقبل للقبلة مسمىً بالله.
هل تؤكل أم هي ميتة نجسة؟

ج- هي في الحالة المذكورة ميتة نجسة إذا تعمد الذابح عدم الاستقبال مع العلم بوجوبه، لأن اللازم في التذكية هو استقبال الحيوان المذبوح، دون استقبال الذابح. أما إذا كان جاهلاً بوجوب الاستقبال، أو أخطأ في كفيته، أو في جهة القبلة، فيحل الحيوان ويذكيه الذبح المذكور.

س ١٧٠ - ما هو رأي سماحتكم في ذبح
الحيوانات بالمادة المسماة بـ(الاستيل) وهل
يجل الحيوان المذبوح بها؟

ج بما أن سكين الأستيل مصنوع من معدن أغلبه من الحديد والمواد المضافة إليه قليلة، فلا يغير ذلك من كون الذبح بواسطة الحديد حسب النظر العرفي، فعليه فلا بأس بذبح الحيوانات بالسكين المذكورة.

س ١٧١ - ما حكم الذبح بالسكين الاستيل
المتعارفة والتي تكون نسبة غير الحديد كما
يفيد أهل الخبرة والاختصاص تراوح بين

(١٢- ١٤٪) ولعل أعلى نسبة تصل إلى
(٢٥٪) ولا تصل إلى (٣٠٪) إلا نادراً وفي
السكين غير المألوف استخدامها؟

ج- الظاهر أن الحديد المتعارف لا يخلو من خليط من غير الحديد
بنسب متفاوتة فلا مانع من الذبح بالاستيل إذا كانت نسبة الخليط
تتراوح بين (١٢ - ١٤٪) حسب المذكور في الجواب السابق.

س ١٧٢- هل يجوز الذبح بالسكين المصنوعة
من غير مادة الحديد، كالنحاس وغيره؟

ج- لا يصح مع القدرة الذبح بغير الحديد. نعم لا بأس بالذبح
بالحديد الممتزج بغيره إذا كان المزيج قليلاً.

س ١٧٣- هل يجوز أكل الكرزات والحبوب
المقلاة بدهن غير معلوم أنه نباتي أو حيواني؟

ج- مع الشك في طهارتها ونجاستها يجوز أكلها.

س ١٧٤- هل يجوز للمسلم تناول المعلبات
المعدة من قبل شركات أوروبية باستثناء
اللحوم والشحوم؟

ج- نعم يجوز ما لم يعلم باحتوائها على ما يحرم أكله ولو من جهة

تنجسه بملافة النجاسة.

س ١٧٥ - هل يجوز أكل الطعام محلل، مبخر

بينخار لحم غير مذكى؟

ج - نعم يجوز ما لم يحمل أجزاءً دهنية متميزة من اللحم غير المذكى.

س ١٧٦ - هل يجوز أكل بعض الأجبان

والعسل والدهن المجلوب من البلاد غير

الإسلامية الذي لا نعلم جهته التي جاء منها،

لأن معظمها يأتي من البلاد غير الإسلامية،

ويعبأ في البلدان الإسلامية؟

ج - يجوز أكله إلا أن يعلم بنجاسته أو باشماله على حرام.

س ١٧٧ - بعض الأجبان المصنوعة في دول

غير إسلامية مشتملة على أنفحة العجل، ولا

ندري أن الأنفحة مأخوذة من حيوان مذكى

أو لا؟ فهل يجوز أكل هذه الأجبان؟

ج - نعم يجوز إذا كانت أنفحة عجل أو ما شابهه من الحيوانات

المحللة الأكل.

س ١٧٨ - هل يجوز لنا تناول المأكولات أو المشروبات المشتمة على مادة (الجيلاتين) ونحن لا نعلم ما إذا كان مستخلصاً من النبات أو الحيوان، وإذا كان من الحيوان لا نعلم أنه مستخلصاً من عظامه أو من الأنسجة المحيطة بالعظام، ثم لا ندري أن الحيوان مذكى أو غير ذلك؟

ج- يجوز تناولها، إلا أن يعلم بأنها مستخلصة من أنسجة تحلها الحياة لحيوان غير مذكى، أو يعلم بأنها مستخلصة من حيوان محرم الأكل.

س ١٧٩ - المستحضر المجلوب من دول غير إسلامية، والذي يحتوي على الجيلاتين الحيواني، هل يمكن اعتباره قد استحال إلى صورة مغايرة. وعلى هذا الأمر يكون هذا المستحضر طاهراً؟

ج- الجيلاتين ليس مباحاً لأصله، ولا يكون تحول أصله له من باب الاستحالة المطهرة، بل هو نظير تميز المواد الدهنية بالحرارة والغليان. نعم إذا كان الجيلاتين مأخوذاً من العظام فهو طاهر، لأن العظم مما لا تحله الحياة عرفاً، فهو طاهر وإن كان من الميتة. فيحل أكله إذا كان مأخوذاً من حيوان محلل الأكل. غاية الأمر أنه لا بد من

إحراز تطهير العظام المأخوذ منه بغسلها بالماء إذا كان ظاهرها محكوم
بالنجاسة لملاقاة اللحم المحكوم بعدم التذكية.

س ١٨٠- ترمي سفن الصيد الكبيرة شباكها
فتخرج أطناناً من السمك وتطرح صيدها في
الأسواق، وقد بات معروفاً أن طريقة الصيد
الحديثة تقوم على أساس إخراج السمك
حياً من الماء، بل ربما ترمي السمك الذي
يموت في الماء خوفاً من التلوث، فهل يحق
لنا شراء هذا السمك من المحلات التي يبيع
فيها الكتايبون أو المسلمون غير المنتفتين؟
علماً بأن إحراز أن هذه السمكة التي أمامي
قد أخرجت حية من الماء، أو تحصيل شاهد
مطلع ثقة يقول بذلك، أمر صعب جداً، بل
هو غير عملي ولا واقعي. فهل هناك من
حل لمشكلة المسلمين الذين يعانون صعوبة
في إحراز تذكية لحوم الدجاج والبقر والغنم
فيهرعون إلى السمك؟

ج- إذا كان بناء الشركة على عدم تسويق الميت في الماء، وكان
احتمال موت السمك المبيع لاحتمال الخطأ منهم في ذلك فلا يعتنى به

ويجوز أكله وشراؤه، خصوصاً إذا كان الاحتمال من سنخ الوسواس .
وإذا كان احتمال موت السمك في الماء معتداً به واحتمل تسامحهم في ذلك حرم أكله. نعم لا يبعد كون السمك الذي يموت في الماء لا يصلح للتعليب، لأنه يتفسخ، فإذا كانت السمكة غير متفسخة كان ذلك شاهداً بموتها خارج الماء. وربما يمكن الاستعانة بأهل الخبرة لتحقيق ذلك.

س ١٨١ - بعض أنواع السمك تحتوي على عدد قليل جداً من الأصداف (القشور) ومعظم جسمها خال منها، فهل يجوز أكل هذه الأنواع من السمك؟

ج - نعم يجوز.

س ١٨٢ - هل يكفي في حلية السمك موته في شبكة الصيد؟

ج - لا بد من إخراجه من الماء حياً. ويكفي حبسه في الشبكة حتى ينضب عنه الماء وهو حي بحيث يموت في الشبكة خارج الماء.

س ١٨٣ - حالياً كثر استخدام السم في صيد الاسماك فهل يجوز أكلها؟ مع العلم بأن هذا السم يقتل السمك بدقائق معدودة؟

ج- إذا علم بخروج السمك من الماء ميتاً حرم أكله وإن أخذ من مسلم. أما إذا احتمل ذلك فإن أخذ من مسلم حلّ أكله، وإن لم يؤخذ من مسلم حرم أكله.

س ١٨٤ - هل يجوز أكل ما ابتلعه السمك الكبير المخرج من الماء حياً مما يحل أكله من صغار السمك؟

ج - نعم يحل.

س ١٨٥ - نجد أحياناً على علبة السمك اسم السمكة أو صورتها فنعرف من خلال ذلك أن هذه السمكة ذات فلس، فهل يحق لنا الاعتماد على الرسم أو الصورة في تحديد النوعية، مع علمنا أن الكذب في أمور كهذه يعرّض الشركة لخسارة كبيرة، وربما لما هو أشد من ذلك؟

ج - تصدّق الشركة في ذلك إلا أن تكون متهمّة في الدعوى المذكورة. والظاهر أن احتمال كذب الشركة في فرض السؤال لا يعتد به.

س ١٨٦ - هل يحق شراء السمك من المخالف، ونحن لا ندري أهو من ذوات

الفلس أم لا؟

ج - لابد من إحراز كونه ذا فلس ولو بإخبار صاحب اليد إذا لم يكن متهماً.

س ١٨٧ - هل يجوز أكل الروبيان وسرطان البحر والسلحفاة؟

ج - يجوز أكل الروبيان، ولا يجوز أكل سرطان البحر والسلحفاة.

س ١٨٨ - ما هي ضابطة حلية أكل لحم الحيوانات البرية؟

ج - يحرم بالذات كل ذي ناب وجميع السباع والدب والفيل والأرنب والقرد والضب والفأرة والجرذ والأحوط وجوباً اجتناب الحشرات - عدا الجراد - واليربوع والقنفذ. والأولى الاقتصار في الأكل على الإبل والبقر والغنم الأهليين والوحشيين والظبي والوعل واليحمور وحمار الوحش، والحمار الأهلي والفرس والبغل على كراهة في الثلاثة الأخيرة.

التعامل مع
القوانين النافذة
في دول المهجر



التعامل مع القوانين النافذة في دول المهجر

س ١٨٩ - ما هو الفرق بين الحكم الشرعي
والقانون الوضعي المعتمد في البلدان
المختلفة؟

ج - الحكم الشرعي هو الذي يشرعه الله تعالى ومن مسؤولية
المسلم تجاه ربه أن يلتزم به، ويجازيه عليه يوم القيامة.
وأما القانون الوضعي فهو الإطار الذي يحدد المسؤولية وعلاقة
أبناء المجتمع الواحد أو البلاد المختلفة وتترتب على مخالفته مسؤولية
قانونية تتفاوت باختلاف القوانين.

س ١٩٠ - بعض المسلمين - كغيرهم
من أبناء الديانات الأخرى - قد يخالفون
القوانين المتبعة في بعض البلاد مما يساهم في
تشويه صورة الإسلام والمسلمين، فما حكم
هؤلاء؟

ج- إن من غير الإنصاف استغلال ممارسات محدودة تحدث من كل الفئات لتشويه دين أو أمة، فهو ينافي مبدأ التعايش وحقوق المواطنة، ومن مسئولية المسلمين في كل أنحاء المعمورة أن يتجنبوا كل ما يسيء لدينهم وأمتهم، ويفترض في كل مسلم أن يكون عنصراً إيجابياً في المجتمع، ففي الحديث عن النبي ﷺ: «خير الناس من نفع الناس» و«خالطوا الناس مخالطة إن متم معها بكوا عليكم، وإن عشتم حنوا إليكم»^(١).

س ١٩١- ما هي وصيتكم للمسلمين في بلاد المهجر تجاه قوانين تلك البلاد؟

ج- نحن نحث المسلمين على الالتزام بالقوانين التي تصب في خدمة الصالح العام في كل البلاد سواء كان المسلمون فيها يشكلون أقلية أم أغلبية، ويفترض بالمسلم في كل بلد أن يكون عنصراً إيجابياً في أمن المجتمع واستقراره وازدهاره.

س ١٩٢- هل يجوز العمل غير الرسمي؟
لو علمت السلطات بذلك فإني سوف أتعرض إلى غرامات مالية وغيرها؟

ج- تتحمل مسؤولية قانونية على مخالفتك للقانون، ونحبذ

(١) نهج البلاغة، ص ٧٧١.

لجميع الإلتزام بالقوانين التي تصب في خدمة الصالح العام.

س ١٩٣ - عند وصول أي لاجئ إلى بعض البلدان وبعد حصوله على إقامة يصرف له قرض حسب أفراد العائلة، ويجب أن يعاد هذا القرض بعد سنتين من الإقامة دفعة واحدة أو بالأقساط، ولكن الدفع بالأقساط يترتب عليه فوائد أما إعادته دفعة واحدة فبدون فوائد، ويمكنني الالتفاف عليهم وعدم دفعه أصلاً، فهل يجوز ذلك؟

ج - يمكن تسديده دفعة واحدة، كما يجوز دفعه بالأقساط من دون قصد الاقتراض الشرعي، ولكن كاقتراض رسمي فحسب. وإذا قرر الشخص عدم دفع المال، فإنه يتحمل مسؤولية المخالفة القانونية ونحن ننصح هكذا شخص بعدم مخالفة القانون.

س ١٩٤ - يوجد في بعض الدول شركات خاصة للتلفزيون، وهي تقدم خدماتها في مقابل أجور معينة، فهل يجوز أن نأخذ هذه الخدمة بدون علم الشركة ومن دون دفع الأجرة؟

ج- إذا لم يلزم التصرف في ممتلكات الشركة من دون إذنها فلا إشكال.

س ١٩٥ - موظف مسلم في شركة غير مسلمة، يستطيع أن يأخذ من حاجات الشركة شيئاً دون علم الشركة، فهل يجوز له ذلك؟

ج- لما كان مبنى توظيف الموظف في الشركة على استئمانه على ممتلكاتها فسرقته خيانة للأمانة وهي محرمة. وحتى لو لم يبتن على الاستئمان فيحسن بالمؤمن التنزه من ذلك. بل قد يجرم، لأنه قد يعكس صورة سيئة عن الإسلام والمسلمين، ويكون له مردودات سلبية عليهما. واللازم على المسلم حفظ كرامة دينه وأهل ملته، وعدم تسببه في الإضرار بهما. وقد سبق منا في الأمر الحادي عشر من المقدمة ما ينفع في المقام. فيحسن ملاحظته والتدبر فيه.

س ١٩٦ - لكل فرد من أفراد عائلة المقيم في بعض الدول راتب شهري وحسب الأعمار، فهل يجوز للوالدين التصرف برواتب الأطفال مع العلم بأن راتب الوالدين فقط يكفي لسد احتياجات الأسرة؟

التعامل مع القوانين النافذة في دول المهجر ٢٧٣

ج- الرواتب المخصصة للأطفال إنما دفعت لهم من أجل أن تنفق في حاجتهم وتصرف في مصالحهم فلا بأس بصرفها في الوجه الذي دفعت من أجله.

س١٩٧- ما حكم السرقة في البلاد الأوربية ومخالفة قوانينهم بالنسبة للمسلمين المسافرين إلى أوربا أو اللاجئين والمقيمين هناك، آخذين بالاعتبار التأثير السلبي لهذه التجاوزات؟

ج- لا إشكال في حرمة التصرف الذي يسيء للإسلام أو يضر بالمؤمنين. كما يحرم على المؤمن التعدي على مال الغير إذا كان قد سلطه على ماله مستأمناً له، لحرمة خيانة الأمانة مع كل أحد حتى غير المسلم والناصب.



العمل والتجارة

التكسب وطلب الرزق من المستحبات المؤكدة، فعن النبي ﷺ أنه قال: «العبادة سبعون جزءاً أفضلها طلب الحلال»^(١). وعن الإمام الباقر ﷺ أنه قال: «من طلب الدنيا استعفاً عن الناس وسعياً على أهله وتعطفاً على جاره لقي الله عز وجل يوم القيامة ووجهه مثل القمر ليلة البدر»^(٢). وعن الإمام الكاظم ﷺ أنه قال: «من طلب هذا الرزق من حله ليعود به على نفسه وعياله كان كالمجاهد في سبيل الله»^(٣).

وفي حديث السكوني عن الإمام الصادق ﷺ عن آبائه عليه السلام: «قال رسول الله ﷺ: نعم العون على تقوى الله الغنى»^(٤)، وفي حديث ذريح عن الإمام الصادق ﷺ أنه قال: «نعم العون على الآخرة الدنيا»^(٥)، وفي حديث المعلى بن خنيس: «رأني أبو عبد الله ﷺ وقد تأخرت عن السوق، فقال: أغد إلى عزك»^(٦).

بل يظهر من الأخبار الكثيرة كراهة ترك ذلك ففي حديث حماد بن

(١) وسائل الشريعة ج ١٢: ص ١١.

(٢) وسائل الشريعة ج ١٢: ص ١١.

(٣) وسائل الشريعة ج ١٢: ص ١١.

(٤) وسائل الشريعة ج ١٢: ص ١٦.

(٥) وسائل الشريعة ج ١٢: ص ١٦-١٧.

(٦) وسائل الشريعة ج ١٢: ص ٣.

عثمان عن الإمام الصادق عليه السلام: «قال: ترك التجارة ينقص العقل»^(١)، وفي حديث أسباط بن سالم: «دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فسألنا عن عمرو بن مسلم، ما فعل؟ فقلت: صالح ولكنه قد ترك التجارة. فقال أبو عبد الله عليه السلام: عمل الشيطان - ثلاثاً - أما علم أن رسول الله صلى الله عليه وآله اشترى عيراً أتت من الشام فاستفضل فيها ما قضى دينه وقسم في قرابته؟! يقول الله عز وجل ﴿رَجَالٌ لَا تُلْهِيمُهُمْ تِجَارَةً وَلَا بَيْعًا عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾ يقول القصاص: إن القوم لم يكونوا يتجرون. كذبوا، ولكنهم لم يكونوا يدعون الصلاة في ميقاتها. وهم أفضل من من حضر الصلاة ولم يتجر»^(٢).

وفي حديث محمد بن مسلم عن الإمام الباقر عليه السلام أنه قال: «إني لأبغض الرجل أو أبغض للرجل أن يكون كسلاناً عن أمر دنياه، ومن كسل عن أمر دنياه فهو عن أمر آخرته أكسل»^(٣)، وفي حديث أبي بصير عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «إن الله عز وجل يبغض كثرة النوم وكثرة الفراغ»^(٤). والأخبار في ذلك ونحوه كثيرة جداً لا يسع المقام استقصاءها.

لكن يجب التحفظ من وجوه الحرام والحذر منها، فإن المؤمن ينبغي له أن يستعين بالدنيا على الآخرة، فإنها نعم العون عليها، كما

(١) وسائل الشيعة ج ١٢: ص ٥.

(٢) وسائل الشيعة ج ١٢: ص ٦.

(٣) وسائل الشيعة ج ١٢: ص ٣٧.

(٤) وسائل الشيعة ج ١٢: ص ٣٦.

سبق. ولا ينبغي له أن يجعل الدنيا سبباً لخسران الآخرة.

وفي حديث أبي حمزة الثمالي عن الإمام الباقر عليه السلام: «قال: قال رسول الله ﷺ في حجة الوداع: ألا إن الروح الأمين نفث في روعي أنه لا تموت نفس حتى تستكمل رزقها، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب، ولا يحملنكم استبطاء شيء من الرزق أن تطلبوه بمعصية الله، فإن الله تبارك وتعالى قسم الأرزاق بين خلقه حلالاً، ولم يقسمها حراماً، فمن اتقى الله وصبر آتاه الله برزقه من حله، ومن هتك حجاب الستر وعجل، فأخذه من غير حله، قصّ به من رزقه الحلال، وحوسب عليه يوم القيامة»^(١).

وعن الإمام الصادق عليه السلام: «قال رسول الله ﷺ: إن أخوف ما أخاف على أمتي هذه المكاسب الحرام والشهوة الخفية والربا»^(٢)، وعنه عليه السلام أنه قال: «ليس بوليّ لي من أكل مال مؤمن حراماً»^(٣)، وعنه عليه السلام أنه قال: «كسب الحرام يبين في الذرية»^(٤).

وفي حديث داود الصرمي: «قال أبو الحسن عليه السلام: يا داود إن الحرام لا ينمى، وإن نمى لم يبارك له فيه، وما أنفقه لم يؤجر عليه، وما خلفه كان زاده إلى النار»^(٥)، والأخبار في ذلك كثيرة لا تحصى.

(١) وسائل الشيعة ج: ١٢ ص: ٢٧.

(٢) وسائل الشيعة ج: ١٢ ص: ٥٢.

(٣) وسائل الشيعة ج: ١٢ ص: ٥٣.

(٤) وسائل الشيعة ج: ١٢ ص: ٥٣.

(٥) وسائل الشيعة ج: ١٢ ص: ٥٣.

فاللازم التحفظ من الحرام خصوصاً في المجتمعات غير المسلمة التي ابتلي بها المغتربون، حيث يحتاج تجنب الحرام إلى يقظة وحذر دائمين وجهد وجهاد شديدين.

ولا يتيسر التحفظ من الحرام - في المكاسب وغيرها - إلا بالتفقه في الدين وتعلم أحكام الشرع المبين، فعلى المؤمنين أعزهم الله تعالى شدة الاهتمام بذلك، وعدم التساهل والتسامح فيه، لتُحفظ حدود الله تعالى وتُقام أحكامه، وتطيب المكاسب وتهنأ، فعن الأصبع بن نباتة أنه قال: «سمعت أمير المؤمنين عليه السلام يقول على المنبر: يا معشر التجار الفقه ثم المتجر، الفقه ثم المتجر، الفقه ثم المتجر. والله للربا في هذه الأمة أخفى من ديب النمل على الصفا. شوبوا أيمانكم بالصدق، التاجر فاجر، والفاجر في النار، إلا من أخذ الحق وأعطى الحق»^(١). وعنه عليه السلام أنه قال: «من اتجر بغير علم ارتطم في الربا ثم ارتطم»^(٢).

ومن المؤسف أن نرى اليوم كثيراً من المتدينين يوقع المعاملة ثم يسأل عن حكمها، وإذا به قد تورط في مشكلة شرعية يصعب حلها والتخلص من تبعاتها، وكان بوسعها أن يتجنب ذلك بالسؤال قبل العمل والتفقه قبل التورط. ونسأله سبحانه التوفيق والتسديد وهو حسبنا ونعم الوكيل.

(١) وسائل الشيعة ج: ١٢ ص: ٢٨٢.

(٢) وسائل الشيعة ج: ١٢ ص: ٢٨٣.

س ١٩٨ - ما هو رأيكم في العمل بدوائر
الدول الغربية والترشح لمجالس النواب
فيها؟

ج - إذا كان الشخص يقصد من ذلك خدمة المؤمنين ورعاية
مصالحهم من خلال القوانين المعتمدة فيجوز ذلك .

س ١٩٩ - هل يجوز لحامل شهادة الحقوق
أن يكون محامياً في بلد غير إسلامي يترافع
بقوانين ذلك البلد؟

ج - لا يجوز ذلك، إلا إذا كان فيه دفع ظلامة عن مؤمن . بل الظاهر
جوازه لدفع الظلامة عن غير المؤمن إذا كانت ظلامة حقيقية شرعية .

س ٢٠٠ - مسلم يشتري عمارة وهو لا يعلم
بأن بها مشرب خمر لا يستطيع إخراج مؤجره
منه، ثم علم بعد ذلك بالأمر:

أ - فهل يحق له أخذ أجره مشرب الخمر من
مؤجره؟

ج - نعم يجوز له أخذ أجره المبني منه .

ب - لو فرضنا أنه كان يعلم قبل شرائه

العمارة بوجود المشرب فيها، فهل يجوز له
شراء العمارة مع عدم قدرته على إخراج
مؤجر المشرب منها؟

ج - نعم يجوز له شراؤها.

س ٢٠١ - مهندس كهربائي في إحدى
الدول الأوروبية يُدعى أحياناً لعمل أو
لتصليح مكبرات الصوت وتوابعها وفي
بعض الأحيان تكون هذه الأماكن محلات
ملاهي، فهل يجوز له تصليحها أو تأسيس
أجهزة جديدة في ذلك المحل؟

ج - إذا لم يكن المحل مخصصاً للملاهي المحرمة، وإنما قد تقع فيه
فلا بأس بالعمل المذكور. وأما إذا كان مخصصاً لها فالأحوط وجوباً
تركه. نعم إذا جيء له بمكبرة الصوت وهي مفصولة عن المحل
المذكور، بحيث يمكن الانتفاع بها في خارجه بوجه محلل، جاز له
تصليحها وإن علم بأن أصحابها سوف يرجعونها لذلك المحل، ولا
ينتفعون بها إلا بوجه محرم.

س ٢٠٢ - في بعض الدول الأوروبية محلات
تبيع المواد المنزلية، يحق لمشتري بضاعتها

إرجاعها خلال أسبوعين من تاريخ الشراء،
فهل يجوز شراء حاجة منها بقصد الانتفاع
بها خلال المدة المذكورة، ثم إرجاع البضاعة
بعد ذلك، فيكون الغرض من المعاملة هو
الانتفاع المذكور، وهل يختلف الحكم عما
إذا كان البائع مسلماً؟

ج- الظاهر أن ذلك خلاف شرط البائع، وأن البائع لو علم
بالقصد المذكور لم يرض بتسليم البضاعة، وإنما يرضى بإرجاعها إذا
كان القصد هو الشراء، ويكون الإرجاع من أجل ظهور سلبيات
البضاعة، دون ما إذا كان القصد الإرجاع من أول الأمر.

وإنما يرضى بتسليم البضاعة للمشتري اعتماداً على الأخلاقيات.
وحيث لا يجوز أخذ البضاعة مع القصد المذكور إذا كان البائع مسلماً.
والأحوط وجوباً تركه إذا كان البائع غير مسلم، لقوة احتمال كونه نحواً
من خيانة الأمانة. ولو فرض عدم بلوغ ذلك حدّ الحرمة فلا إشكال
في أن الأولى بالمؤمنين الترك مراعاة للمثاليات وتشبهاً بالأخلاقيات.

س ٢٠٣ - صاحب مطبعة في الغرب يطبع
قوائم مأكولات ومشروبات مطعم بما فيها
من لحم خنزير وخنزير ونحوهما من المحرمات،
فهل يجوز له ذلك؟ وهل يجوز له أن يطبع

دعايات لمحلات بيع الخمر أو محلات
محرمات أخرى، علماً بأنه يدعي بأن عمله
هذا سيتأثر لو لم يطبع أمثال هذه الأوراق؟

ج- يجوز طبع قائمة مأكولات ومشروبات المطعم، وإن كان
الأولى بالمؤمن التنزه عنه. أما طبع دعايات المحرمات فهو حرام، ولا
يجوز بحال.

س ٢٠٤ - خطاط مسلم يعرض عليه بأن
يخط قطعة لشرب الخمر، أو لإحياء حفلة
رقص، أو لمطعم فيه لحم خنزير أو خمر أو
غيرهما من المحرمات، فهل يجوز له ذلك؟

ج- لا يجوز ذلك في الفرضين الأولين ونحوهما مما يتنبى
للدعاية للحرام والتشجيع عليه. وأما المطعم فتجوز الدعاية له إذا لم
يكن متمحضاً في الحرام.

س ٢٠٥ - هل يجوز العمل في مجال البيع في
محلات تبيع المجلات الخليعة ذات الصور
العارية؟ وهل يجوز الاتجار بها؟ وهل تجوز
طباعتها؟

ج- أما طبع المجلات المذكورة والاتجار بها فهو حرام إذا لم تكن

فيها فائدة معتد بها إلا الحرام والفساد، كما هو الغالب. وأما العمل في محلات بيع المجلات المذكورة فهو حرام أيضاً إذا كان في شؤون بيعها كتسليمها للمشتري أو بيعها له وكالة عن صاحب المحل. وأما إذا لم يرجع لذلك فهو حلال، كما لو كان يعمل في ضبط حسابات المحل أو تنظيفه، أو بيع أمور أخرى لا تشتمل على الحرام.

س ٢٠٦ - ما هو حكم العامل الذي يعمل بشركة أهلية كانت أو تابعة للحكومة الذي يقوم بطبع الدعايات مثلاً صورة كلب على الملابس أو صورة النمر على قنينة الخمر.

ج - يجوز ذلك في الشركة الأهلية. إلا في حالتين:

الأولى: ما إذا كان في ذلك تشجيع على الحرام، بأن كان لامتناع الشخص عن العمل المذكور أثر في تقليل الحرام والإنكار عليه، بخلاف ما إذا لم يكن كذلك لتيسر الذين يقومون بذلك وعدم أهمية مركز الشخص المذكور، بحيث لا يؤثر امتناعه على سير العمل.

الثانية: ما إذا كان في قيام الشخص المذكور بذلك توهين على الدين أو عليه، لكونه معروفاً في انتسابه للإسلام، ويكون قيامه بذلك مظهراً لتسامحه الديني، أو لذلته واستكانته، بحيث يضطر لمثل هذه الأعمال الدنيئة أو التي لا تناسب دينه، وقد تقدم في الأمر الثاني عشر من المقدمة ما ينفع في المقام فيحسن الرجوع له والتدبر فيه.

س ٢٠٧ - ما حكم العامل المسلم الذي يعمل بالمطاعم الغربية والمعبر عنه (ديش واشر) حيث يقوم بغسل الأواني التي فيها بعض المشروبات المحرمة؟

ج- يجوز ذلك إلا في الحالتين المتقدمتين في جواب السؤال السابق.

س ٢٠٨ - ما حكم الذين يعملون في الفنادق، الذين يقومون بإعداد الغرف وتجهيزها، وهم يعلمون أن هذه الكراسي وبعض المستلزمات الأخرى معد للرقص وشرب الخمر وما إلى ذلك؟

ج- يجوز ذلك إلا في الحالتين المتقدمتين في جواب السؤال ٢٠٦.

س ٢٠٩ - ما حكم العامل في (كاز ستيشن) والمعبر عنه بـ(الكاشير) يعني محاسب وهذه فيها مشروبات محرمة وبعض الأحيان يم ٨سك القنينة من المشتري ويضعها في الكيس؟

س ٢١٠ - هل يجوز العمل في مطعم يقدم الخمر، إذا كان العامل لا يقدم الخمر بنفسه،

ولكنه ربما يشارك في تنظيف الأواني؟

ج- نعم يجوز ذلك في حد ذاته، إلا في الحالتين المتقدمتين في جواب السؤال ٢٠٦.

س ٢١١- هل يجوز للمسلم أن يعمل في محلات البقالة التي يباع الخمر في زاوية منها وعمله فقط استلام الأموال؟

ج- يجوز إذا كان المشتري غير مسلم، كما يجوز إذا كان المشتري مسلماً وكان ملتفتاً إلى أن المال المدفوع ليس في مقابل الخمر لحرمة تملكه على المسلم ولكنه دفعه راضياً بذلك.

س ٢١٢- العمل في الأماكن التي تباع فيها الميتة أو الخمر أو الصحف المختلفة أو أدوات القمار ونحو ذلك مثل السوبر ماركات الضخمة أو معامل اللحوم ونحو ذلك؟

ج- تحرم مباشرة بيع أدوات القمار والصحف التي فيها ترويج للحرام أو الدعاية له، وبقية المحرمات. عدا الميتة ولحم الخنزير، فإنه يجوز الوكالة عن غير المسلم في بيعها على غير المسلم. أما الخمر فالأحوط وجوباً عدم جواز ذلك فيها. كما لا بأس بالعمل في الأماكن المذكورة إذا لم يستلزم محرماً كسقي الخمر. نعم إذا استلزم العمل

المذكور توهيناً للشخص أو لدينه، فإنه يحرم، نظير ما تقدم.

س ٢١٣ - شخص يشتري فرعاً لمطعم مشهور في إحدى البلدان الغربية، ويسوق فيه بضائع ومنها لحم الميتة، هل يجوز ذلك على أساس أنه يأخذ اللحم المذكور من المصدر الأصلي من دون قصد المعاوضة الشرعية، ولا يعطي وكالة بيع هذا اللحم للعمال، لكنهم هم يمارسون هذه المعاملة الباطلة مع الزبائن ثم هو يملك المال الذي يتجمع كل يوم أو كل شهر من باب الاستيلاء خاصة إذا كان المبلغ ينزل إلى رصيده في البنك، فهل هذا يسوغ شراء الفرع المذكور؟

ج- شراء الفرع المذكور في نفسه لا مانع منه. وأخذ اللحم المذكور بالقصد المتقدم لا مانع منه أيضاً. إلا أن بذله من قبله لمن يأكله وهو مالك له خلاف الاحتياط الوجوبي. وأما عدم إعطائه الوكالة للعمال ببيع هذا اللحم فهو تحايل لا حقيقة له، لأنه يستأجر العمال على أن يخدموا الزبائن ويقدموا لهم ما يريدون، ومنه هذا اللحم، وإذا قصر العمال في ذلك حاسبهم أو طردهم، فكيف لا يكون موكلهم مع ذلك؟!.

س ٢١٤ - هل يجوز تقديم الميتة

لمستحليها؟ وهل يجوز تسليطه عليها،
ثم إن المال المأخوذ من غير المسلم أو
المسلم في مقابل رفع حق الاختصاص
أو التسليط على الميتة هل هو حلال؟

ج - الظاهر تقديم المسلم في نفسه أمر جائز، إلا أن يستلزم
توهيناً على الإسلام أو المسلمين أو يكون فيه ترويج للحرام بحيث
يكون لقيام الشخص به أثر في الحث أو التشجيع عليه، أو يكون في
تركه نهي عن المنكر ولو في حق غير المباشر له.

أما المال المأخوذ في مقابل التسليط عليه فهو حلال سواء كان
الأخذ من مسلم أو غير مسلم. نعم الأحوط وجوباً عدم صحة التعامل
بالوجه المذكور من المسلم إذا كان قصده استعمال ما يأخذه في الحرام
كأخذ الميتة للأكل وحرمة التسليط حينئذٍ. وحينئذٍ يشكل حلية المال
المأخوذ، إلا أن يكون دافع المال غير مسلم فيحل المال لقاعدة الإلزام.

س ٢١٥ - نفس الفرض السابق إذا أخذ
المال من غير المسلم مع عدم قصد المعاوضة
الشرعية بدلاً من المعاوضة على رفع حق
الاختصاص أو التسليط، هل هو جائز؟

ج - لا إشكال في أخذ المال من غير المسلم، وإنما الإشكال في
تسليطه حينئذٍ من المسلم الذي لا يملك الميتة شرعاً.

س ٢١٦- بعض المؤمنين يعملون في محلات
بياع فيها الخمر ولحم الخنزير. يعني محلات
فيها أمور محللة وأمور محرمة. فما حكم
الأجرة التي يتقاضونها، هل هي محرمة أو
محللة؟ وهل هناك فرق في الحكم بين الموظف
وصاحب المحل؟

ج- الأجرة التي يتقاضونها حلال لهم. إلا أن يكون قسم منها
معيناً في مقابل عمل محرم- مثل ما تقدم في جواب السؤال السابق-
فيحرم. أما مجرد استئجار الشخص ليعمل في المحل من دون تعيين
نوع العمل مع اشتغال المحل على بعض الأعمال المحرمة فهو لا يوجب
حرمة شيء من الأجرة. نعم لا يجوز للأجير القيام بالعمل المحرم
ومباشرته بنفسه. هذا بالنسبة للموظف.

أما بالنسبة لصاحب المحل فيحرم عليه أن يعدّ في محله الأشياء
المحرمة، وما يأخذه من المال عوضاً عنها حرام.

س ٢١٧- شخص يعمل في مطعم يقدم
مرة اللحم غير الحلال لغير المسلمين، ومرة
لحم الخنزير لغير المسلمين أيضاً، فهل يجوز
ذلك؟ وفي فرض عدم قبوله سوف يتعرض
للطرد من ذلك المطعم؟

ج - العمل المذكور حلال في نفسه. إلا أنه قد يجرم لكونه مظهرًا من مظاهر الاستهوان من المسلم بدينه وكرامته، وخصوصاً في لحم الخنزير إذا كان الشخص معروفاً بأنه مسلم. وهو على كل حال أمر غير حسن. والله سبحانه وتعالى هو المتكفل بالرزق: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾. وقد تقدم في بعض الأسئلة السابقة وفي مواضيع متعددة من المقدمة ما ينفع في المقام.

س ٢١٨ - أحد الأشخاص اللاجئيين يعمل في عمل خاص، يطلب منه ضمن العمل نقل القناني الفارغة التي كانت معبأة بالخمر، فعليه أن ينقلها إلى خارج المحل، وهذا من ضمن عمله، نرجو بيان رأيكم حول مشروعية عمله؟

ج - العمل المذكور مباح في نفسه إلا أنه إذا تسر تركه فهو أولى.

س ٢١٩ - شخص يعمل في كراج سيارات لباخرة (عبارة عن كازينو) يرتادها أشخاص يلعبون القمار ويفعلون محرمات أخرى. هل هذا العمل جائز أم لا؟ وهل الأجرة حلال؟

ج - العمل في الكراج لحفظ السيارة وخدمتها حلال، والأجرة

عليه أيضاً حلال. ومجرد قيام صاحب السيارة - بعد تركها في الكراج - ببعض الأعمال المحرمة في الباخرة لا يوجب حرمة العمل في الكراج، ولا حرمة الأجرة عليه.

س ٢٢٠ - هل يجوز أن يعمل المسلم في مسلخ لذبح الخنازير فيذبحها لقاء أجر؟

ج - الظاهر جواز ذلك بعنوانه الأولي. نعم قد يحرم بعنوان ثانوي، كما إذا أوجب وهنه أو وهن دينه، نظير ما سبق.

س ٢٢١ - هل يجوز لصاحب عمل مسلم تشغيل غير المسلمين في عمل له، مع وجود مسلمين محتاجين للعمل؟

ج - نعم يجوز إذا كان لمرجحات في غير المسلمين، مفقودة في المسلمين، وإن كان الأولى تشغيل المسلمين مهما أمكن. بل إذا ابتنى ذلك منه على عدم الاهتمام بإخوانه المؤمنين وعدم الرعاية لهم فذلك بنفسه أمر محرم.

س ٢٢٢ - بعض الأشخاص يشترون مجموعة من الملابس جملة من التجار، وعند فتحها وإرادة بيعها يجدون بعض الملابس عليها صور خليعة.

أ- فهل يجوز بيع هذه الملابس؟

ج- يجوز بيعها إلا أن يلزم من بيعها ترويح الفساد.

ب- وفي حالة عدم جواز البيع يستلزم ذلك

ضرر مادي عليهم، فهل يجوز استخدامها

لأغراض أخرى غير البيع مثلاً؟

ج- نعم يجوز إذا لم يلزم منه الفساد أو ترويجه.

ج- هل يجوز شراء هذه المجموعة

من الملابس والمشتري لا يعلم محتوياتها

بالتفصيل؟

ج- نعم يجوز.

س ٢٢٣- تدخل لبعض الدول مواداً مهربة

من دول أخرى، وهي مواد غذائية تباع هنا

بسعر أرخص، فهل يجوز للمسلمين الذين

يملكون محلات (بقالية) أن يشتروا هذه

المواد ليبيعوها؟

ج- هذا يرتبط بمخالفة القوانين في البلد فتترتب عليه عقوبة

قانونية وليس له علاقة بالحكم الشرعي.

س ٢٢٤ - هل يجوز بيع أدوات القمار
والملاهي، والخمور، والنجاسات إلى من
يستحلها من غير المسلمين والكتابين
والملاحدين وأمثالهم؟

ج - يحرم ذلك كله وفي جميع الحالات.

س ٢٢٥ - أمتلك مؤسسة لتصوير حفلات
الزواج بالفيديو ولدي مصورين أجنب
مسلمين وغير مسلمين، هل يجوز أخذ أجرة
تصوير زواج يتضمن بعض فقراته رقصة
يقف فيها الرجال حاملين السيوف وهم
يرددون بعض القصائد مع دق الطبول.

ج - نفس التصوير حلال إلا أن يستلزم محرماً كاستماع الموسيقى
المحرمة فيحرم اللازم المذكور.

س ٢٢٦ - هل يجوز شراء كلاب الحراسة
والحماية؟ وهل تجوز المتاجرة بها؟ وهل تجوز
إجارتها؟

ج - لا يجوز شراؤها وبيعها، نعم تجوز إجارتها. كما يجوز دفع
المال، لا على أن يكون ثمناً لها، بل من أجل رفع اليد عنها لئتملكها

دافع المال، كما يتملكها لو طردها مالكها وأعرض عنها.

س ٢٢٧ - هل يجوز بيع الكلاب المرغوبة
مثل كلب الحراسة أو الصيد، واللحم الميتة،
ولحم الخنزير لغير المسلمين؟

ج - لا يجوز بيع شيء من ذلك للمسلمين ولا لغيرهم. عدا
كلب الصيد فيجوز بيعه للمسلمين وغيرهم. نعم يجوز بيع اللحم
المذكي المختلط بالميتة إذا اشتبه لمن يستحل الميتة.

س ٢٢٨ - ما الحكم في صيد سمك «الجرى»
وبيعه على مستحليه أو إذا كانت له منفعة
محللة كعلف الدواجن أو لغرض التسميد
وما شابه ذلك؟

ج - لا يجوز بيعه على مستحليه. نعم إذا كثرت منفعته المحللة -
كالتسميد وعلف الدواجن - بحيث صارت منفعة له معتداً بها، جاز
بيعه على مستحليه وغيرهم.

س ٢٢٩ - الدجاج واللحوم الواردة من البلاد
غير الإسلامية هل يجوز بيعها لمن يستحلها
من المسيحيين والمخالفين وأمثالهما؟ وهل
يشمل الحكم لحم الخنزير والخمور أيضاً؟

ج- لا يجوز بيع الأمور المذكورة وغيرها من المحرمات على من يستحلها، فضلاً عن غيرهم.

س ٢٣٠- هل يصح بيع كتب الضلال لمن هو ضال أصلاً؟

ج- لا يجوز ذلك إذا ابتنى البيع والشراء على الاعتراف بجهة الضلال وتقويتها، كما هو الغالب. أما إذا لم يبتن على ذلك فلا بأس به، كما لو كان البيع والشراء من أجل الاطلاع على سلبات الكتب المذكورة وما تضمنته من تناقضات وخرافات.

س ٢٣١- هل يجوز للمسلم بيع المصحف أو إهداؤه لغير المسلمين في هذا العصر، حيث يرغب بعضهم في الاطلاع على القرآن الكريم؟

ج- نعم يجوز ذلك إذا لم يتعرض معه المصحف الشريف للهتك.

س ٢٣٢- هل يجوز بيع بعض الكتب الدينية إذا كان يترتب عليها هداية الناس أو لا يجوز باعتبار دخوله في المتاجرة بالواجبات، على ما يتصور البعض؟

ج- نعم يجوز بيعها. ولا واقع للشبهة المذكورة.

س ٢٣٣ - مع استقرار السوق في البيع
والشراء، هل يجوز الربح المضاعف لسعر
الشراء، وما حدّ الربح الفاحش؟

ج - نعم يجوز لكن الأفضل تقليل الربح.

س ٢٣٤ - يمنح القانون في بعض البلدان
المواطن ضمن شروط معينة حق جلب
غير مواطنيه. ويعطى المواطن إقامة لعماله
(فيزا) وتعتبر ملكاً للمواطن الذي يقدم
طلب الإقامة لعماله إزاء دفع مبلغ (رسوم)
وإزاء إكمال سائر الإجراءات الرسمية وإزاء
تحمل مسؤولية العمل، فيقوم المالك للإقامة
(الفيزا) ببيعها لمواطن آخر في بعض الحالات
كحالة الاستغناء عن العمال.

أ - فهل هذا المبلغ جائز وما هو التخريج
الفقهي لذلك؟

ب - وهل يجوز أخذ أجره أو مبلغ مالي
على العمال مقابل جلبهم وإعطائهم الإقامة
المعروفة بـ (فري فيزا) ليقوم بأي عمل حر،

ويعطون المواطن صاحب الإقامة الأجرة أو
المبلغ الشهري مثلاً حسب الاتفاق؟

ج- لا بأس بذلك لرجوعه إلى نحو من المصالححة على استحقاق شيء
من المال في مقابل الجهد المبذول لاستحصال الإجازة وتحمل مسؤوليتها،
أو في مقابل استغلال الإجازة بعد حصولها وتحمل مسؤوليتها.

س ٢٣٥- ما هو حكم التأمين على الحياة
والتأمين الصحي وغيرها من أنواع التأمين؟

ج: هذه المعاملات جائزة إذا أبتنت على إتفاق المؤمن بدفع مبلغ من
معين من المال في مقابل أن يتدارك المؤمن الضرر الحاصل حسب الإتفاق.

س ٢٣٦- هل يجوز شراء سندات الخزينة
من المصرف الوطني الحكومي؟

ج- يجوز أخذ المال في مقابل ذلك ولكن بعد إجراء وظيفة
مجهول المالك - كما تقدم في جواب السؤال ١٣٣ من قسم الخمس -
إذا كانت الأموال قد مرت بأيدي المسلمين. وأما إذا لم تكن قد مرت
بأيديهم فيجوز أخذها وتملكها بعد شرائها من المصرف الحكومي.

س ٢٣٧- يحق للمسلم في الغرب أن يفتح
أنواعاً من الحسابات المصرفية هذا علماً بأنه
يسعى وراء النفع قلباً؟

ج- يجوز فتح الحساب من أجل أخذ الفائدة إذا كان البنك أهلياً لا يشترك في رأس ماله مسلم، أو كان حكومياً. لكن في الثاني لا بد من إجراء وظيفة مجهول المالك على المال المأخوذ منه سواء كان من رأس المال أم من الفوائد المترتبة على الإيداع.

س ٢٣٨ - هل يجوز طلب الزيادة من البنوك غير المسلمة؟

ج- يجوز عندنا المطالبة بالفائدة المفعولة، ويا حبذا لو اعترفت البنوك المسلمة بالحكم الشرعي، وأعلنت أن ما تدفعه من الفائدة محل للمتخرج شرعاً أن يأخذه على أنه هدية، ولكن هذه الهدية غير مشروطة في عقد الإقراض، إذ أن إيداع المال في البنك هو في الحقيقة إقراض له وأن له أن ينوي الإقراض من دون فائدة.

س ٢٣٩ - هل يجوز وضع الأموال في البنوك الربوية في بلاد الغرب، علماً أنه يستثمرها في شراء أو صنع بعض المحرمات أو الأسلحة وما شابه؟

ج- نعم يجوز ذلك ما دام لا يتضمن تشجيعاً على الحرام.

س ٢٤٠ - هل يحق للمسلم التعاون مع غيره في استعمال اسمه، مستفيداً من اعتباره لشراء

أسهم البنوك والشركات وغيرها مقابل مبلغ
من المال يتفق عليه الطرفان؟

ج- نعم يجوز ذلك. نعم إذا كانت الشريعة تعترف بملكية الطرف
الآخر للمعاملة فالحكم أن المعاملة تقع بين الأخير وصاحب الاسم
لا بينه وبين المستفيد من الاسم، وبعد ذلك يدفع صاحب الاسم المال
للمستفيد. نعم لو أطلع طرف المعاملة التي تعترف الشريعة بملكيتها
على واقع الحال ورضي بالتعامل مع المستفيد فلا إشكال.

س ٢٤١ - الأوراق النقدية الفعلية
ك(الدولار والباوند) ونحوها هل هي
ذات مالية بحد نفسها أو أن ماليتها بقوتها
الشرائية؟ وإذا كانت ذات مالية بنفسها، فهل
هذا الحكم شامل لجميع العملات حتى غير
المستقرة؟

ج- نعم ماليتها قائمة بنفسها حتى العملات غير المستقرة. ولا
تقاس العملات غير المستقرة بقوتها الشرائية، ولا بالعملات الصعبة.
فمن كان مديناً مقداراً من عملة مستقرة أو غير مستقرة لا يختلف
دينه باختلاف قوة العملة الشرائية، ولا باختلاف قيمة تلك العملة
بالقياس لعملة غيرها.

س ٢٤٢ - هل دفع الشيك بمنزلة دفع المال
فتبرأ ذمة الدافع بمجرد دفعه للبائع؟

ج- إذا كان الدافع مديناً للمدفع له وابتنى دفع الشيك على التحويل بدينه على البنك برئت الذمة وإن لم يقبض الدين. أما إذا لم يبتن دفع الشيك على التحويل بالدين، بل على مجرد التوكيل في قبض الدين من حساب الدافع فلا تبرأ الذمة إلا بالقبض. أو بتحويل المبلغ في البنك من حساب دافع الشيك إلى حساب آخذه. والظاهر أن مبنى المعاملة نوعاً على الثاني.

هذا كله فيما إذا كان البنك أهلياً. أما إذا كان حكومياً فلا بد من التباين بين الطرفين على إبراء ذمة المدين حال وجود مبلغ الشيك وقت الإيداع ووصول المبلغ المذكور لحساب الدائن.

إذا قرر أخذ الشيك قبض مبلغ الشيك أو سحب أي مبلغ من البنك المذكور فعليه إجراء وظيفة مجهول المالك كما ذكرنا ذلك سابقاً.

س ٢٤٣ - الضرائب في بعض الدول لا تفرض بشكل مباشر على الناس ولكن تفرض على الباعة أنفسهم حيث يأخذ البائع مضافاً إلى سعر السلعة نسبة محددة بعنوان الضريبة، ثم يجمع هذه الضرائب ويسلمها إلى الدولة، فما هو الحكم الشرعي بالنسبة

إلى هؤلاء الباعة الذين يجمعون الضرائب
نيابة عن الدولة؟ علماً أنه قانون عام يشمل
البضائع والخدمات.

ج- إذا لم يكن البائع ملزماً قانوناً بأخذ الضريبة من المشتري
حرم عليه أخذها. أما إذا كان ملزماً قانوناً بذلك بحيث لا يستطيع
البيع بدونها فيحل له ذلك دفعاً للضرر عن نفسه. ورغم كونه الضريبة
المأخوذة باقية على ملك دافعيها إلا أن البائع ليس مطالباً بها.

س ٢٤٤- في الغرب، هناك طرق جديدة
للتجارة تسمى "النظام الهرمي" وباختصار،
في هذه المعاملة بائع (شركة أو وكيلها)
ومشتري (زبون)، وهناك بضاعة مشروعة
(مجوهرات، عملة ذهبية، مواد تجميلية، أو
مواد صحية، أو ما شابه ذلك) تباع وتشتري،
وهناك عمولات تعطيها الشركة (أو وكيلها)
وفق شروط وضوابط معينة، لشبكة من
الزبائن المرتبط الواحد بالآخر ويرضى بذلك
الطرفان البائع والمشتري.

هل هذا البيع والشراء وعملية اكتساب
العمولات على النمط المذكور جائز شرعاً؟

ج - الظاهر في مفروض السؤال جواز التعامل المذكور في جميع الصور وعدم وجود محذور شرعي.

س ٢٤٥ - بعض الطلبة في الغرب الذين يرغبون بمواصلة دراستهم الجامعية يحصلون على قرض من الحكومة بفائدة ثابتة، وبدون هذا القرض لا يمكنهم - أو يصعب عليهم - مواصلة دراستهم، فما حكم أخذ هذا القرض مع هذه الفائدة؟

ج - أخذ المال بهذا الوجه محرم بالنظر الأولي، لأنه قرض ربوي محرم. نعم لما كان المقرض هو الحكومة أمكن تصحيح ذلك وتحليله بأخذ المبلغ لا بنية إجراء المعاملة الشرعية.

س ٢٤٦ - انتشرت في عالم اليوم ما يعرف ببطاقات الائتمان (كريدت كارت)، وتقوم البنوك بمنح هذه البطاقة لعملائها برسم سنوي مقابل أن تضع تحت تصرفه مبلغاً كبيراً من المال على سبيل القرض، على أن يسدده خلال شهر، وتؤخذ الفائدة على الدفعات المتأخرة، فما حكم التعامل بمثل هذه البطاقات مع هذه الفائدة؟

ج - دفع المبلغ السنوي بنفسه جائز لأنه ليس فائدة للقرض، بل هو أجر مقابل حق اقتراض المبلغ الذي يوضع تحت تصرفه. وليس ذلك محرماً، بل المحرم هو القرض المشروط بالفائدة كما في هذه الحالة، إذ أن إعطاء الكارت مشروط بالفائدة على الدفعات المتأخرة. نعم، يمكن أخذ المال وتملكه بلا نية المعاملة الشرعية كما أن دفع المال مع الفائدة يكون دفعاً للضرر المترتب على عدم الدفع.

س ٢٤٧ - بعض الشركات تمنح الإنسان بطاقة تسمى (ستور كردت) له الحق بأن يشتري بها بعض ما يحتاجه من نفس الشركة ولكن بأرباح قد تصل إلى ثلاثين بالمائة أو أكثر، هل تعتبر من الربا؟

ج - يجوز ذلك، وليس هو من الربا، لأن الربا هو أخذ الفائدة على القرض، أما في مفروض السؤال فالثمن يزيد من أول الأمر، فهو نظير زيادة الثمن في النسيئة، بل عينه. هذا إذا كان الشراء من مخازن تابعة للشركة التي منحت البطاقة.

س ٢٤٨ - توجد هنا في الغرب طريقة لشراء البيوت تعرف بـ(المورغج)، حيث يقوم البنك بمنح العميل قرضاً لشراء البيت على أن يسدد ذلك القرض بالأقساط، ويجعل

البنك على ذلك القرض فائدة، ويبقى البيت
مرهوناً للبنك يحق له أخذه وبيعه واستيفاء
حقه من قيمته إذا عجز المشتري عن تسديد
الأقساط مستقبلاً، فما حكم شراء البيوت
بهذه الطريقة؟

ج - لا مانع من شراء البيت في نفسه. وإنما الاشكال في القرض
بالوجه المتقدم، حيث يجري عليه ما سبق في جواب الأسئلة السابقة.
هذا إذا كان البنك حكومياً أو أهلياً مملوكاً لغير المسلمين، أما إذا كان
أهلياً مسلماً فلا مجال لتحليل المعاملة بالوجه المتقدم.

س ٢٤٩ - في حال كون طريقة "المورغج"
تلك غير جائزة فهل يمكن التفاهم مع البنك
على جعلها مرابحة بحيث يشتري البنك
ذلك البيت، ثم يقوم العميل بعد ذلك بشراء
البيت من البنك بسعر أعلى تكون نسبة ربح
البنك فيه بنسبة تلك الفائدة، على أن يسدد
المبلغ بالأقساط؟

ج - نعم يمكن التفاهم مع البنك بالوجه المذكور. لكن إذا كان
بايع البيت مسلماً فشراء البنك للبيت منه له لا ينفذ إذا كان البنك
حكومياً. وعليه يتعين الاستحلال من مالك البيت إذا كان البنك

حكومياً.

س ٢٥٠ - هل يجوز استثمار الأموال في شركات من منتجاتها الخمر، مع عدم إمكانية فرز ماله عن مال غيره فيها؟

ج - لا يجوز ذلك.

س ٢٥١ - شركة مساهمة يشترك في ملكية سهامها آلاف الناس، إذا كانت هذه الشركة تملك بنكاً فما هو حكم التعامل مع هذا البنك؟ هل تكون أمواله محرمة، علماً أنه يتعامل بالربا وبعض من يملك سهام الشركة من المسلمين؟

ج - أموال البنك المذكور معترف بها من قبل الشريعة، لأن بطلان بعض المعاملات التي يجريها، وتحريم بعض الأموال التي تحت يده بسبب ذلك لا يوجب حرمة باقي أمواله.

س ٢٥٢ - نعمل في شركة تعطي حوافز مالية لموظفيها من مجموع الأرباح المتخصصة من مجموعة المشاريع التي تنفذها، فإذا كان أحد هذه المشاريع ينتج كحولاً، وجزء من

الحوافز التي نستلمها تأتي من هذا المشروع:

أ- فما حكم الحوافز المالية التي نتقاضها من الشركة؟ علماً بأنني غير مشترك فعلياً بالمشروع المنتج للكحول.

ج- يجوز استلام الحوافز المذكورة. لكن بعد إجراء وظيفة مجهول المالك عليها، وذلك باستلامها لنا، وكالة عنا لتكون لنا على نيتنا، ثم تأخذها هدية منا لك.

ب- وما هو حكم الأشخاص المشتركين بتنفيذ هذا المشروع المنتج للكحول إذا كان لا يستطيع التملص من العمل؟

ج- بيع الكحول وكل مسكر وإن كان حراماً مطلقاً، وثمانه حرام كذلك، إلا أن تصنيعه إنما يحرم إذا كان من أجل شربه، أما إذا كان لغرض آخر فلا يحرم. وحينئذ فتصنيع الكحول في المقام إن كان من أجل شربه فهو حرام، وإلا لم يحرم، وإنما يحرم تحضيره بعد ذلك وإعداده للشرب.

س ٢٥٣ - تبث عندنا قنوات تلفزيونية وتعرض برامج مسابقات فيوجهون عدة أسئلة. وعلى من يريد الإجابة الاتصال

بإذاعة تلك المحطة. وعندما تكون الأجوبة
الصحيحة كثيرة يجرون القرعة، وبعدها ينال
الفائز جائزة، ولا يخسر المتسابق سوى
أجور المكالمات الهاتفية، فهل تجوز لنا المشاركة
بالطريقة المذكورة، ومال الجائزة حلال أم
حرام، وما حكمه الشرعي من جهة الحقوق
الشرعية وغيرها؟

ج- لا بأس بالاشتراك بالمسابقة المذكورة، والمال المأخوذ بسببها
حلال. ولا يجب الخمس فيه إلا أن يفضل عن المؤنة عند حلول رأس
السنة، كما هو الحال في سائر أرباح السنة وفوائدها.

س ٢٥٤- هناك لعبة متداولة في عدة دول
تسمى (اللوتري) حيث تطبع الشركة
بطاقات عليها قائمة من الأرقام وتبيع
البطاقة بثمن زهيد. المشترك باللعبة يشتري
البطاقة، يختار عدداً معيناً من أرقام القائمة،
فإذا طابقت الأرقام المختارة الأرقام المختارة
بالقرعة بواسطة الشركة تقوم الأخيرة بدفع
جائزة، هل يجوز للمسلم شراء هكذا بطاقة؟

ج- يجوز الاشتراك في المعاملة بشراء البطاقة.

س ٢٥٥ - ما حكم شراء البطاقات المذكورة
إذا كان ريعها يصرف كله أو جزء منه
للشاذين جنسياً؟

ج - يحرم الاشتراك في هذه اللعبة مع فرض صرف شيء من
أرباحها للشذوذ الجنسي، لما فيه من التشجيع على هذا المنكر العظيم.
إلا أن يكون صرفها عليهم غير رسمي ولا معلن، بحيث لا يكون
الاشتراك حينئذٍ موجباً للتشجيع المذكور.

س ٢٥٦ - هل يحق للمسلم تكليف غير
المسلم بشراء ورقة اليانصيب له، بقصد
احتمال الفوز بالجائزة؟

ج - لا فرق بين شرائه له بنفسه وتكليف غيره بشرائه، مسلماً
كان ذلك الغير أو غير مسلم. والمعيار في الجواز والحرمة على ما تقدم.

س ٢٥٧ - هل يحق شراء عسل - مثلاً -
عليه ورقة يانصيب مع قصد احتمال الفوز
بالجائزة؟

ج - نعم يجوز.

**الكومبيوتر
وشبكات الإنترنت**

A decorative flourish consisting of stylized, symmetrical leaf-like shapes in black, positioned to the left of the text.

الكومبيوتر وشبكات الإنترنت

س ٢٥٨- نسأل سماحتكم حول فقه الحاسب الآلي (الكومبيوتر)، حيث أن التعامل بالبرامج المشغلة لنظم الحاسب الآلي كثيرة، وكثير من الشركات الغير مسلمة المصنعة لها تحظر التبادل بها إلا من خلال ضوابط تضعها هي، ولكن هناك طريقة لاستنساخ لتلك البرامج حتى للبرامج المشغلة كبرامج (وندوز windows) أو غيرها. بعض الناس يقوم بنسخها إلى نسخ غير أصلية بأسعار معقولة وبلا إذن الشركة المصنعة. الشركات المذكورة تعتبر هذا العمل سرقة وخلافاً لحقوق النسخ.

الأسئلة حول ذلك:

١ - هل يعتبر للمتعاقد مباشرة مع تلك الشركات العالمية شرطاً ملزماً شرعاً؟

ج- الظاهر أن الشرط المذكور ملزم شرعاً، لأنه نحو من العهد، وقد أكدت الآيات والأحاديث على الوفاء بالعهد قال الله تعالى:

﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾^(١)، وفي معتبر الحسين بن مصعب عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «ثلاث [ثلاثة] لا عذر لأحد فيها: أداء الأمانة إلى البر والفاجر، والوفاء بالعهد للبر والفاجر، وبر الوالدين برين كانا أو فاجرين»^(٢)، وقريب منه معتبر مصعب بن عنبسة. نعم إذا نقضوا هم العهد بنقض بعض الشروط لم يكن الشرط ملزماً. كما أنه إذا لم يرجع الحظر المذكور إلى الشرط في ضمن المعاملة لم يكن ملزماً رأساً.

٢- هل يعتبر على المتعامل بشراء النسخ

الأصلية حقاً إلزامياً بعدم استنساخها:

أ- على فرض النص بذلك.

ب- ثم على فرض الحظر العام فقط لا

بالخصوص لذلك المتعامل.

ج- ثم على فرض التنويه الشفوي من غير

الشركة الأصلية.

د- ثم على فرض عدم كل ذلك وإنما هو

مفهوم من سياسة الشركات المصنعة أو

المبرمجة.

(١) سورة الإسراء الآية: ٣٤.

(٢) وسائل الشيعة ج: ١٣ ص: ٢٢١.

هـ- ثم على فرض عدم ذلك كله وأنه ليس
بمفهوم الحظر أصلاً؟

ج- نعم يلزمه عدم الاستنساخ إذا رجع الحظر المذكور إلى
الشرط صريحاً أو ضمناً في ضمن المعاملة في جميع الصور المذكورة.
وإلا لم يلزمه الامتناع عن ذلك.

٣- ما هو الحكم لكل تلك الصور السابقة
ولكن على أساس الاستنساخ من النسخة
غير الأصلية؟

ج- الاستنساخ على النسخ غير الأصلية إن كان مشمولاً لشرط
في معاملة النسخة الأصلية كان محرماً. لكن حرمة على خصوص
طرف المعاملة فلا يجوز له تمكين غيره من الاستنساخ. أما استنساخ
غيره من دون تمكين منه فهو لا يحرم عليه ولا على ذلك الغير.

٤- مع فرض حصول المكلف على ذلك
البرنامج الأصلي أو النسخة غير الأصلية،
فهل يجب عليه التحري شرعاً عن مصادرها
قبل استخدامها أو عن طريق الحصول
عليها، مع أن تلك الشركات تارة تنصح
وتارة تلزم بذلك التحري، وهل يحرم على

المكلف الاستخدام مع فرض عدم التعرف
على المصدر أو الجهة ثم على فرض علمه
بعدم موافقة الشركة المصنعة أو المبرجة، فهل
يحرم الاستخدام؟

ج- لا يحرم عليه الاستخدام ولا يجب عليه التحري.

٥- هذا كله على أساس كون الشركات غير
مسلمة، وعلى فرض كون البرامج - سواء
كانت مشغلة للحاسب أو غيرها - مصنعة
بواسطة شركات أصحابها مسلمون بل قد
يكونون مؤمنين بل قد تكون الشركة تحت
إشراف بعض علمائنا ومراجعنا (أعلى الله
كلمتهم).

والسؤال هو: ما هي الأحكام في كل تلك الفروض المذكورة في
الأسئلة السابقة حول الشركات المسلمة؟

ج- لا فرق بين المسلمين وغيرهم في ذلك في الأحكام السابقة.

٦- إذا رضيت الشركات المؤمنة بشكل عام
باستنساخ برامجها ولكن بدون تصريح، فهل
يجوز؟ مع ملاحظة أن بعض المستنسخين

أصبح يتجر ويتنفع من تجارة تلك النسخ
غير الأصلية بدون أن يعود شيء من النفع
للشركات أو المؤسسات المبرمجة أو المصنعة،
وما هو الحكم إذا لم نطمئن بوجود الرضا
المذكور؟

ج- إذا رضوا فلا إشكال في الاستنساخ ولا بالتجارة.

٧- وإذا ما حصل تأثير على كفاءة البرنامج
وقدرته بما يسيء إلى سمعة تلك الشركات
تارة وأخرى قد يؤثر على أساسيات جودة
البرنامج كسلعة، فما هو الحكم؟

ج- لا يمنع ذلك من الاستخدام والاتجار مع رضا أصحاب
المؤسسة. وأما مع عدم رضاهم فالمدار في المنع على حصول الشرط
والحرمة إنما يكون في حق المشتري عليه فلا يجوز قيامه بالاستنساخ
ولا تمكينه منه. وأما في حق غيره فلا حرمة حتى مع الشرط.

س ٢٥٩- انتجت بعض المؤسسات الشيعية
برامج كمبيوترية لبعض الكتب مما يسهل
للباحث الرجوع إليها والاستفادة منها.
وكتبت عليها عبارة مؤداها أنه لا يجوز نسخ
البرنامج وتكثيره.

أ- فهل يحرم نسخها؟

ب- وهل يحرم إعطاؤها لمن يريد نسخها؟

ج- وما هو الحكم في الحالتين السابقتين لو

كانت المؤسسة غير شيعية؟

ج- إذا رجع ذلك إلى اشتراط عدم الاستنساخ في عقد بيع البرنامج أو هبته حرم الاستنساخ على المشتري والموهوب له، كما لا يصح لهما الإذن فيه لغيرهما وتمكينهما منه، عملاً بالشرط المذكور من دون فرق بين المؤسسة الشيعية وغيرها لأن الشرط المذكور من سنخ العهد الذي يجب الوفاء به في حق كل أحد. وإن لم يكن شرطاً في العقد، بل لمجرد بيان ثبوت حق عدم النسخ قانوناً، فالإستنساخ غير محرم شرعاً ولكن يتحمل الشخص المسؤولية القانونية عند المخالفة.

س ٢٦٠- ما هو الضابط الشرعي لما يجوز الاتصال به وما لا يجوز الاتصال به على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) على تنوع أغراضها وما يعرض فيها من ثقافة أو درس أو قوة للدين ونظائر ذلك، ومن ترفيه ونظائره، ومن خلاعة، وشتام للعلماء ولمذهب الحق.

ج- يجوز الاتصال في جميع ذلك إلا في حالتين:

الأولى: أن يترتب الحرام من الاطلاع على ما يعرض في الشبكة، كما لو كان المعروض ضلالاً يتأثر به الشخص الذي يطلع عليه، أو خلاعة يتفاعل معها الشخص المذكور. ولو خيف من حصول ذلك حرم عقلاً الإقدام عليه، دفعاً للضرر المحتمل.

الثانية: أن يكون في الاتصال بالموقع تشجيع على الباطل والحرام أو ترويح لهما، كما لو كان الشخص ذا مكانة اجتماعية أو كلمة مسموعة - ولو عند مجموعة قليلة من الناس - بحيث يكون اتصاله بالموقع الذي يعرض الباطل ويبيته مشجعاً على الاتصال به لغيره من من يخشى حصول الحرام له بالاتصال به، أو يكون اتصال الشخص المذكور سبباً لارتفاع شأن ذلك الموقع واعتزازه أو اعتزاز الجهة التي ينسب لها، ولو لكونه سبباً في كثرة المتصلين به، أو يكون في مجانبة ذلك الشخص له نحو من النهي عن المنكر بالإضافة إلى الموقع ومن يقف وراءه، أو بالإضافة إلى المواقع الأخرى، أو بالإضافة للأفراد الذين يتصلون بالمواقع.

أما الاتصال بالموقع في غير الحالتين المذكورتين فلا بأس به في نفسه، إذ لا يحرم الاطلاع على الحرام والباطل، فضلاً عن الاطلاع على غيرهما.

س ٢٦١- ما هو الضابط الشرعي بالنسبة إلى الحوار في الشبكة الانترنيتية، والذي منه ما يدور مع المتربصين بالموالين لأهل بيت العصمة عليهم السلام، سواء بالسبب لإيذاءهم عمداً، أو إحداث التشكيك في نزاهة علماءهم العظام، كالطوسي والكليني ونظائرهما. وهذا خلافاً للحوار مع من يتربقب المؤمن في حوارهم خيراً، فما هو الضابط الشرعي لأنواع الحوارات، لاسيما مع الوقعة المتعمدة في مذهب الحق وأهله؟

ج- أما الحوار مع من يتربقب منه الخير فلا ريب في حسنه، بل قد يجب، لما فيه من ترويج الحق والسعي لرفع شأنه وإعلاء كلمته، أو الدفاع عنه وردّ عادية المعتدين عليه.

وأما الحوار مع من لا يتربقب منه الخير فهو في نفسه ليس محرماً. إلا أن يخشى من ترتب بعض المحاذير الشرعية عليه..

منها: الإكثار من نشر الباطل عناداً، كردّ فعل على فتح الحوار معه ونقده.

ومنها: تشجيع الموقع - في حالة وقوع الحوار عن طريق موقع حوارى - ورفع شأنه بفتح الحوار معه ولو بنحو النقد له، إذ قد يكون

الحوار معه سبباً لشعور من يقف وراءه أو شعور غيره بأن الموقع من الأهمية بحيث يحتاج الخصم لنقده والرد عليه والحوار معه، بخلاف ما إذا أهمل، حيث قد يشعرهم بأنه من التفاهة بحيث لا يراه الخصم أهلاً للحوار والنقد، نظير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِي الْجَاهِلِينَ﴾^(١). وقد يؤدي ذلك إلى شعورهم بالخيبة والفشل، ويكون سبباً في تخفيف غلوائهم وكبح جماحهم. وهو ما نرجحه غالباً مع كل من يشنع على الحق بعناد وإصرار خارج حدود الحساب والمنطق.

س ٢٦٢ - هل يجوز للمكلف تعليم غيره كيفية استخدام برامج ومواقع الحوار إذا كانت أكثر استعمالاً لأهل الفسق لأسباب محرمة مثل اظهار الفجور سواء كان بالكلمات أو بالصور أو بتبادل أرقام التليفونات وغير ذلك من شئون الفساد؟ وهل يجوز للمكلف أن يقوم بتعليم ذلك للسائل مع علمه بعدم نزاهته؟

ج - التعليم بنفسه ليس محرماً، إلا أنه قد يحرم لعنوان ثانوي، كالتشجيع على الفساد، وترويجه. ومن ثم يكون الاحتياط في ترك

(١) سورة القصص الآية: ٥٥.

التعليم، بل قد يكون الاحتياط في ترك الدخول لذلك الموقع والحوار فيه. بل قد تجب مجابته إنكاراً للمنكر.

س ٢٦٣ - ما هو الضابط الشرعي في المشاركة في البرامج الحوارية الانترنيتية؟ وما حكم سماع أو رؤية المحرمات فيها بين المتخاطبين؟ وماذا لو وجه له كالسباب أو الجرح أو نظائر ذلك، سواء مع معروفة المكلف أو كونه مجهولاً لا يعرف إلا بمجرد اسم رمزي مستعار، ما هو الضابط الشرعي للجواز وعدمه؟ وما هو الذي يجوز المشاركة فيه مع أولئك أصلاً؟

ج - السماع والرؤية ليسا محرمين في نفسيهما. وقد يجرمان بعنوان ثانوي، كالتشجيع على الفساد وترويجه إذا كان لدخول المكلف في الموقع أثر لذلك، وكما إذا ترتب عليها التهييج الجنسي المحرم.

وأما الرد على السباب والجرح بالمثل فهو جائز من دون استخدام ألفاظ نابية محرمة. وإن كان الأولى بالمؤمن أن ينزه نفسه عن ذلك، كما أدبه الله تعالى حين يقول: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِي الْجَاهِلِينَ﴾^(١)، أو يحاول

(١) سورة القصص الآية: ٥٥.

الرد بالتي هي أحسن، كما قال عز من قائل: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ * وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ * وَإِنَّمَا يَنْزِعَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿١﴾ .

س ٢٦٤ - ما هو حكم إجراء المعاملات عبر
الأنترنت بواسطة البطاقة البنكية؟

ج - لا بأس بإجراء المعاملات عبر الشبكة المذكورة إذا تمت بقبية
شروطها، لكفاية الاتصال المذكور في صدق العقد والمعاملة، فيشملة
عموم نفوذ العقود، ونفوذ المعاملة التي تحصل من طريقه.

س ٢٦٥ - ما حكم إجراء عقد الزواج عبر
الأنترنت؟

ج - قد يشكل الاكتفاء بذلك في إجراء عقد النكاح، لاشتراط
الإيجاب والقبول اللفظيين فيه، بحيث يكون القبول مبنياً على الإيجاب
ومرتبطاً به، حيث قد لا يتحقق عبر الشبكة المذكورة. ولو فرض تحقق
ذلك عبرها، صح عقد النكاح، نظير المكاملة التلفونية بين الطرفين.

س ٢٦٦ - ما حكم التوكل والتوسط في
المعاملات عبر الشبكة؟ سيما مع ملاحظة أن

(١) سورة فصلت الآية: ٣٤ - ٣٦.

اتساع المعلومات في الشبكة الانترنيتية يستطيع
من خلاله المكلف أن يقوم بعملية العرض
على طرف ما، ويوصله بالطرف الآخر،
فيستحق المال حتى لو لم يعلم الطرفان وإنما
طرف واحد فقط، ونظائر ذلك من طرق
التوسط في إجراء المعاملات عبر الشبكة. ما
حكم الكسب المالي من خلال ذلك؟

ج- لا بأس بذلك كله، وبكسب المال في مقابله، بعد الاتفاق
عليه مع الطرف المعني. وأما الطرف الذي لا يعلم فلا مجال لاستحقاق
المال منه إلا أن يسبق منه الالتزام بدفع المال إلى من يوصله عبر الشبكة
المذكورة، نظير الجعالة. فلا بأس بأخذ المال منه حينئذٍ بمقتضى التزامه
المذكور.

س ٢٦٧- ما حكم اكتساب المال بمجرد
تصفح الإنترنت حيث يفتح المكلف حساباً
ويودع فيه مبلغ من المال عند كل زيارة
لبعض المواقع؟

ج- لا بأس بأخذ المال المذكور في فرض جواز الدخول للصفحة
المعينة، لعدم لزوم محذور شرعي منه - كترويح الباطل - سواء كان المال
المدفوع في مقابل الدخول في الصفحة المذكورة، كعوض، أم كان من

سسخ الجائزة والهدية التشجيعية. أما مع حرمة الدخول فلا يجوز أخذ المال إذا كان من سسخ العوض، لأنه من أكل المال بالباطل. ويجوز إذا كان من سسخ الهدية والجائزة.

نعم قد يجوز أخذ المال مطلقاً إذا لم ينو المكلف إجراء المعاملة إذا كانت الشريعة لا تعترف بملكية دافع المال. وكذا يجوز لو كانت الشريعة تعترف بملكية الدافع، وكان مقتضى مذهبه استحقاق المال عليه وجواز أخذه منه بسببه.

س ٢٦٨- هل يجب على المكلف ردّ الشبهات التي تنشر في الشبكة الانترنئية؟ سيما إذا كان فيها فيها كذب على الله أو الرسول ﷺ أو أهل البيت ﷺ أو على علمائنا الأبرار، غرضاً من القائل أو الكاتب أن يحط من منزلة الحق وأهله؟

ج- لا خصوصية في وجوب الرد للشبهات التي تنتشر في الشبكة الانترنئية، بل الأمر يجري في كل شبهة تثار ضدّ الحق وبمختلف وسائل الإعلام. ولا دليل على وجوب التصدي لكل شبهة وردّها. بل غاية ما يمكن هو دعوى وجوب ردّ الشبهة إذا كانت من القوة بحيث يصعب حلها، ومن الأهمية بحيث يخشى منها الضرر على الدين ووهنه، حيث يمكن القول بوجوب حلها بملاك وجوب حفظ الدين، الذي هو

نحو من الجهاد الواجب شرعاً وجوباً كفاًياً.

أما إذا زاد على ذلك فهو من سنخ ترويح الدين وخدمته، ولا إشكال في رجحانه شرعاً إلا أنه لا مجال للبناء على وجوبه. نعم إذا سئل المكلف عن حقيقة دينية يعرفها ولا محذور عليه في بيانها ولا حرج وجب عليه بيانها مطلقاً وإن لم تكن مهمة جداً لحرمة كتمان العلم في الدين. والتفصيل السابق إنما هو في وجوب البيان وحل الشبهة ابتداء ولو من دون سؤال، بل ولو مع الجهل بالحق إذا أمكن تعلمه مقدمة لبيانه.

س ٢٦٩ - لو سئل المكلف عن عناوين بعض المواقع في الشبكة الانترنيتية، وكانت إجابته لبعض المكلفين تؤدي إلى مصلحة دينية مثل نجاة لهم من الذنوب ورد للشبهات المزعومة، وهو يعلم بأنه إذا لم يرشدهم - خاصة هذه المجموعة من المؤمنين - فإنهم يتعرضون حتماً لذلك الإثم، فهل يجوز له ترك الإرشاد مع علمه باستجابتهم لإرشاده وتوجيهه؟

ج - الذي يبدو من السؤال أن المراد هو سؤال هذه المجموعة من المؤمنين عن كيفية الوصول لبعض المواقع الانترنيتية النافعة في

الدين التي تجهد في دفع الشبهات وبيان الحقائق والتذكير بالله تعالى والتقريب منه ونحو ذلك من الثقافة الدينية النافعة.

والظاهر أن إجابتهم وإرشادهم راجحة شرعاً بوجه مؤكد لمن يتيسر له ذلك، قضاء لحاجة المؤمن، خصوصاً مثل هذه الحاجة. بل يخشى من ترك البيان حينئذٍ خذلان الله تعالى للمسؤول وسلبه توفيقه، لزهده في ثواب قضاء حاجة المؤمن مع قدرته على ذلك. بل قد يجب البيان حينئذٍ، كما لو خيف من ترك البيان للسائلين وبقائهم على جهلهم من أن يستغلهم دعاة الباطل ليكونوا من حملته الداعين إليه بنحو يضر بالدين ويكون سبباً في وهنه.

س ٢٧٠ - ما هو الضابط الشرعي في حماية المؤمنين وصفحاتهم على الشبكة الانترنيتية. فمثلاً هل يجب عليّ إذا علمت بأن أحد المؤمنين يتعرض لكشف المعلومات شخصية كانت أو غيرها من قبل أعداء مذهب أهل البيت عليهم السلام، أو يتعرض لعرض أموره الخاصة، فما هو الضابط الشرعي لذلك، هل يجب عليّ إخباره بذلك أم لا، مع علمي اليقيني بذلك؟ وكذلك هل يجب عليّ إخبار الصفحات التي للمؤمنين بأن أحد المغرضين

يضع (لنكاً) للتخريب للصفحة بأكملها
وسرقة معلومات المشتركين فيها؟ ما هو
الضابط الشرعي لذلك، سواء كان الأمر
شخصياً أو كان الأمر يرتبط بهيئة مذهب
الحق ونظائر ذلك؟

ج- لا ريب في رجحان ذلك شرعاً بوجه مؤكد، لما تضمنته
جملة من النصوص من أن المؤمن أخو المؤمن عينه ومرآته ودليله، وأن
من جملة حقوقه عليه أن ينصح له إذا غاب^(١). إلا أن بلوغ ذلك حدّ
الوجوب إشكال.

نعم مع أهمية الضرر اللازم فقد يجب تنبيهه ليحذر منه. بل
لا ينبغي التهاون بأداء الحق المذكور مع تيسره مطلقاً، قياماً بمقتضى
أخوة الإيمان. وإذا رجح عدم القيام بذلك للتهاون بأمر المؤمن وعدم
الاهتمام به حرم، لما تضمنته النصوص من وجوب الاهتمام بأمر
المسلمين. وأن من لم يهتم بأمر المسلمين فليس بمسلم^(٢). ويتأكد
ذلك فيما إذا كان الأمر مرتبطاً بالمذهب الحق، بنحو يرجع إلى الدفاع
عنه من ضرر معتد يحيق به، ويوقعه به الأعداء.

س ٢٧١ - ما هو حكم عمليات الردع

(١) راجع وسائل الشيعة ج: ٨ ص: ٥٤٢.

(٢) راجع وسائل الشيعة ج: ١١ ص: ٥٥٩.

الفيروسى بأن يقوم المكلف بصناعة فيروس
خاص، أو استعمال فيروس، لحماية كومبيوتره
من مهاجمة الفيروسات التي يمكنها أن
تلحق الأذى بالبرامج في كومبيوتره ولتهاجم
فايروسات الآخرين عندما تهاجم كومبيوتر
المكلف؟

ج- لا بأس بذلك وإن لم ينحصر الأمر به، سواء كان المراد به
تحصين جهازه بالفيروس من دخول المهاجم عليه، أم تهيئة الفيروس
الرادع للتوجه لجهاز الغير إذا أراد مهاجمته برده عليه وتخريبه له،
لسقوط حرمة المعتدي باعتدائه.

نعم إذا أريد بذلك توجيه الفيروس الرادع للغير قبل مهاجمته،
من أجل عقره وتخريبه لمنعه من المهاجمة، فهو محرم في نفسه إذا كانت
ملكية الطرف المذكور ثابتة شرعاً، لعدم جواز العقاب قبل الجنائية.

س ٢٧٢ - ما حكم التبرع بفضح المخربين؟

ج- إذا كان المخربون في مقام الإضرار بالمؤمنين جاز الإعلان
عنهم من أجل التحصن من شرهم، أو من أجل إنكار المنكر عليهم.

س ٢٧٣ - ما حكم التداعي إلى المحاكم بين
المؤمنين لو ثبت اعتداء أحدهم على الآخر

في قضايا اختراق كمبيوترية أو تخريبه، مع
أنه من المحتمل أن يتعرض لعقوبة مالية أو
غيرها؟

ج- مع امتناع المعتدي من الترافع للحاكم الشرعي يجوز
للمعتدى عليه الترافع للمحكمة من أجل استحصال التعويض عن
حقه، غاية الأمر أنه إذا حكم له بأكثر من حقه وجب إرجاع الزائد له.
أما إذا لزم عقوبته بدنياً أو مالياً لا بعنوان التعويض، بل نظير
الضريبة التي تأخذها الدولة، فإن كان ذلك من أجل تحصيل التعويض
جاز، لسقوط حرمة بامتناعه من التعويض.

وإن كان ذلك عقوبة مجردة من دون أن يتحصل التعويض
معها لم يجز الترافع مع احتمال إيقاعه بالمؤمن، إلا لاستدفاع شره في ما
بعد، أو للنهي عن المنكر لو توقفا على ذلك. ولا بد حينئذٍ من مراجعة
الحاكم الشرعي.

س ٢٧٤- ما هو حكم الدخول إلى ما يسمى
(مقاهي الإنترنت) مع كونها أصبحت في
بلد المكلف السائل أصبحت مجتمعا لمن أراد
الفساد والمحرمات عبر الشبكة الانترنيتية من
مواعيد لفعل المحرمات إلى غير ذلك من ما
هو كثير، فما حكم الدخول إليها؟ وما حكم

العمل فيها؟ وما حكم القيام بمشروع تجاري
هذه صفته المذكورة؟

ج- مقتضى ذلك كون الدخول في المقاهي المذكورة مشاركة في
الحرام أو تشجيعاً عليه، فيحرم، ويجرم كسب المال من طريقه.

س ٢٧٥- ما هو حكم الإعلانات الموضوعة
في صفحة المكلف الشخصية، إما لأنه رضي
مقابل مال بذلك وإما لأن المضيف لصفحة
المكلف ألزمه بذلك؟ وهل يجب على
المكلف الرفض، سيما أن بعضها خاصة يقوم
بإعلانات إباحية وعن الخمر وعن القمار
وعن الغناء وعن غير ذلك من المحرمات؟

ج- وضع الإعلان قد يجرم لعنوان ثانوي كترويج الباطل
أو الفساد أو التشجيع عليه، نظير ما تقدم في جواب غير واحد من
الأسئلة. وإذا حرّم حرّم أخذ المال في مقابله.

س ٢٧٦- هل تصبح بعض الصفحات
الإنترنتية من المحكوم بحكم كتب الضلال
بالنسبة للمكلف إذا خاف على أبنائه أو
بناته من التأثير بها، ومن وقوعه في الانحراف

الفكري أو السلوكي عن الحق؟

ج- نعم يجري عليها ما يجري على كتب الضلال، فإن المحذور إنما هو في الضلال بأي نحو عرض، من دون خصوصية للكتاب.

س ٢٧٧ - لو كان المكلف مديراً لموقع
حواري أو مراقباً في الشبكة الانترنيتية،
فما هو حكمه بالنسبة لما يدور في تلك
الساحات؟ ماذا عليه فعله في حالات مثل
توهين لمذهب أهل البيت عليه السلام وسباب من
أعداء مذهب الحق للدين، أو للمذهب، أو
لعلمائنا الأبرار، أو لشيعه أهل البيت عليه السلام
ونظائر ذلك؟ ما هو الحكم بالنسبة لأخذ
الأجرة على رعاية تلك الصفحات والمواقع
لمن يعمل بأجر أو لمن يعمل بالمجان؟
وما حكم السكوت حين التعامل مع هكذا
قضايا؟ وهل يجب الحذف إذا كان من حقه
ذلك وبإمكانه ذلك؟

ج- كل من يشارك في موقع - إدارة أو تنفيذاً أو مراقبة أو غير
ذلك - يشارك في أجر ما يدور في ذلك الموقع إن كان ما يدور فيه طاعة
لله تعالى، وكان عمله بقصد التقرب له سبحانه. كما يشارك في وزره

إن كان ما يدور فيه معصية لله تعالى، لأن ذلك ليس من الإعانة على البر أو الإثم، بل من التعاون عليهما، والمشاركة فيهما، لأن عمل الموقع لا يقوم إلا بالهيئة العاملة فيه، وقد قال عز وجل: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾^(١). وعلى ذلك يجب حذف الحديث المحرم أو توضيح زيف الباطل أو ترك الموقع حذراً من المشاركة في وزره.

ونسأل الله سبحانه وتعالى التوفيق لنا ولكم ولجميع المؤمنين، والعصمة من الضلال بعد الهدي، والزيغ بعد الاستقامة ونعوذ به من مضلات الفتن، ومن شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا. قال عز من قائل: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَاءَتْ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(٢). وهو حسبنا ونعم الوكيل.

(١) سورة المائدة الآية: ٢.

(٢) سورة النحل الآية: ٩.

أمور طبية



أمور طبية

س ٢٧٨ - يجري الحديث عن إمكانية استنساخ بعض أعضاء الإنسان في المختبر وحفظها كاحتياطي له أو لأي شخص آخر عند الحاجة إليها، فهل يجوز ذلك؟ وهل يشمل الجواز الأعضاء التناسلية أو لا يجوز باعتبار أنها منسوبة للشخص فيحرم كشفها مثلاً؟

ج - يجوز ذلك بأجمعه حتى في الأعضاء التناسلية، ويجوز النظر إليها، لعدم كون نسبتها على حد النسبة التي هي المعيار في التحريم، فإن النسبة التي هي المعيار في التحريم هي نسبة الاختصاص الناشئة من كونها جزءاً من بدن المرأة أو الرجل كيدهما ورجلها، والمتيقن من الحرمة حينئذ حالة اتصالها بالبدن، أما مع انفصالها فلا تخلو الحرمة عن إشكال. أما نسبة الاختصاص في المقام فهي ناشئة من كون أصلها من خلتيه ولا دليل على كونها معياراً في الحرمة. والله سبحانه وتعالى العالم العاصم.

س ٢٧٩ - إذا كان مبيض الزوجة عاطلاً عن العمل، فهل يجوز اخذ بيضة من امرأة أخرى

غير الزوجة وإخصابها بحيامن الزوج ومن
ثم زرعها في رحم الزوجة؟ ولمن ينتسب
الجنين إذا تكامل وولد؟

ج- الأحوط وجوباً ترك ذلك. وإذا تم ذلك وتكامل الجنين فإنه
ينسب للزوج وللأجنبية صاحبة البويضة. لكن في ترتب التوارث بينه
وبينها إشكال، واللازم التصالح في المال الموروث.

س ٢٨٠ - إذا كان حيمن الزوج سليماً
وكذلك سائله المنوي سليماً، ومبيض الزوجة
سليماً أيضاً ولكن رحمها الذي يغذي الطفل
عاطل، ففي هذه الحالة يمكن تخصيب
حيمن الزوج وبويضة الزوجة في الخارج، ثم
زرع اللقيحة بعد ذلك في رحم امرأة أجنبية
صالح. فهل يجوز ذلك؟ وبمن يلحق الطفل
بعد الولادة؟ بصاحبة البويضة وهي الزوجة
أو بصاحبة الرحم المغذي وهي الأجنبية؟

ج- الأحوط وجوباً ترك ذلك وعدم حضن المرأة بويضة ملقحة
بحيمن غير زوجها. إلا أن تطول المدة، بحيث تخرج البويضة والحيمن
عن كونها ماءً، ويصدق عليها عرفاً أنها جنين فيجوز حينئذٍ حضن
الأجنبية له.

وعلى كل حال فالولد يلحق بالزوجين صاحبي البويضة والحيمن - ويرث منهما - لا بالحاضنة.

س ٢٨١ - شخص أخذت منه مادة منوية وبعد ذلك تزوج امرأة فهل يجوز تلقيحها بمادته المنوية المأخوذة منه قبل الزواج؟

ج - نعم يجوز.

س ٢٨٢ - ما هو حكم ولد التلقيح من باب البنوة والنفقة والإرث والحضانة وغيرها؟

ج - إذا كان التلقيح بين بويضة الزوجة وحيمن الزوج فترتب الأحكام المذكورة كافة.

س ٢٨٣ - إدخال ماء الرجل في رحم امرأة أجنبية بطريقة التلقيح الصناعي هل يترتب عليها أحكام حد الزنى؟

ج - لا يترتب الزنى ولا يجب الحد، وإنما هو محرم لا غير.

س ٢٨٤ - ما هو رأي سماحتكم حول عملية نقل خصية من شخص خصب جنسياً إلى شخص آخر عقيم يحتاج إلى خصية لو فرضنا

نجاح العملية جراحياً؟ ولمن تعود أبوة الجنين
المتكون من المنى المصنع في الخصية المنقولة؟

ج- العملية المذكورة جائزة في نفسها لكنها تستلزم كشف
العورة ولمسها من قبل الطبيب المعالج فلا يجوز الإقدام عليها إلا
مع الضرورة الملزمة لذلك، هذا من جهة. ومن جهة أخرى تعود أبوة
الولد للثاني الذي انتقلت له الخصية السليمة.

س ٢٨٥- في حال عدم الإنجاب- العقم
- يقوم الأطباء بفحص الزوجين ويبدأ
الفحص بالرجل فإذا كان سليماً فحص حال
المرأة وإلا اكتفى به.

أ- هل يجوز للرجل الكشف أمام الطبيب
وإعطاء منيه للاختبار ويؤخذ المنى في بعض
الأحيان بطريقة العادة السرية؟

ج- إنما يجوز كشف العورة إذا كان عدم الإنجاب يسبب نوعاً
من الحرج، ولا يجوز أخذ المنى من طريق العادة السرية إلا مع انحصار
الأمر بها حينئذٍ.

ب- هل يجوز أخذ منى الرجل وزوجته ووضع
في أنبوب معين ثم يدخل في رحم الزوجة؟

ج- لا مانع من جمع ماء الرجل وزوجته في أنبوب ثم إدخاله في رحم الزوجة.

ج- وهل يجوز أخذ الحيوان المنوي من داخل الخصية بواسطة عملية جراحية ثم يتم تلقيح بويضة المرأة به ووضعها في أنبوب ثم بعد فترة تلقيح المرأة بها؟

ج- لا مانع أيضاً من أخذ الحيوان المنوي من داخل الخصية وتلقيح بويضة المرأة به ثم وضعها في الرحم.

س ٢٨٦- يقوم بعض الأطباء هذه الأيام بخلط ماء الرجل (الزوج) مع ماء المرأة (الزوجة) في أنبوبة الاختبار، فيتكون من ذلك عدة أجنة هي بداية النشوء البشري، والحال هنا يختلف عن التلقيح الطبيعي في الرحم، حيث يتكون عادة جنين واحد لكن في الأنبوبة يؤدي إلى تكون عدة أجنة، فهل يجب زرعها جميعاً في رحم الأم علماً بأن ذلك قد يؤدي إلى هلاكها؟ وهل يجوز انتقاء جنين واحد وقتل الباقي؟

ج- لا بأس بقتل هذه الأجنة ما لم تلج فيها الروح. نعم الأحوط وجوباً وضع ما يمكن وضعه في رحم الأم إذا رضيت بذلك، ولا يجب عليها الرضا به.

س ٢٨٧- في بعض المستشفيات قد يتعرض المريض للملامسة الممرضات أثناء أخذ النبض وقياس الضغط فما هو الحكم؟

ج- إذا بلغ الأمر حد الضرورة فلا بأس وإلا فلا يجوز.

س ٢٨٨- هل يجوز للطبيب أن يكشف على المرأة في حالة اعتقادها بأن هناك ضرورة لا يمكن تأخيرها؟

ج- المدار في جواز الفحص للطبيب احتمالاً احتمالاً معتداً به حاجة المرأة الصحية لفحصه، بحيث لا تقوم الطبيبة مقامه في ذلك، ولا أثر لاعتقاد المرأة المريضة أو احتمالها في تشخيص وظيفته، بل أثر ذلك جواز بذل نفسها لفحصه، وإن لم يجب عليه الاستجابة.

نعم إذا كان اعتقادها وجود الحاجة لفحصه موجبة لعدم اطمئنانها لفحص الطبيبة وعدم استجابتها لعلاجها، وكانت في حاجة للعلاج رجع ذلك إلى حاجتها لفحصه وجاز له الفحص وإن اعتقد استغناءها بالطبيبة عنه.

وكذا إذا كانت في حالة نفسية سيئة يخشى منها نتيجة الاعتقاد المذكور، وإن كان هو يعتقد عدم حاجتها للعلاج عضوياً، لأنها حينئذٍ في حاجة إلى فحصه لها من الناحية النفسية.

س ٢٨٩ - عند أخذ عينة الدم من المريض،
قد لا يجد الرجل رجلاً بل يوجد امرأة وكذا
العكس.

أ- هل يجوز أخذ العينة في غير حالة الضرورة،
بل في حالة الكشف العام حينما يريد الإنسان
أن يتأكد على صحته العامة؟

ج- إذا لم تكن هناك ضرورة فلا يجوز الكشف إذا استلزم المس
أو النظر المحرمين.

ب- أو في حالة الشك هل هناك ضرورة أو لا؟

ج- إذا كان احتمال الحاجة معتداً به بحيث يتحقق الخوف من
الضرر جاز ذلك.

ج- وهل يجب عليه الذهاب إلى المستشفيات
الخاصة المتوقفة على بذل المال لتحصيل المائل؟

ج- نعم يجب إذا لم يكن المال مضرأً به.

د- وكذا في حالة العلاج، فهل جواز الذهاب إلى المستشفى يتوقف على عدم إمكان الحصول على المائل؟

ج- نعم يتوقف على عدم إمكان الحصول على المائل إذا كان العلاج مستلزماً للنظر والمس المحرمين.

هـ- ولو كان يتوقف على قطع مسافة بأن يسافر من مدينة إلى أخرى. هل يجب مع الإمكان؟

ج- نعم يجب إلا إذا كان قطع المسافة حرجياً.

س ٢٩٠- اضطرت لعرض زوجتي لمرض ألم بها على أكثر من طيبة نسائية، ولكنها لم تشف، ولم تتحسن، وعلمت بوجود طبيب ماهر قد عالج نفس الحالة بنجاح، فهل لي أن أعرضها عليه علماً بأن مرضها نسائي يستلزم كشف العورة ولمسها؟

ج- يجوز ذلك في الفرض المذكور، وإذا أمكن للطبيب لبس الكف الطبي من دون مس مباشر وجب.

س ٢٩١- المرأة المصابة بالعمه هل يجوز لها

العلاج منه وإن أدى إلى الكشف أمام الطبيب
أو الطبيب؟

ج - الظاهر جواز الكشف المذكور من أجل التداوي في المقام
وغيره، وخصوصاً إذا كان تحمل العقم حرجياً كما هو الغالب.

س ٢٩٢ - بعد إجراء العملية يجب على
الموظفين ملاحظة المريض في قياس الضغط
ودرجة الحرارة والنبض علماً أن المريض
تحت مفعول التخدير، ما الحكم في ذلك إذا
كان الموظف رجلاً والمريض امرأة. والعكس
كذلك؟

ج - اللازم الاقتصار في ذلك على صورة انحصار الأمر بالجنس
المختلف مع الحاجة الصحية الملزمة بذلك.

س ٢٩٣ - تجري عمليات تناسلية للرجل
مثل عملية غدة البروستات بحضور
الممرضات المساعدات كفنيات التخدير، ما
الحكم في حضورهن للمساعدة؟

ج - جوابه كالجواب السابق.

س ٢٩٤ - بعض الأطباء يطلبون من الطلاب

الاطلاع على بعض المراجع الطبية حيث
أنها تحتوي على صور طبيعية ورسومات
للأعضاء التناسلية لكلا الجنسين للإفادة
والبحث، ما رأي الشرع في ذلك؟

ج- لا بأس بالنظر حينئذٍ إلا إذا كان بريية وتلذذ فإن الأحوط
وجوباً حينئذٍ تركه.

س ٢٩٥ - في المستشفى يطلب من المرضى
الذين يعانون من عدم الانجاب عينة من
السائل المنوي، ويتم استخراجها بإحدى
الأمور التالية:

أ- استخدام العادة السرية؟

ج- يحرم القيام بالعادة السرية إلا مع الاضطرار إليها من أجل
التخلص من العقم.

ب - استخدام آلة خاصة للتدليك؟

ج- لا بأس بها إلا أن تؤدي إلى نظر الأجنبي للعودة فيتوقف
جوازها على انحصار التخلص من العقم على ذلك.

س ٢٩٦ - إذا أراد شخص أن يختبر مدى

قدرته على الإنجاب، فطلب منه الطبيب أن
يخرج السائل المنوي ليفحصه؟

ج - ما دام غير مضطر لذلك فلا يجوز له الاستمناء.

س ٢٩٧ - من الطرق الواسعة الانتشار لمنع
الحمل هي طريقة اللولب. المختصون في هذا
الحقل قالوا ما يلي:

١ - يمنع من التصاق البويضة المخصبة
في جدار الرحم.

٢ - يغير السوائل في الرحم فيمنع
الحمل.

٣ - يمنع وصول الحيمن إلى البويضة.

هل يمكن بيان الحكم الشرعي في هذه المسألة
من جواز استعمال اللولب أو عدم الجواز؟

ج - لما كان منع التلقيح وتخصيب البويضة حلالاً والمحرم هو
قتل البويضة بعد تخصيبها، فعلى ضوء ما تقدم لا يُعلم بأداء استعمال
اللولب إلى قتل البويضة بعد تخصيبها. وعليه يحل استعمال اللولب.
والله سبحانه وتعالى العالم.

س ٢٩٨ - كثر في الآونة الأخيرة استعمال

اللولب، فما هو الحكم الشرعي له؟

ج- إذا لم يعلم بأن اللولب يقتل النطفة بعد انعقادها فهو جائز في نفسه إلا أنه حيث كان وضعه يستلزم كشف العورة ولمسها من قبل الدكتور فلا يجوز الإقدام عليه إلا مع الاضطرار إلى ذلك، أو يتم وضعه في أثناء مراجعة اعتيادية للدكتورة حيث تحتاج المرأة فيها لكشف العورة خلال هذه المراجعة لا يكون الكشف واللمس من أجل وضع اللولب.

س ٢٩٩ - هل يجوز عقد بيت الرحم إذا كان

الزوجان لا يريدان الإنجاب؟

ج- الأحوط وجوباً ترك ذلك إذا كان موجباً للعقم الدائم، وإن كان موجباً لمنع الحمل مؤقتاً فلا بأس به.

س ٣٠٠ - ما حكم استعمال الأدوية (إبر،

شراب، حبوب) المانعة للحمل برضى

الطرفين أو عدمه، وهل يسمح لذوي

الأعذار الشرعية كالمرض ونحوه؟

ج- يجوز استعمال ذلك إلا أن يؤدي إلى ضرر بليغ بالصحة.

نعم مع عدم الضرورة الصحية الأحوط وجوباً للزوجة إرضاء الزوج

بذلك.

س ٣٠١ - هل هناك موارد يجوز فيها
الإجهاض؟

ج - لا يجوز الإجهاض إلا إذا توقفت عليه حياة الأم بحيث
يدور الأمر بين الإجهاض وموت الأم مع جنينها. وكذا إذا دار الأمر
بين حياة الأم وحياته في مورد يعلم بأهمية حياتها عند الشارع وليس
لذلك ضابطة عامة.

س ٣٠٢ - هل يجوز للمرأة المغتصبة إجهاض
الجنين؟

ج - لا يجوز إجهاض الجنين حتى لو كانت مغتصبة، لأنه من
قتل النفس المحرمة.

س ٣٠٣ - حملت امرأة حملاً وبلغ عمره (٦)
أشهر وقد ثبت بالتشخيص الشعاعي أنه
مشوه الخلقة تماماً ويقول الأطباء أنه بمجرد
ولادته يموت، وهو ما دام حملاً في رحم أمه
يسبب بقاءه تكون مياه غير طبيعية في بطنها،
وقد ثبت طبيياً أن ذلك خطر على سلامة الأم،
ففي هذه الحالة هل يجب إجهاضه شرعاً أم لا؟

ج- إذا ثبت أنه يموت عند الولادة فحياة أمه مقدمة على حياته.
س ٣٠٤ - في كلية العلوم الطبية يتدرب
الطلاب من الناحية التشريحية على جثث غير
المسلمين؟

أ- ما حكم تشريح هذه الجثث؟
ب- هل يجب الغسل على من مس
هذه الجثث أثناء عملية التشريح؟ وما حكم
من نظر إلى عملية التشريح؟

ج- يجوز تشريح الجثث المذكورة إذا كانت لغير المسلمين. كما
يجوز النظر إلى عملية التشريح، ويجب غسل المس بسبب مسها.

س ٣٠٥ - هل يجوز استعمال جسد الميت في
التشريح لغرض الدراسة؟

ج- يحرم تشريح جسد الميت المسلم حتى لغرض الدراسة. وأما
غير المسلم فيجوز ذلك فيه.

س ٣٠٦ - في بعض الدول تشرح جثة الميت
بعد موافقة الولي وتوقيعه وإذا لم يوقع لا
تسلم الجثة بل تبقى في البرادات، فهل يجوز
له التوقيع أو لا وتبقى الجثة بدون دفن؟

ج- إذا تعذر الدفن بدون تشريح ولم يجد الانتظار جاز التوقيع من قبل الولي على التشريح.

س ٣٠٧- لو توقف حفظ حياة مسلم على تشريح بدن ميت مسلم ولم يمكن تشريح بدن غير المسلم ولا مشكوك الإسلام، ولم يكن هناك طريق آخر لحفظه هل يجوز ذلك؟

ج- نعم يجوز، بل يجب. نعم تثبت دية الميت على المباشر على الأحوط وجوباً.

س ٣٠٨- في حالة احتياج مريض بمرض مزمن إلى جهاز التنفس الصناعي بحيث يكون استمرارية نبض القلب متوقفة على هذا الجهاز وعلى عقاقير تزيد في الضغط ودقات القلب، كما أنه وصل إلى حالة ما يعبر عنها بـ(الموت الدماغي) فلا إحساس ولا حركة تصدر منه، وتأكد ذلك بالتخطيط الدماغي الذي أظهر أنه لا توجد ومضات كهربائية تصدر من الدماغ. ففي هذه الحالة هل يجوز إيقاف الأجهزة والعقاقير عنه؟

ج- إذا كانت الأجهزة والإسعافات هي المبقية لحركة القلب وجريان الدورة الدموية جاز قطعها، وإذا كانت مساعدة على بقائها مع وجود بقية للحياة الذاتية فلا يجوز قطعها، ومع الشك في تشخيص إحدى الحالتين يبنى على الثانية فلا يجوز قطعها.

س ٣٠٩- إذا تواجد جهاز واحد للتنفس الصناعي واستخدم لمريض لا يرجى برؤه وقد وصل إلى حالة الموت الدماغى، ثم احتاج مريض آخر يرجى له الشفاء والبرء وكانت حياته متوقفة على استخدام جهاز التنفس، فهل يجوز في هذه الحالة أن نأخذ الجهاز من الميت دماغياً إلى المريض الأخر؟

ج- نعم يجوز، بل يجب مع كون حياة المريض الثاني يجب المحافظة عليها.

س ٣١٠- بالنسبة للميت دماغياً، هل يجوز التبرع بأعضائه لمرضى في أشد الحاجة إليها وذلك في الحالات التالية:

أ- إذا مات الشخص دماغياً وأراد ذلك قبل موته وكتب ذلك بخط يده، سواء

رضي أهله أم رفضوا؟

ب- إذا أراد ذلك أهل الميت بقصد الكسب المادي، ولن يعلم ما إذا كان الميت دماغياً راضياً بذلك أم لا؟

ج- في حالة تصرف الطبيب بذلك دون علم أهل الميت؟

ج- لا يجوز نقل الأعضاء من الميت المسلم إلى الحي حتى لو أوصى بذلك، إلا إذا توقف عليها حياة المسلم الحي، وحينئذٍ لا يحتاج إلى وصية الميت ولا إلى رضا أهله.

نعم إذا أمكن سدّ الحاجة بالأخذ من أحد شخصين أحدهما قد أوصى أو رضي أهله والآخر ليس كذلك فالأحوط وجوباً ترجيح الأول.

س ٣١١ - هل تجوز زراعة كبد خنزير للمسلم؟

ج- نعم يجوز مع الحاجة بحيث لا يمكن الاكتفاء عنه بظاهر العين قبل أن يصير من أجزائه عرفاً كما يظهر مما ذكرناه في المسألة (٤٠٩) من كتاب الطهارة من رسالتنا (منهاج الصالحين).

س ٣١٢- هل يجوز بيع الدم إذا كان المشتري يستفيد منه؟

ج- نعم يجوز بيعه إذا كانت له فائدة محللة ومنها التزريق في وريد من يحتاج إليه.

س ٣١٣- هل يجوز بيع بويضات المرأة لأجل الاستفادة منها في تجارب طبية؟

ج- نعم يجوز. لكن يحرم عليها كشف العورة إذا توقفت عليه أخذ البويضات.

س ٣١٤- بعض الأشخاص يجرون على أنفسهم عمليات تجميل الأنف وغيره، وبلا ضرورة طبية، فهل هناك مانع شرعي منه؟

ج- لا مانع من ذلك.

س ٣١٥- هل يجوز بيع الأعضاء؟

ج- الأحوط وجوباً عدم بيع الأعضاء. إذا خشي الضرر بقلعه ضرراً تتعرض معه الحياة للخطر فهو حرام.

س ٣١٦- الطبيب الجراح هل يضمن إذا لم تنجح العملية الجراحية من دون تقصير أو

مساحة منه؟ وهل يعتبر جري الناس على
عدم الضمان شرطاً ضمناً مسقطاً لزمانه؟

ج- يضمن الطبيب الجراح مع التقصير، وكذا مع عدم التقصير،
إلا بأخذ البراءة من المريض أو وليه إن كان قاصراً ولو لفقده الشعور
حين إجراء العملية. ولا يكفي جري الناس على عدم الضمان في
البراءة إذا لم يتن إقدام المريض أو وليه على ذلك، بل لا بد فيها من
إقدام المريض أو وليه على البراءة ولو لكونها شرطاً ضمناً ارتكازياً
عند الطرفين مستفاداً من الواقع القائم.

س ٣١٧- مريض راجع طبيباً وأعطاه وصفة
دواء وعرضها على الصيدلي. ولكن الصيدلي
اعطاه دواء آخر غير المقصود بسبب الإهمال
وتوفي المريض بسبب هذا الخطأ فهل يستحق
أهل المريض المتوفي الدية؟ وهل يدخل هذا
الإهمال في قتل الخطأ أو قتل العمد؟

ج- إذا رجع الإهمال للتفريط كان عليه الدية، بأن كان متساعماً
في دفع الدواء القاتل. أما مجرد الخطأ من دون تسامح فلا ضمان معه.

س ٣١٨- في حالة التوأم الملتصق بعضهما
مع البعض. هل يجوز التضحية بأحدهما على

حساب إنقاذ حياة الآخر؟

ج- إذا كان بقاءؤهما ملتصقين يؤدي إلى وفاتهما معاً وجبت التضحية بأحدهما من أجل إنقاذ الآخر، وإلا حرم.

س ٣١٩- بعض الأشخاص يوافقون على التبرع بدمهم من أجل الحصول على منفعة معينة وبعضهم يكونون مجبورون على التبرع المذكور.

أ- ما حكم الدم المأخوذ من الأشخاص الغير راغبين في التبرع؟

ج- يجرم التصرف به إلا برضاهم ولو من باب الرضا بالتصرف بالدم بعد أخذه منه.

ب- ماذا على الموظف الذي يقوم بعملية السحب؟

ج- يجوز للموظف القيام بذلك بعد إقدام صاحب الدم عليه ورضاه به ولو من أجل الحصول على منفعة معينة.

س ٣٢٠- ما حكم تناول الأدوية من قبل المريض وهي تحتوي على الكحول؟

ج- لا يجوز تناولها إلا مع الضرورة الملحة البالغة مورد الخطر
ومع انحصار الأمر بها.

س ٣٢١- مادة الأنسولين المستعملة في علاج
مرض السكر تستخلص أحياناً من بنكرياس
الخنزير، فهل يجوز للمسلم أن يستعملها؟

ج- يجوز استعمالها من غير طريق الفم. وأما من الفم فاللزام
الاقتصار على مقدار الضرورة.

الإيدز



الإيدز

س ٣٢٢- هل يجب على المصاب بالإيدز أن يعزل نفسه عن أهله وذويه؟ وإذا كان طفلاً فهل يجب على أهله عزله؟

ج- لا يجب العزل إلا بالمقدار الذي يتوقف عليه تجنب العدوى وعدم انتقال المرض.

س ٣٢٣- هل يجوز لمن يعلم أنه مصاب بالإيدز أن يتزوج من الطرف الآخر السليم؟

ج- يجوز الزواج ولكن يحرم النشاط الجنسي أو أي تعامل بينهما إذا كان موجبا للعدوى.

س ٣٢٤- وهل يجوز زواج المريض بالإيدز من مريض مثله؟

ج- الزواج جائز والممارسة الجنسية أيضاً جائزة، إلا أن تزيد من ضرر المرض زيادة بالغة الأهمية.

س ٣٢٥- إذا كان أحد الزوجين سليماً من الإصابة بالإيدز فهل يحق له الامتناع من

المعاشرة الجنسية؟

ج - نعم يحق. لكن ينبغي الاهتمام بالجانب النفسي للمريض وعدم جرح شعوره بالمقدار الممكن.

س ٣٢٦ - هل يجوز للسليم من الزوجين طلب الطلاق من الآخر المصاب بالمرض المذكور؟

ج - من حق الزوج أن يطلق زوجته المصابة وغير المصابة، كما أن للزوجة الامتناع عن المعاشرة الجنسية الموجبة للعدوى وإن كانت تبقى لها باقي الحقوق.

س ٣٢٧ - هل يحق للمرأة الطلاق إذا كان زوجها مريضاً بالإيدز؟

ج - ليس من حق المرأة الطلاق. نعم لها حق الامتناع عن المعاشرة الجنسية المؤدية للعدوى، ويجب على الزوج حينئذ القيام بالنفقة عليها.

س ٣٢٨ - إذا كانت المرأة المصابة بالإيدز حاملاً فهل يجوز لها إسقاط طفلها خشية كونه مصاباً به؟

ج - كلا، لا يجوز.

س ٣٢٩ - هل يجوز للمرأة المصابة بالمرض
المذكور إرضاع طفلها السليم والاستمرار في
حضانتها؟

ج - يحرم على المرأة القيام بما يوجب نقل العدوى لوليدها
السليم، ويجوز لها ما لا يوجب ذلك.

س ٣٣٠ - هل يجب على الطبيب إخبار ذوي
المريض بتعرض مريضهم للإصابة بالمرض
المذكور ليتحرزوا من العدوى؟

ج - مع عدم ترتب الضرر، يجب إعلام ذوي المريض إذا كان
ذلك يمنع من إصابتهم بالمرض.

س ٣٣١ - هل يجوز للمصاب بمرض
الإيدز إخفاء مرضه والاستمرار بمعاشرة
زوجته السليمة جنسياً؟

ج - يحرم عليه ممارسة الجنس معها إذا كانت الممارسة توجب
انتقال المرض إليها.

الزواج

A decorative flourish consisting of stylized, symmetrical leaf-like shapes and scrolls, positioned to the left of the word 'الزواج'.

الزواج

وهو رباط شريف شرعه الله تعالى رحمة بعباده، لبقاء النوع الإنساني وتنظيم الغرائز التي أودعها فيه، حفاظاً على عفة الإنسان ودينه، وأنساً لوحشته، ووصلاً لوحدته ونظماً لحياته.

قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾^(١)، وقال عز اسمه: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾^(٢).

وقال النبي ﷺ: «من تزوج فقد أحرز نصف دينه، فليتق الله في النصف الباقي»^(٣). وقال الإمام الرضا عليه السلام: «ما أفاد عبد فائدة خيراً من زوجة صالحة إذا رآها سرته وإذا غاب عنها حفظته في نفسها وماله»^(٤).

وهو من المستحبات المؤكدة بل يكره تركه. قال النبي ﷺ:

(١) سورة النحل الآية: ٧٢.

(٢) سورة الروم الآية: ٢١.

(٣) بحار الأنوار ج: ١٠٠ ص: ٢١٩.

(٤) وسائل الشيعة ج: ١٤ ص: ٢٢.

«ما بني بناء في الإسلام أحب إلى الله عز وجل من التزويج»^(١).
 وقال عليه السلام: «من أحب أن يكون على فطرتي فليستن بستتي، وإن من
 سستي النكاح»^(٢). وقال عليه السلام: «من أحب أن يلقي الله طاهراً مطهراً
 فليلقه بزوجه»^(٣). وقال عليه السلام: «ركعتان يصليهما متزوج أفضل من
 رجل عزب يقوم ليله ويصوم نهاره»^(٤). وقال عليه السلام: «رُذال موتاكم
 العزاب»^(٥). والنصوص في ذلك ونحوه لا تحصى كثرة.

وقد تضمن جملة منها النهي عن ترك الزواج خوف الفقر، وأن
 من فعل ذلك فقد ساء ظنه بالله تعالى^(٦). بل ورد فيها: أن الزواج من
 أسباب الرزق، وأن الرزق مع النساء والعيال^(٧)... إلى غير ذلك. وقبل
 ذلك كله وعد الله تعالى به في كتابه المجيد، حيث يقول: ﴿وَأَنْكِحُوا
 الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ
 اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾^(٨).

ويتأكد ذلك في حق المغتربين، من الرجال والنساء، حيث

(١) وسائل الشيعة ج: ١٤ ص: ٣.

(٢) وسائل الشيعة ج: ١٤ ص: ١٤.

(٣) وسائل الشيعة ج: ١٤ ص: ٦.

(٤) وسائل الشيعة ج: ١٤ ص: ٧.

(٥) وسائل الشيعة ج: ١٤ ص: ٧.

(٦) راجع وسائل الشيعة ج: ١٤ ص: ٢٤.

(٧) راجع وسائل الشيعة ج: ١٤ ص: ٢٥.

(٨) سورة النور الآية: ٣٢.

يعيشون - غالباً - في مجتمعات فيها التحلل والتبذل، وانتشار المغريات للحرام بوجوهها المختلفة، بل مع ألفة ذلك ألفة تنسي الإنسان دواعي العفة وتميت المثل في نفسه. فإذا لم يتحصن بزواج يشبع غريزته ويحفظ له عفته تعرض للسقوط في مهاوي الرذيلة والانحدار في حضيض التحلل انحداراً قد لا يتسنى التراجع عنه.

وعلى كل حال، على المؤمنين وفقهم الله تعالى الاهتمام بتسهيل أمر الزواج، بتخفيف قيوده، وتقليل نفقاته، والتعاون عليه، إقامة للسنة ودفعاً للفساد والفتنة. وفي حديث السكوني عن الإمام الصادق عليه السلام: «قال: قال رسول الله ﷺ: أفضل نساء أمتي أصبحهن وجهاً وأقلهن مهراً»^(١).

وفي حديث خالد بن نجیح عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «فأما شؤم المرأة فكثرة مهرها وعقوق زوجها...»^(٢)، وفي حديث السكوني عن الإمام الصادق عليه السلام: «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: أفضل الشفاعات أن تشفع بين اثنين في نكاح حتى يجمع الله بينهما»^(٣)... إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة.

ومن عجز عن الزواج فعليه أن يتدرّج بالتقوى والصبر، ويُبعد

(١) وسائل الشريعة ج: ١٤ ص: ١٦.

(٢) وسائل الشريعة ج: ١٥ ص: ١١.

(٣) وسائل الشريعة ج: ١٤ ص: ١٦ - ١٧.

نفسه عن مواقع المعصية والفتنة، ويحذر من كيد الشيطان وغروره، ويكبح جماح النفس الأمارة بالسوء، ويتحلى بالعفة والفضيلة، ويربأ بنفسه عن السقوط في مهاوي الخسة والرذيلة، متمسكاً بوصية الله تعالى له حيث يقول: ﴿وَلَيْسْتَغْفِرَ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُعْزِبَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ (١).

وقد ورد عن أئمة أهل البيت عليهم السلام: أنه يستحب الاستعانة على العزوبية بالصيام وتوفير الشعر (٢)، وأن بهما تخف حدة الحاجة للنكاح. ونسأله سبحانه أن يعين شباب المؤمنين ويعصمهم في محتهم ويزيدهم إيماناً وتسليماً ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ (٣).

وهناك بعض الوصايا في أمر الزواج تعم جميع المؤمنين، إلا أنه يحسن تنبيه المغتربين عليها بالخصوص..

الأولى: أكد الإسلام على لسان نبيه صلوات الله عليه وآله والأئمة من آله عليهم السلام على نبذ فوارق النسب في النكاح، وأن المؤمن كفؤ المؤمنة. وعلى أنه ينبغي الاهتمام بالدين والخلق والعفة والأمانة. وقد ورد عنهم (صلوات

(١) سورة النور الآية: ٣٣.

(٢) راجع وسائل الشيعة ج: ١٤ ص: ١٧٨.

(٣) سورة الطلاق الآية: ٢ - ٣.

الله عليهم) في نصوص كثيرة: «إذا جاءكم من ترضون خلقه ودينه فزوجوه، إلاّ تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير»^(١)، فلا ينبغي ردّ الخاطب المؤمن إذا كان متديناً، خصوصاً إذا كان ذا يسار، بحيث ينهض بمعاشه ومعاش عياله، حيث لا عذر بعد في رده، وعن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «الكفو أن يكون عفيفاً وعنده يسار»^(٢).

كما يلزم الحذر من تزويج سيء الخلق ومن ليس له التزام ديني، فقد ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام النهي عن ذلك، ولا سيما شارب الخمر، فقد استفاضت الأحاديث في النهي عن تزويجه.

ويتأكد ذلك في بلاد الغربية، فإذا لم يكن للزوج قوة من الدين والخلق والعفة والشعور بالمسؤولية تتعرض الزوجة لوضع مأساوي، حيث ترتبط برباط الزوجية المانع لها من التحكم في مصيرها من دون أن يحفظ لها زوجها حقوقها، ويرعى لها شعورها، فهي بيد من لا يحفظ لها حقاً ولا يراعى لها حرمة.

الثانية: أكدت الأحاديث الكثيرة عن النبي صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام - ومنها ما تقدم - على الزواج المبكر للرجل، كما أكدت أيضاً على ذلك في حق المرأة، فعن الإمام الرضا عليه السلام: «قال: نزل جبرائيل على النبي صلى الله عليه وآله فقال: يا محمد ربك يقرؤك السلام، ويقول: إن الأبنكار

(١) وسائل الشيعة ج: ١٤ ص: ٥١.

(٢) وسائل الشيعة ج: ١٤ ص: ٥١.

من النساء بمنزلة الثمر على الشجر إذا أدرك ثمارها فلم تجتن أفسدته الشمس ونثرته الرياح. قال: فقام إليه رجل، فقال: يا رسول الله فمن نزوج؟ فقال: الأكفاء. فقال: ومن الأكفاء؟ فقال: المؤمنون بعضهم أكفاء بعض، المؤمنون بعضهم أكفاء بعض»^(١).... إلى غير ذلك.

ومن الطبيعي أن يتأكد ذلك في حق المغتربين، الذين يعيشون في مجتمعات، يعرض فيها الجنس علناً بصورة مفضوحة، وبمختلف طرق الإغراء والتشجيع، من دون حاجز من دين أو خلق أو عرف. والغريزة الجنسية للإنسان تبدأ في الظهور بصورة فاعلة في سن المراهقة وتشتد صاعداً للأوج عند البلوغ، وهو بعد لم يستحكم في نفسه رادع الدين والخلق عن إشباع هذه الغريزة بالطرق غير الشرعية الميسورة بل المعروضة في تلك المجتمعات، وذلك يجعله معرضاً للسقوط في حضيض الرذيلة سقوطاً قد لا يتيسر انتشاله منه بعد مألوفيته له وانسجامه معه.

ولو فرض أنه تحصن من الانزلاق في الحرام بما يملكه من حواجز الدين والخلق وأثار العرف الذي قام في بلاده فلا بد أن يتعرض لمعاناة قاسية وصراع في نفسه مرير قد ينغص عليه عيشه أو يربك عليه وضعه، أو يجره لمضاعفات وسلبات معقدة.

وهذا بخلاف ما إذا تحصن عند ظهور غريزة الجنس في نفسه بزواج يشبع هذه الغريزة من الطريق المشروع، إذ قد تحمله لذة ذلك

(١) وسائل الشريعة ج: ١٤ ص: ٣٩.

على الانسجام معه والتشبث به، والعزوف عن الطرق المحرمة. والله سبحانه وتعالى هو المعين العاصم.

الثالثة: إذا كانت الدوافع الأولية للزواج التلذذ الجنسي وإشباع الغريزة، فإن الغرض الأهم شرعياً وإنسانياً من بناء بيت الزوجية تكوين العائلة ونظم أمرها، وإحكام ألفتها، وتقوية روابط المودة بينها، وإسعاد أفرادها، والتعاون بين أفرادها لخيرهم وصلاتهم.

فاللزام على الزوجين الاهتمام بذلك وتحمل المسؤولية فيه، والحذر من أن يكون الزواج مفتاحاً للنزاع والشقاق ومحاوله كل من الزوجين استغلال الآخر وهضم حقه وإيذائه فإن ذلك من أعظم المحرمات.

وعن النبي ﷺ: «من كان له امرأة تؤذيه لم يقبل الله صلاتها، ولا حسنة من عملها حتى تعينه وترضيه، وإن صامت الدهر وقامت وأعتقت الرقاب وأنفقت الأموال في سبيل الله، وكانت أول من ترد النار، ثم قال: قال رسول الله ﷺ: وعلى الرجل مثل ذلك الوزر والعذاب إذا كان لها مؤذياً ظالماً...»^(١). والأحاديث في ذلك كثيرة جداً.

بل على كل منهما أن يؤدي وظيفته من موقعه الذي جعله الله تعالى له، ولا يتجاوزها، وحيث جعل الله سبحانه وتعالى القيمومة للزوج، فالمنتظر منه القيام بما يناسب ذلك من مقتضيات الحكمة والحفاظ على كيان العائلة وذلك بسعة الصدر، ومحاوله تخفيف

(١) وسائل الشريعة ج: ١٤ ص: ١١٦.

الأزمات، واستيعاب المشاكل والتروي في حلها، والصبر على الأذى، والتسامح عن الأخطاء، وغفران الزلل، وتجنب الغضب والزجر واللجاجة والحرص ونحوها من وسائل الشيطان الرجيم، مستعيناً بالله تعالى ومستمداً منه التوفيق والتسديد.

كما ينبغي للمرأة أن تعرف موقعها وتحمل مسؤوليتها، ولا تنسى أن جهادها الذي أراده الله سبحانه منها هو حسن التبعل، ومحاولة إرضاء الزوج، والتجاوب معه، والصبر على مشاكله، فإنه أعظم حقاً عليها من كل أحد، حتى ورد عن النبي ﷺ أنه قال: «لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها»^(١).

وما جعل الله عز وجل كلاً من الزوجين في موقعه وأدبه بأدبه إلا حفاظاً على كيان العائلة وتماسكها ومحاولة لإسعاد أفرادها وصلاتهم. ولهم في المجتمعات الأخرى أعظم العبر، حيث أدى خروجهم عن ذلك إلى خراب بيت الزوجية وتفكك الأسرة وانفراطها، وتحطيم كيان العائلة وتشتتها، بل القضاء عليها، وشعور الأفراد بالضياع وفقد الهدف، وكان نتيجة ذلك توقف النمو السكاني في تلك البلاد، بل تراجعهم. والسعيد من اتعظ بغيره واعتبر بالعبر المحيطة به. والله سبحانه وتعالى من وراء القصد، وهو يهدي السبيل.

(١) وسائل الشيعة ج: ١٤ ص: ١١٥.

س ٣٣٢ - هل يمكننا دفع حق الإمام للمساعدة في أمر زواج مؤمن في الغرب، علماً بأن العملة الصعبة التي تدفع هنا يمكن أن تزوج أكثر من مؤمن ومؤمن محتاج في بلدان إسلامية عديدة؟

ج - إذا كان بحاجة ملحة إلى الزواج وانحصر الأمر بحق الإمام ﷺ جاز صرف الحق المذكور في ذلك من دون توسع في النفقات، لكن بعد مراجعة الحاكم الشرعي أو وكيله الموثوق به، وبعد الموازنة بين مصارف السهم التي هي مورد الحاجة، وملاحظة الظروف المحيطة بالموضوع.

س ٣٣٣ - هل يجب على المرأة مطاوعة زوجها في السفر البعيد؟

ج - نعم يجب عليها ذلك إذا لم يكن لها عذر شرعي من خوف أو نحوه.

س ٣٣٤ - في بعض الدول الغربية قد يحق للبنات أن تنفصل مادياً وفي السكن عن بيت أبيها بعد تجاوزها السادسة عشرة من العمر. ثم تستقل هي بإدارة شؤونها، فإذا استشارت

أباها أو أمها فإنما لتستأنس بالرأي، أو لقضية
أدبية بحته. فهل يحق لبكر كهذه أن تتزوج
دون استئذان أبيها في أمر كهذا؟

ج- إذا رجع ذلك إلى إيكال الأب أمور البنت إليها بنحو يشمل
الزواج- بحيث تكون مأذونة من قبله في الزواج- بمن تشاء صح
الزواج منها بلا حاجة إلى إذن خاص. وأما إذا كان ذلك مقتضى
القوانين الوضعية من دون أن يرجع إلى إيكال الأب أمر البنت لها
فلا يصح، إلا إذا كان مقتضى دينهم نفوذ الزواج المذكور- ولو لأن
مقتضى دينهم نفوذ القوانين الوضعية في ذلك- فإنه يصح حينئذٍ.

س ٣٣٥- المرأة الرشيدة الباكر البالغة من
العمر خمساً وعشرين سنة مثلاً إذا تزوجت
من دون مراجعة وليها، فهل يصح عقدها أو
يبطل؟

ج- لا ينفذ عقدها من دون إذن وليها. وحينئذٍ إذا كانت عالمة
بوجوب مراجعة الولي شرعاً ولم تراجعته حتى دخل بها الرجل كانت
زانية، وإذا جهلت ذلك كان الوطاء شبهة ولا تكون زانية. نعم إذا أذن
الولي بعد ذلك صح العقد. وينبغي للولي ملاحظة مصلحتها ولو بعد
تورطها في العقد المذكور.

س ٣٣٦ - هل يجوز للمسلم الزواج من غير المسلمة - الكتابية - دواماً وانقطاعاً؟

ج - نعم يجوز. لكنه مكروه كراهة شديدة خصوصاً المجوسية. نعم إذا كانت عنده امرأة مسلمة لم يجز له الزواج من الكتابية دواماً إلا بإذنها.

س ٣٣٧ - هل يجوز العقد الدائم على غير اليهودية والنصرانية والمجوسية، كالملحدة والبوذية وغيرهما؟

ج - لا يجوز للمسلم العقد عليها، لا دائماً ولا منقطعاً ويختص الجواز باليهودية والنصرانية والمجوسية.

س ٣٣٨ - في بلاد الغرب قد يكون الزواج من غير المسلمة منشأ للخطر على الأولاد، بسبب ضغط الأوضاع الاجتماعية والقوانين السائدة في البلاد، واختلاف اللغة، حيث قد لا يتسنى للأب ضمان إسلام أولاده، بل قد يتبعون الأم في دينها، أو يتحللون من الدين رأساً نتيجة اختلاف الأبوين في دينهما. فهل يكون هذا مانعاً من الزواج من غير المسلمة؟

ج - هذا بمجرد لا يمنع من الزواج بغير المسلمة ولا يجرمه

شريعاً. بل غاية الأمر كراهة الزواج المذكور كما سبق. بل ربما يكره طلب الولد به من دون أن يحرم قطعاً. نعم لو حصل له أولاد فاللزام عليه بمقتضى أبوته وولايته الحفاظ على دينهم وتربيتهم تربية دينية مهما كلفه ذلك من جهد ونصب. قال الله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾^(١). وقد تقدم في الأمر الثالث عشر من المقدمة ما ينفع في المقام.

س ٣٣٩ - يعقد بعض المسلمين في البلدان غير الإسلامية زواجه حسب القوانين الوضعية السائدة أو حسب ديانة الزوجه غير المسلمة بعد اتفاهه معها على الزواج. فهل يعد عقد كهذا عقداً صحيحاً شرعاً، وتترتب عليه آثار العقد الشرعي؟ وفي حالة الجواب بالنفي فما حكم زوجته وأولاده الآن؟ وما هو وضعهم بالنسبة للميراث لو حصلت الوفاة في هذه الحالة؟

ج - أولاً: لا بد في عقد الزواج من أمرين:

الأمر الأول: إنشاء عقد الزوجية بين الرجل والمرأة باللفظ بأي

(١) سورة التحريم الآية: ٦.

لغة كان.

الأمر الثاني: ابتناء الإنشاء لو صدر من غير الزوجين على أعمال سلطنة الزوجين والقيام مقامهما في ذلك، بحيث يكون العاقد ممثلاً عنهما في إنشاء العقد، لكونه وكيلاً عنهما. ولا يصح العقد من الغير إذا ابتنى على كون العقد من شؤونه التي يستقل بها ولو بعد رضاها. وربما يكون إجراء العقد من رجل الدين مبتئياً على ذلك، لا على كونه ممثلاً عن الطرفين.

ثانياً: لا يصح العقد في الدوائر الرسمية إذا لم يكن من الزوجين إلا إعلان الرضا بالزواج بل لا بد من إنشاء عقد الزواج باللفظ منها أو من وكيلها، ولو بأن يوكل أحدهما أو كلاهما الحاكم فيقوم بإنشاء العقد بدلاً عنهما أو عن أحدهما.

ثالثاً: في حالة عدم صحة العقد شرعاً فإذا أقدم الزوجان على الاستمتاع وممارسة العملية الجنسية عالمين بالبطلان كان ذلك منها محرماً، وكانت العملية الجنسية زنى، والأولاد المترتبين عليها أولاد زنى بالإضافة للعالم بالبطلان، فلا يرثون منه. وإن أقدموا على ذلك جاهلين بالبطلان فالأولاد أولاد شبهة يرثون من الجاهل بالبطلان. وإن اختلفا في ذلك فكان أحدهما عالماً بالبطلان والآخر جاهلاً به فالأولاد بالإضافة إلى العالم أولاد زنى وبالإضافة إلى الجاهل أولاد شبهة يرثون منه. وأظهر من ذلك ما إذا كان أحد الزوجين يرى في

دينه صحة العقد، كما لو كانت الزوجة مسيحية ترى في دينها صحة الزواج في الكنيسة، فإن الأولاد بالإضافة إليها أولاد نكاح حتى لو كانت تعتقد عدم صحة الزواج المذكور في حكم الإسلام، لأن لكل قوم نكاحاً.

س ٣٤٠- في بعض الدول غير الإسلامية تسود علاقات بين الرجل والمرأة والتي ينظر إليها المجتمع والقانون على أنهما زوجين أو شريكين بلا أي شكل من أشكال عقد الزواج. هما يعيشان معا وقد ينجبان أولاداً. فهل يمكن أن يعتبر الشرع علاقة كهذه علاقة زواج؟ ثم ما هو حكم الأولاد؟ وهل يحق للمسلم أن يعقد على امرأة كتابية ترتبط بهذا النوع من العلاقة؟

ج- إذا كان الرجل والمرأة مسلمين فلا تصح الممارسة الجسدية والاستمتاع بينهما إلا مع علاقة الزوجية التي هي علاقة لا تتحقق إلا بإنشاء عقدها لفظاً. أما العلاقة المشار إليها في السؤال فهي ليست علاقة زوجية وهي غير معترف بها شرعاً، ولا تقتضي بينهما حقوقاً، ولا تسوغ لهما أي ممارسة جنسية.

العملية الجنسية معها زنى والأولاد الناتجون عنها أولاد زنى،

لا يرثون من الأبوين. هذا بالإضافة للمسلمين، وأما بالإضافة إلى غيرهم فالأمر كذلك، إلا أن يكون مقتضى دينهم تحقق الزواج بذلك إذ الأولاد المولودون من علاقة معترف بها كزواج حسب دين الأبوين يعتبرون أولاداً شرعيين.

س ٣٤١ - في بعض البلاد الغربية هناك قانون، أن من يطلب الطلاق سواء كان الزوج أم الزوجة فعليه أن يدفع نسبة من أمواله للطرف الآخر، وفي بعض الدول يفرض القانون على طالب الطلاق أن يدفع مبلغاً للآخر بعنوان النفقة لمدة عشرين سنة مثلاً، فإذا ابنتى الزواج على ذلك، فهل يكون هذا ملزماً للشخص عند الطلاق؟

ج - لا يكون ذلك ملزماً إلا أن يشترط في عقد النكاح. ومجرد وجود القانون بذلك لا يقتضي كونه معترفاً به في الشريعة. ولو فرض الاشتراط فهو ملزم حتى لو تبدل القانون أو وقع الطلاق في بلد آخر لا يتبنى القانون المذكور.

س ٣٤٢ - إذا كان كلا الطرفين عالماً بهذا القانون وأجريا عقد الزواج، فهل يعتبر هذا تبنياً وشرطاً ضمناً في العقد؟

ج- مجرد العلم بالقانون لا يجعله شرطاً ضمناً لم يبتن العقد عليه.

س ٣٤٣- هل يصح إجراء عقد الزواج عن طريق الاتصال الهاتفي؟

ج- نعم يصح.

س ٣٤٤- هل يصح جعل مهر الزواج حج بيت الله الحرام، أو نسخة من القرآن الكريم؟

ج- نعم يجوز ذلك، والواجب حينئذ هو الفرد المتعارف.

س ٣٤٥- بالنسبة إلى مهر الزوجة المؤجل، إذا استحق بالطلاق. وكانت قيمته حين العقد تتفاوت على حد كبير مع قيمته وقت استحقاقه، إما بسبب تدني العملة أو لسبب آخر، فما هو الحكم؟

ج- يبقى على ما هو عليه لا يزيد ولا ينقص، كما هو الحال في سائر الديون.

س ٣٤٦- ربما تنطق المرأة غير المسلمة بالشهادتين لغرض الزواج دون احتمال معتد

به عند سامعها إنها قد آمنت بالإسلام حقاً،
فهل يرتب سامعها عليها آثار المسلمة؟

ج- لا يكفي في الإسلام النطق بالشهادتين، إلا إذا كان عن إقرار
بمضمونهما، بحيث يظهر من حال الشخص أنه قد أعتنق الإسلام
وأقرب به، وإن لم يكن عن برهان كافٍ. اذ ليس المراد بالإقرار الاعتقاد
بذلك عن بصيرة، بل الجري عليه والإذعان العملي به.

س ٣٤٧- هناك فتاة مؤمنة ترغب بالزواج
من شخص كفؤ لها شرعاً وعرفاً، لكن
والدها يرفض زواجها جملة وتفصيلاً، وهو
يرفض كل خاطب، إلا أن يكون هو أو أحد
أقاربه صاحب مال، حتى ولو كان لا يملك
ديناً، فهل يجوز شرعاً أن يزوج الأب ابنته
على رغبته متجاهلاً رغبتهَا؟

ج- لا يصح زواج البنت من دون رضاها. نعم لو رضيت تلبية
لرغبة أبيها صح زواجها. كما أنه لا يجوز أن يمنعها عن الكفؤ إلا
بلحاظ مصلحتها، إما إذا كان تحكماً منه من دون رعاية مصلحتها فإن
ولايته عليها تستقط حينئذٍ.

س ٣٤٨- امرأة غير مسلمة متزوجة من رجل

غير مسلم وأرادت أن تدخل في الإسلام،
وعندها أولاد، فهددها عند إسلامها بطردها
وطلاقها، وأخذ أولادها وجعل كافة أقاربها
ضدها، فما هو الحكم وكيف تعالج أمرها؟
علماً أنها أدركت أنه لا بد من الإسلام.

ج- يجب عليها الإسلام حتى لو أدى ذلك إلى الانفصال من
زوجها. بل يحرم عليها أن تبقى معه إذا بقي غير مسلم بعد إسلامها
وأن تتمكنه من نفسها، وإذا لم يسلم حتى مضت مدة عدة الطلاق بانت
منه وخرجت عن زوجيته. ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً﴾ (١).
وسيعوضها الله عن عشيرتها بعشيرة الإيثار والإيمان والإسلام، حيث يقول
تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (٢).

نعم إذا خافت على نفسها من القتل أو الضرر الشديد جاز لها كتم
إسلامها، وقيامها بفرائضه بالمقدار المستطاع حتى يجعل الله تعالى لها فرجاً.

س ٣٤٩ - جاء في كتاب النكاح - من
رسالتكم (منهاج الصالحين) في آخر فصل
آداب النكاح وسننه: «بل يستحب لها (أي
الزوجة) التزين والتطيب والتهيؤ له». وفي

(١) سورة الطلاق الآية: ٢.

(٢) سورة الحجرات الآية: ١٠.

فصل القسمة والنشوز مسألة ١٨٧: «يجب على الزوجة التمكين من الاستمتاع - عدا الوطاء في الدبر - وإزالة المنفر، بل التهيؤ والتطيب والتزين بما يهيؤه الزوج لها ويطلبه منها». فما هو الواجب عليها، وما هو المستحب لها؟

ج - الواجب عليها الاستجابة للزوج فيما يطلبه منها ويهيؤه لها من أسباب الزينة، والمستحب لها التهيؤ والتزين ابتداء وإن لم يطلبه منها. بل يستحب لها عرض نفسها عليه.

س ٣٥٠ - بما أن قوانين كثير من الدول لا تلزم الزوج بالإففاق على زوجته، فهي تتعامل مع الزوجة بشكل منفصل، وعلى هذا الأساس تقدّم بعض الدول رواتب للزوجة اللاجئة كما تقدّم للزوج اللاجئ، وحينئذٍ فهل يحق للزوجة استلام وتملك راتبها المخصّص لها، وهل تبقى نفقتها على زوجها رغم ذلك؟

ج - نعم يحق لها استلام راتبها المخصّص لها، وتملكه، وتبقى نفقتها واجبة على زوجها.

س ٣٥١- ماذا يقصد من النفقة المتعارفة
الواجبة على الزوج والأب؟ هل المقصود
المناسب لشأن الزوج أو المناسب لشأن الزوجة
بحدود ما يقدر عليه الزوج من دون حرج؟

ج- النفقة الواجبة للمذكورين في المسكن الذي يستر الساكن
ويقيه الحر والبرد والمطر ونحوها، ويمنعه من عوادي الناس
والحيوانات، والمأكل بالنحو الذي يحتاجه البدن ويقوم به، ويلحق
به الشرب، والملبس بالمقدار الذي يحتاجه البدن ولا يستلزم التوهين.
وتختص الزوجة بالنفقات التي يتوقف عليها الاستمتاع إذا طلبه
الزوج منها، كنفقة الزينة والغسل الرافع للنفرة ونحوه. بل الأحوط
وجوباً قيامه بنفقة غسل الجنابة التي هو سببها. وأما ما زاد على ذلك
فهو من التوسعة المستحبة شرعاً. كما أنه من حسن المعاشرة الذي إذا
تبانى عليه أفراد العائلة بذل كل منهم فوق ما عليه من مال أو خدمة
في سبيل إسعاد الكل وانسجامهم وتثبيت ألفتهم.

س ٣٥٢- هل يتوقف جواز خروج الزوجة
من البيت على إذن الزوج؟

ج- نعم يتوقف جواز خروجها من بيتها على إذن الزوج.

س ٣٥٣- بكر افتضت بكارتها بالزنى

أو بعقد من دون إذن الولي، فهل تعتبر ثيباً
والمعروف أن الثيب لا تحتاج إلى الإذن من
الولي في الزواج في الزواج مرة أخرى؟ فهل
هذه من هذا القبيل فيجوز لها أن تتزوج من
دون الإذن؟

ج- لا يجوز لها أن تتزوج بغير إذن الأب، لأنها بحكم البكر، ولا
تخرج عن حكم البكر إلا بزواج صحيح بإذن الولي مستتبع للدخول.
نعم، في حالة الزواج بلا الإذن المذكور، إذا رضي الولي بعد ذلك يصح
الزواج وتعتبر آنذاك ثيباً.

الزواج المؤقت



الزواج المؤقت

س ٣٥٤ - هل يجوز التمتع بمن لا تقتنع بالعقد المنقطع بمقتضى دينها - كالسنية والكتابية - لكنها تلفظ بالعقد من أجل المال، أو الاستمتاع الجنسي؟

ج - يجوز التمتع بها إذا فهمت معنى العقد وقصدته على حقيقته، كزواج مؤقت يترتب عليه استحقاق المهر و جواز الاستمتاع، لا كاستمتاع يترتب عليه أجر كالزنى، أما مع عدم قصده بحقيقته فلا يجوز التمتع بها.

س ٣٥٥ - وقع الاختلاف بين المسلمين في تشريع العقد المنقطع ونسخه، فهل بالإمكان إعطائنا صورة إجمالية عن واقع الأمر؟

ج - اتفق المسلمون على تشريع العقد المنقطع في عهد الرسول ﷺ. ومن المعلوم أن مذهب شيعة أهل البيت ﷺ استمرار هذا التشريع وعدم نسخه. وأن باقي المذاهب على حرمتها، مع وجود روايات كثيرة في كتبهم وصحاحهم تتضمن استمرار هذا التشريع إلى عهد عمر بن الخطاب، حيث نهى عنه بصراحة، فقد ورد أنه خطب فقال: «متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ وأنا أنهى عنهما وأعاقب

عليهما»^(١). ولم يلتزم بهذا التحريم كثير من الصحابة والتابعين، حتى أن عبد الله بن عمر قد نسب له إباحة المتعة وأنه قال: «والله ما كنا على عهد رسول الله ﷺ زانين ولا مسافحين»^(٢).

وتفصيل الكلام في هذه المسألة غير ميسور لنا في هذه العجالة، وقد فصل الكلام فيها جماعة كثيرون، بل ألف فيها بعضهم كتاباً مستقلة. وقد تعرض لذلك بنحو من التفصيل الشيخ الأميني قدس سره في كتاب الغدير^(٣).

س ٣٥٦ هناك بعض من يتنكر على تشريع المتعة، ويقول: أنها إذا كانت جائزة فلماذا يتجنبها أشراف الناس، ولا يعمل بها؟

ج - من قال أن الأشراف كانوا يتجنبونها في أول التشريع. والتاريخ يؤكد قيام جماعة بها. كما أنه ربما يكون امتناع بعض الناس عن المتعة لعدم احتياجهم إليها، أو لضغط الأعراف والتقاليد عليهم،

(١) تفسير القرطبي ج: ٢: ص ٣٩٢. التمهيد لابن عبد البر ج: ٨: ص ٣٥٥. تهذيب الكمال ×
Ø للمزي ج: ٣١: ص ٢١٤. العلل للدارقطني ج: ٢: ص ١٥٥. المحلى لابن حزم الظاهري ج: ٧: ص ١٠٧. المغني لابن قدامة ج: ٧: ص ١٣٦. بداية المجتهد ج: ١: ص ٢٤٤. شرح معاني الآثار للطحاوي ج: ٢: ص ١٤٦.

(٢) مسند أحمد ج: ٢: ص ٩٥. مجمع الزوائد ج: ٧: ص ٣٣٢-٣٣٣. السنن لسعيد بن منصور ج: ١: ص ٢٥٢. مسند أبي يعلى ج: ١٠: ص ٦٨.

(٣) الغدير: للشيخ الأميني ج: ٦: ص ٢٠٥ - ٢٤٠.

أو لتحريم السلطان لها.

وعلى أي حال فلا معنى للاعتراض على ما ثبت أنه من الشرع
بمثل هذه الاعتراضات. إذ أن الشريعة لا تؤخذ من أشرف الناس
أو غيرهم، وإنما تؤخذ من المصادر الصحيحة، كالكتاب الكريم،
وأحاديث النبي ﷺ وأهل بيته عليهم السلام. وإلا فالأشرف يصعب
عليهم أن تتزوج المرأة من من هو دونهم في الشأن، ويصعب عليهم
أن تتزوج المرأة إذا مات زوجها أو طلقت، خصوصاً إذا كانت كبيرة
السن، ويصعب عليهم أن تتزوج المرأة التي ليس لها أب من دون رضا
أكابر أهلها... إلى غير ذلك من ما لا يمكن البناء على حرمة من أجل
استنكار الناس له.

س ٣٥٧- ما هو الفرق شرعاً بين العقد

المنقطع والزنى؟

ج- العقد المنقطع عقد شرعي يتضمن الزوجية بين الطرفين،
كالزواج الدائم، من دون فرق إلا في استمرار الزوجية في الدائم
وتحديدها بالأجل في المنقطع، وبعض الخصوصيات الأخر، على ما
هو مذكور في كتب الفقه. فهناك العدة المشتركة بين الزواج الدائم
والمنقطع، حيث تعدد المرأة عدة الوفاة في الزوج الدائم والمنقطع معاً
أربعة أشهر وعشراً، ولا يجوز للمرأة المزوجة بالزواج الدائم بعد
الطلاق، وبالزواج المنقطع بعد انتهاء المدة، الزواج من رجل آخر إذا

كانت مدخولاً بهما، وإن كان مقدار العدة يختلف فيهما. كما أن الولد يلحق بالأبوين ويرث منهما، ويجب عليهما القيام بشؤونه في النكاح الدائم والمنقطع معاً. وتترتب بالعقد الدائم والمنقطع أحكام المصاهرة. ولا يثبت جميع ذلك بالزنا. فهناك فرق عظيم بين الأمرين. ولا يسعنا في هذه العجالة الإطالة في ذلك.

س ٣٥٨ - هناك بعض الفتيات بلغن من العمر فوق الثلاثين، ولم يأت نصيبها للتزوج بالزواج الدائم، ويوجد من يتزوجها زواجا منقطعاً من دون إخبار وليها، فهل عقدها صحيح؟

ج - لا يجوز الزواج المنقطع من دون إذن الولي إلا مع عدم الدخول. ولا بد في جواز الدخول من إذنه في الزواج المذكور.

العدة


العدة

س ٣٥٩- هل يجب على المرأة الشابة الغير حامل والتي طلقت حديثاً بعد زواج مستتبع للدخول أن تنتظر فترة معينة قبل أن يمكنها التزوج مرة أخرى؟

ج- يشترط في صحة الطلاق أولاً: أن لا تقع في فترة العادة الشهرية، وثانياً: أن لا تكون في فترة الطهر الذي تمت فيه الممارسة الجنسية بين الزوجين. وإنما يصح الطلاق إذا وقع في طهر المرأة الذي لم تقع فيه الممارسة الجنسية مع زوجها؛ وإذا وقع الطلاق حينئذٍ فيجب على المرأة أن تنتظر فترة حيضتين، ويجوز لها عقد الزواج من شخص آخر عند انتهاء الطهر الثالث ظهور دم الحيض الثالث. والأفضل لها أن تنهي فترة الحيض الثالث قبل أن تعقد زواجها. وتسمى هذه الفترة «عدة الطلاق».

س ٣٦٠- ما هي المدة التي يجب على الارملة أن تقضيها قبل أن يمكنها الزواج مرة أخرى؟ وما حكمها الشرعي بعد وفاة زوجها؟

ج- عدة الأرملة هي فترة أربعة أشهر قمرية وعشرة أيام إذا لم

تكن حاملاً، وإذا كانت حاملاً فعدتها الفترة الأطول من المدة المذكورة وولادة الطفل.

خلال هذه الفترة عليها أن تلتزم بالحداد وهو عدم وضع العطور وعدم استخدام أي نوع من أنواع الزينة والتجمل سواء كان في الجسم أم في الملابس.

س ٣٦١ - إذا زنت المرأة وطلبت يدها للزواج، فهل عليها أن تعتد؟

ج - يستحب لها أن تستبرئ من ماء الفجور بالانتظار إلى أن تحيض قبل أن تتزوج. بل هو الأحوط استحباباً إلى أنه ليس بواجب.

س ٣٦٢ - إذا أظهرت نتائج الفحص الطبي أن المرأة عاقر ولا يمكنها الانجاب، فهل يجب عليها أن تعتد في حالة الطلاق؟

س ٥ - خلال فترة العدة من الطلاق أجرت المرأة فحص الحمل وتبين أنها ليست حاملاً، فهل يجب عليها إكمال العدة؟

ج - تجب العدة في كلا الحالتين، ولا يصح أن تتزوج من شخص آخر إلا بعد انتهاء العدة المتقدمة.

س ٣٦٣- إذا كانت المرأة تعلم بالزنى، ولكن الرجل كان يتخيل تحقق العقد الصحيح، فهل لها عدة؟ فمن أراد أن يتزوجها بعد ذلك ينتظر اكتمال عدتها أو تعتبر زانية لا عدة لها؟ وما الحكم إذا انعكس الفرض بأن كان الواطئ عالماً بالزنى وهي تتخيل العقد الصحيح؟

ج- المدار في الشبهة على جهل الرجل وعدم تعمده الحرام، لا على جهل المرأة واشتباهاها، وعلى ذلك تجب العدة للشبهة مع تخيل الرجل العقد الصحيح حتى لو علمت المرأة بالزنى، ولا تجب مع علم الرجل بالزنى حتى لو تخيلت المرأة العقد الصحيح. وإنما يستحب الاستبراء بحيضة لا غير كما تقدم في جواب سؤال سابق. وعدة الشبهة بقدر عدة الطلاق. وتبدأ من حين ارتفاع الشبهة، لا من حين آخر وطء عن شبهة. إلا أن يتوفى الرجل قبل ارتفاع الشبهة فتبدأ عدة الشبهة من حين وفاته.



أحكام الأولاد

أحكام الأولاد

س ٣٦٤ - ما هي فترة الحضانة التي تكون فيها حق الحضانة للأم؟ ومتى ينتقل للأب؟

ج - الأم أحق بالولد - الذكر أو الأنثى - ما دامت ترضعه، فإذا فطم فالأب أحق به، لكن ليس معنى ذلك استحقاق كل منهما حسبه عن الآخر، بل للأب في دور الرضاع الإشراف على الولد من وراء الأم، وعليه بعد الفطام إبقاء التواصل بين الولد وأمه إشباعاً لحاجته لحنان الأمومة على ما تقتضيه مصلحة الولد حسبما يشخصه الأب المسؤول عن رعايته، عملاً بمقتضى ولايته. وليس الولد متاعاً مملوكاً لأحد الأبوين يتصرف به حسب إرادته كيف يشاء.

س ٣٦٥ - الطفل أو الطفلة إذا كانا في حضانة الأم المطلقة، فهل تسقط حضانتها إذا سافرت طويلاً وإلى مكان بعيد؟ وهل تنتقل الحضانة في حالة سفر الأم إلى الجدة والدة الأم أو إلى غيرها؟

ج - الحضانة حق للأم يستمر مدة الرضاع، فإذا تجاوز الطفل زمان الرضاع اختص بها الأب ولا تنتقل للجدة للأم ولا غيرها. وكذا إذا تركت الأم حضانة الطفل وسافرت.

س ٣٦٦ - هل يكون الأب أحق بحضانة
الطفل أو الطفلة من الأم أو الجدة إذا أراد
أن يهيء مربية للطفل أو الطفلة، وهل
تنفذ حضنته إذا كانت المربية غير مسلمة،
مع احتمال تأثير تربيتها على نشأة الطفل أو
الطفلة وخروجها عن الإسلام؟

ج - يجب على الأب ملاحظة مصلحة الطفل، لأنه وليه المستأمن
عليه من قبل الشارع، فعليه أن يهيئ له الحضانة بالنحو الذي لا يضر
ببدنه ولا دينه. وإن انحصر الأمر - حسب قناعته - بالجدة، وجب
عليه دفع الطفل لها. لكن ذلك لا يقتضي انتقال الحضانة لغيره، بحيث
يكون حقاً لذلك الغير

س ٣٦٧ - إذا كان الأب الذي انتقلت
الحضانة إليه يشرب الخمر سيء السلوك،
وكانت له سوابق مذمومة من سرقة
ونصب واحتيال، وكانت الأم متزنة في
سلوكها، وهي مستعدة لحضانة أولادها،
فهل يحكم للأب بالحضانة أو للأم؟
وما الحكم إذا كان الجد للأب موجوداً،
ويطلب حضانة أحفاده بموافقة الأب؟

ج- الولاية للأب والجد، وإذا سقط الأب عن الولاية بسفه أو نحوه اختص بها الجد، فيتبع نظره في حضانة الطفل وأمره.

س ٣٦٨- إذا كانت حضانة الطفل أو الطفلة

للأب- لانتهاؤ أمد حضانة الأم- هل يجوز

للأم أن تمنع سفر ابنها أو ابنتها مع الأب من

أجل أنها تريد أن تراهما وتشاهدهما؟

ج- ليس للأم ذلك. واستحقاقها المشاهدة لطفلها أو ولدها من

أجل مصلحة الطفل إذا كان في حاجة لرؤيتها إشباعاً لعاطفته، فإذا

كان الأب يرى أن مصلحة الطفل في استصحابه له في سفره، وأنه أهم

من إشباع عاطفته برؤية أمه، كان له العمل بذلك، لأنه ولي الطفل

الذي يرجع إليه في أمره، وليس للأم الاعتراض. أما إذا كان الولد أو

ال بنت بالغين فالأمر أظهر، لأن أمرهما بيدهما، وهما يختاران ما يريدان.

س ٣٦٩- هل يجب على الأب الحاضن أن

يمكن الأم المطلقة من مشاهدة الأطفال في بيت

الأم، أو يكفي شرعاً أن يمكنها من رؤيتهم في

أي مكان آخر، ولو بأن تأتي الأم لتشاهدهم

في بيته، أو في منزل آخر يختاره الأب؟

ج- لا يلزم الأب بتمكينها من رؤيتهم في مكان معين، بل الأمر

تابع لنظره في صلاح الطفل.

س ٣٧٠- هل للوالد أن يمنع ولده عن فعل شيء معين إذا كان يحتمل ترتب الضرر على ولده من ذلك الشيء؟

ج- المنع بنحو القسر فلا يجوز إلا إذا كان الضرر مهماً بحيث يجرم إيقاعه بالنفس. وأما المنع بالنهي عن فعل الشيء من دون قسر على تركه فهو جائز.

س ٣٧١- هل يجب على الولد إطاعة والديه؟

ج- تجب الطاعة وعدم المخالفة إذا كانت المخالفة تؤدي إلى العقوق وتعتبر إساءة لهما وتعدياً عليهما. وكذا تجب الطاعة إذا كان الولد يحتمل ترتب الضرر عليهما بسبب المخالفة. وفي غير ذلك لا يجب إطاعتها على أنه يحسن ذلك على كل حال.

س ٣٧٢ - ذكرتم أن اللازم عدم ضرب الولد أكثر من ست ضربات برفق فهل هذه فتوى؟ ثم هل يبقى الحكم إذا لم ينفع هذا المقدار في تأديب الطفل؟

ج- هذه فتوى. إلا أنه يجوز الزيادة عليها عند الحاجة والضرورة، لعدم كفايتها في تأديب الصبي وكف شره، كما أشرنا إليه في رسالتنا (منهاج الصالحين). فالخمس والست هي مقتضى الأصل الأولي لتحقيق التأديب إذا لم يعلم بكفاية ما دونها، ولا بعدم كفايتها.

س ٣٧٣ - ذكرتم أن ضرب الصبي لا يجوز أن يكون لأجل الانفعال والتشفي، علماً أن الأب قد يضرب ولده لأجل ارتفاع صوته وإزعاجه، أو لكونه يمنع بعض أهله أو ضيفاً في الدار من النوم أو نحو ذلك فهل هذا جائز؟

ج - لا بأس بذلك إذا كان من أجل تأديب الصبي أو من أجل دفع ضرره وكف شره، أما إذا كان لمجرد التشفي فهو حرام.

س ٣٧٤ - شخص يضرب أخاه الصغير المشاكس، وذلك لقلّة احترامه وأدبه، ولكن الأب يرفض ذلك، فهل يعتبر ذلك عقوقاً للوالدين؟

ج - لا يجوز له ضرب أخيه من دون إذن أبيه، لأنه ليس له الولاية عليه، وإذا أذن له يجب عليه أن يقتصر على ضربات قليلة إلا إذا احتاج إلى الزيادة.

س ٣٧٥ - مدرسة في ملاكها مدرسون لا يؤمنون بدين أصلاً، ينكرون أمام التلاميذ وجود الله تعالى، فهل يجوز إبقاء الطلاب المسلمين بها، رغم أن تأثرهم بأساتذتهم محتمل جداً؟

ج - يجب على ولي أمر التلميذ تحصينه من أسباب الضلال، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾^(١). وهو بعد يعرف كيف يحصنه، فإذا رأى أن تحصينه بإخراجه من المدرسة واجب، وإذا رأى أن تحصينه ببيان الحقيقة له وتركيزها في نفسه واجب. وربما يستطيع بعض المثقفين ثقافة دينية الواثقين بحقهم تلقين أولادهم بعض الحجج الواضحة على أصول الدين من أجل أن يتحصنوا أولاً، ثم من أجل أن يردوا على المدرسين بأدب ويفحموهم ويخصموهم، فيكونون دعاة لدينهم، وقد تقدم في الأمر الثالث عشر والأمر العشرين من المقدمة ما ينفع في المقام.

نعم لا يجوز وضع الأولاد في المدارس المذكورة، إذا كان سبباً في ترويجها، وتشجيع الغير على الدخول فيها بنحو يحتمل بوجه معتد به كونه سبباً لانتشار الضلال وتقويته.

س ٣٧٦ - ما هو رأي الشارع المقدس في

عملية التبني؟

ج - يجوز رعاية الطفل الأجنبي وتربيته، بل هي مستحبة إذا كان في حاجة للرعاية، بل قد تجب كما إذا توقف حياته عليها ولكن لا تترتب الأحكام الشرعية بين الولد والديه.

(١) سورة التحريم الآية: ٦.

س ٣٧٧- وهل يجوز نسبة الطفل المتبني
الأب المتبني بأوراق رسمية؟ وهل يرث من
المتبني شيئاً؟

ج- لا يجوز إلحاقه في النسب بما يؤدي إلى ضياع نسبه الحقيقي،
ولا يرث من مال المتبني شيئاً، كما لا يترتب بقية أحكام النسب بينهما.

س ٣٧٨- هل يخبره المتبني بحقيقة الأمر؟
وعندما يظهر والداه الحقيقيان هل لهما حق
المطالبة به؟ وهل للمتبني إرجاعه إليهما؟
وهل يستحق منهما مصاريفه التي يصرفها
عليها؟

ج- يجب إعلام الطفل بأبويه الحقيقيين إذا عرفهما، ولا يستحق
منهما مصاريفه التي صرفها عليه، ويجب عليه إعلامه بأنه ليس بأبيه إذا
أخذ يدرك الأمور، لئلا يكون سبباً في اشتباه نسبه عليه.

س ٣٧٩- بعض العوائل تعودت أن تقيم
أعياداً بمناسبة ميلاد أولادها أو بناتها، نرجو
من سماحتكم بيان وجهة نظركم في هذا
الأمر الذي أصبح عادة طبيعية عند بعض
العوائل؟

ج- العادة المذكورة من العادات التي جاءتنا من المجتمعات

غير المسلمة، وإلا فالأولى بالعاقل بدل ذلك أن يأسف على ما فات من عمره ونقص منه، وعلى ما فرط في ما انقضى من سنته. فالجدير بالمؤمنين - وفقهم الله تعالى - الإعراض عن هذه العادة وتركها، واستبدالها بإحياء المناسبات الدينية المتواصلة على طول أيام السنة، كمولد الرسول الأعظم ﷺ ومواليد الأئمة الطاهرين عليهم السلام وعيد الغدير ونحوها فإن في إحيائها إحياء للدين والإيمان، مع ما فيها من الترفيه والتسلية، وجمع المؤمنين والتعارف بينهم، وفي ذلك إحياء لهويتنا وشخصيتنا وحفظ لها من الضياع والانهايار.

س ٣٨٠- هل يجوز أن يسمي المسلم أولاده بأسماء غير إسلامية، كأسماء النصارى وغيرهم؟ وهل يجب شرعاً أن يسمي أولاده بأسماء معينة في الإسلام أم هو مخير في اختيار أي اسم يشاء لهم؟

ج - لا يجب التسمية بأسماء معينة وإنما يستحب التسمية بالأسماء المتضمنة للعبودية لله تعالى وباسم محمد وأحمد وعلي والحسن والحسين وجعفر وطالب وعبدالله وحمزة وفاطمة وأسماء الأنبياء، على ما تضمنته أخبار أهل البيت عليهم السلام.

كما يكره التسمية بأسماء أعداء أهل البيت عليهم السلام وبأسماء حكم وحكيم ومالك وحارث وضريس وضرار ومرة وحرب وظالم.

وأما التسمية بأسماء النصارى فتحرم إذا كان في التسمية بها ترويح للكفر والباطل وتأيد له، ولا تحرم في غير ذلك.

س ٣٨١ - هل يجوز التسمية بأسماء الأئمة

عليهم السلام مع ألقابهم، كمحمد الباقر، وجعفر

الصادق، وفاطمة الزهراء؟

ج - نعم يجوز ذلك.

شؤون النساء



شؤون النساء

س ٣٨٢- حرمت المرأة في بعض المجتمعات
من الثقافة الدينية، فكيف يمكن معالجة
ذلك؟

ج- يجب الاهتمام بهذا الأمر، فإن المرأة نصف المجتمع.
فلا بد من اهتمام العلماء والمبلغين بهذا الجانب، إما بتخصيص وقت
لإرشادهن وتعليمهن، وإما بتثقيف مجموعة خاصة من النساء ليتمكن
بتعميم الثقافة الدينية على الباقي، وإما بفتح دورات تثقيفية لهن...
إلى غير ذلك مما يتيسر حسب اختلاف الإمكانيات والظروف. ولا
أقل من تنبيه الرجال على لزوم اهتمامهم بتثقيف من يتعلق بهم من
النساء، وتأكيد ذلك عليهم، خروجاً عما يجب عليهم من إرشاد
أهاليهم وإنقاذهم من النار. فقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا
أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ
شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾^(١).

س ٣٨٣- بعض محلات تجميل النساء تحتاج
إلى عاملات، فهل يحق للمؤمنة أن تجميل النساء
السافرات اللاتي يتجملن أمام الأجانب؟

(١) سورة التحريم الآية: ٦.

ج - نعم يحق لها ذلك.

س ٣٨٤ - هل يجوز للمرأة التي لا تستر وجهها وضع المساحيق الطبيعية الخفيفة على الوجه؟

ج - لا يجوز ذلك إذا صدق عليه التزين.

س ٣٨٥ - قد تقوم المرأة بتحسين وجهها، كلقط حاجبيها، أو تتكحل، فما هو الحكم؟

ج - لا بأس بذلك إلا أنه لا يجوز لها إظهار الزينة للرجل الأجنبي في غير الكحل والخاتم والسوار.

س ٣٨٦ - البنت الباكر غير المتزوجة هل يجوز لها أن تضع مواد الزينة بصورة قليلة ورقيقة على وجهها مثل الخطاط والسبداج والحمرة والكحل وغيرها بغية الترغيب للزواج منها؟

ج - إذا لم تكن في محضر الرجل الأجنبي فلا بأس بذلك في نفسه.

س ٣٨٧ - هل يجوز للمرأة والرجل صبغ الشعر بالأصباغ الكيماوية المتعارف عليها

اليوم بقصد إخفاء الشيب؟ وهل يجوز
للمرأة ذلك بقصد التجميل لزوجها؟

ج - نعم يجوز ذلك.

س ٣٨٨ - ما حكم صبغ الشعر أو ما يسمى
بـ(الميش) بالنسبة للمرأة؟

ج - يجوز الصبغ المذكور، وليس هو محرماً ولا مبطلاً للوضوء،
لعدم كونه حاجباً من وصول الماء للشعر.

س ٣٨٩ - تذكرون في الرسالة العملية جواز
كشف الوجه والكفين فهل يجوز لها الكشف
حتى لو كان وجهها جذاباً بنحو يوجب نظر
الرجال إليه بريئة؟

ج - نعم يجوز لها كشف الوجه من دون زينة غير الكحل، ويجب
على الرجل غض النظر عنها إذا كان بريئة.

س ٣٩٠ - هل يجب على المرأة ستر القدمين؟

ج - الأحوط وجوباً سترهما.

س ٣٩١ - لو استعملت امرأة شعراً
اصطناعياً سترت به شعرها الحقيقي، فهل

يجوز لها إظهار صورتها على غير ما هي عليه
طلباً للزينة والستر معاً؟

- ج - الأمر المذكور جائز في نفسه، إلا إنه يحرم في الحالات التالية:
- أ - إذا كان موجباً للتشجيع على الحرام.
- ب - كان مظهراً من مظاهر عدم التدين.
- ج - كان انتهاكاً حرمة أحكام الدين.
- د - كان فيه إثارة لشهوة الناظر ونحو ذلك من العناوين الثانوية.
- وقد تقدم منا في غير موضع من المقدمة ما ينفع في المقام.

س ٣٩٢ - يتساقط شعر بعض النساء
في حالات خاصة، فهل يحق لهن عرض
شعورهن على الطبيب للعلاج، إذا استلزم
سقوط الشعر الحرج لهن كما هو الغالب؟

ج - نعم يجوز.

س ٣٩٣ - أنا فتاة شابة متدينة، تقدم لخطبتي
شاب، عن طريق عائلته طلب أن يرى
صورتي الشخصية بدون حجاب الرأس.

١ - هل يجوز التقاط الصورة المطلوبة مع

الزينة المتعارف عليها عند النساء في مثل هذه
الحالة وبدون الحجاب المذكور؟

٢- هل يجوز إرسال الصورة للغرض المنوه
عنه أعلاه؟

ج- يجوز إرسال الصورة للغرض المذكور. ولكن يجب التقاطها
بواسطة المرأة أو بواسطة رجل محرم. وأما الزينة فهي سائغة إذا كانت
بالوجه المتعارف بحيث لا توجب الخديعة والغش للرجل المذكور،
وإلا حرمت. وإن كان الأولى تركها على كل حال.

س ٣٩٤- هل يجوز أن تلبس المرأة المقنعة
الملونة وتتحجب بها في الشارع؟

ج- لا بأس بها إلا أن تكون بنحو من البهجة غير طبيعي بحيث
توجب الإثارة الجنسية للرجل. فإن الأحوط وجوباً اجتنابها حينئذٍ.

س ٣٩٥- نحن بعض النسوة المسلمات
في الغرب لا نتمكن أو يصعب علينا لبس
العباءة، فهل يجوز أن نتحجب بأي حجاب،
أو نختار (المانطو) العريض وأمثاله؟

ج- لا يتعين الحجاب بالعباءة، بل يكفي الحجاب بأي وجه ما
لم يكن بوجه متكلف في التفصيل والهيئة والزينة بحيث يكون مظنة

لإثارة الرجل جنسياً، فيكون الأحوط وجوباً تركه.

هذا والأمل من المؤمنات - وخصوصاً الشابات منهن - تجنب مواقع الفتنة والإثارة، والبعد عن التبذل والتحلل، والاهتمام بالوقار والحشمة، خصوصاً في بلاد الغربية، فإن في ذلك حصانة للمرأة وفرضاً لهيبتها وكرامتها وعزتها، ولثقافتها الإسلامية الشريفة وتعاليمها الدينية المنيفة. وليكن رسل الإسلام في سلوكهن، والدعايات إليه بسيرتهن. ولا ينبغي لهن الانصهار بمجتمع فاسد والذوبان فيه. وماذا ربحت المرأة الغربية من ثقافتها وسلوكها؟! وإلى أين انتهت؟! حتى تتأسى بها المرأة المسلمة وتسير في ركابها.

ونسأله سبحانه أن يعصمهن في مهاوي الهلكات ويجعلهن زيناً للإسلام والإيمان إنه ارحم الراحمين. وقد تقدم في غير موضع من المقدمة ما ينفع في المقام.

س ٣٩٦- ما هو حكم المرأة التي تلبس أو تتزين بلبس الحلي أمام الرجل الأجنبي مع الالتزام الكامل بالحجاب الشرعي، علماً أنها لا تتزين بقصد إظهار الزينة؟

ج- يحرم على المرأة إظهار زينتها للرجل الأجنبي عدا الكحل والخاتم والسوار.

س ٣٩٧- في الغرب يمكن إصاق عدسات على حدقة العين بألوان شتى فهل يجوز لمسلمة وضع العدسات اللاصقة لغرض التجميل والظهور بها أمام الرجال الأجانب (غير المحارم)؟

ج- لا يجوز التزين بذلك أمام الرجال.

س ٣٩٨- ما حكم خياطة الرجل لثوب المرأة، وهو سيأخذ المقاس على ثوب المرأة المنزوع؟

ج- الظاهر جوازه في نفسه إلا أن يترتب علي محذور شرعي، كإثارة الشهوة، أو التشجيع على الفساد، كما لو كانت المرأة ذات مقام اجتماعي بحيث تتخذ قدوة، فإنها إذا فعلت ذلك فقد تشجع غيرها على فعله من من لا تلتزم بضوابطه الشرعية بل الأولى بالمرأة المؤمنة التعفف عن ذلك وأمثاله على كل حال، فإنه الأنسب بحشمتها والأبعد عن مظان الفتنة والفساد. والله سبحانه وتعالى الموفق للخير المسدد للرشاد.

س ٣٩٩- هل يجوز للمرأة المحجبة تعلم قيادة السيارة، إذا كان معلمها أجنبياً ينفرد

بها أثناء التعلم، من دون أن يستلزم ذلك
الوقوع في المحرم؟

ج - نعم يجوز وإن كان الأولى تجنب ذلك مهما أمكن. ولو فرض
الحاجة الملحة له فاللازم الحذر من الوقوع في الحرام.

س ٤٠٠ - هل يجوز للمرأة النظر إلى ما لا
يستره الرجل من جسمه في الأماكن العامة؟

ج - نعم يجوز النظر بالمقدار المتعارف الذي تحتاج إليه طبيعة
الاختلاط. والأحوط وجوباً عدم التحديق والتمعن في النظر.

س ٤٠١ - هل يجوز للمرأة النظر لمباريات
كرة القدم أو الملاكمة ونحوها؟ باعتبار أن
أجسام اللاعبين مكشوفة.

ج - نعم يجوز على النحو المتقدم في جواب السؤال السابق. وإذا
كان العرض في التلفزيون فلا إشكال في جواز النظر ولو مع التحديق،
إلا مع الريبة.

س ٢١ - هل يجب على المرأة أن تستر شعرها
وبدنها من المجنون إذا كان ممن لا يحتمل
إفاقته؟ ثم هل يجب عليها التستر ممن يحتمل
إفاقته أحياناً ولو إفاقةً جزئيةً؟

ج- يحرم عليها التكشف أمام المجنون مطلقاً، ويجب عليها التستر منه. إلا أن يكون من غير ذوي الإربة، وهو الذي لا رغبة له في النساء، فإنه لا يجب التستر منه. والأحوط وجوباً الاقتصار على من استمر على ذلك من طفولته.

س ٤٠٢ - هل يجوز لكلا الجنسين العمل معاً في المعامل والدوائر؟ هل هناك حرمة أو كراهة في الاحتكاك الحاصل فيما بينهم في الكلام والأكل وغير ذلك؟ وما حدود هذا الاحتكاك مع كونهم يعملون في مجال واحد؟

ج ١- يجوز للمرأة كشف الوجه والكفين من دون زينة إلا الكحل- بالوضع الذي كان متعارفاً قديماً- والخاتم والسوار. ويحرم عليها التزين بغير ذلك، كما يحرم عليها كشف ما زاد على الوجه والكفين، حتى القدمين، فإن الأحوط وجوباً سترهما.

٢- يحرم على الرجل النظر للمرأة بريية وتلذذ. كما أن الأحوط وجوباً للمرأة أن لا تملأ نظرها من الرجل ولا تتأمل وتحقق به.

٣- يحرم على كل منهما أن يمسه الآخر ولو بمصافحة أو تقبيل وإن كان بريئاً وبلا ريبة، بل لمجرد التحية الخالصة.

٤- ينبغي لهما الاستعاذة من الشيطان الرجيم وتجنب الخلوة ولو

بفتح باب الغرفة، وعدم الإكثار من الحديث حيث قد يجزّ للمفسد،
والحذر من النزوع للشر والفساد، والله سبحانه وتعالى هو العاصم
المهادي إلى سواء السبيل.

شؤون الشباب



شؤون الشباب

س ٤٠٣ - بماذا تنصحون شباب اليوم
والمستقبل؟

ج - نصيحتنا للشباب تنبع من واقعهم، فإن الشباب مستهدفون لكل دعوة، فكل داع يطمع فيهم ويحاول استغلال عواطفهم وعقولهم وحيويتهم ونشاطهم من أجل أن يروج دعوته بهم. وهم بعد لم يمروا بالتجارب فيسهل إقناعهم. ومن هنا ننصحهم بأن يتثبتوا في أمرهم ويتبينوا عواقب الدعوة ونتائجها ومنافعها ومضارها، ولا يندفعوا وراء الدعوة لبريقها وجمال صورتها من دون تبصر في العواقب، فإن صرعة الاسترسال لا تستقال، وكم من مندفع قرع سنه ندماً بعد فوات الأوان، ولات حين مناص. ونسأل الله سبحانه وتعالى لهم التسديد والتوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل.

س ٤٠٤ - هل يجوز النظر إلى الرجل والمرأة
عاريين تماماً حينما يتقدم بداع علمي؟ أو أن
ينظر إليهما بتركيز لأجل التعلم مثلاً؟

ج - لا يجوز ذلك إلا أن يكون الداعي العلمي لازم التحصيل، كما في مورد الاضطرار للتداوي. وفيه يترجح المماثل مع الإمكان، وكما إذا توقف على التحصيل العلمي سدّ حاجة المؤمنين الملحة للأطباء المتدينين.

س ٤٠٥ - هل يجوز للرجل أن يكشف صدره أو فخذيه أو ساقه أمام النساء؟

ج - نعم يجوز ذلك، وان كان الأولى تجنبه لما فيه من احتمال فعل الحرام.

س ٤٠٦ - هل يجوز للرجال المسلمين في الغرب بلبس الشورت (لباس يصل طوله لنصف الفخذ) والفانيلة والتمشي في الشوارع العامة هكذا؟

ج - لا ننصح بالقيام بمثل ذلك، فإنه يعبر عن ضعف الشخصية تجاه العرف السائد في المجتمعات غير المسلمة، والذي لا ينسجم مع أعرافنا وقيمنا الإسلامية.

س ٤٠٧ - هل يجوز لبس ملابس عليها صورة الخمر كدعاية لشرابها؟ وهل يجوز الاتجار بها؟

ج - يحرم الاتجار بها، إذا كان فيها دعاية للخمر. وكذا يحرم لبسها حينئذٍ. أما إذا لم يكن فيه دعاية للخمر فلا يحرم لبسها، كما في الملابس الداخلية المستورة أو الظاهرة لمن لا يحتمل تشجيعه على الخمر. نعم يحسن تجنبها على كل حال، تهيئةً لشخصية المسلم الدينية، وتنزهاً عن

هذه القذارات.

س ٤٠٨ - ما حكم الشرع بالنسبة الى تغيير
هيئة الشعر والملابس تشبها بالمتعارف في بلاد
غير المسلمين؟

ج - إن الأمر المذكور يؤدي إلى ضياع شخصية الإنسان المسلم
وميوعته، وفقدان كثير من الصفات الإنسانية الشريفة التي فطر الله
الإنسان عليها. فالمناسب للشباب المؤمن تجنب ذلك، وعدم الانبهار
بما يأتي من الأجنبي من أجل مجرد محاكاتهم.

س ٤٠٩ - تنتشر في الغرب (مودة) جديدة
يلبس فيها الرجل الأقراط النسائية بإحدى
أذنيه أو كليهما، فهل يجوز ذلك؟

ج - إذا كان مظهرًا من مظاهر التخنث والتشبه بالمرأة فهو محرم،
وإن كان الأنسب بالمؤمنين البعد عن ذلك على كل حال والترفع عنه.
وقد سبق منا في الأمر التاسع والعاشر من المقدمة ما ينفع في المقام.

س ٤١٠ - هل يجوز للرجل لبس الساعات
المزينة بالذهب؟ وما حكم الخاتم المصنوع
من الفضة والمطرز بالذهب في بعض أطرافه؟

ج - لا يجوز لبسها والتزين بهما.

س ٤١١ - هل يجوز حمل القلم إذا كان مزيناً بالذهب؟

ج - نعم يجوز.

س ٤١٢ - هل يجوز للرجل التزين بالذهب كتعليق الأوسمة الذهبية؟

ج - يحرم على الرجال التزين بالذهب ولو بغير اللبس.

س ٤١٣ - هل يجوز للرجال لبس الخاتم المطلي بالذهب؟

ج - نعم يجوز إذا كان الطلاء من سنخ اللون ولم يكن له طبقة معتد بها من الذهب.

س ٤١٤ - هل يجوز للرجل النظر للنساء المتبرجات؟

ج - نعم يجوز له النظر لهن بلا ريبة.

س ٤١٥ - هل يجوز النظر إلى ما اعتادت النساء غير المسلمات على كشفه في الصيف؟

ج - يحرم النظر مع التلذذ ويجوز بلا تلذذ.

س ٤١٦ - هل يجوز للرجال النظر إلى الصور الفوتوغرافية لنساء أجنبيات إذا كان لا يعرفهن؟ ماذا إذا حدثت له شهوة في واحدة ولا تحدث في أخرى؟

ج- لا يجوز النظر بشهوة على الأحوط وجوباً، ويجوز بدونها. إلا إذا كان ذلك موجباً لهتكها، لتسترها واحتشامها ونحو ذلك، فيشكل النظر حينئذٍ حتى بدون شهوة.

س ٤١٧ - هل يجوز للرجل أن ينظر إلى صورة امرأة محجبة ومتدنية علماً أنها في الصورة غير محجبة؟

ج- إذا كان عدم الحجاب كان بشكل متعارف للمرأة في حضور غيرها من النساء أو محارمها فيجوز النظر، ولكن إذا كان ذلك يوجب هتكاً لها فالأحوط وجوباً عدم النظر.

س ٤١٨ - هل يجوز النظر بتمعن لجسد من يريد التزوج بها، عدا العورة؟

ج- الأحوط وجوباً الاقتصار على ما تعارف ككشفه عند لبس الثياب كالعضدين والساقين والرأس وقسم من الصدر دون ما يتعارف ستره بالثياب.

نعم لا بأس بترقيق الثياب بحيث تحكي حجم البدن. إلا أنه لا بد من الاقتصار على ما يعرف به حالها وعدم الاستزادة من النظر عن قدر الحاجة.

س ٤١٩ - رجل رغب في الزواج من امرأة، فهل يجوز له التحدث معها لإقناعها بذلك، مع ما قد يتخلل ذلك من الحديث برغبة؟ وماذا إذا كان الإقناع يقتصر على المحادثة واللقاء؟

ج - نعم يجوز الحديث معها لإقناعها بذلك. غاية الأمر أنه لا بد من تجنب التلذذ الجنسي حال الحديث.

س ٤٢٠ - شاع في زماننا هذا استجلاب الخدم من الخارج. وقد لا يلتزم بالحجاب الشرعي، فهل هذا جائز؟

ج - يجوز النظر إليهن إذا كن من من إذا نهن لا يتتهين، هذا إذا كان النظر بدون ريبة، وأما مع الريبة فيحرم النظر مطلقاً.

س ٤٢١ - في بعض المجتمعات يصفاح القادم كل الجالسين حتى النساء دون تلذذ، ولو امتنع عن مصافحة النساء أثار سلوكه الاستغراب، وغالباً ما يعد إساءة للمرأة

واحتقاراً لها من ما ينعكس سلباً على نظرهم
إليه، فهل يجوز مصافحتهن؟

ج- لا تجوز المصافحة من أجل ذلك وما ذكر في السؤال لا يبرر الحرام. بل إن في الجري على العرف السائد بين غير المسلمين تضييعاً لمعالم الدين. فاللازم الحفاظ على الميزان الشرعي بلباقة ووداعة. وإفهامهم الحقيقة، وأن الامتناع من المصافحة ليس لاحتقار المرأة، بل التزاماً بالواجب الديني الذي يراد به حفظ عفة المرأة وكرامتها. وقد سبق منا في الأمر العاشر من المقدمة ما ينفع في المقام. فليلاحظ.

س ٤٢٢- وفي مفروض السؤال السابق قد
يؤدي إلى الحرمان والطرده فهل يجوز أم لا؟

ج- إذا كانت المصافحة المذكورة لدفع ضرر من سجن أو تشريد أو نحوهما فلا مانع منه، وإذا كانت لجلب نفع فتحرم وهو من بيع الدين بالدنيا.

س ٤٢٣- تعاني بعض العوائل من الالتزام
بالتشريع في مسألة مصافحة الرجل للمرأة
الأجنبية في الأرحام أو بالعكس منها يدعو
بعض الأجانب من الأرحام- كابن العم،
أو زوج العمّة- لقطع صلة الرحم بسبب

عدم مصافحة المرأة الملتزمة للرجل لكونه
أجنبياً، نرجو من سماحتكم التفصيل في هذا
الموضوع، لأنه من المواضيع المهمة جداً في
الوقت الحاضر؟

ج - المصافحة بين الرجل والمرأة من العادات المحرمة، والتي
جاءت إلى مجتمعنا من المجتمعات غير المسلمة، إذ لا يجوز لمس المرأة
الأجنبية. واللازم على المؤمنين نبذ هذه الأعراف والعادات التي تنافي
الدين، فإن سريان هذه الأعراف يؤدي إلى ضياع هويتنا الدينية.
وعلى الأجنبي الرحم أن يعرف ذلك، فلا يكون الالتزام الديني سبباً
لقطيئته، فإن لم يعرف ذلك وقاطع من أجله تحمل وحده إثم قطيعة
الرحم وإثم الإنكار للمعروف.

س ٤٢٤ - ما حكم مصافحة النساء

الكبيرات والمسنيات من غير المحارم؟

ج - يحرم ذلك، لأن لمس الأجنبية حرام في جميع الأحوال.

س ٤٢٥ - هل يجوز مشاهدة فعل غرامي

على الطبيعة في الشارع؟

ج - يحرم إذا كان موجباً للإثارة والتلذذ الجنسي.

س ٤٢٦ - من أهم وأخطر المشاكل في

المجتمع الطلابي هي اختلاط الشباب مع
الشابات في الدراسة وإحدى نتائج هذا
الاختلاط هو تعلق الشاب بشابة معينة أو
العكس. فما هو الحكم الشرعي الإسلامي
بهذا الأمر من جهة؟

ومن جهة أخرى هل يجوز التحادث بين الطالب والطالبة
ومنهن (كتابيات) ولسن على ملة الإسلام بحجة الزمالة والصدقة؟

ج- الاختلاط بين الجنسين - خصوصاً في الحالات المذكورة
التي تكون مستمرة وعلى نحو دائم والتي يكون فيها الطرفان بأعمار
الشباب - من أسباب انتشار الفساد والحرام، فاللزام على الشباب
المتدين الابتعاد عن كل ما يؤدي إلى الحرام والانجراف في التيار
والوقوع في مصائد الشيطان، بنحو قد لا يستطيع الخلاص منه. ولذا
كان اختلاط الرجل بالمرأة من المكروهات الشرعية الشديدة. وأما
الحديث بين الطرفين فهو أيضاً من أسباب الفتنة والفساد فاللزام
الاقتصار على مقدار الحاجة والضرورة، والتعفف عن التهادي في
الحديث والخروج به إلى الجوانب العاطفية والوجدانية. ويتأكد ذلك
كله في حق المرأة، فإن عفتها وحشمتها وكرامتها أعظم رصيد لها في
حياتها، فاللزام عليها التحفظ على ذلك كله والبعد عن كل ما يחדش
فيه. ومن ثم يلزمها شدة الحذر، خصوصاً في هذه العصور التي قل من

يحافظ فيها على المثل والقيم، والتي عزت فيها الأمانة. والله هو المسدد والمعين، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

س ٤٢٧ - هل يجوز اصطحاب الفتيات اللواتي يدرسن مع الشاب المسلم في الجامعات لغرض التنزه في السفريات السياحية وغيرها؟

ج- لا يحرم العمل المذكور في نفسه، إلا إنه يحرم الإقدام عليه عقلاً إذا كان سبباً للوقوع في الحرام. والحذر ثم الحذر من أمثال هذه الأمور مما لا ضرورة له، وهو محفوف بالمخاطر والسلبيات الدينية والخلقية والاجتماعية.

س ٤٢٨ - هل يجوز للمرأة المسلمة التحاق بالكليات أو المدارس المختلطة، رغم وجود تحلل في سلوك بعض الطلاب والطالبات هناك؟

ج- الإختلاط بنفسه بين الجنسين جائز إلا أنه مكروه. نعم إذا كان سبباً للفتنة والفساد فيحرم عقلاً.

س ٤٢٩ - إذا كانت للخلطة بين النساء والرجال بعض المنافع ولكنها قد تفضي إلى علاقات محللة وغير محللة، فهل يجوز ذلك؟

ج- الخلطة مكروهة في نفسها وترتب الحرام عليه لا يجعلها محرمة، بل الحرام المفروض ترتبه عليها لا غير، فهي كالخروج من الدار الذي قد يترتب عليه الحرام والسفر الذي قد يترتب عليه الحرام. نعم إذا علم ترتب الحرام عليها كانت محرمة عقلاً.

س ٤٣٠- ماذا تقصدون من الريبة في قولكم:

لا يجوز النظر إلى الأجنبية المتهتكة بريبة؟

ج- المراد بالريبة التلذذ الجنسي.

س ٤٣١- يلتجئ بعض الشباب إلى استعمال

العادة السرية، لعدم تمكنهم من الزواج ولا

يقدر على تركها. فهل يمكنهم أن يفعلوا

ذلك في الشهر مرة أو مرتين؟

ج- لا يجوز لهم ذلك، فإن فعل الحرام لا يجوز فعله حتى مرة واحدة

في العمر. وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَيْسَتَعْغِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا

حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾^(١). وهذا من موارد الجهاد الأكبر وهو

جهاد النفس بالصبر عن الحرام والتعفف عنه، وقد قال عز من قائل:

﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٢).

(١) سورة النور الآية: ٣٣.

(٢) سورة العنكبوت الآية: ٦٩.



أمور عامة

س ٤٣٢ - ما معنى عبارة التعرب بعد الهجرة

التي وردت ضمن المعاصي الكبيرة؟

ج - المقصود منها السفر إلى البلاد التي تنقص فيها معارف المسلم الدينية، بسبب بعده عن مراكز المعرفة والثقافة الدينية.

س ٤٣٣ - يشعر الساكن في أوروبا وأمريكا

وأضرابها بغربة عن أجوائه الدينية التي نشأ

عليها وتربى فيها، فلا صوت القرآن يسمع،

ولا صوت الأذان يعلو، ولا الزيارة للمشاهد

المقدسة وأجوائها الروحية موجودة، فهل

تعد هجرته نقصاناً في الدين؟

ج - هذا وحده لا يعدّ نقصاً في الدين إذا كان السكّن في تلك

البلدان لا يوجب نقصاً في معرفته بدينه.

س ٤٣٤ - إذا كان التواجد في مدينة معينة يوقع

الإنسان بالحرام، هل يجب عليه الخروج منها؟

ج - اللازم شرعاً هو ترك الحرام لا غير، فإن توقف تركه على الخروج من تلك المدينة وجب الخروج عقلاً تخلصاً من الحرام.

س ٤٣٥ - لو خاف المهاجر نقصان دين أولاده، فهل يحرم عليه البقاء في بلدان كهذه؟

ج - يجب عليه المحافظة على دين أولاده بما يمكنه من الوسائل.

س ٤٣٦ - هل يجب على المكلف في أوروبا وأمريكا وأضرابهما الحرص على اللغة العربية، باعتبار أن اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم والتشريع كما أن الجهل بها سيؤدي مستقبلاً إلى الجهل بمصادر التشريع الأساسية المدونة بها، فتقل معارفه الدينية وينقص دينه تبعاً لذلك؟

ج - يجب تعلم ما يتوقف عليه أداء الصلاة من اللغة العربية كالقراءة والأذكار الواجبة، بل ينبغي تعلم اللغة العربية والارتباط بها بالنحو الذي يسهل معه على المكلف فهم القرآن الكريم وأحاديث النبي ﷺ والأئمة المعصومين عليهم السلام وما نقل عنهم من تراث عظيم كالأدعية والخطب والمواعظ، فإن لذلك أعظم الأثر في تقوية جذور الإيمان واستحكامها في النفس بنحو يظهر أثره على السلوك والعمل.

وقد تقدم في الأمر الثالث عشر من المقدمة ما ينفع في المقام.

س ٤٣٧ - في حالة انتشار الغيبة والبهتان
وعدم قدرة الإنسان على الإصلاح، هل يجب
عليه الابتعاد عن المجتمع وتفضيل العزلة؟

ج - لا يجب عليه الابتعاد عن المجتمع ولا العزلة. نعم يجرم
عليه الاستماع بنحو يبتني على تحقيق غرض الشخص الذي يغتاب،
وهو الإقبال عليه والاستماع لحديثه والتفاعل معه. أما مجرد سماع
الشخص للغيبة من دون إشعار للشخص الذي يغتاب بالاستماع
لكلامه واستيعابه فلا يجرم.

س ٤٣٨ - هل يجب الأمر بالمعروف والنهي
عن المنكر إذا كان المأمور ليس موالياً لأهل
البيت عليه السلام أو كان من الكتائبين الذي يحتمل
التأثير فيهم مع الأمن من الضرر؟

ج - نعم يجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حينئذٍ.

س ٤٣٩ - هل تجوز المعاشرة بالمعروف مع
غير المسلم إذا كان جاراً أو شريكاً في عمل
أو ما شابه؟

ج - نعم تجوز المعاشرة بالمعروف معهم، بل هي راجحة شرعاً.

فقد حثّ الإسلام على حسن الخلق والنبيل والشرف وحسن المعاشرة وفي حديث أبي الربيع الشامي قال: «دخلت على أبي عبد الله عليه السلام والبيت غاص بأهله... فجلس أبو عبد الله عليه السلام وكان متكئاً ثم قال: يا شيعة آل محمد اعلّموا أنه ليس منا من لم يملك نفسه عند غضبه، ومن لم يحسن صحبة من صحبه، ومخالقة من خالقه، ومرافقة من رافقه، ومجاورة من جاوره، ومخالحة من مالحه. يا شيعة آل محمد اتقوا الله ما استطعتم. ولا حول ولا وقوة إلا بالله»^(١). وأخبار أهل البيت عليهم السلام في ذلك أكثر من أن تحصى. وقد تقدم في الأمر الحادي عشر من المقدمة ما ينفع في المقام.

س ٤٤٠ - هل يجوز إزعاج الجار اليهودي أو المسيحي أو الذي لا يؤمن بدين أصلاً؟

ج- لا يجوز ذلك، وقد أكد الإسلام على حق الجار. وقد ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله كتب بين المهاجرين والأنصار ومن لحق بهم من أهل يثرب: أن الجار كالنفس غير مضار ولا آثم وحرمة الجار على الجار كحرمة أمه»^(٢). وفي حديث زرارة عن الإمام الصادق عليه السلام: «قال: جاءت فاطمة عليها السلام تشكو إلى رسول الله صلى الله عليه وآله بعض أمرها فأعطاه رسول الله صلى الله عليه وآله كريسة»^(٣) وقال: تعلمي ما فيها،

(١) الكافي ج ٢: ص ٦٣٧.

(٢) وسائل الشيعة ج ١١: ص ٥٠.

(٣) مصغر الكراسة، وهو الجزء من الصحيفة.

فإذا فيها: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليسكت»^(١). وفي حديث أبي مسعود عن الإمام الصادق عليه السلام: «قال: حسن الجوار زيادة في الأعمار وعمارة الديار»^(٢). ونحوه أحاديث كثيرة. وفي حديث الحسن بن عبدالله عن الإمام الكاظم عليه السلام: «قال: ليس حسن الجوار كف الأذى. ولكن حسن الجوار صبرك على الأذى»^(٣).

س ٤٤١ - كيف يمكننا معاملة غير المسلمين

في البلاد غير المسلمة؟

ج - لابد من أداء الأمانة إليهم والوفاء بالعهد معهم وحسن مجاورتهم، لأن هذه الأمور لا تختص بالمسلمين والذميين، كما أنه ينبغي معاشرتهم بالمعروف وإعطاء صورة جيدة عن الإسلام وعن مذهب أهل البيت عليهم السلام الذين طلبوا من شيعتهم أن يكونوا دعاة لهم بأفعالهم وسلوكهم ومعاشرتهم قبل أن يكونوا دعاة لهم بأقوالهم. بل يجرم التعايش مع غير المسلمين والتعامل معهم بنحو يسيء للإسلام ويعكس صورة مشوهة عنه وعن المسلمين.

(١) الكافي ج: ٢ ص: ٦٦٧.

(٢) وسائل الشيعة ج: ٨ ص: ٤٨٩.

(٣) وسائل الشيعة ج: ٨ ص: ٤٨٤.

س ٤٤٢ - هل يجوز تهئية غير المسلمين
بالأعياد والمناسبات التي يحتفلون بها كعيد
ميلاد السيد المسيح ﷺ وعيد الفصح،
ورأس السنة الميلادية؟

ج - لا بأس بمجاملتهم بذلك، بالمقدار الذي تقتضيه ضرورة
المعاشرة وحسن المخالطة، ولا ينبغي الإغراق في ذلك، بل هو محرم
إذا استلزم ترويج الباطل والتعامل معه كحقيقة ثابتة يعترف بها.

س ٤٤٣ - وهل يجوز حضور احتفالاتهم
وتبادل الهدايا معهم، كما يفعلون فيما بينهم
في مثل هذه المناسبات؟

ج - لا يجوز ذلك ما دام يمكن التجنب عنه.

س ٤٤٤ - اطلع الأول على سر شخص آخر،
ثم ابتز الأول الآخر بأنه يريد مبلغاً من المال
إزاء عدم إذاعة ذلك السر وإلا فإنه سيشتيع
ذلك السر ويظهره، فهل يجوز هذا شرعاً؟
وما هو حكم المال المأخوذ؟

ج - يجرم إذاعة سر المؤمن إذا كان يضره أو يشينه. أما إذا استأمنه
على السر فيحرم إذاعته مطلقاً حتى لو لم يضره ويشينه. ومع حرمة

الإذاعة يجرم التهديد بها من أجل تحصيل المال. والمال المأخوذ حرام.

س ٤٤٥ - السؤال السابق هل يفرق الحكم

إذا كان صاحب السر كتابياً أو كافراً؟

ج - إذا استأمن غير المسلم الشخص على سره حرم على الشخص

خيانة الأمانة وإذاعة السر.

س ٤٤٦ - هل يجوز التصدق على الفقراء

كتابين كانوا أو غير كتابين؟

ج - يجوز رفع ضروراتهم كسد الجوع وروي العطش، لأن لكل

كبد حرى أجر.

س ٤٤٧ - وردت روايات تنهى عن هجر

الأخوان أكثر من ثلاثة أيام، فما هو حكم

الهجران بين الأخوان؟ وما هو حدوده؟ سواء

يرتبط بالبادي بذلك أم بالطرف الآخر؟ وما

هو حد الهجران المحرم؟

ج - الهجر إن ابتنى على معادة المؤمن أو إهانتة أو الاستهوان به

والرغبة عنه حرم. والظاهر عدم نظر تلك الروايات إلى ذلك، بل إلى

الهجر المسبب عن المشاجرة والمشاحنة والتنازع في الحقوق ونحو ذلك

مما لا يبتنى على الرغبة عن المهجور في نفسه، بل على سبب طارئ.

والروايات المذكورة ظاهرة في التحريم. والأحوط وجوباً المتابعة لها. وحينئذٍ يكفي في عدم صدق الهجر من أحد الطرفين بدؤه بالصلة ولو بالسلام واستعداده للمواصلة عند تقبل الآخر. كما إنه يستثنى من حرمة المهاجرة - لو تمت - حالتان:

الأولى: المهاجرة لسوء سلوك الطرف الآخر دينياً.

الثانية: ما إذا كانت الصلة سبباً لذل الواصل وتوهينه. نعم كثيراً ما يلتبس تجنب الذل بالأنانية والعناد، فينبغي الحذر من ذلك.

س ٤٤٨ - هل للمؤمن أن يقطع رحمه مع نساء أقاربه إن أصررن على السفور وعدم ارتداء الحجاب الشرعي؟ وكذلك الأمر مع أقاربه عموماً إن كانوا مصرين على شرب الخمر أو ترك الصلاة وغير ذلك من المحرمات؟

ج - نعم تجوز قطيعتهم، بل تجب إذا كان فيها إنكار للمنكر، و تمت شروطه.

س ٤٤٩ - إذا سلم رجل على امرأة أجنبية أو سلمت امرأة أجنبية، هل يجب ردّ السلام؟

ج - يجب الرد في الجميع.

س ٤٥٠ - شخص مسلم تعرف على آخر من المسلمين في إحدى الأسواق في دولة غير مسلمة وكان أحدهما بيده حاجيات للبيت بعضها مما يؤكل ويتلف في فترة زمنية معينة إن لم يؤكل، فوضع الحاجيات عند الشخص الآخر في سيارته لأنها ثقيلة وبمجرد الانتهاء من التسوق يأخذها، لكنها نسيا الحاجيات وتذكر صاحب السيارة بعد ذلك لكن لا يعرف اسم وعنوان الآخر، فماذا يعمل بالحاجيات؟

ج - يجب عليه الفحص والسؤال عنهما مهما أمكن ومع اليأس عنه يتصدق بها عنه. وإذا كانت معرضة للتلف قبل حصول اليأس من صاحبها وجب بيعها والاحتفاظ بالثمن والفحص عن صاحبها، فإن وجد دفع الثمن له، وإن يأس منه تصدق بالثمن عنه.

س ٤٥١ - إذا كان حلق اللحية متعارفاً في المجتمع بحيث لا يمكن للحلاق أن يمتنع عن ذلك فهل تجوز هذه المهنة؟

ج - التعارف في المجتمع لا يبدل الحكم الشرعي، ويبقى تحريم حلق اللحية على حاله. وعليه فيحرم حلق اللحية لمن لا يجوز له ذلك

ويحرم أخذ الأجرة عليه.

س ٤٥٢ - هل يجوز أخذ الأجرة على حلق

اللحية للمسلمين؟

أ- إذا كان المكلف معذوراً في حلق اللحية؟

ج- يجوز ذلك ويحل أخذ الأجرة.

ب- إذا كان غير معذور في حلق اللحية؟

ج- لا يجوز وتحرم الأجرة.

س ٤٥٣ - ما هي حدود اللحية؟ هل يجوز

لي حلق الشعر على الخد وإبقائه على الذقن؟

ج- حلق الشعر من المنطقة المذكورة جائز؟

اللهو المحرم

A decorative flourish consisting of several stylized, overlapping leaf-like shapes in black, positioned to the left of the text.

اللهو المحرم

س ٤٥٤ - ما هو التعريف للهو المحرم في نظر الشرع؟ أرجو إعطاء ضابط لذلك، وما هو حد الطرب المحرم أيضاً؟

ج - اللهو المحرم كل ما يبتني على التلذذ اللهوي بالخروج عن مقام الجسد والواقع الحاضر إلى نحو من العبث المبني على التوجه لباطن النفس وتنبيه غرائزها وهز مشاعرهما بالإيقاع الموسيقي، إشباعاً لرغبتها في المزيد من الابتهاج والتفجع والفخر أو الغرام أو غير ذلك حسب اختلاف الأغراض.

وأما الطرب فهو حالة نفسية تنشأ من استعمال آلات اللهو بنحو يؤدي إلى شعور بخفة الروح انسجاماً مع إشباع رغبتها في المزيد من الابتهاج أو التفجع أو الغرام أو غير ذلك من ما تقدم.

س ٤٥٥ - ما هو الضابط لمعرفة الألعاب القمارية؟ وبعبارة أخرى ما هو المقصود بالقمار شرعاً؟ فعندما يقال (يحرم اللعب بالآلات المعدة للقمار) كيف يمكن تمييز الآلة هل معدة لذلك أم لا؟ فهل يجوز اللعب بها أم لا؟

ج- اللعبة القمارية هي التي تبتني على المغالبة ويكون الغرض منها كسب المال من خلال الفوز والغلبة. ومع الشك في كون اللعبة قمارية يجوز اللعب بها إلا ما ورد تحريمه بالخصوص - كالشطرنج والنرد، الذي قيل أنه الطاوي - غير مشمول بذلك فهو محرم على كل حال.

س ٤٥٦ - هل يجوز اللعب بألة (الزار)
المعروفة في ألعاب التسلية؟

ج - نعم يجوز إذا لم تكن اللعبة قمارية.

س ٤٥٧ - هل (الدومنة) حرام؟ وما حكم
اللعب بها للتسلية، لا للمراهنات؟

ج - الدومنة من القمار ويحرم اللعب بها من دون رهن ومع
الرهن.

س ٤٥٨ - ما حكم اللعب بالألعاب
الألكترونية في مراكز الترفيه حيث يرتادها
الأطفال والشباب لقضاء الوقت ولعب
ألعاب الكمبيوتر ومن ضمنها الشطرنج
مقابل مبلغ معين لكل لعبة؟

ج - الألعاب المذكورة جائزة. نعم يحرم اللعب باللعبة القمارية

على الأحوط وجوباً مثل الشطرنج. كما أنه يحرم التعامل مع الطفل غير البالغ إلا مع العلم بأذن وليه.

س ٤٥٩- تعرض في هذه الأيام مسلسلات تلفزيونية في مختلف القنوات العالمية، تُبثُّ بها ثقافة غير إسلامية تتعارض مع ثقافة الإسلام من جعل الخيانة الزوجية شيئاً طبيعياً لا يرفضه الشاب المسلم، بل يتفاعل مع الفتاة المتزوجة الخائنة لزوجها وغير ذلك. وحيث أن هذه المسلسلات تستهدف إفساد الشاب المسلم، فما حكم مشاهدتها؟

ج- بعد أن غزي المسلمون في عقر دارهم بالثقافة المادية عامة وبمثل هذه البرامج خاصة، التي جرّت المجتمعات الأخرى للتحلل والخروج عن الإنسانية المتحضرة والمثل السامية، والتي يراد بها جرّنا لمثل ذلك. وبعد أن لم يضع من بيده الأمر حداً لهذه الأشياء ولم يفكروا في الوقاية منها فاللازم على المسلمين أفراداً وجماعات أن يعالجوا بأنفسهم مشكلتهم، ويدرؤوا الخطر عنهم بالرجوع لتعاليم دينهم الحنيف، ومثلهم العليا العريقة فيهم، وقياماً منا بوظيفتنا نقول:

أولاً: يحرم على كل فرد متابعة هذا المسلسل الجهنمي وأمثاله في

حالتين:

الأولى: إذا كان يخشى منه على دينه ومثله، مع الالتفات إلى أن تأثير هذه الأمور ليس أنياً بمجرد الاطلاع عليها ليستطيع الفرد أن يعرف من نفسه التأثير بها في اتجاه الضرر الديني والأخلاقي أو الصمود أمامها، بل تأثيرها تدريجي لا يظهر إلا بعد فوات الأوان حين تحلو في نفس المشاهد وتسيطر على مشاعره وتفقده دينه وأخلاقه فلا ينتبه لضررها ليفكر في التخلي عنها والانفلات منها بل قد لا يستطيع ذلك لو تنبه له كما في كثير من العادات الضارة المستحكمة.

الثانية: إذا كانت متابعته لها سبباً لتشجيع غيره ممن يضعف أمامها وينبهر بها. فإن النهي عن المنكر حيث كان من أعظم الواجبات فالتشجيع على المنكر من أعظم المحرمات. وهذه مسؤولية عظمى لا يحق للمسلم إغفالها وكلما عظم شأنه في مجتمعه عظمت المسؤولية عليه في ذلك.

ثانياً: يجب على رب الأسرة بمقتضى مسؤوليته عنها النظر لحال أسرته، فإن أفراد الأسرة إذا لم يكونوا بمستوى المسؤولية - لضعف إدراكهم بسبب صغر سنهم وقلة تجاربهم وعدم استحكام الوازع الديني والأخلاقي في نفوسهم، وبسبب ضعفهم أمام المغريات والدعايات التي تكتنف هذه الأمور - فإن رئيس العائلة هو الذي يتحمل المسؤولية الكبرى في إرشادها وتوجيهها والتحفظ عليها والاحتياط لها. قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ

نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ
مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴿١﴾

وعن أهل البيت (عليهم الصلاة والسلام) أنهم قالوا: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته»^(٢)، فعليه أن ينظر بعين البصيرة للتأجج الوخيمة البعيدة المدى وللخطر الذي ينتظر أفراد الأسرة في دينهم ومثلهم وخُلُقهم وهم أفلاذ كبده واستمرار وجوده، فتراه يشفق عليهم من الشوكة التي تصيبهم والأوجاع التي تؤذيهم ولا يجنبهم غضب الله وعقابه الذي لا تقوم له السماوات والأرض، وتراه يهتم بعزتهم في الدنيا وكرامتهم بين الناس ولا يهتم بخُلُقهم ومثلهم التي تتم بها إنسانيتهم وتتكامل بها شخصيتهم ويرتفع بها شأنهم وكرامتهم.

ثم لينظر أرباب الأسر إلى أن انحلال أسرهم يسري إلى المجتمع عامة حيث يؤول إلى مجتمع حيواني بهيمي متحلل. وكفانا عبرة المجتمعات الغربية المعاصرة التي فقدت تماسكها نتيجة لتحللها من قيمها ومثلها.

ثالثاً: إن الطائفة الإمامية زادها الله رفعة وعزاً تملك قوة تبليغية وتوجيهية تفقدها الفئات الأخرى بفضل مناسباتها الدينية المستمرة

(١) سورة التحريم الآية: ٦.

(٢) بحار الأنوار ج: ٧٢ ص: ٣٨.

على طول السنة وبركة تعاليم أئمتها الطاهرين عليهم السلام التي حثت على اجتماع المؤمنين بينهم لذكر أهل البيت وإحياء أمرهم، حيث يستطيع الخطباء والموجهون التوجه لثقافة التحلل عامة وهذه البرامج خاصة..
 أولاً: بتنفير الناس عنها ببيان حكمها الشرعي ومضارها على الفرد والمجتمع.

وثانياً: بالاستهانة بها وبيان ضحالتها وضحالة منابعها ومصادرها، وأنها ثقافة تافهة مبتذلة صدرت من جهات مبتذلة، فقدت كرامتها وعزتها وإنسانيتها، وتردّت في مهاوي الرذيلة والفساد والهمجية، حيث يستطيعون بما أوتوا من قوة بيان وبلغ حجة أن يجعلوها برامج مقززة لا يهتم بها إلا التافهون المنحطون فإن في ذلك من الحرب النفسية ما هو أبلغ من النهي التشريعي في حق كثير من الناس، حيث يسقط معنوية هذه البرامج ويفقدها قوة التأثير والسيطرة على المشاهد.

فعلى الخطباء والمبلغين الاهتمام بهذا الجانب. ونسأله سبحانه أن يوفق المؤمنين للحفاظ على دينهم ومثلهم والاعتزاز بها وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

س ٤٦٠ - ما حكم مشاهدة المسلسلات التلفزيونية وفيها نساء مسلمات أو غيرهن يكشفن عن شعورهن وبعض أجسامهن،

إضافة إلى المحتوى اللا أخلاقي لبعض هذه المسلسلات؟

ج- يحرم النظر إليها مع الريبة. وكذا إذا كان نظر الشخص لها مشجعاً لغيره على الحرام، وسبباً لشيوعه والاستهوان به.

س ٤٦١- هل يعود مفهوم الغناء عندكم إلى
العرف؟

ج- الغناء هو الصوت المشتمل على الترجيع والمد بنسق خاص من شأنه أن يوجب الطرب مع قصد اللهوية على النحو المعهود عند أهل الفسوق والترف. وليس المراد به استعمالهم له فعلاً- ليحل الصوت الغنائي الذي تعارف عند أهل الفسوق هجره- بل كل ما يبتني على التلذذ اللهوي بالخروج عن مقام الجد والواقع الحاضر إلى نحو من العبث المبني على التوجه لباطن النفس وتنبه غرائزها وهز مشاعرها بالصوت الغنائي إشباعاً لرغبتها في المزيد من الابتهاج أو التفجع أو الفخر أو الغرام أو غير ذلك حسب اختلاف الأغراض.

س ٤٦٢- نرى بعض القراء في المراثي أو المواليد يقلدون الأغاني في ألحانها مع تغيير المضمون، مما يجعل الإنسان شاكاً في حكم ذلك فكيف يحدد الإنسان، وما الحكم عند الشك؟

ج - من ما سبق يظهر جواز تقليد ألحان الأغاني في مجالس رثاء الحسين عليه السلام، لعدم قصد اللهو والعبث بذلك، بل القصد إلى استدرار الدمعة على الحق المهتضم وتجلي المصيبة ونحو ذلك مما هو جائز شرعاً.

س ٤٦٣ - هل يجوز الاستماع للغناء الحزين، الذي يذكر فيه بالوطن والأهل ويكينا أحياناً؟

ج - لا يجوز.

س ٤٦٤ - نحن مجموعة من خريجات كلية التربية الرياضية نعمل في مجال التدريب النسوي وطبيعة عملنا إجراء تمارين الرشاقة للنساء، وهذه التمارين يستلزم وبموجب أدائها على أنغام مقطوعات موسيقية غربية وضعت خصيصاً لأداء حركات تمايل تكون أشبه بالحرركات الراقصة، وفي أغلب الأحيان يحدث تفاعل وانسجام بين كل من اللحن الموسيقي والمدربة والمتدربة. نناشد ساحتكم إبداء الرأي الشرعي بهذا الصدد؟

ج - سماع الموسيقى بالوجه المذكور حرام ولا يحلله توقف طبيعة

العمل عليه. والمفروض بالمسلمين أن يكون اختيارهم للعمل على ضوء الحكم الشرعي وبالوجه المناسب له، لا بالوجه الذي تفرضه ثقافات دخيلة. نسأله سبحانه وتعالى للخريجات المسلمات ولجميع المؤمنين الالتزام بدينهم والاعتزاز بثقافتهم التي رفعتهم إلى مستوى المسؤولية والإنسانية النبيلة. إنه ولي المؤمنين.

س ٤٦٥ - هل رقص النساء مع النساء جائز؟

ج- الأحوط وجوباً ترك ما يكون منه على إيقاع منظم على غرار الإيقاع الموسيقي. وإن لم يكن مصاحباً للموسيقى. نعم إذا لم يكن منظماً على النهج المذكور فلا بأس به. وربما لا يسمى رقصاً.

س ٤٦٦ - وهل التصفيق كذلك؟

ج- التصفيق بنفسه حلال. إلا أن يكون على غرار إيقاع موسيقي فالأحوط وجوباً تركه.

س ٤٦٧ - هل للمرأة من أجل إثارة زوجها وإسعاده أن ترقص وتغني؟

ج- المعيار في الحرمة على الضوابط المتقدمة ومجرد إثارة الزوج وإسعاده لا تحل الحرام.

س ٤٦٨ - وهل للمرأة في الأعراس الرقص
والغناء المتعارفين عند أهل الفسوق؟

ج- يجوز الغناء من دون أن يسمع صوتها الأجنبي ومن دون إيقاع
موسيقي في خصوص حال الزفاف. وأما الرقص فالحكم فيه كما سبق.

س ٤٦٩ - هل يجوز للنساء ليلة الزفاف
الاستماع إلى أشرطة التسجيل المتداولة
للمغنين أو للمغنيات إذا كانت مصحوبة
بالموسيقى؟

ج- لا يجوز.



التبليغ

التبليغ

س ٤٧٠ - تطورت وسائل التعبير في هذا العصر فهل تشجعون على عرض بعض الأحداث الإسلامية المهمة على الشاشة بعد تصويرها أفلاماً مثلاً؟

ج - لا نجد مانعاً من ذلك، إذا كان للعرض أثر في شد الجمهور نحو الحدث بنحو أفضل. على أن يكون العرض ناجحاً في التعبير عن خصوصيات الواقع الدخيلة في أهميته، وشد الناس له، غير موجب لتشويهه وتحريفه، ولا مصاحب لمحدور شرعي أو أخلاقي أو غيرهما. واللازم دراسة الموضوع جيداً من أهل المعرفة والإخلاص قبل الإقدام عليه. ونسأل الله تعالى تسديد العاملين لخدمة المبدأ وأن يكفل عملهم بالنجاح والفلاح وهو أرحم الراحمين.

س ٤٧١ - بعد الاتكال على الله تعالى فقد عزمنا على إخراج فلم روائي ملحمي عالمي يجسد واقعة الطف الخالدة ويظهر القيم الإسلامية العالية والمبادئ العظيمة التي أستشهد من أجلها الإمام السبط عليه السلام، وبهذه المناسبة سوف لا نظهر الإمام الحسين

ﷺ بالصيغة المرئية القريبة من ملامح البشر
العاديين بل سيعطى من خلال التصوير
والإخراج والإثارة شخصية نورانية لا تظهر
فيها الملامح الاعتيادية للإنسان بل هي أشبه
بالحلم. وقبل أن نباشر الموضوع نرجو أن
نستهدي برأيكم في الصورة الشرعية المثلى
لإظهار شخصية الإمام الحسين ﷺ في الفلم؟

ج- وبعد فإننا نقدر لكم اهتمامكم النبيلة ومساعدتكم الجادة
لخدمة أهل البيت ﷺ ونشر مبادئهم السامية التي ضحوا من أجلها
بكل غالٍ ونفيس، ونود أن نلفت انتباهكم إلى ما يلي..

١- ينبغي الاهتمام بعدم إظهار الشخصيات القدسية كشخصية
الإمام الحسين ﷺ بصورة محددة واضحة المعالم، ولا يكفي إعطاؤها
صفة نورانية مع وضوح معالمها، نعم يمكن أن يكون في الفيلم ما يرمز
ويشير إليه ﷺ.

٢- تركيز مظلومية الحسين ﷺ بتأكيد حقه أولاً، ثم التأكيد
على عظيم ما نزل به وبعائلته من مأس وفجائع، وكثير منها لا يحتاج
إليه الخصم لولا انسلاخه عن الإنسانية وانغماسه في الجريمة.

٣- التركيز على أن الحسين ﷺ على علم بنهايته قبل الإقدام،
وانه مصمم من اليوم الأول على هذه النهاية، كما يشهد بذلك خطابه

في المسجد الحرام قبل خروجه بيوم، وحديثه مع ابن عباس وابن الحنفية، وكتابه لمسلم بن عقيل عليه السلام، وتصميمه على مواصلة السير بعد أن بلغه مقتل مسلم بن عقيل عليه السلام، ومسايرته للحر الرياحي حتى أوغل في المنطقة الخاضعة لابن زياد، وكتابه لبني هاشم في المدينة من أن من لحق بي أستشهد ومن لم يلحق بي لم يبلغ مبلغ الفتح، وتأكيده في حديثه مع ابن سعد على أن هذا عهد معهود، وغير ذلك. مضافاً إلى ما هو المعلوم من الإخبارات الغيبية من النبي ﷺ وأمير المؤمنين عليه السلام وغيرهما بمقتله. كل ذلك لتأكيد أنه ضحى لغرض سام قد نجح فيه، وليس هو قائداً حاول أمراً فشل فيه، نتيجة خطأ حساباته وتقديراته، كما يحاول أن يدعيه الأعداء.

٤ - التركيز على الجانب المثالي في سيرته ﷺ وسيرة من معه، وأنهم على بصيرة من أمرهم ويقين من حسن عاقبتهم ومن نجاح مسعاهم، وإيضاح ذلك بعرض أقوالهم وتصرفاتهم الشاهدة بذلك.

٥ - التركيز على ضرورة هذه النهضة المساوية مع عظم الحرمة المنتهكة وبشاعة ما حدث فيها من أجل إيقاظ ضمير الأمة إزاء الظالمين، حيث كان الحكام يركزون على شرعية حكمهم - كخلفاء - وقدسيته، لتكون نتيجة ذلك شرعية أعمالهم وقراراتهم وتشريعاتهم، بحيث تكون من الدين ويلزم الجري عليها شرعاً وإن خالفت التشريع الإسلامي المستمد من الكتاب والسنة، حتى يضمحل الدين وينسى،

كما حدث في الأديان السابقة. فكان لانتهاك الحرمات العظيمة وبتلك البشاعة في واقعة الطف أعظم الأثر في تنبيه الأمة إلى واقع الحكام، وسلخ قدسياتهم، وسلب الشرعية من تصرفاتهم وطروحاتهم، وعزلهم عن الدين إلى واقع آخر يتمثل في الجريمة والعدوان، لا يقوى على تشويه الدين وتحريفه.

٦- التنبيه على العناصر الغيبية المتعلقة بالواقعة كالإرهاص بها قبل وقوعها، وتغير الكون وتكلم رأس الحسين عليه السلام ونحو ذلك مما يخرج عن مقتضى النواميس الطبيعية. كل ذلك لتأكيد أنها ملحمة إلهية قدرها الله تعالى لحكم وفوائد مهمة في خدمة الدين والعقيدة وتثبيت كلمة الله تعالى ودعوته في الأرض.

٧- ربما يكون من الأفضل عرض الفيلم بعد إكمال تصويره على عدد من الشخصيات العلمية المعروفة من أهل الخبرة والاختصاص والإخلاص، ليضعوا ملاحظاتهم عليه قبل نشره للعموم.

س ٤٧٢- المبلغ المهاجر يعيش بين خليط من الأفكار والعقائد- إسلامية كانت أم غير إسلامية- فهل لجنابكم الكريم أن يتفضل علينا ببعض التصورات والتوجيهات التي تساعد على تأدية وظيفته الشرعية التبليغية بشكل أيسر وأنجح؟

ج- يجب الحذر كل الحذر من إقحام ما ليس إسلامياً في التبليغ، بل حتى من إقحام بعض الأفكار المنحرفة المنسوبة للإسلام والمحسوبة عليه، حيث يتحمل المبلغ في ذلك أعظم جريمة، لما فيه من تشويه للحقيقة والمبدأ وإضلال الناس وتسميم أفكارهم.

ولنا أعظم رصيد في الأفكار والمفاهيم التي يتضمنها القرآن الكريم وتعاليم النبي ﷺ وأهل بيته عليهم السلام في أحاديثهم وخطبهم وأدعيتهم وفيما نستفيده من عبر من سيرتهم وسلوكهم وسلوك أوليائهم الذين مضوا على منهاجهم. فإن في ذلك كله البيان الكافي في العقائد والفقهاء والأخلاق والسلوك، وتهذيب النفوس والسير بها نحو الكمال. وهي لا زالت في متناول أيدينا يتيسر لنا الوصول إليها والاستفادة منها. وحق لنا أن نرفع رؤسنا فخراً واعتزازاً بها. وبذلك كله يستغني الباحث والمبلغ عن بقية الأفكار والطروحات مهما كانت ومن أين صدرت. فإن قليلاً من الحق يغني عن كثير من الباطل، فكيف بالكثرة الكاثرة من تلك المفاهيم الفاضلة والأفكار السامية. قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ * تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ * وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ﴾^(١) والحمد لله على ما أنعم به

(١) سورة إبراهيم الآية: ٢٤ - ٢٦.

علينا من الهدى والرشاد.

س ٤٧٣ - هناك بعض المبلغين وطلبة العلوم الدينية من من اضطرتهم الظروف إلى الهجرة إلى بلاد الغرب، وهم في حالة صراع بين الاستمرار في تأدية وظيفتهم الشرعية في التبليغ ودراسة العلوم الشرعية، أو هجر ذلك والبحث عن عمل في مجال آخر، لأن الحياة هنا صعبة، ويصعب معها الجمع بين الأمرين، فهل يجوز للمبلغ وطالب العلوم الدينية هجر وظيفته الشرعية، والبحث عن عمل آخر رغم معرفته بحاجة الساحة للمبلغين؟

ج- لا يكلف الله نفساً إلا وسعها. نعم أهمية التبليغ في تلك البلاد تلزم بالمحافظة على أدائه بالمقدار الممكن، ولو ببعض مراتبه إذا لم يمكن المحافظة عليه بالوجه الأكمل. وتحديد المقدور غير متيسر لنا، بل الإنسان على نفسه بصيرة. وإنا لله وإنا إليه راجعون.

س ٤٧٤ - سيدنا الكريم في مثل هذه الظروف الصعبة التي تمر بها أمتنا الإسلامية توجد هناك أزمة ثقة في بعض مجتمعاتنا (الإمامية)

بين المجتمع وبعض رجال الدين من علماء
ومبلغين - في بعض البلدان - ساعد على
وجودها ظروف كثيرة لا تخفى على المتابع،
فيا حبذا لو تفضلتم علينا ببعض النصائح
والتوجيهات على التخفيف من تلك الأزمة.

ج - الأزمة المذكورة من أهم مشاكل هذه الطائفة الممتحنة
وأعقدها. وهي بعد مؤثر خير لهذه الطائفة يناسب صمودها
وخلودها، لأنها تكشف عن تحرر المجتمع فيها من التقليد الأعمى
لرجال الدين والتبليغ، مما يجعل رجل الدين غير قادر على حرف
المجتمع عن مسار هذه الطائفة المستقيم، ونهجها القويم لو سولت له
نفسه وغلبه هواه؛ أو لضغوط خارجية تدعو للانحراف، كما حصل
لكثير من الطوائف والمجتمعات.

كما أن رجل الدين والتبليغ إذا كان مستهدفاً للنقد والتمحيص
صار حذراً متيقظاً، وحاول تجنب المزالق والبعد عن مواقع التهم،
وتحفظ للتكامل والرقى.

وعلى كل حال يجب على جميع الأطراف الوقوف عند حدود الله
تعالى والحذر من الخروج عنها في سورة التحرر والاندفاع، وتحري
رضا الله تعالى، وصدق النية معه.

فيجب على رجل الدين والتبليغ الاهتمام بأداء وظيفته على أحسن

الوجوه وأفضلها، وتجنب السلبيات بالقدر المستطاع والاستماع للنقد البناء والتجاوب معه. من دون أن يصل الأمر به إلى إرضاء الناس على حساب المبدأ والواجب مهما كان الثمن.

كما يجب على أفراد المجتمع التشجيع على الاستقامة، وأداء الواجب، ورفض الزيف والانحراف مهما كان مصدره، والحذر من النقد الهادم غير المسؤول ولا المنصف.

ففي ذلك قبل كل شيء رضا الله تعالى الذي هو من أهم أسباب التوفيق والبركة في العمل، والتسديد في المسعى، ثم هو سبب لتأكيد ثقة الناس برجل الدين والتبليغ، حتى يطمئنوا إليه، ويستمعوا له، فيسترشدوا بإرشاداته، ويقبلوا قوله، ويتعاونوا معه لخدمة هذا المبدأ الشريف، الذي قام بحقيقته وواقعيته مع الحجة الواضحة، والبراهين الساطعة، وبجهود المعنيين من معتنقيه، وجهادهم، وتضحياتهم، وبثباتهم، وصبرهم على مر العصور، وتعاقب الدهور، في شدة المحن وتواتر الفتن.

ونسأله سبحانه أن يجعلنا من العاملين في سبيله المرضيين له، المقبولين عنده، إنه الرؤوف بالمؤمنين الرحيم بهم.

المحتويات

تمهيد	٥
نصائح وتوجيهات للمغتربين	٩
الخطاب الموجه إلى المغتربين	١١
بيان تعرض المؤمن للبلاء والمحن خصوصاً في عصر الغيبة	١٢
ما يترتب على عدم الاهتمام بما يجب على المؤمن	١٥
أمور تخص المغتربين تتعلق بدينهم ودنياهم	١٦
الأول: بيان نعمة الإسلام والإيمان بأهل البيت <small>عليهم السلام</small>	١٧
الثاني: التأكيد على التفقه في الدين وتعلم أحكامه	٢٢
الثالث: التشيع والحملات الظالمة	٢٧
الرابع: قرن العقيدة بالعمل	٣١
الخامس: التنبيه لأهمية تثبيت العلاقة بين العبد وربّه	٣٤
١ - إقامة الفرائض	٣٤
٢ - الالتزام بعهد الله وهو القرآن الكريم	٣٤
٣ - الاهتمام بما ورد عن أهل البيت الأطهار <small>عليهم السلام</small> من المواعظ والإرشادات	٣٥
٤ - الإلتجاء إلى الله تعالى بالدعاء والبكاء والتضرع	٣٥
رسالة الإمام الصادق <small>عليه السلام</small> للشيعة	٣٧
السادس: التأكيد على التآلف والتكاتف بين المؤمنين	٤٠
السابع: التحذير من الحسد	٤٣
الثامن: معاناة المغتربين في بلاد الغربة	٤٨
ما ينبغي للمغترب إزاء مقدساته	٤٩
١ - تعاهد زيارة المشاهد المقدسة والمواقع الشريفة	٤٩
الحث على الزيارة عن بُعد	٥١
تأكيد العلاقة بإمام العصر <small>عليه السلام</small>	٥٢
٢ - إحياء المناسبات الدينية	٥٣
ثمرات وفوائد إحياء المناسبات الدينية	٥٤
أولاً: عزاء وسلوى لكم	٥٤

٥٦ ثانياً: يزيد الثقافة الدينية
٥٩ ثالثاً: يُشيد المذهب الحق
٦٤ ما ينبغي للمؤمن
٦٤ أحدهما: المحافظة على قدسية المناسبات
٦٥ ثانيهما: التركيز على مآسي وفجائع أهل البيت <small>عليهم السلام</small>
٦٧ التاسع: التحذير من الوضع القائم في بلاد الكفر
٦٧ عاقبة التحلل من الأخلاق والقيم الإسلامية
٦٧ أولاً: غضب الله تعالى
٦٨ ثانياً: التفاهة والضحالة والتردي
٦٨ ثالثاً: المشاكل والمضاعفات الخطيرة
٦٨ رابعاً: التبعية وضمحلل الشخصية
٧٠ فوائد اجتناب المحرمات والتنزه عن مواقع التخلع والتبذل
٧٥ العاشر: التأقلم مع المجتمعات الكافرة
٧٧ الحادي عشر: مخالطة أهل الكفر والتعايش معهم
٧٨ ١ - الالتزام بمكارم الأخلاق
٨٠ ٢ - أكد الإسلام على حسن الخلق مع الناس عموماً
٨٢ ٣ - التعامل مع القانون والنظام في دول الكفر
٨٣ تعاليم أهل البيت <small>عليهم السلام</small> لشيعتهم في المعاشرة
٨٦ الثاني عشر: المكاسب المحرمة وصعوبة المعيشة
٨٦ ١ - تجنب المحرمات
٨٧ ٢ - الترفع عن المكاسب الدنيئة والمبتذلة
٩٠ الثالث عشر: الاهتمام بالجيل الجديد
٩٣ الاهتمام باللغة العربية (لغة الدين الحنيف)
٩٥ الرابع عشر: التحذير من الإسراف والتبذير
٩٦ الخطوط العامة لنظرة الإسلام الاقتصادية
١٠٢ الخامس عشر: الموقف عند اختلاف وجهات النظر
١٠٢ ١- كون اتخاذ القرار مبنياً على الثبوت والتروي
١٠٣ ٢- الابتعاد عن العنف في طرح وجهات النظر واحترام وجهة نظر الآخرين
١٠٤ ٣- ان لا يؤدي اختلاف وجهات النظر الى التقاطع والتدابير

١٠٥	السادس عشر: خدمة الإسلام بالتعاون مع بقية طوائف المسلمين.....
١٠٧	السابع عشر: اللجوء إلى الله تعالى عند تعسر الأمور.....
١٠٩	الثامن عشر: التوبة لله عند الانزلاق في مهاوي العصيان.....
١١٢	التاسع عشر: الارتباط ببلاد الإسلام ومقدساتها.....
١١٣	العشرين: الأمل بالمغترين أن يكونوا مفخرة للإسلام.....
١١٥	الحادي والعشرين: عمل الفرد وتحمله المسؤولية في بلاد المهجر.....
١١٩	الاستفتاءات.....
١٢١	التقليد.....
١٢٣	مقدمة في التقليد.....
١٢٨	متى بدأ التقليد ومن هو أول مرجع للشيعة؟.....
١٢٨	اختلاف أهل الخبرة.....
١٣٢	الشياع في إثبات الألفية.....
١٣٦	اسس العمل بالاحتياط.....
١٣٨	التقليد باصول الدين أو المذهب.....
١٣٩	عدالة مرجع التقليد.....
١٤١	الطهارة والنجاسة.....
١٤٣	حكم غير المسلم.....
١٤٣	طهارة البيوت والفرش.....
١٤٦	حكم الغسالات الكهربائية.....
١٤٨	الثوب الساتر وحكم الصلاة به.....
١٤٩	طهارة الجلود المشكوكة التذكية.....
١٥١	قراءة القرآن ومسسه للمجنب والحائض.....
١٥٢	حكم مني المرأة واستحاضتها.....
١٥٤	التطهير بالتعدد والعصر.....
١٥٨	الاستحالة المطهرة.....
١٥٩	الكحول ونجاسته.....
١٦٣	الموت.....
١٦٥	مقدمة في الموت.....
١٦٥	الدفن في التابوت.....

١٦٨	نقل الجثمان إلى المشاهد المشرفة
١٧٠	التشييع والسير في مواكب الجنائز
١٧١	نزع الميت للدم عند الغسل
١٧٣	الصلاة
١٧٤	مقدمة في الصلاة
١٧٩	الصلاة والعمل في بلاد المهجر
١٧٩	القبلة وتحديدها
١٨٢	الصلاة في بعض الدول التي يتلاشى فيها النهار أو الليل
١٨٥	كيفية أداء الصلاة في القطارات والسيارات والطائرات
١٨٧	حكم الصلاة في الجلود غير المذكاة
١٨٩	الصلاة بلباس الحرير للرجال
١٩٣	السفر وضابط المدن الكبيرة
١٩٥	تحديد مقدار الإقامة للمسافر
٢٠١	الصوم
٢٠٣	مقدمة في الصوم
٢٠٦	الاعتماد على المراصد الفلكية
٢٠٧	تقديم الطعام في شهر رمضان
٢٠٧	حكم ثبوت الهلال في البلدان الشرقية
٢١١	حكم الإفطار بالاعتقاد على أمور خاطئة
٢١٢	الإفطار وإجابة دعوة المؤمن
٢١٣	الغاز المضغوط لمرضى الربو
٢١٥	الخمسة
٢١٧	مقدمة في الخمسة
٢١٨	التصرف في الحقوق من دون مراجعة الحاكم الشرعي
٢٢٠	الصلاة في بيت قد تعلق به الخمسة
٢٢٢	تسليم الخمسة لغير مرجع التقليد
٢٢٥	راتب الموظف وتعلق الخمسة به
٢٢٨	بعض الأمور المنزلية وتعلق الخمسة بها
٢٢٩	خمس الهدية

٢٣١	الحج
٢٣٣	مقدمة في الحج
٢٤٠	مقدار الاستطاعة الموجبة للحج
٢٤١	تجمع الأرصدة في البنوك ووجوب الحج
٢٤٢	ثواب الصلاة في المسجد الحرام
٢٤٣	الاختلاف في ثبوت رؤية الهلال
٢٤٥	أحكام الطعام والشراب
٢٤٧	مقدمة في الأطعمة والأشربة
٢٥١	موائد الخمر وحرمة الجلوس عليها
٢٥٣	حلية اللحوم المشكوكة التذكية في بلاد غير المسلمين
٢٥٤	حلية اللحوم المذبوحة من قبل شركات مسلمة في بلاد غيرهم
٢٥٧	حكم تذكية الدجاج المذبوح بطريق غير صحيحة
٢٥٨	ذبح الحيوانات بمادة الاستيل
٢٦١	حكم الجيلاتين المجلوب من بلاد غير المسلمين
٢٦٣	أنواع السمك المحلل الأكل
٢٦٥	ضابطة أكل الحيوانات البرية
٢٦٧	التعامل مع القوانين النافذة في دول المهجر
٢٦٩	القوانين السائدة في البلاد غير المسلمة
٢٧٢	ملكية المبلغ المعطى للعائلة
٢٧٥	بعض القوانين المخالفة للإسلام
٢٧٧	العمل والتجارة
٢٨١	مقدمة في التجارة
٢٨٣	العمل في دوائر الدول الغربية
٢٨٣	بيع الخمر ولحم الخنزير
٢٨٤	بيع الصور الخليعة
٢٨٨	بيع وتقديم المحرمات إلى مستحليها
٢٩٧	الفيزا وطلب الإقامة
٢٩٨	التأمين على الحياة
٢٩٨	شراء سندات المصرف

٢٩٩	البنوك الربوية
٣٠٠	شراء الأوراق والعملات النقدية
٣٠١	ضريبة الدخل
٣٠٢	التسوق الشبكي
٣٠٣	بطاقة الائتمان (كريدت كارد)
٣٠٤	شراء البيوت والتعامل بطريقة المورجج
٣٠٨	شراء بطاقات اليانصيب والفوز بها
٣١١	الكمبيوتر وشبكات الانترنت
٣١٣	استنساخ البرامج الكمبيوترية لشركات غير مسلمة
٣١٦	استنساخ البرامج الكمبيوترية لشركات مسلمة
٣١٨	الاشتراك في شبكات الانترنت
٣٢٠	رد الشبهات على شبكة الانترنت
٣٢٣	حكم عقد الزواج عبر الانترنت
٣٣٥	أمور طبية
٣٣٧	حكم عملية الاستنساخ البشري
٣٣٩	بعض مشاكل العقم
٣٤١	عملية طفل الأنابيب
٣٤٤	جواز التكشف امام الطبيب المعالج لبعض الحالات المزمته
٣٤٧	اللولب وموانع الحمل
٣٤٩	اجهاض الجنين
٣٥٠	التشريح وجوازه
٣٥١	حالات الموت الدماغى
٣٥٤	التبرع ببعض الأعضاء وبيعها
٣٥٩	الايذز
٣٦١	الايذز والمعاشره بين الزوجين
٣٦٢	حكم طلاق المرأة المصابة بمرض الايذز
٣٦٥	الزواج
٣٦٧	مقدمة في الزواج
٣٧٠	الأولى: التأكيد على الزواج بالكفؤ

٣٧١	الثانية: الحث على الزواج المبكر
٣٧٣	الثالثة: الاهتمام ببيت الزوجية والعلاقة بين الزوجين
٣٧٦	زواج الباكر
٣٧٧	الزواج في البلاد غير الإسلامية
٣٨١	قانون الطلاق في بلاد الكفر
٣٨٥	النفقة الواجبة على الزوج
٣٨٦	حكم زواج الثيب دون استئذان أبيها
٣٨٩	الزواج المؤقت
٣٩١	مقدمة في الزواج المؤقت
٣٩١	الزواج المؤقت وأصله التشريعي
٣٩٣	الفرق بين الزنا والمتعة
٣٩٥	العدة
٣٩٨	عدة الزانية وحكم زواجها
٤٠١	أحكام الأولاد
٤٠٣	فترة حضانة الأم ، وجواز حضانة الأب
٤٠٦	ضرب الطفل في المدرسة
٤٠٧	المدارس غير الإسلامية
٤٠٨	التبني وموقف الشريعة الإسلامية
٤٠٩	إقامة أعياد الميلاد وحضورها
٤١٢	شؤون النساء
٤١٤	المرأة المسلمة وقلة ثقافتها
٤١٤	التجمل والتزين بالنسبة للمرأة
٤٢٢	حكم نظر المرأة للرجال
٤٢٣	الاختلاط المكثف بين النساء والرجال
٤٢٥	شؤون الشباب
٤٢٧	نصيحة لشباب اليوم والمستقبل
٤٢٩	تشبه الرجال بالنساء
٤٢٩	لبس الذهب للرجال
٤٣٠	حكم نظر الرجال للنساء

٤٣٢	حرمة المصافحة
٤٣٧	حرمة العادة السرية
٤٣٩	أمور عامة
٤٤١	التعرب بعد الهجرة
٤٤١	حكم البقاء في البلدان التي يتقص فيها الدين
٤٤٣	المعاشرة بالمعروف مع غير المسلمين
٤٤٨	هجر الإخوان وقطيعة الرحم
٤٤٩	حكم اللقطة في البلاد غير المسلمة
٤٤٩	حكم حلاقة اللحية
٤٥١	اللهو المحرم
٤٥٣	اللهو المحرم وضوابطه
٤٥٣	الضابط في الألعاب القمارية
٤٥٤	اللعب بألة الزار
٤٥٤	اللعب بالدومنة
٤٥٤	حكم اللعب بالاتاري
٤٥٥	المسلسلات الأجنبية المعادية ثقافيا للإسلام
٤٥٩	الغناء ومفهومه
٤٥٩	تحديد ضوابط الغناء المحرم
٤٦١	رقص النساء وغناءهن
٤٦٢	حكم الغناء والرقص في الأعراس
٤٦٣	التبليغ
٤٦٥	التبليغ ووسائله
٤٦٥	عمل فلم تاريخي لواقعة الطف
٤٦٨	معاناة المبلغ المهاجر
٤٧٠	وجود أزمة ثقة بين المجتمع ورجال الدين
٤٧٣	المحتويات

